وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص "مالية وتجارة دولية"

تحت عنوان:

قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالب:

زاهـــر خـــالد

تحت إشراف:

أ. د جنيدي مـــراد

المشرف المساعد

د. ملال أم الخير

أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
حنيش أحمد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	رئيس الجلسة
جنيدي مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	مشرف ومقرر
ملال أم الخير	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	مشرف مساعد
لجدل خالد	أستاذ	جامعة الجزائر 03	عضوا
بوعمامة نصر الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضوا
بومبالي بشير	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضوا
بختي فريد	أستاذ	جامعة البويرة	عضوا

السنة الدراسية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ

شُكـــــر وتقدير

باسم الله الرحمان الرحيم، وبعد الصلاة والسلام على سيدنا خير الأنام:

أحمد الله مجددا، لتمكينه لي ووصولي إلى كتابة هذه الكلمات، ولا يسعني الآن إلا أن أشكرها، هي الغائبة، الصورة والروح، جامعة الجزائر 03، الجامعة والعَلم، والشكر العظيم للأستاذ المشرف: **جنيدي مراد**، حفظه الله ورعاه، على حرصه وملاحظاته، وعلى نصائحه الدقيقة وروحه المرحة، والشكر موصول للأساتذة المؤطرين في طور الدكتوراه، كل باسمه، وخصوصا الأستاذة **حملاوي ربيعة**، كما لا أنسى أن أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، بكل ما تحمله الكلمة من حب.

خالد زاهر

إهــداء

أهدي هذا العمل إلى روح أبي، رحمه الله.

إلى أمي الغالية حفظها الله

إلى الزوجة العزيزة التي أرهقُتها طوال هذه السنوات

إلى أولادي، حنين، محمد، سلمى، حفظهم الله جميعا

إلى كل إخوتي، وفقهم الله

وإلى كل ساعدني للوصول إلى هذه النقطة

خـالـد

مستخلص

توصلت الدراسة إلى أن تقلبات أسعار الصرف في الجزائر خلال الفترة (1994-2022) لم تكن عائقا أمام النشاط الاقتصادي، بل كانت أداة مرنة دعمت النمو الاقتصادي، حيث ساهمت سياسة التعويم المدار في تمكين الاقتصاد الجزائري من امتصاص الصدمات الخارجية والتكيف مع تغيرات الأسواق العالمية. وتؤكد النتائج وجود علاقة طردية قوية، فكلما حدث تعديل في سعر الصرف، ساعد ذلك في الحفاظ على التوازنات الكلية وحفّز الناتج المحلي، مما يثبت أن مرونة الصرف كان ضرورة حتمية لضمان استقرار النمو في الأمد الطويل.

الكلمات المفتاحية:

تقلبات أسعار الصرف، النمو الاقتصادي، سياسة التعويم المدار.

Abstract

This study concluded that exchange rate fluctuations in Algeria during the period (1994-2022) were not a hindrance to economic activity; rather, they were a flexible tool that supported economic growth, the managed float policy contributed to enabling the Algerian economy to absorb external shocks and adapt to global market changes. The results confirm a strong positive relationship: whenever an exchange rate adjustment occurred, it helped maintain macroeconomic balances, and stimulated GDP, proving that exchange rate flexibility was an inevitable necessity to ensure long-term growth stability.

Keywords:

Exchange Rate Fluctuations, The Economic Growth, The Managed Float policy.

Résumé

Cette étude a conclu que les fluctuations du taux de change en Algérie durant le période (1994-2022) n'ont pas été un obstacle à l'activité économique ; elles ont plutôt constitué un outil flexible ayant soutenu la croissance économique. La politique de flottement dirigé a contribué à permettre à l'économie algérienne d'absorber les chocs externes et de s'adapter aux changements des marchés mondiaux. Les résultats confirment une relation positive forte : chaque fois qu'un ajustement du taux de change a eu lieu, cela a aidé à maintenir les équilibres macroéconomiques et a stimulé le PIB, prouvant que la flexibilité du change était une nécessité inévitable pour garantir la croissance à long terme.

Mots-clés :

Les Fluctuations du taux de change, La Croissance économique, La politique de flottement dirigé.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	**III**
إهداء	**IV**
مستخلص	**V**
قائمة المحتويات	**VI**
قائمة الجداول	**XII**
قائمة الأشكال	**XIII**
المقدمة	**أ – ي**
الفصل الأول: الإطار النظري لأسعار الصرف	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف	**26**
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف	**26**
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	**26**
الفرع الثاني: أشكال أسعار الصرف	**30**
الفرع الثالث: محددات أسعار الصرف	**31**
المطلب الثاني: سوق الصرف الأجنبي	**37**
الفرع الأول: المشاركون في سوق الصرف الأجنبي	**38**
الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي	**42**
الفرع الثالث: أنواع المعاملات في سوق الصرف الأجنبي	**43**
المطلب الثالث: ميزان المدفوعات	**45**
الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	**46**
الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	**47**
الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات	**50**
المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف	**51**
المطلب الأول: مفهوم وتطور نُظم أسعار الصرف	**51**
الفرع الأول: مفهوم نظام سعر الصرف	**51**
الفرع الثاني: التطور التاريخي لأنظمة الصرف	**52**
الفرع الثالث: أنظمة الصرف الحديثة	**56**
المطلب الثاني: تصنيفات أنظمة أسعار الصرف	**58**
الفرع الأول: الربط الجامد	**58**
الفرع الثاني: الربط اللّين	**61**
الفرع الثالث: أنظمة الصرف العائمة	**63**
الفرع الرابع: ترتيبات متبقية	**64**

المطلب الثالث: اختيار نظام الصرف المناسب	**65**
الفرع الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة ضد المرنة (العائمة)	**65**
الفرع الثاني: ثلاثية اللاتوافق (الثلاثية المستحيلة)	**72**
الفرع الثالث: محددات اختيار نظام سعر الصرف	**73**
المبحث الثالث: نظريات سعر الصرف	**76**
المطلب الأول: نظرية تكافؤ القوة الشرائية	**76**
الفرع الأول: الصيغة المطلقة للنظرية	**76**
الفرع الثاني: الصيغة النسبية للنظرية	**78**
الفرع الثالث: قياس القدرة الشرائية	**78**
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لنظرية تكافؤ القوة الشرائية	**78**
المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة	**79**
الفرع الأول: نص النظرية	**80**
الفرع الثاني: فروض نظرية تعادل أسعار الفائدة	**80**
الفرع الثالث: تعادل أسعار الفائدة المغطاة وغير المغطاة	**81**
المطلب الثالث: نظريات أخرى	**81**
الفرع الأول: فرضية كفاءة الأسواق	**81**
الفرع الثاني: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)	**83**
الفرع الثالث: النظرية الإنتاجية	**83**
الفرع الرابع: نموذج توازن المحفظة	**84**
خاتمة الفصل	**85**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	**87**
المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	**88**
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	**88**
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	**88**
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	**90**
الفرع الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	**91**
المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية	**92**
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية	**90**
الفرع الثاني: التنمية الإنسانية	**94**
الفرع الثالث: التنمية المستدامة	**94**
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	**97**
الفرع الأول: تراكم رأس المال	**97**
الفرع الثاني: رأس المال البشري	**98**

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي	**98**
الفرع الرابع: العوامل الطبيعية	**99**
الفرع الخامس: التجارة الخارجية والانفتاح التجاري	**99**
الفرع السادس: السياسات الحكومية	**100**
المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	**101**
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي الكلاسيكية	**101**
الفرع الأول: آدم سميث (1723–1790)	**102**
الفرع الثاني: دافيد ريكاردو (1772–1823)	**103**
الفرع الثالث: توماس مالتوس (1766–1834)	**104**
الفرع الرابع: كارل ماركس (1817–1883)	**105**
الفرع الخامس: ألفريد مارشال (1842–1924)	**106**
الفرع السادس: جون ستيوارت ميل (1806–1873)	**107**
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية	**109**
الفرع الأول: جون مايناردكينز	**110**
الفرع الثاني: جوزيف شومبتر	**112**
الفرع الثالث: نموذج هارود–دومار	**112**
الفرع الرابع: نموذج صولو	**115**
الفرع الخامس: نموذج سوان	**116**
الفرع السادس: نموذج رامزي–كاس–كوبمانز	**117**
الفرع السابع: نظريات التنمية	**118**
المطلب الثالث: نماذج النمو الحديثة (نماذج النمو الداخلية)	**121**
الفرع الأول: نموذج AK الخاص بفرانكل 1962	**121**
الفرع الثاني: نموذج رومر 1986	**121**
الفرع الثالث: نموذج لوكاس–أوزاوا 1988	**123**
الفرع الرابع: النماذج الشومبترية	**124**
المبحث الثالث: تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي	**125**
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي	**125**
الفرع الأول: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي	**126**
الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي	**129**
الفرع الثالث: الناتج الوطني (القومي) الإجمالي	**130**
المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات أخرى للنمو الاقتصادي	**132**
الفرع الأول: أوجه قصور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	**133**
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة المعدِّلة للناتج المحلي الإجمالي	**135**
الفرع الثالث: مؤشرات المؤسسات والمنظمات الدولية	**139**

الفرع الرابع: مؤشرات اقتصادية أخرى	**142**
المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي	**148**
الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية	**150**
الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النشاط الاقتصادي	**150**
الفرع الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي	**151**
خاتمة الفصل	**152**
الفصل الثالث: قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	**154**
المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر	**154**
المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1989	**157**
الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	**157**
الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973	**158**
الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	**159**
الفرع الرابع: مرحلة تقييم المخططات 1978-1979	**160**
الفرع الخامس: المخطط الخماسي الأول 1980-1984	**161**
الفرع السادس: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	**162**
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي 1990-1998	**164**
الفرع الأول: إصلاحات الجيل الأول 1990-1993	**165**
الفرع الثاني: إصلاحات الجيل الثاني 1994-1998	**167**
المطلب الثالث: برامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي (2001-2019)	**169**
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	**170**
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**170**
الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي) 2010-2014	**172**
الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	**175**
المبحث الثاني: تطور أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر	**177**
المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987	**177**
الفرع الأول: نظام صرف بريتون وودز 1964-1973	**178**
الفرع الثاني: الرقابة على الصرف	**179**
الفرع الثالث: التثبيت بالنسبة لسلة من العملات 1974-1987	**182**
الفرع الرابع: سوق الصرف الموازي	**184**
المطلب الثاني: التسيير الآلي لسعر الصرف 1987-1994	**186**
الفرع الأول: الانزلاق (التخفيض) التدريجي 1987-1991	**187**
الفرع الثاني: التخفيض الصريح 1992-1994	**189**
الفرع الثالث: الرقابة على الصرف بعد 1994	**189**

المطلب الثالث: مرحلة التعويم (ما بعد 1994)	**191**
الفرع الأول: جلسات التثبيت	**191**
الفرع الثاني: سوق الصرف البينية للبنوك	**191**
الفرع الثالث: التعويم المدار	**192**
الفرع الرابع: نظام الصرف المعلن De Jure في مقابل النظام المطبق De Facto	**196**
المبحث الثالث: قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر	**200**
المطلب الأول: الانحدار الخطي	**200**
الفرع الأول: السلاسل الزمنية	**200**
الفرع الثاني: تعريف الانحدار الخطي	**204**
الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى	**207**
المطلب الثاني: توصيف الدراسة القياسية	**209**
الفرع الأول: بيان المشكلة والتعريف بالمتغيرات ذات الصلة المحتملة	**209**
الفرع الثاني: مصادر البيانات	**211**
الفرع الثالث: إدخال البيانات وإيجاد معادلة الاتجاه العام	**212**
المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج	**213**
الفرع الأول: دراسة المعنوية الكلية للنموذج	**213**
الفرع الثاني: دراسة معنوية المتغيرات المستقلة	**214**
الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية للنتائج	**216**
خاتمة الفصل	**219**
الخاتمة	**220**
قائمة المراجع	**232**
الملاحق	**252**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تطور منهجيات تصنيف أنظمة أسعار الصرف	57
2-1	العوامل التي تحدد اختيار نظام سعر الصرف	74
1-2	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	91
1-3	الاستثمارات الصناعية للفترة (1963-1966)	156
2-3	هيكل الاستثمارات (1967-1979)	161
3-3	المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	171
4-3	المحاور الرئيسية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	173
5-3	برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)	174
6-3	العملات المكونة للسلة سنة 1973	183
7-3	الوضعية المالية للجزائر (1971-1990)	187
8-3	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1987-1991	188
9-3	تطور معدلات التضخم للفترة (1989-1993)	188
10-3	سعر الصرف المعلن De Jure والمطبق على الواقع De Facto	197

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الطلب والعرض على اليورو في أسواق الصرف الأمريكية	32
2-1	عملية القرار لطريقة التصنيف المنقحة لصندوق النقد الدولي	64
3-1	الثلاثية المستحيلة	73
1-3	تطور معدلات النمو الاقتصادي في مرحلة الاقتصاد المخطط	163
2-3	الناتج المحلي الإجمالي GDP للمرحلة 1986-1997	169
3-3	السعر الرسمي والموازي للدينار الجزائري في مقابل 1 فرنك فرنسي (1964-2000)	185
4-3	تطور أسعار صرف الدينار في مقابل الدولار واليورو (1994-2022)	194

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قيم المتغيرات المحتملة في السلسلة الزمنية	250
02	نتائج تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي	251
03	نتائج تقدير النموذج بعد اللوغاريتم الطبيعي	252
04	نتائج اختبار توزيع البواقي	252

المقدمة

توطئة

تطـورت العلاقـات الاقتصـادية الدوليـة عبـر التـاريخ، حيـث بـدأت فـي فتـرات التجـارة القديمـة، حيـث كانـت تعتمـد علـى المبـادلات المباشـرة والمقايضـة، قبـل أن تتغيـر المفـاهيم الاقتصـادية مـع ظهـور مفهـوم المزايـا المطلقـة عنـد أدم سـميث، سـنة 1776، كنظريـة اقتصـادية لتسـيير العلاقـات الاقتصـادية التبادليـة بـين الـدول، فكانـت الفكـرة تقـوم علـى أنـه ضـرورة أن تتجـه الـدول التـي تملـك ميـزة مطلقـة فـي إنتـاج سـلعة أو صـناعة معينـة بشـكل أكثـر كفـاءة أو أقـل تكلفـة، ثـم تقـوم بتصـديرها، وتسـتورد بالمقابـل السـلع التـي لا تمتلـك فيهـا ميـزة مطلقـة، وكـان لهـذه النظريـة صـداها الواسـع، حيـث أصـبحت فكـرة التخصـص والتبـادل بـين الـدول أكثـر وضـوحا، لكـن تأثيرهـا كـان محـدودا، خاصـة فـي حالـة وجـود دول تتفـوق فـي إنتـاج جميـع السـلع، ثـم قـدّم دافيـد ريكـاردو نظريـة المزايـا النسـبية لاحقـا، التـي أوضـحت كيـف يمكـن للـدول، حتـى لـو كانـت أقـل كفـاءة فـي كـل شـيء، أن تتخصـص فـي إنتـاج السـلع التـي تملـك فيهـا أقـل تكلفـة نسـبية، وتبادلهـا مـع الـدول الأخـرى لتحقيـق فوائـد متبادلـة، فمبـدأ التخصـص والتجـارة الدوليـة الـذي ظهـر بظهـور نظريـة المزايـا النسـبية سـنة 1817، يشـجع علـى التخصـص ويعـزز التعـاون الاقتصـادي والتبـادل التجـاري بـين الـدول، ممـا يـؤدي إلـى زيـادة النمـو الاقتصـادي وتحسـين مسـتوى المعيشـة للجميـع، فلقـد تخصصـت الصـين مـثلا فـي إنتـاج السـلع ذات الكلفـة المنخفضـة، مثـل الملابـس والالكترونيـات، بينمـا تركـز الولايـات المتحـدة الأمريكيـة علـى التكنولوجيـا والخـدمات، أمـا الـدول الأوروبيـة، فتتخصـص بعضـها فـي المنتجـات الزراعيـة وأخـرى فـي صـناعات معينـة وتتبادلهـا مـع بعضـها الـبعض، وعلـى الـرغم مـن مـرور الـزمن، لا تـزال مبـادئ نظريـة المزايـا النسـبية تـؤثر علـى السياسـات التجاريـة الحديثـة، حيـث تعتبـر مـن الركـائز الأساسـية التـي توجـه التعـاون الاقتصـادي بـين الـدول فـي ظـل العولمـة، وتسـاعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة على نطاق عالمي.

بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، انعقـد مـؤتمر بريتـون وودز فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمشـاركة ممثلـي 44 بلـدا، بهـدف وضـع تصـور لنظـام اقتصـادي مسـتقر يعيـد تنظـيم العلاقـات النقديـة والماليـة بـين الـدول، فـي ظـل تـدهور الأنظمـة السـابقة وتـأثيرات الحـرب علـى الاقتصـاد العـالمي، كـان الهـدف الأساسـي مـن المـؤتمر هـو بنـاء إطـار يـنظم التبـادلات الماليـة الدوليـة، ويشـجع علـى النمـو الاقتصـادي والتعـاون بـين الـدول. حيـث تـم تصـميم النظـام الجديـد ليقـوم علـى أسـاس اسـتقرار أسـعار الصـرف، بحيـث تكـون قيمـة العمـلات ثابتـة أو قابلـة للتثبيـت بشـكل محـدود،

لتعزيـز الثقـة فـي التبـادلات التجاريـة والماليـة، فلعـب الـدولار الأمريكـي دورا محوريـا فـي النظـام، حيـث تـم ربطـه بالـذهب بسـعر معـين، ممـا سـمح للـدول بحمايـة عملاتهـا مـن التقلبـات الكبيـرة، والهـدف مـن هـذا النظـام هـو تعزيـز الثقـة فـي النظـام المـالي الـدولي ممـا يسـهل تـدفقات رأس المـال والتجـارة عبـر الحـدود، ومـع ارتفـاع احتياجـات التمويـل والتنميـة، وتغيـر الظـروف الاقتصـادية، أُعلـن فـي عـام 1971 عـن إلغـاء ربـط الـدولار بالـذهب، ممـا أدى إلـى الانتقـال إلـى نظـام العمـلات الحـرة أو السـوق المفتوحـة، حيـث تحـدد أسـعار الصـرف بواسـطة قـوى العـرض والطلـب فـي السـوق العالميـة، هـذا التحـول أدى إلـى تغييـرات كبيـرة فـي طريقـة إدارة السياسـات النقديـة، وأصـبح مـن الضـروري أن تتكيـف الـدول مـع نظـام أكثـر مرونـة، مـع المحافظـة علـى اسـتقرار عملاتهـا وتحقيـق التوازن المالي.

خـلال تلـك الفتـرة، شـهد العـالم تطـورا فـي اسـتقرار العمـلات الوطنيـة، وحققـت العديـد مـن الـدول الناميـة اسـتقلال ماليـا واقتصـاديا، ممـا أتـاح لهـا إصـدار عملاتهـا الخاصـة، وتطـوير سياسـات نقديـة تتناسـب مـع ظروفهـا المحليـة، ومـن أهـم الآليـات المنبثقـة عـن مـؤتمر بريتـون وودز هـو صـندوق النقـد الـدولي، الـذي يهـدف إلـى تـوفير التمويـل للـدول التـي تواجـه أزمـات نقديـة، وتقـديم المشـورة والـدعم الفنـي فـي إدارة السياسـات النقديـة، إضـافة إلـى مراقبـة وتنسـيق السياسـات الماليـة العالميـة لضـمان اسـتقرار الاقتصـاد العـالمي، كمـا أُسـس البنـك الـدولي للإنشـاء والتعميـر، الـذي كـان هدفـه حينهـا إعـادة إعمـار أوربـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة، ثـم تحـول تركيـزه لاحقـا نحـو القضـاء علـى الفقـر وتشـجيع التنميـة فـي الـدول الناميـة، مـن خـلال دعـم مشـاريع فـي مجـالات مثـل التعليم والصحة والطاقة والبنية التحتية، مع التركيز على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

رغـم نجاحـات نظـام بريتـون وودز فـي تحقيـق الاسـتقرار النقـدي الـدولي عقـب الحـرب العالميـة الثانيـة، إلا أنـه واجـه تحـديات متزايـدة مـع مـرور الـزمن، خاصـة مـع ظهـور تقلبـات السـوق العالميـة، وتغيـر نمـط التجـارة الدوليـة، وتزايـد أعبـاء الـديون علـى بعـض الـدول، ممـا أدى إلـى إعـادة النظـر فـي بعـض السياسـات والأطـر، ومـع ذلـك لا يـزال تـأثير هـذا المـؤتمر واضـحا فـي سياسـات الاقتصـاد العـالمي اليـوم، فالتعـاون الـدولي فـي المجـال الاقتصـادي والتنمـوي يسـتند إلـى مبـادئ وضعت في ذلك المؤتمر، رغم أن العالم تغير كثيرا منذ ذلك الحين.

سـعت الجزائـر منـذ اسـتقلالها سـنة 1962 إلـى بنـاء اقتصـاد مسـتقل وقـوي، عبـر تبنـي الـنهج الاشـتراكي فـي تسـيير الاقتصـاد والحيـاة الاجتماعيـة، بهـدف تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، فـأدى هـذا

إلـى تكـريس الملكيـة الجماعيـة لمـوارد الـبلاد، وتهمـيش القطـاع الخـاص وغيـاب المبـادرات الفرديـة مـا سـيؤثر لاحقـا علـى ديناميكيـة النمـو الاقتصـادي ومرونـة السـوق، وقـررت وقتهـا اتخـاذ سـبيل البـرامج التنمويـة باعتمـاد نمـوذج الصـناعات الثقيلـة، الـذي جعـل الجزائـر الفتيـة تصـل فـي مـدة زمنيـة قصـيرة إلـى مصـاف التصـنيع الحـديث، فـي مجـالات مهمـة، كـالنفط والغـاز والحديـد والصـلب والكيمياويـات، ممـا سـاهم فـي بنـاء قاعـدة صـناعية وطنيـة، وإحـداث نقلـة نوعيـة فـي البنـى التحتيـة، إلا أن هـذا المسـتوى مـن التصـنيع، وعلـى مـدى العقـود اللاحقـة، أنشـأ تبعيـة تقنيـة إلـى الخـارج، لضـعف التنويـع الصـناعي، كمـا أنشـأ مؤسسـات عموميـة عملاقـة صـعُب التعامـل معهـا، ممـا أدى إلـى تـراكم التكـاليف وتراجـع الكفـاءة، وظهـور تحـديات فـي إدارة المـوارد والقـدرة علـى المنافسـة، دفعـت الجزائـر لاحقـا إلـى إعـادة تقيـيم اسـتراتيجياتها الاقتصـادية، مـن بينهـا التحـول نحـو اقتصـاد السـوق، وتحسـين بيئـة الأعمـال، وإعطـاء القطـاع الخـاص المزيـد مـن المجـال وتقليـل التبعيـة للمؤسسـات العموميـة الكبيـرة، وتطـوير قطاعـات غيـر نفطيـة بحثـا عـن النمـو المسـتدام والتقليـل مـن الاعتماد على الموارد الطبيعية.

إضـافة إلـى هـذا التوجـه الاسـتراتيجي، فلقـد اضـطرت الجزائـر إلـى التوجـه نحـو التعـويم، حيـث بعـد مرحلـة طويلـة مـن الاسـتقرار النسـبي، التـي تميـزت بنظـام صـرف مبنـي علـى نظـام بريتـون وودز حتـى انتهـاء تطبيقـه عـام 1973، حيـث اسـتمرت الجزائـر فـي تثبيـت عملتهـا مقارنـة بسـلة عمـلات بـأوزان مرجحـة تعتمـد علـى حجـم التجـارة الخارجيـة. ومـع بدايـة أزمـة البتـرول عـام 1986، التـي نتجـت عـن الاعتمـاد شـبه الكامـل علـى صـادرات المحروقـات، تـدهورت أسـعار البتـرول بشـكل حـاد، ممـا أدى إلـى ارتفـاع الضـغوط الاقتصـادية علـى الـبلاد، مـن بينهـا: تراجـع احتياطيـات النقـد الأجنبـي وازديـاد العجـز المـالي، وهـو مـا دفـع الحكومـة إلـى القيـام بالمزيـد مـن التخفيضـات فـي قيمـة العملـة وتطبيـق مرونـة أكبـر علـى سـعر الصـرف بهـدف ضـمان اسـتقرار الاقتصاد وتقليل العجز المالي.

أولا: الإشكالية

تتمثل الإشكالية الأساسية المراد الإجابة عنها في:

كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– هـل هنـاك علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين النمـو الاقتصـادي وتقلبـات أسـعار الصـرف في الجزائر، خلال مدة الدراسة؟

– ما هي المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية في التعبير عن النمو الاقتصادي؟

– كيـف تـؤثر تقلبـات أسـعار الصـرف علـى بعـض المؤشـرات الاقتصـادية مثـل النـاتج المحلي الإجمالي، الاستثمار، التجارة الخارجية؟

– ما هي العوامل التي تسهم في تقلب أسعار الصرف؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

1-الفرضية الأساسية:

للإجابة على الإشكالية الأساسية يمكن تقديم الفرضية التالية:

"تـؤثر تقلبـات أسـعار الصـرف بشـكل جـوهري ومعنـوي علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر حيـث يفتـرض وجـود علاقـة ارتباطيـة تتحـدد طبيعتهـا واتجاههـا (طرديـا أو عكسـيا) بنـاء علـى استجابة المتغيرات الكلية للسياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة.

2-الفرضيات الفرعية:

–يسـلك النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي الجزائـر اتجاهـا عامـا متصـاعدا خـلال فتـرة الدراسـة، يتأثر هيكليا بالتغيرات الحاصلة في المتغيرات النقدية والمالية المستقلة.

– يوجـد أثـر ذو دلالـة إحصـائية لسـعر صـرف العملـة الوطنيـة علـى النـاتج المحلـي الاجمالي، حيث تساهم تقلبات الصرف في تحديد مسار النمو طويل الأجل في الجزائر.

–تـؤثر الصـادرات والـواردات بشـكل محـوري فـي تفسـير تبـاين النـاتج المحلـي الإجمـالي، ممـا يعكس درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتباط نموه بالخارج.

– يلعـب الإنفـاق الحكـومي دورا تفسـيريا جوهريـا فـي معادلـة النمـو، ويسـاهم فـي تعـديل أثـر الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.

ثالثا: أهمية الدراسة

تنبـع أهميـة الموضـوع مـن أهميـة سـعر الصـرف، حيـث يعتبـر أهـم سـعر فـي الاقتصـاد المحلـي، فهـو يمثـل سـعر العملـة المحليـة فـي مقابـل العمـلات الأجنبيـة. ومـع العولمـة الماليـة التـي يعرفهـا العـالم فـي هـذه المرحلـة، زادت وتيـرة التعـاملات الماليـة الدوليـة، ومسـتوى الانـدماج فـي النظـام النقـدي العـالمي، إضـافة إلـى الـدور الحيـوي التـي تلعبـه التجـارة الخارجيـة داخـل كـل

اقتصـــاد، فتصـــبح هـــذه التعـــاملات ضـــرورة وحتميـــة، يزيـــد معهـــا مســـتوى التقلبـــات بمســـتوى التعـاملات، وتتـأثر العملـة المحليـة بالدرجـة الأولـى بهـذه التغيـرات الدوليـة السياسـية والاقتصـادية، فينعكس الوضـع علـى الـداخل الاقتصـادي، وبمـا أن الصـدمات الاقتصـادية كثيـرة ومختلفـة، سـوف يقـع علـى عـاتق الـدول اختيـار نظـام سـعر الصـرف الملائـم للتعامـل معهـا، وبالتـالي الـدفاع عـن العملـة وعلـى اختياراتهـا، وعلاقـة هـذه الآليـات بالتقـدم المسـتدام نحـو الأمـان الاقتصـادي، أي التعامل مع قيمة العملة بما يخدم الضرورة الاقتصادية والتنموية.

رابعا: أهداف الدراسة

تتمثل أهم الأهداف في:

– تحليـل أسـباب ومسـببات تقلبـات أسـعار الصـرف، مـن خـلال التطـرق إلـى مختلـف الأنظمة والنظريات الاقتصادية المفسرة لها.

– قيـاس أثـر تقلبـات أسـعار الصـرف علـى مؤشـرات النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر، باستخدام نموذج قياسي يغطي فترة الدراسة.

– الوصول إلى تبيان علاقة نظرية واضحة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

– معالجـة إشـكالية التقلـب فـي مسـتويات العملـة الوطنيـة وأثـره علـى المتغيـرات الكليـة للوصول إلى فهم دقيق لخصوصية الحالة الجزائرية.

– إيجـاد الحلـول والمقترحـات التـي يمكـن أن تسـاهم فـي رسـم سياسـة نقديـة واقتصـادية تـدعم استقرار النمو وتحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف.

خامسا: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في إطارين واضحين كما يلي:

الحـــدود المكانيـــة: تخـتص الدراسـة بتنـاول تـأثير تقلبـات أسـعار الصـرف علـى النمـو الاقتصادي في دولة الجزائر.

الحـدود الزمانيـة: تركـز الدراسـة علـى الفتـرة مـن 1994 إلـى غايـة 2022، وفتـرات التحـول مـن النظـام الثابـت بنوعيـه السـابقين حتـى أزمـة البتـرول 1986، ومـع إعـلان الجزائـر تطبيـق نظـام سعر الصرف العائم سنة 1994، كان اختيار بداية الدراسة.

سادسا: منهج الدراسة

بـالنظر إلـى طبيعـة الموضـوع، ومـن أجـل جمـع مختلـف البيانـات والمعلومـات لوصـف المفـردات والحقـائق المرتبطـة بموضـوع البحـث ودراسـتها وتحليلهـا، للوصـول إلـى نتـائج يمكـن تعميمهـا فقـد اسـتخدم الباحـث "المـنهج الوصـفي التحليلـي"، ومـن أجـل الإجابـة علـى الإشـكالية واختيـار الفرضـيات، ثـم "المـنهج القياسـي الاقتصـادي" مـن خـلال تقـديم نمـوذج إحصـائي لدراسـة العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.

سابعا: صعوبات الدراسة

تمثلـت أهـم صـعوبات الدراسـة فـي التضـارب فـي كثيـر مـن الأحيـان، بـين أرقـام بنـك الجزائـر والـديوان الـوطني للإحصـاء، وقاعـدة بيانـات البنـك الـدولي، إضـافة إلـى صـعوبة الحصـول علـى المعطيات الخاصة بمختلف المتغيرات المعنية من مصدر واحد في فترة الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

لقـد تـم الاطـلاع علـى العديـد مـن الدراسـات التـي تحـيط بالموضـوع مـن جوانبـه المختلفـة، ومن بين الدراسات التي تخص موضوع الدراسة، مرتبة زمنيا، كالآتي:

1-دراسـة: محمـد أمجـد عبـد الـرحمن دواغـرة وأحمـد إبـراهيم مـلاوي، بعنـوان: أثـر التقلبـات فـي سـعر الصـرف الحقيقـي للـدينار الأردنـي مقابـل الـدولار الأمريكـي علـى التقلبـات فـي النمـو الاقتصـادي فـي الأردن، ورقـة بحثيـة صـادرة سـنة 2016، ولقـد هـدفت هـذه الدراسـة إلـى استقصـاء أثـر التقلبـات فـي سـعر الصـرف الحقيقـي للـدينار الأردنـي مقابـل الـدولار الأمريكـي علـى التقلبـات فـي النمـو الاقتصـادي فـي الأردن خـلال الفتـرة (1980-2012)، وتوصـلت الدراسـة إلـى وجـود أثـر سـلبي للتقلبـات فـي سـعر الصـرف الحقيقـي علـى التقلبـات فـي النمـو الاقتصـادي فـي الأردن، وقـد أظهـرت النتـائج كـذلك وجـود علاقـة سـببية طويلـة الأجـل بـين المتغيـرات، كمـا توصـلت الدراسـة لوجـود أثـر سـلبي ينتقـل مـن كـل مـن التقلبـات فـي سـعر الـنفط العـالمي وسـعر الفائـدة الحقيقـي إلـى النـاتج المحلـي الإجمـالي، ووجـود أثـر إيجـابي ينتقـل مـن التقلبـات فـي كـل مـن الانفتـاح الاقتصـادي والمستوى العام للأسعار الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2-دراســة: عــامري رضــوان، بعنـوان: العلاقـة بـين النمـو وسـعر الصـرف -حالـة الـدول الناميـة، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه فـي العلـوم الاقتصـادية تخصـص اقتصـاد مـالي،

جامعـــة الجيلالـــي ليـــابس، ســـيدي بلعبـــاس، الجزائـــر، الســـنة الجامعيـــة 2017/2016، وكانـــت الاشـكالية الأساسـية: مـا هـي العلاقـة بـين سياسـة سـعر الصـرف والنمـو الاقتصـادي فـي ظـل التجربـة الطويلـة للبلـدان الناميـة مـع الهيئـات الماليـة الدوليـة فـي إطـار الإصـلاحات الخارجيـة وكـذا البـرامج والمخطـط التنمويـة المحليـة، وقـد توصـلت الدراسـة إلـى أنـه لـيس هنـاك علاقـة واضـحة فـي بدايـة الأمـر خاصـة بالنسـبة للـدول التـي تبنّـت نموذجـا اقتصـاديا خاصـا بهـا، لكـن مـع مـرور الوقـت يمكـن أن يصـبح سـعر الصـرف متغيـرا مسـاعدا ومفسـرا، ولـو نسـبيا، علـى عمليـة النمـو الاقتصـادي من خلال تحفيز الصادرات أو تقليص فاتورة الواردات.

3-دراســـة: باريـــك مـــراد، بعنـوان: سـعر الصـرف الحقيقـي وأثـر اختلالـه علـى الأداء الاقتصـادي، دراسـة قياسـية باسـتعمال متجهـات الانحـدار الـذاتي لبيانـات بانـل فـي دول منطقـة المغـرب العربـي (1990-2018)، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصـادية تخصـص اقتصـاد قياسـي مـالي وبنكـي، جامعـة أبـي بكـر بلقايـد، تلمسـان، الجزائـر، السـنة الجامعيـة 2020-2021، وتمثلـت إشـكاليتها الرئيسـية فـي: إلـى أي مـدى يـؤثر اخـتلال سـعر الصـرف الحقيقـي علـى الأداء الاقتصـادي فـي دول منطقـة المغـرب، وكانـت أهـم النتـائج: أن سـلوك سـعر الصـرف الحقيقـي فـي دول المغـرب العربـي لا يتبـع مسـار عشـوائي بـل هـو ذو متوسـط ارتـدادي تمثلـت قيمـة نصـف عمـره أربـع سـنوات ونصـف. كمـا توصـلت الدراسـة إلـى وجـود علاقـة إيجابيـة بـين اخـتلال سـعر الصـرف الحقيقـي الـذي يكـون فـي شـكل انخفـاض حقيقـي وكـل مـن النمـو الاقتصـادي ونصـيب الفـرد مـن هـذا الأخيـر، صـافي الصـادرات والادخـار. فـي حـين كانـت هنـاك علاقة عكسية بين اختلال سعر الصرف الحقيقي وبين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-دراســة: عبــد الله بــن ســلوى رشــيدة، بعنـوان: أثـر تقلبـات سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر -دراسـة قياسـية للفتـرة (Q4 2019 – Q1 1980)-، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصـادية، جامعـة أبـي بكـر بلقايـد، تلمسـان، السـنة الجامعيـة: 2020-2021، وقـد كانـت إشـكاليتها الأساسـية: كيـف يمكـن قيـاس ونمذجـة تقلبـات أسـعار الصـرف ومـا هـو حجـم واتجـاه تأثيرهـا علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر؟، وتمثلـت أهـم نتائجهـا فـي: وجـود تـأثير سـلبي ذو دلالـة إحصـائية وعلاقـة عكسـية بـين التقلـب فـي أسـعار الصـرف وبـين النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر، وعليـه يجـب علـى صـانعي السياسـات فـي الجزائـر إيـلاء الاهتمـام

بالعوامـل التـي تحفـز تقلبـات أسـعار الصـرف وانتـاج سياسـات صـرف فعالـة تحـد مـن هـذه التقلبـات ومن أثرها السلبي على حركة تدفقات رؤوس الأموال ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

5-دراسـة: Özcan Karahan، بعنـوان: Influence of Exchange rate on the Economic Growth in the Turkish Economy، ورقـة بحثيـة صـادرة سنة 2020، هـدفت فيـه إلـى تحليـل دور تغيـرات سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي بتركيـا، وفحـص العلاقـة بينهمـا باسـتخدام البيانـات الفصـلية بـين الربـع الأول مـن 2002 والربـع الأول مـن 2019، وباسـتخدام اختبـار السـببية لجرانجـر واختبـار التكامـل المشـترك يوهانسـن، وتقنيـات المحاسـبة المبتكـرة، وأشـارت النتـائج التجريبيـة إلـى وجـود سـببية سـلبية بـين أسـعار الصـرف والنمـو الاقتصـادي، كمـا يـزعم الاقتصـاديون البنيويـون، حسـب الباحـث، وفيمـا يتعلـق بالآثـار السياسـية، يمكـن القـول إنـه حتـى فـي ظـل نظـام اسـتهداف التضـخم فـي تركيـا، ينبغـي تحقيـق اسـتقرار الأسـعار وسـعر الصـرف معًا.

6-دراســة: بوشــمال محمــد، بعنـوان: أثـر سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر دراسـة تحليليـة-قياسـية مقارنـة مـع بعـض الـدول العربيـة خـلال الفتـرة 1990-2016، أطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة دكتـوراه الطـور الثالـث، تخصـص دراسـات اقتصـادية وماليـة جامعـة زيـان عاشـور، الجلفـة، الجزائـر، السـنة الجامعيـة: 2020/2019، وكانـت الإشـكالية الرئيسـية: إلـى أي مـدى يـؤثر سـعر الصـرف علـى معـدلات النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر مقارنـة بمجموعـات الـدول العربيـة ذات الـدخل المـنخفض ومجموعـة الدولـة النفطيـة خـلال الفتـرة 1990-2016؟ وكانـت أهـم نتائجهـا: لقـد أظهـرت نتـائج دراسـة التكامـل المشـترك إمكانيـة وجـود مسـار مشـترك بـين المتغيـرات المتكاملـة مـن نفـس الدرجـة، كمـا تـم التوصـل مـن خـلال الدراسـة إلـى أن نصـيب الفـرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر إيجابيا مع سعر الصرف في المدى البعيد.

7-دراســة: زاويــة رشــيدة وبوخــاري عبــد الحميــد، بعنـوان: دور سـعر الصـرف فـي التـأثير علـى معـدل النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر، ورقـة بحثيـة صـادرة سـنة 2020، وقـد هـدفت هـذه الدراسـة إلـى معرفـة دور وأثـر تغيـرات سـعر الصـرف علـى فاعليـة النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 1990-2017 بالاسـتعانة بنمـوذج الانحـدار الـذاتي للفجـوات الزمنيـة المتباطئـة ARDL، فكانـت النتـائج المتوصـل إليهـا: أن هنـاك علاقـة عكسـية بـين سـعر الصـرف والنمـو الاقتصـادي، حيـث أن ارتفـاع سـعر الصـرف يـؤدي إلـى إبطـاء النمـو الاقتصـادي أمـا الانخفـاض

فـي سـعر الصـرف فيسـاهم فـي زيـادة الصـادرات وتسـارع فـي النمـو الاقتصـادي، وحسـب اختبـار جرانجـر للسـببية، فاتضـح أن التغيـرات فـي سـعر الصـرف والميـزان التجـاري لا تسـبب فـي النمـو الاقتصادي بل أن هناك متغيرات أخرى تسبب في النمو الاقتصادي ولم تدخل في النموذج.

8-دراســة: تلمســاني حنــان، بعنـوان: أثـر تغيـرات سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر باسـتخدام نمـوذج الانحـدار الـذاتي للفجـوات الزمنيـة الموزعـة المتباطئـة ARDL، ورقـة بحثيـة صـادرة سـنة 2021، وهـدفت المقالـة إلـى دراسـة تـأثير تغيـر سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 1990-2019، ولقـد أظهـرت النتـائج وجـود أثـر سـلبي لتغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي.

9-دراســة: إيبــو وهيبــة ويبريــر محمــد، بعنـوان: اختبـار العلاقـة بـين نظـام سـعر الصـرف والنمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر دراسـة قياسـية (1980-2020) باسـتخدام نمـوذج ARDL، ورقـة بحثيـة صـادرة سـنة 2022، وقـد هـدفت هـذه الدراسـة إلـى التعـرف علـى مـدى تـأثير نظـام سـعر الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر، وتحديـد طبيعـة العلاقـة بينهمـا. وتـم ذلـك بالاعتمـاد علـى دراسـة قياسـية باسـتخدام نمـوذج ARDL، وبيانـات سـنوية للاقتصـاد الجزائـري تغطـي الفتـرة (1980-2020) وقـد توصـلت الدراسـة إلـى عـدم وجـود علاقـة معنويـة بـين نظـام سـعر الصـرف الفعلـي الجزائـري والنمـو الاقتصـادي، ووجـود علاقـة معنويـة بـين كـل مـن الاسـتثمار، الانفتـاح التجـاري، النفقـات النهائيـة للاسـتهلاك الحكـومي والنمـو الاقتصـادي، أي أن نظـام سـعر الصـرف على الجزائر يؤثر على النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير في محدداته.

- تتمثـل القيمـة المضـافة لهـذه الأطروحـة فـي توصـيف الـدور التحفيـزي الـذي مارسـته تقلبـات أسـعار الصـرف علـى النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر (1994-2022)، حيـث أثبتـت المعلمـات الإيجابيـة للنمـوذج القياسـي أن تغيـرات قيمـة العملـة الوطنيـة عملـت كآليـة لتوسـيع القـدرة المالية للدولة.

وتبـرز الأصـالة البحثيـة فـي الـربط التحليلـي بـين سياسـة الصـرف ومتغيـرات التجـارة الخارجيـة والإنفـاق العـام، إذ تبـين أن تعـديلات سـعر الصـرف سـاهمت فـي تعظـيم القيمـة النقديـة للصـادرات (المقومـة بالـدينار)، ممـا أدى إلـى تعزيـز الإيـرادات العامـة وتغطيـة توسـع الإنفـاق الحكـومي الـذي يعـد المحـرك الأساسـي للنـاتج المحلـي الإجمـالي، وتخلـص الدراسـة إلـى أن أثـر سـعر الصـرف فـي الحالـة الجزائريـة لا ينتقـل عبـر قنـوات التنافسـية السـعرية التقليديـة، بـل عبـر قنـاة

التمويـل الميزانيـاتي، حيـث وفـرت مرونـة الصـرف الغطـاء المـالي الـلازم لاسـتمرار التـدفقات النقديـة نحـو القطاعـات الهيكليـة، ممـا جعـل مـن تقلبـات الصـرف أداة للحفـاظ علـى اسـتدامة النمـو فـي ظـل التغيرات الهيكلية للاقتصاد العالمي.

تاسعا: تقسيم الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة (03) فصول كما يلي:

الفصـل الأول: الإطـار النظـري لأسـعار الصـرف، وسـيتم التطـرق فيـه إلـى عموميـات حـول سـعر الصـرف فـي المبحـث الأول، مـن تعريـف وأشـكال ومحـددات، ثـم المـرور إلـى سـوق الصـرف الأجنبـي وميـزان المـدفوعات، وفـي المبحـث الثـاني سـيتم التطـرف إلـى أنظمـة أسـعار الصـرف، والمبحث الثالث، سيتضمن نظريات سعر الصرف.

الفصـل الثـاني: الإطـار النظـري للنمـو الاقتصـادي، وبـنفس المنهجيـة، سـيكون التطـرق فـي المبحـث الأول إلـى عموميـات حـول النمـو الاقتصـادي وتـم فيـه التطـرق كـذلك إلـى التنميـة الاقتصـادية وتمـت فيـه المقارنـة بينهمـا، أمـا فـي المبحـث الثـاني، كـان التطـرق فيـه إلـى نظريـات النمـو والتنميـة الاقتصـادية المختلفـة، وإلـى أشـهر نظريـات ونمـاذج النمـو الاقتصـادي، أمـا فـي المبحث الثالث، فتم فيه التطرق إلى تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي.

الفصـل الثالـث: دراسـة حالـة الجزائـر، وتـم فيـه التطـرق فـي المبحـث الأول، إلـى البـرامج التنمويـة فـي الجزائـر، حيـث تـم فيهـا سـرد ومناقشـة المخططـات التنمويـة التـي طبقتهـا الجزائـر ابتـداءً مـن تـاريخ اسـتقلالها وانتهاجهـا الـنهج الاشـتراكي، أمـا فـي المبحـث الثـاني، تطـور أنظمـة الصـرف المطبقـة فـي الجزائـر، وفـي المبحـث الثالـث، دراسـة قياسـية لتـأثير تقلبـات أسـعار الصـرف على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

الإطار النظري لأسعار الصرف

تمهيد:

يمثل سعر الصرف أهم سعر في العصر الحديث، حيث أصبحت كل دولة تدير عملتها الخاصة، إلا قلة قليلة اختارت استعمال الدولار الأمريكي بدل إنشاء عملة خاصة بها، إلا أن أهميته لم تظهر إلا بعد التخلي عن الربط بالذهب في بداية السبعينيات واستقلال معظم الدول النامية وتركيزها للعمل على بعث نهضتها المتأخرة نسبيا مع سيطرة العديد من العملات العالمية القوية وقتها كالدولار والجنية الاسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي وغيرها من العملات الأوربية التي اندمجت لاحقا في إطار العملة الأوربية الموحدة مع بداية الألفية الجديدة، لكن سرعان ما عاودت تلك الدول التي كانت تحت الاحتلال العودة إلى الدول التي احتلتها بصيغ جديدة وتبعية حديثة، تجارية اقتصادية في حدها الأدنى، فكانت العودة إلى نسخ شبيهة بالنظام الثابت لإدارة سعر الصرف، لا تعطي للعوامل الاقتصادية الأهمية اللازمة كالعرض والطلب على العملات، إضافة إلى تصنيفات أنظمة أسعار الصرف الأخرى التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقا، فنظام سعر الصرف هو العنوان الأهم لسياسة سعر الصرف، أي إدارة سعر الصرف، وظهرت تصنيفات عديدة ومختلفة تعتمد على معايير متعددة من أجل الوصول إلى تسميات متفق عليها، تصف الواقع الملموس لا المعلن من قبل الدول، فالدول أساسا كانت ولا تزال تخفي ممارساتها الواقعية للتأثير على سعر الصرف، بشهادة خبراء صندوق النقد الدولي المسؤول الأول والمشرف على أنظمة الصرف ومراقبة تسيير أسعار الصرف، وقد أدت هذه الدراسات إلى ظهور سباق نظري وقياسي لكشف الحقائق المتعلقة بالنظم المعلنة، مما أسفر عن تطور وتوجه نحو الاهتمام بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية التي نتجت عن الديناميكية الجديدة.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى كافة المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف مقسمة كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف

المبحث الثالث:" أهم النظريات المفسرة لأسعار الصرف.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف:

بعد تقديم تعريف لمفهوم سعر الصرف، وجب التطرق إلى مفهوم أسواق الصرف الأجنبي ومن ثمة سيتم التطرق إلى ميزان المدفوعات لأهميته في شرح العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، علاقات تلقي بظلالها على تغيرات أسعار الصرف، وفي الأخير سيتم التطرق إلى النظريات المفسرة لأسعار الصرف، وذلك من خلال نتيجة العلاقات التجارية بين البلدان، ومن خلال تفاعل العوامل داخل الدولة في مقابل نظيراتها، أي الشركاء التجاريين.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

اصطلحت الدراسات على التداول بين استعمال جملتي "سعر الصرف" و"معدل الصرف" و"معدل التبادل" التي تشير كلها إلى نفس المعنى فيما يخص عملتين مختلفين أو عملة واحدة كبرى، مثل الدولار الأمريكي وغيره، في مقابل عملات مختلفة.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف EXCHANGE RATE

يلاحظ عدم وجود أي تباين في تعريف سعر الصرف بين الاقتصاديين، لدرجة أن معظمهم لا يحس بضرورة إدراج تعريف لهذا المفهوم، وذلك لبساطة التعريف ووضوحه، دون الانتقاص من أهميته، حيث يعد أهم سعر في الاقتصاد، كما يجب أن التذكير بأن لكل دولة من الدول عملتها الخاصة بها، تتخذها أساسا لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية[1]، تعد من قبل المقيمين فيها هي النقود التي يمكن بواسطتها شراء وبيع أي سلعة، بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى.

أولا: لغة:

الصرف في "لسان العرب": "بيع النقدين بعضهما ببعض[2]" أي مبادلة النقدين المختلفين في مقابل بعضهما، أساسا، كالعملات الفضية بالذهبية والعكس، مع استمرار العمل بالمقايضة في التجارة بين البلدان وداخل البلد الواحد، فكانت للذهب والفضة الأهمية الكبرى قبل ظهور المعنى الحالي للنقود، أما في الفقه الإسلامي، فيمثل الصرف عند جمهور الفقهاء المسلمين، ما إذا بيع النقد بجنسه، كبيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، أو بغير جنسه، كبيع الذهب بالفضة، أو بيع أحدهما بالفلوس، وخالفهم في ذلك المالكية، حيث قصروا الصّرف على بيع

[1] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص180.

[2] نزيه حمّاد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008، ص277.

النقد بنقد من غير صنفه، إذ انفردوا باصطلاح خاص في بيع النقد بالنقد، وقسموه إلى ثلاثة أقسام: مراطلة، ومبادلة، وصرف، وعنوا بالمراطلة: بيع النقد بمثله وزنًا، وبالمبادلة، بيع النقد المسكوك بمثله عددا، وبالصرف: بيع النقد بنقد من غير صنفه[1].

ثانيا: اصطلاحا:

يعرف سعر الصرف بأنه: «سعر الصرف هو سعر عملة ما مُعبّر عنه بعُملة أخرى، أو، حسب عملة أخرى[2].

مثال:

1£= US$1.4500 ويمثل سعر صرف الجنيه الاسترليني في مقابل الدولار الأمريكي.

1€= US$0.8560 ويمثل سعر صرف اليورو في مقابل الدولار الأمريكي.

1 US$= ¥124.50 ويمثل سعر صرف الدولار الأمريكي في مقابل الين الياباني

أما عن كلمة "Rate" فتعني "Ratio" معدل، أو، نسبة، بمعنى أنها رقم مقسوم على آخر، يعبر عنه بطريقة رياضية بسيطة».

فسعر الصرف هو الترجمة الرياضية لتبادل العملات الأجنبية الكبرى وعملات الشركاء الاقتصاديين للدولة صاحبة العملة المحلية التي تمثل أداة التعريف المحلية، ممثلا في أسعار البيع والشراء لتلك العملات في سوق الصرف الأجنبي، في مقابل العملة المحلية أو العكس، ومن جهة أخرى، تمثل العملات الكبرى في حد ذاتها رابطا بين العملة المحلية والعملات الأخرى غير المشهورة، فتستخدم الأولى كجسر يُمد بين العملة المحلية وعملات دول أخرى يمكن أن تجمعها معهم علاقات مالية حديثة، فتسمى بأسعار الصرف المتقاطعة، أي من خلال إيجاد معدل التبادل بين الدولتين باستعمال سعر صرفيهما بالنسبة لعملة كبرى تكون عادة الدولار الأمريكي.

وتعرفه الموسوعة العربية العالمية: بأنّه «سعر عملة إحدى الدول بالنسبة لعملة دولة أخرى، مثلا، إذا اشترى أمريكي منتجا من شركة في بريطانيا فقد يلزم أن يدفع ثمنا له بجنيهات أسترلينية، وعلى الأمريكي أن يبدل دولارات بجنيهات بسعر الصرف الجاري، فإذا كان السعر 1.25 دولارًا في مقابل الجنيه، فسوف يدفع الأمريكي 25 دولارًا أمريكيا من أجل سترة بريطانية

[1] نزيه حماد، **مرجع سابق**، ص278.

[2] Steve Anthony, **Foreign Exchange in Practice the New Environment**, Third Edition, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2003, P01.

تساوي 20 جنيهًا. ولو اشترى الأمريكي منتجات بريطانية أكثر فإن طلب الجنيهات سوق يزيد وسوف يرتفع الجنيه في مقابل الدولار. وهكذا إذا ارتفع الجنيه إلى 1.50 دولارًا أمريكيا فيجب على الأمريكي أن يدفع 30 دولارًا أمريكيا لأجل السترة[1]»

يمثل هذا التعريف والمثال توضيحا تطبيقيا لمعدل التبادل بين عملتين، وبالتالي بين دولتين، إضافة إلى تبسيط لفكرة التبادل في التجارة الخارجية[2]، ومفهومي الطلب والعرض على العملات الأجنبية، الذي سيتم التطريق إليه لاحقا. وعليه، فالعملات تعتبر سلعا يتم التعاقد عليها وتبادلها في سوق يسمى سوق الصرف الأجنبي (Foreign Exchange Market) أو ما يطلق عليه أحيانا تسمية "سوق الفوركس Forex market"[3].

ثالثا: طريقة التسعير

يمثل سعر الصرف معدل تبادل عملتين مختلفين، وعليه فإن سعر الصرف يتضمن عملتين، أي وجهين للمقارنة، وتمثل طريقة عرضهما نظام التسعير أو نظام العرض أو الاقتباس أي Quotation system وهي نوعان[4]:

1-نظام عرض الأسعار: Price Quotation System

يسمى كذلك بالأسعار المباشرة Direct Quotations، ويعرّف سعر الصرف حسب هذه الطريقة على أنه: عدد وحدات العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية (فمثلا، باعتبار الدولار الأمريكي $ هو العملة المحلية، فسيتم عرض أسعار الصرف كالتالي: 1.621 دولار أمريكي لكل جنية استرليني، و0.00868 دولار أمريكي لكل ين ياباني، 1.621 دولار أمريكي لكل يورو ..إلخ) وهذا ما يعنيه تعريف سعر الصرف على أنه سعر العملة الأجنبية من خلال العملة المحلية.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، "حرف السين"، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص263

[2] أنظر: - ميراندا زغلول النجار، **التجارة الدولية**، بدون دار نشر، جامعة الزقازيق، بنها، مصر، 2010، ص-ص: 7-55.

[3] Geert Bekaert and Robert Hodrick, **International Financial Management**, Second Edition, Prentice Hall, NJ, USA, 2012, P:36.

[4] Giancarlo Gandolfo, **International Finance and Open-Economy Macroeconomics**, Springer, Heidelberg, Germany, 2002, P-P: 07-08.

2-نظام الكمية أو الحجم Volume Quotation System

يعرّف حسب هذه الطريقة سعر الصرف بأنه: عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، (من جديد مع مثال الدولار الأمريكي$ على أنه الوحدة المحلية، سيكون سعر الصرف: 0.61690 جنيه استرليني للدولار الأمريكي، 115.20737 ين ياباني للدولار الأمريكي، 0.93545 يورو للدولار الأمريكي، وهكذا يكون تعريف سعر الصرف على أنه سعر العملة المحلية من خلال العملة الأجنبية، ويسمى أيضا بالأسعار غير المباشرة Indirect Quotations، وتمثل مقلوب الطريقة السابقة، أي مقلوب (معكوس) الأسعار المباشرة.

تجدر الإشارة إلى مفهومين متعلقين بالعملات عموما، فيمكن لعملة البلد أن تتحسن أو أن تنخفض، أي ارتفاع وانخفاض مستوى سعر الصرف، فيمثل تحسن العملة ارتفاع قيمتها أمام العملة الأجنبية المرجعية التي تكون عادة الدولار، وتحسن قيمة العملة Currency Appreciation رياضيا هو انخفاض عدد الوحدات اللازمة من العملة المحلية لشراء عملة أجنبية واحدة، فيما يمثل المفهوم الثاني، انخفاض العملة Currency Depreciation، ارتفاع عدد الوحدات اللازمة من العملة المحلية لشراء عملة أجنبية واحدة، فيرتبط انخفاض وتحسن العملة، الذي يسمى أيضا ارتفاع وانخفاض سعر الصرف، أساسا بالعرض والطلب داخل سوق الصرف الأجنبي، إضافة إلى السياسة النقدية وحرص البنك المركزي على الوصول إلى سعر صرف أمثل للاقتصاد، ويجب التفريق بعد ذلك بين مصطلح الانخفاض السابق الذكر ومصطلح Currency Devaluation أي تخفيض العملة، الذي يعتبر إحدى السياسات الرسمية الشائعة لدى البلدان التي تعرف اختلالا في موازين مدفوعاتها، في محاولة لجعل الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، فيمثل تخفيض سعر الصرف قيام السلطات العامة أي النقدية، بإحداث تغيير في سعر صرف العملة المحلية[1] مقارنة بعملة أخرى مرجعية كالدولار وغيرها، من أجل إعادة التوازن إلى موازينها التجارية التي تعرف عجزا هاما وبنيويا أو على الأقل للتخفيف من حجم هذا العجز.

[1] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، مركز البصيرة للأبحاث والدراسات والاستشارات، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2018، ص113.

الفرع الثاني: أشكال أسعار الصرف

تتمثل أشكال أسعار الصرف أو صيغه فيما يلي:

أولا: سعر الصرف الإسمي Nominal Exchange Rate

"سعر الصرف الإسمي هو سعر عملة أجنبية مقابل العملة الوطنية، سعر الصرف الإسمي هو سعر ثنائي، أي سعر عملة مقابل أخرى[1]" وعليه فسعر الصرف الإسمي هو السعر المعروض في السوق[2]، أي تتحدد قيمته من خلال العرض والطلب على العملة في سوق الصرف، ولكل بلد عدّة أسعار[3] صرف إسمية، واحد مقابل كل عملة تتم مبادلتها بالعملة الوطنية.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate

هو مؤشر للصرف الأجنبي معدَّل للتغيرات النسبية في معدل الأسعار لنقطة معينة في الزمن، تكون عادة شهرا أو أسبوعا، ويستعمل لقياس تغيرات القدرة الشرائية المعدَّلة في أسعار الصرف[4].

كما يعرف على أنه: "عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة[5]".

من خلال التعريفين، سعر الصرف الحقيقي مؤشر يختلف عن سعر الصرف الإسمي، يكون بين بلدين وعملتين مختلفتين، فيقيس القدرة الشرائية بين البلدين، والتغير في الأسعار بينهما، أي أنه يمثل نسبة الأسعار المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالأسعار المحلية[6].

---

[1] Michael Wickens, **Macroeconomic Theory a dynamic General equilibrium approach**, second edition, Princeton University Press, NJ, USA, 2012, P146.

[2] Charles W. Sawyer and Richard L. Sprinkle, **Applied International Economics**, Fifth Edition, Routledge Taylor &Francis group, Oxford, UK, 2020, P: 334.

[3] Robert H. Frank et *al*, **Principals of macroeconomics**, Sixth Edition, McGraw Hill education, NY, USA, 2016, P: 401

[4] John N. Kallianiotis, **Exchange Rates and International Financial Economics**, First Edition, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2013, P: 276.

[5] معهد الدراسات المصرفية لدولة الكويت، **إضاءات مالية**، العدد الثاني عشر، يوليو 2011، دولة الكويت، ص:02.

[6] عادل زيات، **إدارة خطر الصرف وسبل تطويل تقنيات التحوط في البلدان الناشئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 – الباز، الجزائر، 2016-2017، ص16.

ثالثا: سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rate

ينبغي عدم الخلط بين مفهوم سعر الصرف الفعّال وسعر الصرف الحقيقي، لأن سعر الصرف الفعال يمكن أن يكون اسميا أو حقيقيا. بينما يتضمن سعر الصرف (الإسمي والحقيقي) عملتين فقط، أي أن ما يميزهما هي الثنائيةBilateral ، فقد يصبح من الأفضل الحصول على فكرة حول سلوك القيمة الخارجية للعملة تحديدا فيما يتعلق ببقية العالم (أو مجموعة فرعية منه، الدول الصناعية مثلا) وليس فقط ما يتعلق بعملة بلد آخر، كما أن وجود سعر صرف عائم يجعل من الصعب التحقق من سلوك القيمة الخارجية للعملة، ففي نظام الصرف العائم يمكن لعملة ما، في وقت واحد، أن تنخفض مقابل عملة أجنبية أخرى (أو مجموعة عملات أجنبية) وترتفع مقابل أخرى (أخريات).

في مثل هذه الحالات يكون من الضروري الاستعانة بمؤشر عددي Index Number، يتم فيه إدخال أسعار الصرف الثنائية للعملة المعنية مقابل كل العملات الأخرى بأوزانها المناسبة، ويُعطى سعر الصرف الفعال عادة قاعدة بـ 100 (a base of 100) ويُعطى بطريقة تجعل الارتفاع أو الانخفاض فيه تعني ارتفاع قيمة العملة المعنية Appreciation أو انخفاضها Depreciation، نحو كل العملات المقابلة ككل. وتتعلق الأوزان في المؤشر بحصص التجارة الخارجية مع الدول وعملاتها، وتحسب أسعار الصرف الفعلية[1] وتنشر من طرف: صندوق النقد الدولي، البنوك المركزية، والمؤسسات الخاصة.

الفرع الثالث: محددات أسعار الصرف

يتعلق الأمر بالعوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تتحكم في أسعار الصرف، والتي يمكنها التأثير بطريقة مباشرة على أسعار الصرف، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: العرض والطلب على العملات

تتحدد أسعار الصرف أساسا من خلال التفاعل بين العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي[2]، ما عدا في حالة الاقتصاديات التي تطبق قيودا إدارية على سعر الصرف[3]، فيقال أن العلاقة بين العرض والطلب بين عملتين في حالة "توازن" عند سعر الصرف الحالي أو

[1] Giancarlo Gandolfo, **Op Cit**, P: 15.
[2] Graham Hacche, **The determinants of exchange rate movements**, OECD Economics and statistics department, working papers 07, June 1983, pp. 1-54.
[3] Giancarlo Gandolfo, **Op Cit**, P. 08.

Spot[1]، أي أن سعر الصرف المتوازن هو سعر صرف العملة الذي يوجد عندما يكون العرض والطلب على عملة ما في حالة توازن، وينشأ الطلب على العملة الأجنبية من الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية لبلد ما (أو مجموعة من البلدان، مثل أعضاء منطقة اليورو). فعلى سبيل المثال، يطلب المستهلكون والمستثمرون في الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من السلع والخدمات والأصول المالية لأعضاء منطقة اليورو، والتي يجب دفع معظمها باليورو، ويأتي العرض من اليورو الأوروبي من طلب أعضاء منطقة اليورو على السلع والخدمات والأصول المالية الأمريكية. وبالتالي، سيؤدي التغيير في الطلب النسبي على اليورو مقابل الدولار الأمريكي إلى تغيير سعر الصرف الفوري.

يوضح الشكل 1-1 كيفية تحديد أسعار الصرف في سوق صرف العملات من قبل البنوك التي تقدم خدمات الصرف الأجنبي، فيصور الرسم البياني (A) منه علاقة العرض والطلب بين الدولار الأمريكي واليورو الأوروبي (€)، فينحدر منحنى الطلب D إلى الأسفل، مما يشير إلى أن الطلب الأمريكي على السلع والخدمات من دول منطقة اليورو سوف يزداد مع انخفاض قيمة اليورو بالدولار. فيما يعكس منحنى العرض المائل إلى الأعلى S الطلب على الدولار الأمريكي، أو المعروض من اليورو للبيع، ويشير إلى الرغبة في شراء الدولار الأمريكي.

الشكل: 1-1 الطلب والعرض على اليورو في أسواق الصرف الأمريكية

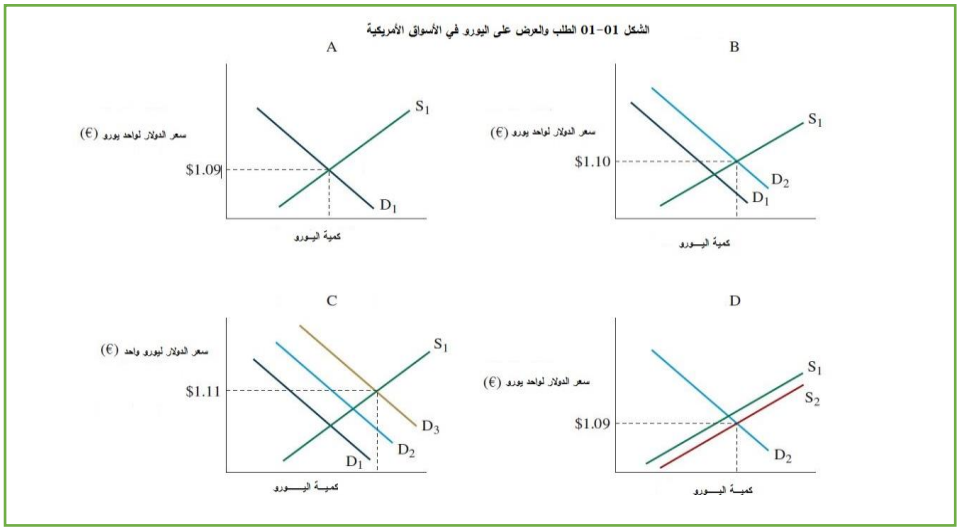

[1] Ronald W. Melicher and Edgar A. Norton, **Introduction to Finance Markets, Investments, and Financial Management**, Sixteenth edition, John Wiley & Sons, Inc. 2017, NJ, USA, pp. 138-139.

المصدر: Ronald W. Melicher and Edgar A. Norton, **Op Cit** , p:139

في المثال المبين في الشكل السابق، يكون السوق في حالة توازن عندما يكون اليورو الواحد يساوي 1.09 دولار، ويعكس هذا السعر سعر مقاصة السوق الذي يساوي الطلب (D_1) على اليورو نسبة إلى العرض (S_1) من اليورو.

بفرض زيادة الأميركيين من طلبهم على السلع والخدمات من الدول الأعضاء في منطقة اليورو مثل ألمانيا وفرنسا، مع تسعير هذه السلع والخدمات باليورو، سوف يحتاج الأميركيون إلى استبدال دولاراتهم باليورو لدفع ثمن مشترياتهم، فستحدث زيادة أو تحول في الطلب على اليورو من D_1 إلى D_2، كما هو موضح في الرسم البياني B في الشكل1-1، ويعكس العرض من اليورو الطلب من جانب الدول الأعضاء في منطقة اليورو على السلع والخدمات الأميركية، وطالما لم يحدث أي تغيير، فسوف يظل S_1 دون تغيير، ونتيجة لهذا السيناريو، فإن الطلب المتزايد على اليورو سيؤدي إلى سعر توازن أعلى جديد يبلغ 1.10 دولار. وقد تتسبب الزيادة الإضافية في الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها بلدان منطقة اليورو في زيادة سعر الدولار أو قيمة اليورو بشكل أكبر، ويوضح الرسم البياني C في الشكل 1-1 هذه الزيادة باعتبارها تحولاً من (D_2) إلى (D_3)، وفي غياب أي تغيير في المعروض من اليورو، سيصبح السعر الجديد لتسوية السوق، أو سعر التوازن لليورو 1.11 دولار أمريكي.

بطبيعة الحال، مع زيادة قيمة اليورو بالدولار، ترتفع أيضاً أسعار سلع الدول الأعضاء في منطقة اليورو. وفي مرحلة ما، ومع ارتفاع تكلفة سلع الدول الأعضاء في منطقة اليورو، سوف ينخفض الطلب الأميركي على هذه السلع الأجنبية، ويوضح الرسم البياني D هذا الانخفاض في الطلب الأميركي على اليورو باعتباره تحولاً نزولياً من (D_3) في الرسم البياني C إلى (D_2). وعلى نحو مماثل، فإن ارتفاع قيمة اليورو بالدولار في الرسم البياني C يجعل السلع والخدمات الأميركية أقل تكلفة بالنسبة لأعضاء منطقة اليورو، وبالتالي سيزيد المعروض من اليورو أو يتحول من S_1 إلى S_2، فتكون النتيجة الصافية سعر صرف متوازن جديد حيث يكون سعر الدولار لليورو 1.09 دولار.

ثانيا: الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري Current Account أهم مكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى الحساب المالي، وقد اعتبرت العديد من التحليلات المبكرة لتدفقات الدفوعات أن الطلب على

النقد الأجنبي هو طلب مشتق، يمثل ببساطة الوجه الآخر للعملة، من الطلب والعرض على السلع والخدمات التي تدخل التجارة الدولية[1]، فإذا ارتفع الطلب على السلع المنتجة في الدولة X نسبة إلى الطلب على السلع القادمة من الدولة Y، فإن الطلب على العملة X سوف يرتفع نسبة إلى الطلب على العملة Y، وسوف ترتفع قيمة العملة X إلى الحد الذي يثبط فيه الطلب على السلع X ويشجع الطلب على السلع Y، بحيث يعود ميزان التجارة إلى التوازن مرة أخرى، وتشير هذه النظرة إلى سوق الصرف الأجنبي إلى أن الحساب الجاري في ميزان المدفوعات يمثل عاملا رئيسيا في تحديد تحركات سعر الصرف.

ثالثا: اختيار نظام سعر الصرف

يقع اختيار نظام سعر الصرف للعملة على عاتق المستوى السياسي، ويبقى وضع الأطر والتنظيمات المناسبة وتنفيذ السياسة النقدية على عاتق البنك المركزي، ويمثل نظام سعر الصرف أهم محددات سعر الصرف، فاختيار نظام سعر صرف ثابت يسمح لأسعار الصرف بالتقلب في مجال ضيق يكون فيه البنك المركزي مجبرا على التعامل مع اختلال في العرض والطلب على عملته لمنع قيمتها من التقلب. أو نظام ربط تكون ركيزته عملة أو سلة عملات أجنبية أو غيرها، من أجل البحث عن استقرار أسعار الصرف ومقاومة التضخم، أو نظاما مرنا أو عائما تُميِّزه التقلبات في أسعار الصرف، الذي ستمثل التفاعلات بين الطلب والعرض داخل سوق الصرف الأجنبي تجاوبا للضغوط المحلية والخارجية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

رابعا: الضوابط الحكومية

تندرج تحت هذا العنوان الممارسات التي يمكن أن تمارسها الحكومة للتأثير على سعر الصرف وتتمثل في[2]:

1-فرض حواجز الصرف الأجنبي:

هي أشكال مختلفة من الضوابط التي تفرضها الحكومة على شراء أو بيع العملات الأجنبية من قبل المقيمين، أو على شراء أو بيع العملة المحلية من قبل غير المقيمين، أو تحويلات أي عملة عبر الحدود الوطنية، كما يمكن أن تلزم الحكومة، في إطار نفس الضوابط،

[1] Andrew Crocket, **Determinants of exchange rate movements: a review,** Finance & Development, IMF, March 1981, pp. 33-37.

[2] Jeff Madura, **International Financial Management**, 13th Edition, Cengage Learning,2018, Boston, MA,USA, pp. 112.

المصدِّرين بتسليم أرباحهم من النقد الأجنبي للبنك المركزي في مقابل العملة المحلية[1]، وتقوم الحكومة بتزويد المستوردين بالعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي، في حين يمكن أن تسمح هذه الضوابط للدول بإدارة اقتصاداتها بشكل أفضل من خلال التحكم في تدفق العملة إلى الداخل والخارج، فإنه عادة ما يرافق تطبيق هذه الضوابط ظهور السوق السوداء في الدول النامية، أي السوق الموازية للعملات الأجنبية.

2-فرض حواجز التجارة الخارجية:

يمكن للحكومة التحكم في سعر الصرف من خلال حواجز التجارة الخارجية، حيث يتم ضبط التجارة الخارجية بالعديد من التقنيات يكون هدفها إما التأثير على الواردات وتخفيضها مثل حصص الاستيراد أو الكوطة، التعريفات الجمركية، أو تشجيع الصادرات مثل: إعانات التصدير، وتخفيف القيود التنظيمية، أو المحافظة على المنتوج المحلي مثل: الحظر المباشر للسلع الخارجية المشابهة للمحلية، القيود الطوعية على التصدير، وغيرها.

3-التدخل (شراء وبيع العملات) في سوق الصرف الأجنبي:

تمثل التدخلات الرسمية المباشرة في سوق الصرف الأجنبي قيام السلطات النقدية، ممثلة بالبنك المركزي، بشراء وبيع العملات الأجنبية في مقابل العملة المحلية، داخل سوق الصرف الأجنبي، من أجل التأثير على مستوى سعر الصرف صعودا أو انخفاضا، أو من أجل تخفيف تقلبات أسعار الصرف، أو لدفع سعر الصرف نحو مجال يناسب الأهداف الاقتصادية والتنموية المرسومة.

4-التأثير على المتغيرات الكلية مثل التضخم وأسعار الفائدة ومستويات الدخل:

تتأثر أسعار صرف العملات بالتغيرات في معدلات التضخم النسبية، ففي حالة حدوث فروق في معدلات التضخم المتوقعة[2] بين بلدين، فالدول التي يكون معدل التضخم المتوقع فيها أقل نسبياً سوف تتمتع بعملة أقوى نسبياً، على سبيل المثال، إذا أصبح التضخم أقل في الولايات المتحدة نسبة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، فإن منتجات الدول الأعضاء في منطقة اليورو ذات الجودة المماثلة سوف تصبح أكثر تكلفة على نحو متزايد، وسوف يجد الأميركيون أن شراء المنتجات الأميركية أقل تكلفة، وسوف ينطبق نفس الشيء على الدول

[1] Stephanie Schmitt-Grohé and Martín Uribe, **Exchange Controls As A Fiscal Instrument**, NBER Working Paper Series, WP31294, Cambridge, MA, USA, June 2023, pp.01.
[2] Ronald W. Melicher and Edgar A. Norton, **Op Cit**, p: 139.

الأعضاء في منطقة اليورو، وسوف تكون النتيجة انخفاض واردات الدول الأعضاء في منطقة اليورو إلى الولايات المتحدة وزيادة الصادرات الأميركية إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار نسبة إلى اليورو.

أما بالنسبة لسعر الفائدة، كأحد محددات سعر الصرف وأحد مخرجات البنك المركزي، فتسهم أسعار الفائدة المرتفعة[1] في جذب رؤوس الأموال الساخنة والاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل التي تساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، ومع إيجابياتها العديدة كانخفاض قيمة الواردات، فإنها تخلق حالة لا استقرار داخل الاقتصاد وضعف تنافسية للصادرات، ويمثل تخفيض سعر الفائدة بنفس الطريقة سببا مهما لهروب رؤوس الأموال الاستثمارية للبحث عن فرص أخرى.

فيما يؤدي ارتفاع مستوى الدخل النسبي لبلد ما إلى زيادة واردات الدولة، وقيام السكان باستيراد المزيد من السلع والخدمات، فترتفع واردات أهم شركاء هذا البلد التجاريين، مما يعني زيادة الطلب على عملتها من الدولة أو الدول التي تشهد ارتفاعا للدخل النسبي، وبالتالي التأثير على سعر صرفها، فمثلا: بافتراض أن مستوى الدخل في الولايات المتحدة يرتفع بشكل كبير بينما يظل مستوى الدخل في بريطانيا دون تغيير[2]، أولاً، سوف يتحول جدول الطلب على الجنيه إلى الخارج، وهو رسم بياني للطلب على السلع والخدمات كجزء من التحليل الاقتصادي، يشير إلى جدول يصور الطلب من حيث الكمية على السلع أو الخدمات عند مستويات أسعار متفاوتة، مما يعكس الزيادة في الدخل الأمريكي والطلب المتزايد المصاحب على السلع البريطانية. ثانيًا، لا يُتوقع أن يتغير جدول العرض للجنيه للبيع. وبالتالي، يجب أن يرتفع سعر الصرف المتوازن للجنيه. وفي ظل هذه الظروف، ربما تزيد بعض الشركات البريطانية من استثماراتها في العمليات الأميركية، فتستبدل المزيد من الجنيهات الإسترلينية بالدولارات حتى يتسنى لها توسيع عملياتها في الولايات المتحدة. فضلاً عن ذلك، قد يزيد المستثمرون البريطانيون من استثماراتهم في الأسهم الأميركية من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي في البلاد، وهو الاتجاه الذي ينعكس أيضاً في زيادة بيع (تبادل) الجنيهات الإسترلينية مقابل الدولار الأميركي في سوق الصرف الأجنبي. وعلى هذا فإن جدول العرض من الجنيهات

[1] Meera J. Savani, **Foreign Exchange Rates: Factors that determine and influence**, GAP Gyan, Volume VII, Issue I, January-March 2024, p.54.
[2] Jeff Madura, **Op. Cit**, p. 111.

الإسترلينية قد يزيد (يتحول إلى الخارج)، وهو ما قد يعوض أكثر من أي تأثير على جدول الطلب على الجنيهات الإسترلينية.

خامسا: توقعات سوق الصرف لأسعار الصرف المستقبلية

مثل الأسواق المالية الأخرى، تتفاعل أسواق الصرف الأجنبي مع أي أخبار قد يكون لها تأثير مستقبلي، ويمكن تعريف الأخبار المتعلقة بالعوامل الأساسية بأنها الفارق بين ما يتوقعه المشاركون في السوق من العوامل الأساسية وما ستصبحه العوامل الأساسية بمجرد الإعلان[1] عن قيمتها، على سبيل المثال، يشكل المشاركون في السوق توقعات بشأن قيمة المعروض النقدي قبل أن تعلن الحكومة عن أرقام المعروض النقدي، وتترجم هذه التوقعات إلى قرارات بشراء أو بيع العملة، وتساعد هذه القرارات في نهاية المطاف في تحديد المستوى الحالي لسعر الصرف، فقد تتسبب أخبار ارتفاع التضخم المحتمل في الولايات المتحدة[2] في دفع تجار العملات إلى بيع الدولار لأنهم يتوقعون انخفاضًا مستقبليًا في قيمة الدولار، فتفرض هذه الاستجابة ضغوطًا هبوطية فورية على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من أن هؤلاء المستثمرين يواجهون خطرًا واضحًا بأن توقعاتهم قد تكون خاطئة، فإن الفكرة هي أن التوقعات يمكن أن تؤثر على أسعار الصرف لأنها تحفز المستثمرين المؤسسيين بشكل عام على اتخاذ مواقف بالعملة الأجنبية، بحيث يمكن لهؤلاء المضاربين ممارسة ضغوط صعودية على قيمة العملة عندما يتوقعون ارتفاع قيمتها، كما يمكنهم ممارسة ضغوط هبوطية على العملة عندما يتوقعون انخفاض قيمتها.

المطلب الثاني: سوق الصرف الأجنبي Foreign Exchange Market

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه: "المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات بعضها إلى البعض، أي أنه السوق الذي فيه تباع وتشترى منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى[3]".

---

[1] Gregory P. Hopper, **What Determines the Exchange Rate : Economic Factors or Market Sentiments?**, Business Review, Federal Reserve Bank of Philadelphia, PA, USA, Sep/ Oct 1997, pp. 20.

[2] Jeff Madura, **Op. Cit**, p. 112.

[3] محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2017، ص303.

سوق الصرف الأجنبي سوق غير نظامية،[۞] OTC، فسوق سعر الصرف الأجنبي هو شبكة اتصالات تجمع كل المشاركين في السوق[1]، الأسعار فيه قابلة للتفاوض، تتم فيه الاتصالات عن طريق الانترنيت، الهاتف، الفاكس، وأنظمة التعامل المباشر، كما لا يستوجب على أي من طرفي التعامل في سوق الصرف الأجنبي الحضور جسديا في مكان معين، لأن التعاملات في سوق الفوركس تتم في غرف التداول Dealing Rooms في البنوك التجارية والاستثمارية حول العالم[2].

الفرع الأول: المشاركون في سوق الصرف الأجنبي

ما يجب الإشارة إليه هو أن المشاركين في سوق الصرف الأجنبي لا يقومون بتبادل العملات حرفيا، بل إن أغلب التعاملات تتمثل في بيع وشراء ودائع بنكية مقومة بعملات مختلفة[3]، كما ثبت تاريخيا، أن 90% من كافة المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي تتضمن وجود الدولار الأمريكي[4]، ويمكن تصنيف الأطراف المشاركة في نشاط سوق الصرف الأجنبي إلى ما يلي:

۞ **Over The Counter** وتعني حرفيا فوق المنضدة، وتعني السوق غير النظامية، حيث يقوم بإدارة هذه السوق مجموعة من الوسطاء يتبادلون المعلومات عن العملات غير المقيدة في جداول أسعار الأسواق الرسمية، ينظر:

– شعبان محمد إسلام البرواري، **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي (دراسة تحليلية نقدية)**، ط1، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2002، ص38.

– مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، ج1، ط1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص81.

[1] Thomas Oberlechner, **The Psychology of the Foreign Exchange Market**, John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex, England, 2004, P: 209.

[2] Francesca Taylor, **Mastering foreign exchange & currency options**, Second edition, Prentice hall market editions, 2003 UK, p11.

[3] Fredric S. Mishkin and Stanley G. Eakins, **Financial Markets and institutions**, ninth edition, Pearson global edition, UK, 2018, P: 378.

[4] Bob Steiner, **Foreign Exchange and money markets**, Butterworth-Heinemann, First Edition, MA,USA, 2002, P:04.

أولا: المتداولون والوسطاء

01-المتداولون Dealers

المتداولون في سوق الصرف الأجنبي هم البنوك بصفة أساسية، التجارية والاستثمارية منها[1]، ويمكن اعتبار سوق الصرف الأجنبي كسوق من مستويين، المستوى الأول هو سوق الجملة أو سوق ما بين البنوك، والمستوى الآخر هو سوق التجزئة أو سوق العميل[2].

هذه البنوك تعمل كمتداولين، وبالتوازي مع ذلك، يقومون بـ "صناعة سوق" في العديد من العملات[3]، صناع السوق هؤلاء مستعدون لشراء وبيع العملات التي يتخصصون بها، فيقومون باقتباس أسعار ثنائية في السوق، مستعدين من خلالها لشراء وبيع العملات الأجنبية، والمتداولون في أسواق الصرف الأجنبي لا يهتمون بنوع العملية "بيع/ شراء"، فهُم يحققون الربح من خلال الفرق Spread بين السعرين[4].

ولتبدأ معاملة في سوق الصرف الأجنبي، يتصل الزبون بالمتداول Dealer محددا العملة والكمية التي يريد مبادلتها، ثم يسأل عن السعر، يعطي المتداول السعر الذي سيبيع به (the Bid) والسعر الذي سيشتري به (the Ask)، وفي النهاية يقرر الزبون هل سيبيع أم سيشتري، أم يرفض. ويكافأُ المتداول على عبء توفير السيولة، مثل تحمل مخاطر الجرد وفحص الزبائن من أجل نوعية الائتمان، وذلك عن طريق فرق مُكسب بين سعر البيع والشراء[5].

02-السماسرة (الوسطاء) Brokers

تكون معاملاتهم في الغالب حصرية مع تجار الصرف الأجنبي، وليست مع الجمهور، دور سماسرة سوق الصرف الأجنبي يشبه إلى حد كبير الدور الذي يؤديه سماسرة البورصة في سوق الأسهم، يسعى سماسرة الفوركس للحصول على أفضل أسعار الصرف في الأسواق

[1] عادل زيات، **المرجع السابق**، ص25.

[2] Cheol S. Eun and Bruce G. Resnick, **International Financial Management**, Sixth Edition, McGraw-Hill/Irwin, NY, 2012, P:116.

[3] Geert Bekaert and Robert Hodrick, **Op Cit**, P:39

[4] Christopher Viney and Peter Phillips, **Financial Institutions, Instruments & Markets**, 9th Edition, McGraw-Hill, Sydney, Australia, 2019, P:489

[5] Jessica James et *al*, **Handbook of Exchange Rates**, published by John Wiley & sons, Inc., New Jersey, USA, 2012, P :11.

الدولية ومطابقة أوامر البيع والشراء التي يتلقونها من غرف تداول العملات الأجنبية المختلفة، يدفع تجار العملات الأجنبية رسوما أو سمسرة مقابل الخدمة التي يقدمها السماسرة[1].

ثانيا: البنوك المركزية للدول

تعمل البنوك المركزية كبائعة أو مشترية أخيرة، عندما تكون الإيرادات والنفقات الكلية للدولة من الصرف الأجنبي غير متساوية، وهي تتدخل بشراء وبيع العملات للتأثير على سعر عملة البلد في الاتجاه التي ترغب فيه[2].

تلج البنوك المركزية للدول سوق الصرف الأجنبي دوريا، لأحد الأسباب التالية أو أكثر[3]:

1-للحصول على العملات الأجنبية لدفع ثمن مشتريات حكومتها من الواردات، مثل معدات الدفاع، لدفع الفوائد على، أو لاسترداد، قروض الحكومة الخارجية.

2-لتغيير مكونات مقتنيات (Holdings) البنك المركزي من العملات الأجنبية، كجزء من إدارته لأصول احتياطاته الرسمية، فقد يقرر البنك أنه بحاجة إلى زيادة مقتنياته من الدولار الأمريكي وتمويل عملية الشراء هذه من تخفيض مقتنياته من اليورو.

3-للتأثير على سعر الصرف العائم، لا سيما إذا كان سعر الصرف يرتفع أو ينخفض بسرعة، أي يتقلب دون أن تدعمه الأساسيات الاقتصادية.

ثالثا: الشركات Corporations

غالبا ما تتلقى الشركات التي تصدّر سلعا أو خدمات في الأسواق الدولية مدفوعات بعملة أو عملات أجنبية[4]، فالشركات التي تستورد السلع والخدمات من الأسواق الدولية تحتاج إلى تسديد الثمن بعملة أو عملات أجنبية أيضا، وعليه فمن المنطقي أن يبيع المصدّرون العملة الأجنبية لشراء العملة المحلية من خلال سوق العملات الأجنبية، كما يتعين على المستوردين شراء العملات الأجنبية لدفع ثمن وارداتهم[5].

---

[1] Christopher Viney and Peter Phillips, **Op Cit**, P:489

[2] محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017، ص113.

[3] Christopher Viney and Peter Phillips, **Op Cit**, P:489

[4] Paul R Krugman et *al*, **International Economics theory & policy**, ninth edition, Pearson Education, MA, USA, 2012, P:325

[5] Christopher Viney and Peter Phillips, **Op Cit**, P:489

رابعا: عمليات المضاربة Speculation

يقوم المتداولون بشراء أو بيع العملات على أمل الاستفادة من تحركات الأسعار، وتشكل معاملات المضاربة[۞] من هذا النوع أكبر نسبة من إجمالي النشاط في سوق الصرف الأجنبي. يشمل كبار المتداولين في العملات إضافة إلى: البنوك التجارية والاستثمارية الكبرى، المذكورين سابقا، الشركات متعددة الجنسيات وصناديق التحوط، أما من حيث حجم المعاملات فإن البنوك التجارية هي أكبر المتداولين في السوق من حيث أحجام المعاملات[1].

خامسا: المستثمرون والمقترضون في الأسواق الدولية وأسواق رأس المال

أدى تحرير الأسواق المالية الدولية إلى زيادة هائلة في تدفق الأموال حول العالم، حيث تُمنح مزايا خاصة وتمييزية للمقترضين ذوي التصنيف الائتماني الممتاز في الأسواق المالية الدولية، وعليه سيتم تحويل نسبة كبيرة جدا من الأموال المقترضة من الأسواق الدولية في أسواق الصرف الأجنبي إلى العملة المحلية للمقترض، وفي الوقت نفسه، تقوم الشركات، المستثمرون المؤسساتيون، والمؤسسات المالية بالاستثمار في الخارج.

على سبيل المثال، سوف يستثمر مديرو الصناديق الاستثمارية، نسبة من محافظهم الاستثمارية في الأسهم والسندات الدولية، مما يستوجب عليهم شراء العملات الأجنبية من أجل اقتناء هذه الاستثمارات الخارجية، ومن ثمة، فإن توزيعات الأرباح أو مدفوعات الفائدة التي سيتلقاها هؤلاء المديرون ستكون مقومة بعملة أجنبية، بحيث يمكن بعد ذلك لهؤلاء المديرين بيع هذه العائدات في أسواق الصرف الأجنبي، من أجل تحويلها مرة أخرى إلى العملة المحلية، من أجل توزيعها على أعضاء الصندوق[2].

سادسا: عمليات الترجيح Arbitrage

تشير المراجحة إلى عملية شراء عملة في أحد الأسواق وبيعها على الفور في سوق آخر بسعر أعلى، وتعني أيضا الاستفادة من التناقضات في أسعار العملات الموجودة في الأسواق

۞ **المضاربة Speculation**: أن يقوم متداول في بنك أو أي مكان آخر، يقوم غالبا وعمدا بأخذ مركز فيه مخاطرة، حيث لم يكن هناك خطر قبل ذلك، لاعتقاده بأنه يمكنه أن يستفيد من ربح مقابل هذه المخاطرة، فمثلا إذا اعتقد متداول بأن سعر الذهب مثلا سيرتفع، فيشتري الذهب، دون أي حاجة تجارية لهذه العملية، فإذا ارتفع السعر كما توقع، سيحقق ربحا، وإذا نزل سعر الصرف فسيحقق خسارة.

[1] A.V. Rajwade, **Cash and Derivatives Markets in Foreign Exchange Markets**, Tata McGraw Hill, New Delhi, India, 2010, P:19.

[2] Christopher Viney and Peter Phillips, **Op Cit**, P:460 .

المختلفة في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة، ومع ذلك فقد تم توسيع معنى المراجحة ليشمل أي نشاط يتم فيه استغلال فرق الأسعار، ويتم تطبيق المراجحة بشكل شائع في تداول الخيارات والعقود المستقبلية، حيث تستمر الأرباح الخالية من المخاطر حتى يحدث التصحيح في السوق[1].

سابعا: عمليات التحوط أو التغطية Hedging

التحوط هو إجراء معاملة مالية، تلغي أو تعوض المخاطر الموجودة من مركز مالي سابق[2]، أي أن تقوم شركة أو فرد بالتحوط من خلال اتخاذ مركز، قد يرتفع (أو ينخفض) في القيمة، لتعويض انخفاض (أو ارتفاع) في قيمة مركز قائم، فالتحوط "المثالي" هو استبعاد إمكانية الربح أو الخسارة المستقبلية بسبب التغيرات غير المتوقعة في قيمة المركز الحالي[3]، والتحوط ضرورة عملية لعدم التعرض لخطر تقلبات أسعار الصرف حتى تاريخ انتهاء المعاملة، من تحصيل مدفوعات بعملة أجنبية أو تسديد ديون بعملة أخرى

الفرع الثاني: خصائص سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي هو أكبر سوق مالي في العالم بمقدار تعاملات يومي يتجاوز 06 تريليون دولار أمريكي، ومن أهم خصائصه:

أولا: استعمال عملات دولية مختلفة

تمثل الخاصية الأساسية لسوق الصرف الأجنبي[4]، ففيه يتم تبادل العملات الدولية، مقومة بعملات الدول ذات الاقتصادات القوية خصوصا، كالدولار الأمريكي أساسا، ثم اليورو الأوروبي والجنيه الاسترليني البريطاني.

ثانيا: غير محدد المكان

سوق الصرف الأجنبي غير محدد المكان، ولا ينحصر في بلد واحد، فهو يتكون من الأفراد والمنشآت والبنوك[5] عبر العالم، كما يشمل أهم مراكز الصرف الأجنبي كلندن، طوكيو،

---

[1] Dun & bradstreet, **Foreign Exchange Market**, Tata McGraw-hill Publishing Company ltd, New Delhi, India, 2007, P: 77.

[2] Robert M. Dunn Jr and John H. Mutti, **International Economics**, 6Th Edition, Routledge, London, UK, 2004, P:502.

[3] Michael Connolly, **International business Finance**, Routledge, NY, USA, 2007, P: 84.

[4] محمد راتول، **المرجع السابق**، ص113.

[5] عادل زيات، **المرجع السابق**، ص24.

نيويورك وفرانكفورت. وهذه المراكز ترتبط ببعضها البعض عن طريق شبكات اتصال سمعية وسمعية بصرية وغيرها[1]، تضمن الاتصال الدائم والآني ببعضها البعض.

ثالثا: سوق يعمل على مدار الساعة

يربط الهاتف، الفاكس والانترنيت، بين مراكز تداول العملات الأجنبية الرئيسية، فتشكل هذه الأطراف سوقا عالميا لا تغرب عنه الشمس، فالأخبار الاقتصادية التي تصدر في أي وقت خلال اليوم، تصل على الفور إلى جميع أنحاء العالم[2]، وقد تثير موجة من النشاط لدى المشاركين في السوق.

الفرع الثالث: أنواع المعاملات في سوق الصرف الأجنبي

تتمثل المعاملات* في سوق الصرف الأجنبي فيما يلي:

أولا: المعاملات الفورية Spot transactions

هي معاملة مباشرة تتضمن مبادلة عملتين بسعر متفق عليه[3] على أن يتم التسليم خلال يومي عمل (باستثناء الدولار الأمريكي والدولار الكندي، الليرة التركية، واليورو، والروبل الروسي والتي يتم تسويتها في يوم العمل التالي)، وعليه فإن الإطار الزمني المعياري لتسوية معاملات الصرف الأجنبي الفورية Spot هو t+2 يوم، أما الاستثناء فيكون عندما تسوَّى المعاملة في t+1 يوم، أي بعد يوم واحد فقط، فتمثل هذه المعاملة "مبادلة مباشرة" بين عملتين، لأن لديها أقصر إطار زمني، فهي تنطوي على نقود Cash بدلا من عقود Contracts، كما يشار إلى تاريخ التسوية على أنه "تاريخ القيمة Value Date[4]".

---

[1] محمد راتول، **المرجع السابق**، ص113.

[2] Paul R Krugman et al, **Op Cit**, P:325

* للمزيد من التفصيل حول موضوع المشتقات في سوق الصرف الأجنبي (عقود المقايضة Swaps – عقود الخيارات Options – العقود المستقبلية Futures) يمكن الاطلاع على:

– مسعود مجيطنة، **دروس في المالية الدولية**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص– ص، 96–119.

- David S. Kidwell et al, **Financial Institutions, Markets, And Money**, Eleventh Edition, John Wiley & Sons, Inc., NJ, USA, 2012, pp. 335-363.

[3] Shani Shamah, **A Foreign Exchange Primer**, Wiley Finance, UK, 2003, P:21 .

[4] John N. Kallianiotis, **Op Cit**, P: 59.

ثانيا: المعاملات الآجلة Forward transactions

تسمى المعاملة آجلة Forward إذا تم دفع ثمن العملتين وتسليمهما بعد مدة 48 ساعة من تاريخ إبرام العقد[1]، وهي الطريقة الوحيدة للتعامل مع خطر الصرف الأجنبي، أي الدخول في معاملات آجلة، حيث أن المال لا ينتقل بين الطرفين حتى تاريخ لاحق متفق عليه، فيتفق البائع والشاري على سعر صرف، وسعر الصرف الآجل، لأي تاريخ في المستقبل، مهما أصبحت أسعار السوق وقتها، ويمكن أن تكون مدة المعاملات عدة أيام، أشهر أو سنوات[2].

ثالثا: عقود المقايضة Swaps

مقايضة الصرف الأجنبي هي اتفاق لشراء وبيع الصرف الأجنبي بأسعار صرف محددة مسبقا، أين يتم البيع والشراء في تواريخ مختلفة[3]. وعقد المقايضة هو أحد العقود الآجلة، يتبادل فيه طرفان العملات لفترة زمنية معينة، ويتفقان على عكس المعاملة في تاريخ لاحق، وهي ليست عقودا موّحَدة، ولا يتم تداولها من خلال البورصة، وغالبا ما تُطلب وديعة من أجل إبقاء المركز مفتوحا حتى اكتمال المعاملة، والمقايضة في سوق الصرف الأجنبي هي عملية شراء وبيع متزامنة لمبالغ متطابقة من عملة واحدة مقابل عملة أخرى، بتاريخين مختلفين للقيمة (عادة فوري مقابل آجل)، وبالتالي تتكون المقايضة في سوق الصرف من مرحلتين[4]، معاملة صرف أجنبي فورية ومعاملة صرف أجنبي آجلة، يشتري المتداول عملة في السوق الفوري وفي نفس الوقت يبيع نفس المبلغ مرة أخرى إلى نفس البنك في السوق الآجل، يتم تنفيذ هاتين المرحلتين في وقت واحد بنفس الكمية، وبالتالي يقابلان بعضهما البعض فلا يتحمل المتعامل أي مخاطر صرف عملات أجنبية غير متوقعة.

وتسمى مقايضة أسعار الفائدة عندما تتم المرحلتان في المبادلة بنفس العملة، وتسمى مقايضة عملات Currency swap إذا كانت إحداهما على الأقل تتم بعملة أجنبية[5].

---

[1] مريم موسليم، **أثر سعر الدولار – الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص05.

[2] John N. Kallianiotis, **Op Cit**, P: 60.

[3] Maurice D. Levi, **International Finance**, fifth edition, Routledge, UK, 2009, P: 64.

[4] John N. Kallianiotis, **Op Cit**, P: 62.

[5] Hakan Jankensgard et *al*, **Corporate Foreign Exchange Risk Management**, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2020, P:92.

رابعا: عقود الخيارات Options

يمنح خيار الصرف الأجنبي لحامله، الحق، وليس الإلزام[1]، بشراء أو بيع عملة معينة مقابل أخرى، بسعر معرّف في/أو قبل تاريخ محدد، ومن أجل هذا الحق يدفع المشتري علاوة Premium للبائع، أو كاتب خيار العملة، عادة في البداية، والخصائص الأساسية لخيار العملة بالنسبة لمالكها هي تلك المتعلقة بالحد من المخاطر وإمكانية الربح غير المحدودة.

خامسا: العقود المستقبلية Futures

العقود المستقبلية هي اتفاق بين طرفين، من أجل تبادل مبلغ محدد من عملتين في تاريخ معين في المستقبل، بسعر صرف يتم تحديده مسبقا في وقت العقد، ويبدو التعريف مشابها لتعريف العقود الآجلة، لكن الاختلافات تكمن في[2]:

1-في العقود الآجلة، يمكن أن يكون المبلغ الذي سيتم مبادلته أي مبلغ، حسب الاتفاق المتبادل بين الطرفين، أما العقود المستقبلية للعملات فهي للمبالغ الموّحدة.

2-العقود الآجلة هي في الأساس أدوات خارج البورصة OTC حيث يتم التبادل مباشرة بين الطرفين، بينما يتم تداول العقود المستقبلية للعملة في البورصة.

3-تنطوي العقود الآجلة على مخاطر الطرف المقابل، بينما تضمَن البورصة العقود المستقبلية.

4-العقود الآجلة هي أصول غير سائلة نسبيا، لأنه من غير الممكن نقل التزامات العقود الآجلة بسهولة إلى طرف ثالث، على العكس منه، فإن الطبيعة الموحدة للعقود المستقبلية تعني أنه يمكن بيعها بسهولة في أي وقت قبل استحقاقها إلى طرف ثالث، بسعر العقود المستقبلية السائد.

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات

يعود الاهتمام بالمعاملات الدولية إلى القرن الرابع عشر ميلادي، في عصر التجاريين، حيث حث مجموعة من الكتاب البريطانيين على تطبيق السياسات الحكومية الداعية إلى تشجيع الصادرات وتثبيط الواردات، وبرهنوا بأن فائض الصادرات على الواردات سيحافظ على نقد البلد (عرض النقد المعدني) ويزيد من ثروته، مستعيرين فكرة التوازن المحاسبي من محاسبة القيد

[1] Shani Shamah, **Op Cit**, P: 79.
[2] Giancarlo Gandolfo, **Op Cit**, P: 24.

المزدوج للتجار الإيطاليين[1]، وأدخل التجاريون مصطلح ميزان التجارة إلى النقاش الاقتصادي في 1600 م، وتوالت النقاشات الأكاديمية حول النقود والميزان التجاري في القرون التالية، فتركزت دراسات ونقاشات كتاب واقتصاديي القرن الثامن عشر ميلادي على تأثير النقود الورقية على ميزان التجارة، وانتقد آدم سميث خلط التجاريين مفهوم المال والثروة في أدبياتهم، ومنذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأت الحكومات الأوروبية والأمريكية بجمع إحصائيات التجارة الدولية، ولم يتم إنشاء نظام محاسبة المدفوعات الحديث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث مكّنت اتفاقيات بريتون وودز صندوق النقد الدولي IMF من جمع وتنظيم إحصائيات التجارة الدولية بالأشكال والنظم التي نعرفها الآن.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

أولا: يعرفه صندوق النقد الدولي في دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة:

"ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي، لفترة زمنية محددة، تعاملات اقتصاد ما، مع باقي العالم، معاملات بالدرجة الأولى بين المقيمين وغير المقيمين، تتضمن السلع والخدمات والدخل، ومطالبات مالية ومسؤوليات تجاه بقية العالم .. وتعرف المعاملة في حد ذاتها على أنها تدفق اقتصادي يعكس إنشاء أو تحويل أو تبادل أو نقل أو انقراض القيمة الاقتصادية ويتضمن تغييرات في ملكية السلع و/أو الأصول المالية، وتقديم الخدمات، أو توفير العمالة ورأس المال[2].

ثانيا: "يسجل حساب ميزان المدفوعات كل المعاملات بين المقيمين في ذلك البلد وبقية العالم، تدخل هذه المعاملات كبنود مدينة أو دائنة، تشمل البنود المدينة جميع المدفوعات للدول الأخرى: وتشمل مشتريات الدولة من الواردات والاستثمارات التي تقوم بها في الخارج والفوائد والأرباح المدفوعة للأشخاص في الخارج الذين استثمروا في البلد. وتشمل البنود الدائنة جميع المتحصلات من البلدان الأخرى: وتشمل مبيعات الصادرات، تدفقات الاستثمار إلى الدولة، عائدات الفوائد وأرباح الأسهم من الخارج[3]".

[1] Kenneth A. Reinert and Ramkishen S. Rajan et al, **The Princeton Encyclopedia of the world Economy**, Princeton University Press, NJ, USA, 2009, P:103.
[2] IMF Department of statistics, **Balance Of Payments Manual**, the Fifth Edition, IMF, Washington DC, USA, 1993, P06.
[3] John Sloman et al, **Economics**, Ninth Edition, Pearson, UK, 2015, P:402.

مما سبق، يمكن القول بأن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي بدرجة أهم، تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في بلد معين، لمدة زمنية معينة، تكون عادة سنة، تخضع المعاملات فيه والبنود لقواعد محاسبية محددة، تلخَّص فيه تلك التعاملات بطريقة القيد المزدوج، يقابل كل بند فيه اتجاه حركة رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الأجل.

الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى جانب دائن وآخر مدين كما يلي:

أولا: الجانب الدائن

تسجل فيه المعاملات التي ينجم عنها دخول للعملة الأجنبية، أي الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة تجاه العالم الخارجي، أو دخول رأس المال[1].

ثانيا: الجانب المدين

تسجل فيه كافة العمليات التي يترتب عنها خروج للنقد الأجنبي من البلد[2]، وكل التزام بالدفع للدول الأخرى، مثل الواردات وكل ما من شأنه خلق التزامات للدولة تجاه العالم الخارجي.

أما عموديا فتتفق مراجع عديدة حول تقسيم ميزان المدفوعات عموديا إلى:

أولا: الحساب الجاري The Current Account

يعتبر من أهم الحسابات في ميزان المدفوعات، فهو يلخص أهم العلاقات الاقتصادية مع العالم، بالنسبة للبلد المعني، والمتمثلة في الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فتسجل الصادرات بإشارة موجبة والواردات بإشارة سالبة، وينقسم بدوره إلى: الميزان التجاري (الفرق بين صادرات البلد من السلع وارداته) وميزان الخدمات (رصيد صادرات وواردات البلد من الخدمات

[1] نوفل بعلول، **أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017، ص54.

[2] يوسف حاجي، **أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي –دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990–2016–**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر،2019/2018، ص:252.

الدولية) والعوائد على الاستثمارات[1] (الفوائد المتحققة من القروض، إيرادات الأسهم، أرباح موزعة[2]) وأخيرا حساب التحويلات أحادية الجانب (وهي التحويلات من طرف واحد دون مقابل، مثل الهدايا والمنح والمساعدات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، إضافة إلى تحويلات العاملين في الخارج إلى ذويهم ..إلخ).

ثانيا: حساب رأس المال The Capital Account

يسجل في هذا الحساب حركة رأس المال، داخل وخارج البلد، أي شراء الأصول المالية الخارجية لحساب المقيمين، وشراء الأصول المالية الداخلية لصالح وفائدة غير المقيمين، فتسجل في هذا الحساب بنود مثل[3]: قروض البنك الدولي، شراء الأوراق المالية للشركات، الاستثمار في السندات الحكومية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فروع الشركات الأجنبية، وينقسم إلى حسابين فرعيين[4]، حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل، فالتحركات طويلة الأجل تزيد مدة استثمارها عادة عن السنة، وهي القروض الدولية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، الداخلة والخارجة، أما رؤوس الأموال القصيرة الأجل فتتمثل في الحسابات التي لا تتجاوز السنة الواحدة، مثل العملات الأجنبية والحسابات المصرفية والأوراق المالية القصيرة الأجل، وأخيرا كل القروض قصيرة الأجل[5].

ثالثا: حساب الاحتياطات الرسمية

يدون في هذا القسم صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، عكس الرصيد النهائي لميزان المدفوعات، من أجل التسوية الصفرية للميزان، حسب صافي نتيجة الحساب الجاري والحساب المالي، فيتم تحريك الاحتياطات في ميزان المدفوعات

---

[1] موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب د. محمد إبراهيم منصور و د. علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص239.

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2015، ص 143.

[3] Robert L. Sexton, **Exploring Macroeconomics**, Seventh Edition, Cengage Learning, MA, USA, 2016, P:614.

[4] جميل محمد خالد، **المرجع السابق**، ص166.

[5] سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص108.

في مقابل النتيجة، من أجل تسوية العجز أو امتصاص الفائض، وتضمّ الاحتياطات الدولية العناصر التالية[1]:

1-الذهب النقدي لدى السلطات النقدية: ينبغي معرفة أن الذهب غير النقدي يعتبر بمثابة سلعة تجارية، حيث تتم معالجته في بنود الميزان التجاري.

2-**رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية:** تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها لدى البنوك الأجنبية.

3-الأصول الأجنبية قصيرة الأجل: تتمثّل في أذونات الخزينة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية، وهي تمثّل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة.

4-الأصول الوطنية قصيرة الأجل: تمثّل أذونات خزينة الدولة والأوراق التجارية التي تمثّل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين.

5-الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

6-مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل، التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون، إذا أمكن للسلطات النقدية ضمّها إلى حيازتها.

7-موارد الصندوق النقدي الدولي المسموح للدولة باستخدامها، وفقاً للاتفاقات الرسمية المعروفة.

8-أيّة قروض تنظَم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية، والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

رابعا: حساب السهو والخطأ

تعادل قيمة هذا الحساب في ميزان المدفوعات إذا حدث وأن اختلفت قيمة الجانب المدين وقيمة الجانب الدائن، أي يستعمل هذا الحساب لتغطية الفارق بين الجانبين، نتيجة العدد الهائل من العمليات الاقتصادية والمالية الخارجية للدول، أو الإخفاء المتعمد من قبل الدولة لبعض مشترياتها أو مبيعاتها العسكرية مثلا، أو خطأ في تقدير نفس الفقرة في الميزان من قبل الجمارك والبنك المركزي[2].

---

[1] الأخضر عزّي، **إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري- مقاربة وصفية-**، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2013، ص 24.

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، **المرجع السابق**، ص 147.

الفرع الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

إن من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر السنوات المتتالية هي تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

أولا: يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة: فميزان المدفوعات يعتبر كمرآة للاقتصاد الوطني لدولة ما، فيعكس للعالم الخارجي واقع هذا الاقتصاد بصورة مفصلة وواضحة، مما ينفع المستثمرين الأجانب في إعطاء رؤية أوضح للواقع الاقتصادي[1] من خلال قراءة البيانات في الميزان.

ثانيا: يظهر القوى المحددة لسعر الصرف: فميزان المدفوعات، بيان مفصل لعرض العملة الوطنية والطلب عليها، وتدفقات العملات الأجنبية، من خلال الصادرات والواردات، وحالات العجز والفائض، ففي حالة الفائض، فالطلب على العملة أكبر من عرضها، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر العملة، والعكس صحيح، فتثير المعلومات التاريخية للدولة نفسها، وتفصيل الصادرات والواردات أيضا، الرغبة العلمية في تحليل تقلبات العملة، وتأثير الميزان التجاري والخدماتي على سعر الصرف الوطني لتلك الدولة.

ثالثا: تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يحتوي ميزان المدفوعات على معلومات محددة مصنفة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، من أجل تخطيط التجارة الخارجية، من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولهذا فالمعلومات المدونة فيه مهمة للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية[2].

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص148.

[2] السيد محمد احمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، **المرجع السابق**، ص252.

المبحث الثاني: أنظمة أسعار الصرف

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، اجتمع ممثلو أربع وأربعون دولة في ولاية نيوهامشر بالولايات المتحدة الأمريكية، بين 01 و22 جويلية 1944، حيث انعقد مؤتمر بريتون وودز الذي تمخضت عنه اتفاقية تحمل نفس الاسم، تضمنت إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك من أجل توفير إطار دولي لتيسير تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان، ومن أجل تحقيق الثبات في السياسات المالية والاقتصادية وأسعار الصرف للبلدان، لتسهيل التجارة العالمية وتشجيع نمو عالمي منظم، وفي المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي هناك توصيات يتوجب على الدول الأعضاء الالتزام بها، وتتعلق بترتيبات الصرف الأجنبي[1]، مع قيام الصندوق بمهمة الرقابة الصارمة والإشراف على الدول الأعضاء، ومراقبة تصريحاتهم، في ما يخص سياسات الصرف الأجنبي التي ينوي البلد تطبيقها، من أجل ضمان الالتزامات من جهة، ومن أجل تجنب التلاعب بأسعار الصرف أو النظام النقدي الدولي من جهة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم وتطور نُظم أسعار الصرف

تلتزم الدول بإعلان نظام الصرف والترتيبات المتبعة داخليا، وتعقد مشاورات دورية مع ممثلي صندوق النقد الدولي، ولها الحرية الكاملة في اختيار أيّ ترتيب تراه مناسبا، وسيتم التطرق إلى تعريف نظام أسعار الصرف أولا، ثم إلى تاريخ أنظمة الصرف.

الفرع الأول: مفهوم نظام سعر الصرف

لتقديم تعريف لنظام الصرف يجب الإشارة بأن العديد من المراجع تعرفها بمميزاتها أولا، وبمخرجاتها ثانيا، ولهذا قلّت بشكل ملحوظ التعريفات المباشرة، ومنها:

أولا: ".. الترتيبات المؤسسية المحيطة بأسواق الصرف الأجنبي تسمى أنظمة سعر الصرف[2].."

حسب هذا التعريف، رغم عمومه، فإنه يحدد نظام سعر الصرف في الترتيبات التي تقيمها الدول، من أجل ترك اليد والفرصة للمؤسسات والمتدخلين في أسواق الصرف، أي

[1] **اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي**، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ، 1944، ص-ص 5-6.

[2] William D. Gerdes, **The Basics of Foreign Exchange Markets a Monetary Systems Approaches**, BEP Business Expert Press, NY, USA, 2015, P:03

اختيار وبناء الإطار المناسب والمحمي، لتداول العملات الأجنبية، مقابل العملة المحلية، وتحويلها بأسعار ثابتة وعائمة، داخليا بدرجة أولى، في الاقتصاد الإقليمي للدولة، في أطر قانونية ومؤسساتية مناسبة، من أجل استغلال أمثل للعملات الأجنبية، ومن أجل تحديد أكثر فعالية لقيم العملات الأجنبية والمحلية.

ثانيا: "كل دولة، أو اتحاد نقدي، حول العالم، مسؤولة عن تحديد نظام سعر الصرف في الدولة، أي الطريقة التي يتم من خلالها حساب سعر الصرف[1].."

فنظام الصرف يضطلع بتحديد آلية تداول العملات الأجنبية داخل الدولة، في إطار السياسة النقدية، وبتحديد قيم أسعار الصرف بناءً على النسق الاقتصادي المعمول به، عن طريق البنك المركزي للدولة، المخول بالتنظيم المباشر وغير المباشر وادارة سياسات سعر الصرف.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأنظمة الصرف

لم تظهر أنظمة الصرف بشكلها الحالي إلا بعد ظهور مؤسسات بريتون وودز أي البنك الدولي (بنك الإنشاء والتعمير) وصندوق النقد الدولي، هذا الأخير المشرف الأول والأخير على تنظيم تبادل العملات بين الدول الاعضاء ومراقبة تسييرها لأنظمة الصرف، من خلال المراقبة والإشراف، ومن خلال البرامج الإصلاحية المختلفة حين تحتاجها الدول وتطلبها، وقبل ظهور كل هذه التصنيفات الحالية وظهور أسبابها ومدى اختلافها، كان الذهب هو المسيطر والمسطر لتسيير العملات والمدفوعات الدولية ونظام سعر الصرف الثابت في مقابله هو النظام السائد، واستعمل الذهب في سك العملات مع الفضة، وفي التبادلات المختلفة بين الدول ووصولا إلى استعماله كمرجع للنقود الورقية.

أولا: قاعدة الذهب 1870-1914

اختلفت المراجع في التاريخ الدقيق لهذه المرحلة من تطور النظام النقدي العالمي، وذلك بسبب اختلاف تبنّي الدول الأوروبية الكبرى لقاعدة الذهب، فبين عامي 1870م و1878م قامت ألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا والدول الاسكندنافية باعتماد الذهب على أنه

[1] Christopher Viney and Peter Phillips, **Op Cit**, P:487.

نظامها الوحيد[1]، أما الولايات المتحدة فتخلت رسميا عن نظام المعدنين (الفضة والذهب) بشكل رسمي في 1893، وفي عام 1900 كانت الصين والقليل من الدول الصغيرة في أمريكا اللاتينية هي فقط التي ظلّت تسير على نظام الفضة.

يعد سعر التعادل Parity Rate السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب، والتي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب (عياره)[2]، وهذه القيمة أي قيمة السك التعادلية لا تتغير طالما ظلت على وزنها، ولقد مرت قاعدة الذهب بتطورات عديدة وأشكال مختلفة لاستعمال الذهب في النقد كما يلي: نظام المسكوكات الذهبيةGold Coin Standard، نظام السبائك الذهبيةGold Bullion Standard، نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard[3]، كما يجب التذكير بأن سعر الصرف كان يتقلب في ظل قاعدة الذهب، فلم تكن قاعدة الذهب تمنعه من التقلب، لكنها كانت تحصر تلك التقلبات في نطاق ضيق، ولهذا تميزت قاعدة الذهب بما يسمى ثبات الصرف الخارجي[4].

ثانيا: فترة بين الحربين العالميتين

كانت فترة ما بين الحربين مرحلة اضطراب وعدم استقرار، فتخلت الدول الأوربية بعد 1914 عن قاعدة الذهب بعد إسرافها في إصدار النقود الورقية لمواجهة احتياجات الحرب، وترتب على ذلك ارتفاع كبير في الأسعار وظهور فجوة كبيرة بين هذه النقود الورقية وبين حجم الاحتياطات الذهبية مما أجبر البلدان إلى تبني النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب[5].

بعد ظهور آثار الحرب الأولى على المشهد الاقتصادي وقتها، كالبطالة الكبيرة والتضخم الهائل، وتوقيع معاهدات لإنهاء الحرب غيرت وجه أوروبا سياسيا في ذلك الوقت، كمعاهدة برست ليتفسك (Brest-Litovsk) 1918م ومعاهدة فرساي 1919م، سارعت بعد مؤتمر

---

[1] فيكتور مورجان، **تاريخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل، بدون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993، ص187.

[2] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص23.

[3] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار نشر، ط2، عمان، الأردن، 2000، ص-ص، 224-226.

[4] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص233.

[5] هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص46.

جنوة 1922 بعض الدول للعودة إلى قاعدة الذهب (المسكوكات الذهبية) كبريطانيا[1] في 1925م، فأثبت عدم كفاءتها بعد تقييم العملة بسعر الذهب في مرحلة ما قبل الحرب الأولى، دون وضع آثار الحرب على الواقع الاقتصادي بالحسبان، فاعتبره الاقتصادي المشهور كينز وقتها رفعا لقيمة الجنيه الاسترليني بدل تخفيضه، وسيضعف هذا القرار من قدرة الاقتصاد البريطاني وقتها على المنافسة، وهذا ما حدث، حيث أصيب الاقتصاد البريطاني بكساد أدى إلى التخلي رسميا عن قاعدة الذهب سنة 1930م.

وكانت الأزمة الاقتصادية 1929 تتويجا للكساد الكبير الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوربا الكبرى[2]، فانهارت الأسواق المالية وانخفض الناتج القومي في معظم الدول بمعدلات تصل إلى الثلث وزادت نسبة البطالة إلى ما يقرب نسبة ربع القوة العاملة العالمية[3]، وانتهى المشهد السياسي والاقتصادي العالمي المضغوط بآثار الأزمة الاقتصادية الكبرى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

ثالثا: نظام صرف بريتون وودز 1944-1971

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تصورها النظام النقدي الدولي الجديد في مؤتمر بريتون وودز بنيو هامبشير، عن طريق ممثلها، وكيل الخزانة الأمريكية هاري دكستر وايت، وقدمت بريطانيا تصورا مختلفا عن طريق ممثلها آنذاك، الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز، وبعد مشاورات مكثفة بعد الطرفين إلا أن النظام الذي أقر في النهاية عكس بوضوح الرؤية الأمريكية، ولم يكن النظام الجديد المُتبنى غير نظام قاعدة الصرف بالذهب، الذي كان قائما في عشرينيات القرن الماضي، مع استبدال الدولار الأمريكي للجنيه الاسترليني كأحد العملات الأساسية[4]، والذي تبلغ قيمته وقتها، أي الدولار الأمريكي،1/35 من أونصة الذهب، وفي هذا النظام يمكن لدول أخرى الاحتفاظ باحتياطات من الذهب، لكنها تحدد قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وتتعامل مع الاختلالات التجارية من خلال تراكم الأصول بالدولار، ونظريا،

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، مايو 2000، ص06.

[2] راي إي كانتربري، **موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العالم الكئيب**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2011، ص295.

[3] حازم الببلاوي، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995، ص131.

[4] Murray N. Rothbard, **What Has Government Done To Our Money**, Ludwig von Mises Institute, Alabama, USA, 2005, P:95.

أبقى الاحتياطي الفدرالي الأمريكي النظام بأكمله مرتبطا بالذهب من خلال التعهد باسترداد[1] دولارات البنوك المركزية للحكومات الأجنبية مقابل الذهب بسعر 35 دولار للأونصة.

وبموجب شروط اتفاقية بريتون وودز، كانت الحكومات غير الأمريكية ملزمة بالحفاظ على سعر صرف ثابت لعملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وهذا يعني أنه بمجرد أن تقع الولايات المتحدة في موقف العجز التجاري مع أي دولة أجنبية، فإن تلك الدولة ملزمة بشراء الدولار الأمريكي، فقد كان الأمريكيون يرسلون الدولارات الأمريكية إلى الخارج لشراء السلع من الدول الأجنبية، وكانت تلك الدول الأجنبية، من خلال حكوماتها، مضطرة بعد ذلك إلى إعادة تلك الدولارات، واستخدام تلك الأموال لشراء سندات الحزينة الأمريكية[2]، ولولا قيام الحكومات الأجنبية بإعادة الدولارات الأمريكية من خلال شراء سندات الخزانة، لكان تدفق العملة إلى خارج أمريكا في الأساس إلى الخارج، وهذا يعني أن عدد البائعين للدولار الأمريكي كان ليكون أكبر من المشترين، وهو ما كان ليتسبب في انخفاض سعر الصرف الأمريكي، في انتهاك لاتفاقية بريتون وودز.

كان الانتقال من معيار السلعة، الذهب، إلى النقود الورقية بأشكالها التاريخية من تلك المرحلة إلى هذا العصر، مدفوعا بالتفاعل بين الصدمات الشديدة في فترة ما بين الحربين والتقدم في النظرية النقدية، التي كانت أساسية في تصميم الترتيبات الدولية الجديدة، فمن المفيد رؤية اتفاقيات بريتون وودز خارج منظورها، المتعلق بتصميم وتطوير العلاقات النقدية الدولية الحديثة[3]، والتركيز من خلالها على صعود النقود الإلزامية.

بعد عقدين من تطبيق نظام بريتون وودز، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المرتكز النقدي العالمي، حيث لعب الدولار عملة الاحتياط الدولية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب وفق سعر ثابت، وظهرت قوى اقتصادية أخرى كاليابان وأوروبا، وأصبحت السياسية الأمريكية الخارجية تشكل أعباءً على قيمة الدولار، فاضطرت بعدها إلى تخفيض قيمة الدولار، ومع تزايد عجز ميزان المدفوعات الأمريكية وتراكم الالتزامات الأمريكية تجاه العالم الخارجي،

[1] Robert P. Murphy, **Understanding Money Mechanics**, Mises Institute, Alabama, USA, 2021, P:42.

[2] George Cooper, **The Origin of Financial Crises Central banks credit bubbles and the efficient market fallacy**, HARRIMAN HOUSE LTD, UK. 2008, p: 66.

[3] Filippo Cesarano, **Monetary Theory and Bretton Woods the Construction of an international Monetary Order**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2006, P.04.

اضطرت معها الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار في مقابل الذهب في أوت 1971 ووقف تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، فشكل هذا الحدث سقوطا للنظام النقدي الدولي القائم على الذهب[1].

الفرع الثالث: أنظمة الصرف الحديثة

اعترفت "اتفاقيات جمايكا" رسميا بنظام التعويم المدار[2] في عام 1976، وتركت لكل دولة حرية اختيار نظام الصرف الأجنبي الذي يناسبها، بشرط عدم الإضرار بشركائها في التجارة أو بالاقتصاد الدولي، وهكذا فإن أكثر من نصف عدد الدول أعضاء صندوق النقد الدولي تبنت شكلا أو آخر من أنظمة سعر الصرف التي تتسم بالمرونة.

ومع ظهور الأزمات المالية الحديثة في التسعينيات (النظام النقدي الأوروبي 1992-93، الأزمة المكسيكية 1994-95، أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997-98) توسع النقاش إلى مدى صحة تطبيق الدول لنظام سعر الصرف المعلن، ومدى التزامهم بصحة التصريحات، فرغم المعلومات التي قدمها تصنيف صندوق النقد الدولي لأنظمة سعر الصرف في 1998 إلا أن دراسات لاحقة لاحظت وأكدت أن نظام أسعار الصرف بحكم الواقع De facto لبعض الدول يختلف عن نظام أسعار الصرف الرسمي Dejure المعلن عنه.

[1] حازم الببلاوي، **نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر**، كتاب العربي، سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي، الكويت، الكتاب الحادي عشر، 15 أفريل 1986، ص101.

[2] أسامة محمد الفولي وزينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص101.

الجدول 1-1: تطور منهجيات تصنيف أنظمة أسعار الصرف

التصنيف	العينة من الدول	الطريقة أو المعيار	فئات التصنيف
تصنيف صندوق النقد الدولي القديم	**أعضاء صندوق النقد الدولي قبل 1998**	يعتمد هذا التصنيف على التصريحات الرسمية للأعضاء حول درجة مرونة سعر الصرف.	**03 فئات: (1) الربط** (الربط إلى عملة واحدة أو تشكيلة من العملات)، **(2) مرونة محدودة، (3) أكثر مرونة** (تعويم مدار وتعويم مستقل).
التصنيف الجديد لصندوق النقد الدولي	**أعضاء صندوق النقد الدولي منذ 1999**	يصنف نظام التصنيف هذا أنظمة سعر الصرف على أساس درجة مرونة الترتيب أو التزام رسمي أو غير رسمي للدول بمسار سعر صرف معين. من خلال تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء والاتصالات المنتظمة مع الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي.	**08 فئات: (1)** ترتيبات الصرف بدون عملة قانونية منفصلة، وتتضمن الدولرة الرسمية واتحادات العملة **(2)** مجالس العملة، **(3)** ترتيبات ثابتة تقليدية كالربط، **(4)** أسعار صرف مربوطة ضمن نطاقات أفقية، **(5)** الربط الزاحف، **(6)** أسعار صرف ضمن نطاقات زاحفة، **(7)** تعويم مدار مع عدم وجود مسار محدد مسبقا لسعر الصرف، **(8)** تعويم مستقل.
Bubula and Ötker-Rober (2002)	**أعضاء صندوق النقد الدولي من 1990 إلى 2001**	بعد صدور التصنيف الجديد لصندوق النقد الدولي، قاموا ببناء قاعدة بيانات تاريخية حول أنظمة سعر الصرف بحكم الواقع **De Facto Regimes**.	**13 فئة: (1)** الدولرة الرسمية، **(2)** اتحادات العملة، **(3)** مجلس العملة، **(4)** أنظمة ثابتة تقليدية للربط بعملة واحدة، **(5)** أنظمة ثابتة تقليدية للربط إلى سلّة عملات، **(6)** مثبتة ضمن نطاقات أفقية، **(7)** ربط زاحف متطلع للأمام، **(8)** ربط زاحف متطلّع للخلف، **(9)** نطاق زاحف متطلع للأمام، **(10)** نطاق زاحف متطلع للخلف، **(11)** تعويم مدار بإحكام، **(12)** تعويم آخر مدار بدون مسار محدد مسبق لسعر الصرف، **(13)** تعويم مستقل.
Reinhart and Rogoff (2002)	**بيانات شهرية لأسعار الصرف الرسمية والسوقية المحددة (المزدوجة والموازية) وبيانات التضخم لـ 153 دولة من 1946 إلى 2001**	قياسات مختلفة لتقلبات أسعار الصرف. معدل التضخم لمدة اثنا عشر شهرا. – قاموا بتصنيف أنظمة سعر الصرف باستعمال المعلومات الزمنية ومجموعة متنوعة من الأدوات الإحصائية.	**14 فئة: (1)** بدون عملة قانونية منفصلة، **(2)** ربط معلن مسبقا أو مجلس العملة، **(3)** نطاق أفقي معلن مسبقا أضيق من أو يساوي +/- 2%، **(4)** ربط بحكم الواقع، **(5)** ربط زاحف معلن مسبقا، **(6)** نطاق زاحف معلن مسبقا أضيق من أو يساوي +/- 2%،**(7)** ربط زاحف بحكم الواقع، **(8)** نطاق زاحف معلن مسبقا أوسع من أو يساوي +/-2%، **(9)** نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من أو يساوي +/-2%، **(10)** نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من أو يساوي +/-2%، **(11)** نطاق متحرك أضيق من أو يساوي +/-2%، **(12)** تعويم مدار، **(13)** تعويم بحرية، **(14)** السقوط بحرية. (لقد أوجدوا فئة جديدة منفصلة لأي بلد يكون معدل التضخم لمدة 12 شهرا يتجاوز 40%، يصنف هذا البلد على أنه يتساقط أو يتراجع بحرية).
Levy-Yeyati and Struzenegger (2002)	**بيانات شهرية لأسعار الصرف، الاحتياطات الدولية والقواعد المالية لـ 183 دولة**	ثلاث **(03)** متغيرات في التصنيف: **(1)** تقلبات سعر الصرف، **(2)** تقلبات تغيرات سعر الصرف، **(3)** تقلبات الاحتياطات.	**04 فئات: (1)** تثبيت، **(2)** ربط زاحف، **(3)** تعويم قذر، **(4)** مرن، إضافة إلى "فئة غير حاسمة".

	من 1974 إلى 2000		
Shambaugh (2003)	**بيانات شهرية لأسعار الصرف لـ 155 دولة من 1973 إلى 2000**	مستوى سعر الصرف. عن طريق تحليلات إحصائية بسيطة.	**05 فئات: (1)** 0% تغير في سعر الصرف، **(2)** يبقى ضمن نطاقات 1%، **(3)** يبقى في حدود نطاقات 2%، **(4)** إعادة التعديل، لكن بدون تغيير في 11 أو 12 شهرا، **(5) بدون ربط.**

المصدر: Taro Esaka, **De Facto Exchange Rate Regimes in Emerging Market Countries, 1990-2001 : Some Empirical Evidence**, New Developments of the Exchange Rate Regimes in Developing Countries, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2007, PP :12-13.

يلاحظ من خلال الجدول 1-1 أن نظام سعر الصرف الثابت ما زال ملجأ دول كثيرة بأشكاله العديدة، من أجل التحكم في التضخم بدرجة أولى رغم ما يكلف الدولة من احتياطات للدفاع عن سعر الصرف، فيما تصاعد اللجوء إلى نظام الصرف العائم، ولا يعني ذلك التعويم المستقل الحر، فهذا المفهوم صعب التحقيق نسبيا، فلا تستطيع أي دولة التخلي عن تسيير سياسة سعر الصرف لديها لصالح التحكم المطلق لقوى السوق، فالتدخل في الأسواق العالمية وحماية العملة من التقلب أولا ومن المضاربة ثانيا أمر لا بد منه بالنسبة للبنوك المركزية، أما التصنيفات العديدة التي تناولها الجدول فهي لا تخرج من الأطر الثلاث، نظام صرف ثابت، مربوط، وعائم، من خلال التحكم في تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثاني: تصنيفات أنظمة أسعار الصرف

يصنف التقرير السنوي لترتيبات الصرف وقيود الصرف الذي صدر عن صندوق النقد الدولي لسنة 2020 ترتيبات سعر الصرف إلى: أنظمة الصرف الثابت (الربط الجامد)، أنظمة الصرف الوسطية (الربط الليّن)، وأنظمة الصرف العائمة، وأخيرا أنظمة تعويم أخرى[1].

الفرع الأول: الربط الجامد Hard Peg

حيث يتم استعمال عملة أجنبية كبرى، الدولار بشكل عام، كركيزة للتثبيت، أي ربط العملة الوطنية إلى عملة أجنبية واحدة، أو سلة من العملات، فتستعمل السلطات النقدية كل الوسائل من تحقيق هذه الغاية، من خلال تحديد أسعار الفائدة المحلية، وشراء وبيع العملة الوطنية مقابل العملة الأساسية، أو السلّة، وفرض قيود على معاملات الصرف الأجنبي، بمعنى

[1] IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: overview 2020**, International Monetary Fund, Washington DC, US, 2020, P: 01.

أشمل، تساهم جميع سياسات الاقتصاد الكلي والجزئي المحلية في تحديد سعر العملة[1]. وتتمثل هذه الأنظمة في:

أولا: ترتيبات الصرف بدون عملة قانونية منفصلة Arrangement with No Separate Legal Tender

"تقتضي هذه الترتيبات أن تكون العملة القانونية المتداولة الوحيدة في البلد هي عملة بلد آخر (الدولرة الرسمية)، أو أن يكون البلد عضوا في اتحاد نقدي أو اتحاد عملة يشترك أعضاؤه في عملة قانونية موحدة[2]"، أي أن هذه الترتيبات مقسمة إلى:

1-الدولرة الرسمية: Official Dollarization

تسمى "دولرة رسمية" عندما يستعمل سكان دولة ما عملة أجنبية كبرى، وخصوصا الدولار الأمريكي، فتتبنى الدولة بحكم القانون الدولار الأمريكي ليحل محل عملتها المحلية بالكامل، في هذه الحالة تتوقف الدولة عن إصدار العملة المحلية وتستخدم الدولار الأمريكي فقط كعملة قانونية[3] وهذا يعني دولرة كاملة للاقتصاد، وتجدر الإشارة إلى وجود دولرة جزئية بدل الرسمية الكلية وذلك في شكلين، الأول الدولرة غير الرسمية، التي تقوم فيها الشركات والأفراد داخل بلد معين اختياريا باستبدال واستعمال الدولار الأمريكي كوسيلة للدفع (استبدال العملة)، و/أو، يختارون الاحتفاظ بأصول نقدية أجنبية بدل المحلية كمخزن للقيمة (استبدال الأصول)، وتحدث الدولرة الجزئية عندما يفقد المقيمون في بلد معين الثقة في عملتهم المحلية، تجنبا لآثار التضخم أو تخفيض العملة أو مصادرة العملة، مما يعطي الإشارة لارتفاع أنشطة اقتصادية غير مسجلة وغير مقننة، تكون فيها العملة الأجنبية الكبرى وسيلة الدفع المفضلة لمثل هذه المعاملات، أما الشكل الثاني للدولرة الجزئية فهي الدولرة التي تقود بصفة رسمية أو شبه رسمية إلى نظام نقدي مزدوج، يكون فيه الدولار الأمريكي عملة قانونية لكنه يلعب دورا ثانويا[4] للعملة المحلية.

---

[1] Tommaso Padoa-schioppa, **The Euro And It's Central Bank Getting United after the union**, The MIT Press, Cambridge, MT, USA, 2004, P:151.

[2] روبا دوتاغوبتا وغيلدا فرناندیز ووسيم كاراكادغ، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟**، قضايا اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ، 2006، ص02.

[3] Imad A Moosa & Razzaque H Bhatti, **The Theory and Empirics of Exchange rates**, World Scientific Publishing Co, Singapore, 2010, P: 263.

[4] IBID.

2-إتحادات العملة: Currency Unions

أكبر مثال على هذا النظام هي العملة المشتركة للاتحاد الأوروبي "اليورو"، وهناك فرقان مهمان بين الدولرة واتحاد العملة[1]، الفرق الأول هو أن البلد الذي يعتمد نظام الدولرة يتحتم عليه قبول السياسية النقدية الخاصة بالبلد صاحب العملة الركيزة، وفي اتحاد العملة سيكون ممثلو البلد أعضاءً في مجلس إدارة البنك المركزي للاتحاد، مما يعطيهم النفوذ والتأثير في السياسة المشتركة للاتحاد، والفرق الثاني يتمثل في كون البلد الذي يعتمد نظام سعر الصرف "الدولرة" يفقد حقه في عائدات رسوم اصدار العملة seigniorage ، وهي العائدات التي يتحصل عليها البنك المركزي من خلال طباعة وسكّ النقود، أي الفرق بين القيمة الإسمية للمسكوكة أو الورقة النقدية وبين التكاليف اللازمة لطباعتها وتوزيعها، ففيما تفقد الدولة التي تعتمد الدولرة هذه العائدات يكون للبلد العضو في اتحاد العملة الحق في جزء منها، من خلال امتلاكه الحق في إصدار العملة المشتركة.

ثانيا: ترتيبات مجلس العملة Currency Board Arrangement

هو نظام نقدي قائم على التزام تشريعي صريح بتبادل العملة المحلية بعملة أجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار لضمان الوفاء بالتزاماتها القانونية، مما يعني أن العملة المحلية ستصدر فقط مقابل الصرف الأجنبي[2]، وتظل مدعومة بالكامل بالأصول الأجنبية، مما يلغي وظائف البنك المركزي التقليدية، مثل الرقابة النقدية وإقراض الملاذ الأخير، ويترك مجالا ضئيلا للسياسة النقدية التقديرية. يجمع مجلس العملة بين ثلاث عناصر[3]:

1-سعر صرف مثبت بالنسبة لعملة "ركيزة".

2-قابلية التحويل الآلية، أي الحق في تحويل العملة المحلية بالسعر المثبت متى شاءت.

3-الالتزام الطويل الأجل بهذا النظام، غالبا ما يتم تحديدها في قانون البنك المركزي لمتابعة سياسة واضحة لمكافحة التضخم.

---

[1] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between?** PALGRAVE MACMILLAN, NY, USA, 2005, P: 108.
[2] John N. Kallianiotis, **Op Cit**, P: 27.
[3] Anne-Marie Gulde, **The Role of the Currency Board in Bulgaria's Stabilization**, IMF Policy Discussion Paper, International Monetary Fund, April 1999, P:05.

الفرع الثاني: الربط اللّيّن Soft Pegs

تتميز الأنظمة داخل هذا التصنيف بالمرونة المحدودة[1] مع أن هناك من يصنفها كأنظمة ثابتة، فتتراوح بين التعويم المدار ونظام الهوامش الزاحفة، وتندرج تحت هذه الفئة الأنظمة التالية:

أولا: الترتيبات التقليدية ذات الربط Conventional Pegged Arrangements

تكون العملة المحلية تحت أنظمة أسعار الصرف في هذه الفئة مربوطة بعملة أجنبية واحدة أو عدة عملات أجنبية، أما تكلفة تعديل قيمة التكافؤ أو التخلي نهائيا عن نظام سعر الصرف فتكون أقل منها في حالات الربط الجامد[2]، وتنقسم بدورها إلى:

1-الربط إلى عملة واحدة: Single Currency Peg

إن الربط إلى عملة واحدة يعني تثبيت سعر الصرف الثنائي مقابل عملة أخرى[3] (العملة الركيزة)، والتي تكون عادة عملة الدولة أو مجموعة الدول التي تعتبر الشريك التجاري الأهم بالنسبة للدولة صاحب العملة المربوطة.

2-الربط إلى عدة عملات: Multi-Currency Peg (vis-à-vis basket)

حيث تتبنى الدولة داخل هذا النظام سعر صرف مربوطا بالنسبة لسلة من العملات الكبرى، وتمثل السلة تركيبة من عملات شركائها التجاريين موزونة نسبيا حسب أهميتها، فتحمي اقتصادها من التقلبات الناجمة عن تغير أسعار صرف تلك العملات فيما بينها بدرجة أولى[4]، وتشجع التجارة والاستقرار والتدفقات المالية بينها وبين باقي العالم، كما أن هناك بعض الدول تربط عملتها بحقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي كمكوّن وحيد لسلة عملاتها أو كجزء لسلة مراجع أكثر اتساعا[5].

---

[1] محمد أمين بربري وترقو محمد، **اختيار نظام الصرف الأمثل وتحرير تدفقات رؤوس الاموال باستخدام معضلة "تثبيت-تعويم" – دراسة حالة الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2018، ص258.

[2] Atish R.Ghosh , Anne-Marie Gulde, Holger C. Wolf, **Exchange rate regimes Choices & consequences**, The MIT Press, MT, USA, 2002, P:40

[3] Imad A Moosa & Razzaque H Bhatti, **Op Cit**, P:21 .

[4] Duck-Koo Chung and Barry Eichengreen, **Toward an East Asian Exchange Rate**, BROOKINGS INSTITUTIONS PRESS, Washington D.C., USA, 2007, P:07

[5] IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2018**, International Monetary Fund, Washington DC, US, 2019, P:11.

ثانيا: أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات أفقية Pegged Exchange Rate within Horizontal bands

حيث يقوم البنك المركزي بالحفاظ على سعر الصرف ضمن نطاق معلن سلفا[1]، من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي وتحديد أسعار الفائدة على تسهيلاته، وتتباين درجة الالتزام الرسمي بنطاقات التقلب عبر البلدان، فالواضح في هذا النظام هو مدى المجال الذي يُسمح فيه لسعر الصرف بالتقلب في سوق الصرف الأجنبي دون ضرورة تدخل السلطات النقدية في البلد، ويتمثل النطاق في قيمة عليا لسعر الصرف وقيمة دنيا[2] ويتوسطهما السعر المركزي، ويسمح لسعر الصرف بالتقلب بحرية بين القيمتين العليا والدنيا في نطاق لا يتعدى ±2%.

ثالثا: ترتيبات مستقرة Stabilized Arrangements

تصنف دولة ما بأنها تتبع ترتيبا مستقرا، عندما يتوجب على سعر صرف عملتها في السوق الفورية أن يبقى في حدود 2% لمدة ستة أشهر أو أكثر، نتيجة تدخل الرسمي للدولة[3]، دون أن يعتبر ذلك كتعويم، ويمكن تلبية هذا الهامش بالنسبة لعملة واحدة أو سلة من العملات، مع التحقق من العملة الركيزة أو السلة باستخدام التقنيات الإحصائية، أي أن هناك مجموعة من المعايير الإحصائية التي يجب استفاؤها للدخول في هذه الفئة، كما أن هذا التصنيف لا ينطوي على أي التزام من جانب سلطات البلد.

وتنقسم الترتيبات الفعلية غير العائمة إلى فئتين فقط: ترتيبات مستقرة وشبيهة بالزحف[4]، ويتم تعريف هذه الفئات بدورها من حيث المعايير الكمية والنوعية بطريقة تجعل من السهل التحقق منها، ولأغراض كثيرة للتحليل الاقتصادي، يمكن اعتبار الترتيبات المستقرة مشابهة للربط.

---

[1] عبد العلي جبيلي وفيتالي كرامارنكو، **اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، و م أ، 2003، ص04.

[2] John Sloman et al, **Op Cit**, p: 751.

[3] IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: overview 2020**,**Op Cit**, P:50.

[4] Karl Habermeier et al**., Revised System For the Classification Of the Exchange Arrangements**, IMF Working Paper, IMF, Washington D.C, USA, 2009, p: 07.

رابعا: الربط الزاحف Crawling Peg

تُعدّل أسعار الصرف تحت هذا الترتيب بمعدلات طفيفة ومعلنة مسبقا بشكل دوريٍّ وعلى فترات محددة شهريا مثلا، للوصول إلى سعر الصرف التوازني[1]، فعندما تشهد الدولة درجة تضخم معتبرة بينها وبين شركائها التجاريين أو المنافسين، تُخفض العملة بثبات، مع تبني البنك المركزي لنظام الربط[2]، وهو ترتيب شائع بين الدول النامية التي تعاني من معدلات تضخم عالية.

خامسا: ترتيب يشبه الزحف Crawl -like Arrangement

من أجل هذا الترتيب، يجب أن يبقى سعر الصرف في هامش ضيق لا يتجاوز 2% لمدة ستة أشهر فأكثر، نسبة إلى توجه محدد إحصائيا، ولا يعتبر هذا الترتيب تعويما. وعادة ما يكون الحد الأدنى لمعدل التغير فيه أكبر من المسموح به بموجب الترتيب المستقر. مع ذلك، سيتم اعتباره ترتيبا يشبه الزحف Crawl-like، مع معدل تغير سنوي عند أقل من 1%، شريطة أن يرتفع سعر الصرف وينخفض بوتيرة واحدة وبطريقة مستمرة[3].

أما في الاختلاف بين هذا الترتيب وترتيب الربط الزاحف، Crawling Peg، فيبدو من خلال التعريف الخاص بالربط الزاحف، في كونه ارتباطا رسميا معلنا عنه، أما الترتيب الذي يشبه الزاحف، فرغم أنه يشبه التعويم من حيث مجال التقلب، إلا أنه عبارة عن تثبيت لأسعار الصرف في نطاق مساوٍ للربط الزاحف ودون اعتراف رسمي من الدول التي تطبق هذا الإجراءات لسعر الصرف الخاص بها.

الفرع الثالث: أنظمة الصرف العائمة Floating Regimes

يدور النقاش من أجل هذه الفئات في التصنيف حول الطريقة التي يتحدد بها سعر الصرف، وهل هو نتيجة تدخل رسمي أم أنها قوى السوق من تحدد سعر الصرف في البلد، وعند تأكيد تصريح الدولة الرسمي بأنه ترتيب تعويم. فيقسمه التصنيف الجديد لسعر الصرف بعد ذلك إلى قسمين، التعويم الحر Free Floating، عندما لا تتدخل الجهات الرسمية في البلد

[1] Dominick Salvatore, **International Economics**, 11th Edition, John Wiley & sons Inc., NJ, USA, 2012, p:670

[2] W. Max Corden, **Too Sensational : On the Choice of Exchange Rate Regimes**, The Ohlin Lectures, The MIT Press, MT, USA, 2002, p:64

[3] IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: overview 2020**, **Op Cit**, P:50.

في تحديد سعر الصرف لمدة ستة أشهر أو أكثر، ما عدا التدخلات القليلة لتصحيح حالة السوق، وعندما لا يجد طاقم صندوق النقد الدولي IMF Staff المسؤولون عن التصنيف بيانات ومعلومات كافية، حتى بعد مراجعة إجراءات السياسة النقدية وسياسة الصرف الأجنبي، للتأكد من المعايير المتبعة في تعويم العملة من قبل الدولة فيصنف الترتيب حينها كتعويم Floating[1].

الفرع الرابع: ترتيبات متبقية Residual

يحتوي هذا التصنيف على فئة واحدة فقط، وتسمى ترتيب آخر مُدار Other Managed Arrangement، وهو ببساطة أي ترتيب تطبقه الدول ولا يقع تحت أي من الفئات السابقة للتصنيف[2].

الشكل 1-2 عملية القرار لطريقة التصنيف المنقحة لصندوق النقد الدولي

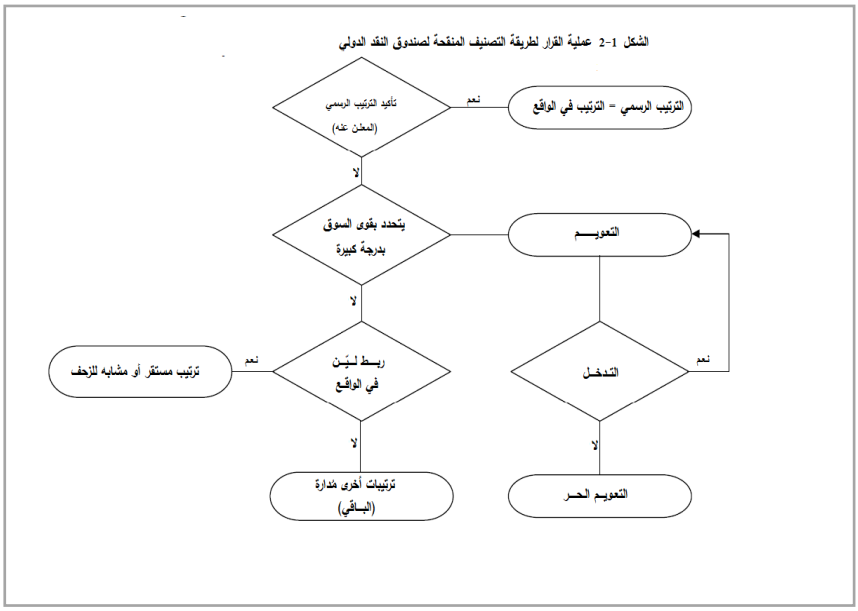

المصدر: Karl Habermeier et al**., Op Cit**, p :09.

يمثل الشكل السابق المراحل المتبعة للكشف عن الترتيب المتبع من طرف الدول، وتمثل الطرق والمفاصل الممثلة بنعم ولا بين التصنيفات المختلفة التقييمات القياسية المرحلية والمناسبة، كما تجدر الإشارة إلى أن أي ترتيب لا يقع ضمن أي من الفئات الموضحة أعلاه يتم تعيينه ضمن فئة الترتيبات المدارة الأخرى، كما أن التصنيف الفعلي لا بد وأن يعكس نتائج السياسات خلال فترة التقييم، يتم استخدام الحكم والتشاور مع سلطات البلدان الأعضاء لتجنب

[1] Karl Habermeier et al., Op Cit, P :08.

[2] IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: overview 2020**,**Op Cit**, P:51.

التغييرات الزائفة أو غير المناسبة، وتحقيقا لهذه الغاية يمكن إطالة فترة التقييم المعتادة بما يصل إلى ثلاثة أشهر.

بعد الدراسات الحديثة لتصنيف أنظمة سعر الصرف، والتي تم سرد بعضها سابقا، سُلط الضوء أكثر على واقع الترتيبات بدل التصريحات الرسمية للدول، واستعملت معايير إحصائية وكمية لضبط الفئات في التصنيف، وطبيعة التدخلات وآثارها على سعر الصرف، فكان الجانب الإيجابي في كشف تباين تصريحات الدول في إعلانها للتعويم، ومن حيث خلق فئات عديدة لأنظمة الربط، وإعادة تصنيف العديد من الدول بناءً على معطيات واقعية وحقيقية، إلا أنه ورغم الشروحات المفصلة والتعاريف الموسعة إلا أن الغموض ما زال يكتنف بعض التسميات والمصطلحات للفئات، في هذا التصنيف المعتمد منذ فيفري 2009، إضافة إلى عدم وضوح الفروق بينها، إلى درجة تدركها النظرة التاريخية أو المستقبلية للبيانات، فتتداخل النطاقات عندها وتتشابه وتتشابك التعريفات دون المصطلحات.

المطلب الثالث: اختيار نظام الصرف المناسب

سيتم التطرق في هذا المطلب بداية إلى المزايا الاقتصادية للأنظمة الثلاثة لسعر الصرف، الثابتة ربطا جامدا، والوسطية ربطا ليّنًا، والعائمة، للوصول في ختام المطلب إلى تصور حقيقي لمحددات ومتطلبات اختيار نظام الصرف الأمثل، بناءً على الغايات الاقتصادية المنشودة، كاستهداف التضخم مثلا، أو البحث عن الاستقرار المالي، وهي أهداف تمثل المبرر الأساسي للجوء إلى الأنظمة الثابتة عموما، بينما تتجنب دول أخرى هذه الترتيبات نظرا لتكلفة الخروج منها، فتختار تبني أنظمة وسطية أو أنظمة عائمة، مع تقديم الأسباب والدوافع لهذه الخطوات، وتحليل الالتزام الحقيقي للدول ومدى تدخل السلطات الرسمية من أجل عملتها.

الفرع الأول: أنظمة أسعار الصرف الثابتة ضد المرنة (العائمة):

بدأ هذا النقاش بعد تطبيق النظام الثابت القابل للتعديل مقابل الذهب والمسمى نظام صرف بريتون وودز، لأن تلك الاتفاقية هي مرجع الفكرة ومنطلقها، أي ربط أسعار صرف عملات الدول بالدولار الأمريكي، مع وجود مجال غير واسع للتعديل والتقلب، وثُبّت الدولار بدوره وعُرّف مقابل الذهب[1]، بـ1/35 أوقية ذهب مقابل الدولار الواحد، فكان من أوائل المنظّرين

[1] Ronald I McKinnon, **The Unloved Dollar Standard**, Oxford University Press, NY, USA, 2013, p:31

للأنظمة المرنة، والداعين إليها هما فريدمان وميد[1] من خلال رفض تدخل السلطات النقدية والجهود الكبيرة لتثبيت أسعار الصرف، ودافع فريدمان عن مزايا الأنظمة المرنة من حيث خصائصها، كونها ضرورة اقتصادية حقيقية، برغم التقلب الذي يعتبر الميزة الأهم للأسعار المرنة، ورغم إمكانية وجود احتمالية فعلية لتعرض العملات للمضاربة، مركزا على أهمية المرونة في التصدي للصدمات والأزمات.

أولا: مزايا وعيوب الأنظمة الثابتة

لهذا النقاش وجهان تقابليان، فما يعد ميزة في نظام ما يبرز كعيب في النظام الآخر، والعكس صحيح، وستكون البداية باستعراض المزايا والفوائد المرجوة من اتباع أنظمة الصرف الثابتة مقارنة الأنظمة المرنة (المعومّة).

1-المزايا

أ-من المتفق عليه في الأدبيات الاقتصادية أن نظام سعر الصرف الثابت يعزز الأداء الاقتصادي، من خلال الاستقرار المالي الخالي من مخاطر الصرف، وهذا ما يعتبر السمة الأهم بالنسبة لهذا النظام، إضافة إلى أهميته في مكافحة التضخم، عن طريق الربط بعملة ارتكازية -عملة دولية قوية- تكتسب منها الدولة والعملة المصداقية[2] من حيث السياسة النقدية باتباعها واستيرادها نفس البيئة ذات السمعة القوية والتضخم القليل.

ب-إذا كانت هناك مجموعة من الدول التي لها بعض الخصائص التي تسمح لها بتشكيل منطقة العملة المثلى Optimum Currency Area، وهذا يعني بالضرورة أن أسعار الصرف الثابتة تكون أكثر ملاءمة لهذه الدول، وتحدد نظرية مناطق العملة المثلى معالجة مسألة مجموعة الدول التي يجب أن تعتمد أسعار صرف ثابتة حقيقية فيما بينها، والسماح بتغير أسعار صرفها مع البلدان الأخرى[3].

سيتم ضرب المثل ببلدين، فرنسا وألمانيا، اللتان تنتجان سلعا مختلفة، جبن الكممبرت الفرنسي وسيارات المرسيدس بنز الألمانية، على سبيل المثال، في البداية يكون الاقتصادان في

[1] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between? Op cit**, P: 63.

[2] Ronald MacDonald, **International Experiences in operating exchange rate regimes: drawing lessons from the United Arab Emirates**, Currency Union and Exchange Rate Issues, Dubai Economic council and Edward Elgar Publishing limited, UK, 2010, p:101.

[3] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between? Op cit**, p: 68.

حالة توازن، وهناك توظيف كامل للعوامل، إضافة إلى وجود توازن في ميزان المدفوعات بينهما. بِفرض أن هناك تحولا في الطلب من جبن الكممبرت الفرنسي إلى سيارات مرسيدس بنز، المنتجة في ألمانيا، بسبب بعض العوامل الخارجية، هذا التغير في التفضيل يجعل المستهلكين للجبن الفرنسي يستهلكون كميات أقل ويستعملون سيارات أكثر، في المدى القصير، أي قبل ضبط الأسعار النسبية، ستكون هناك بطالة في فرنسا، نظرا لأنه حتى بالأسعار الأصلية كان طلب المستهلكين على جبن الكممبرت أقل، وسيكون هناك ضغطٌ تضخمي في ألمانيا، حيث يزيد الزبائن من شراء سيارات المرسيدس بنز، وفي الوقت ذاته سيكون هناك عجز في الميزان التجاري الفرنسي وفائض تجاري في ألمانيا، فكيف سيتم التعديل في هذين الاقتصادين؟ في الحالة التي يشترك فيها كلا الاقتصادين في نفس العملة، هناك في الأساس مساران[1]:

الأول: هناك تضخم في ألمانيا، مما يؤدي إلى تغيير شروط التجارة بين البلدين، فتصبح المرسيدس أكثر تكلفة نسبيا، هذا الاختلاف في السعر يسبب ارتفاعا نسبيا في الطلب على جبن الكممبرت، فيتم استعادة التشغيل الكامل لعوامل الانتاج في فرنسا، بينما ينهي الانخفاض في الطلب على سيارات المرسيدس الضغط التضخمي في ألمانيا.

الثاني: هناك انكماش في فرنسا، سينخفض سعر جبن الكممبرت، مما سيغير السعر النسبي ويؤدي إلى توازن جديد، كما هو الحال في الآلية السابقة الذكر.

ج-يُعتبر نظام سعر الصرف الثابت طريقة مناسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية[2] (الأسعار، عجز الميزانية ، ..إلخ)، ويقدم نظام سعر الصرف الثابت الالتزام النقدي والانضباط الضريبي اللازم من أجل المحافظة على الربط بدرجة ثانية، لأن انهيار الربط سيؤدي إلى تكاليف سياسية واقتصادية[3] معتبرة بدرجة أولى.

---

[1] Christina Terra, **Principles of International Finance and Open Economy Macroeconomics**, Elsevier Inc., CA, USA, 2015, p: 274.

[2] نوفل بعلول، **المرجع السابق**، ص23.

[3] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between? Op cit**, p: 69.

د–من المفروض أن نظام سعر الصرف الثابت يسمح بتفادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما تكون لها عواقب سلبية، وذلك بالتدخل الدائم للبنك المركزي[1] في أسواق الصرف شراءً أو بيعا للعملة المحلية أو الأجنبية للمحافظة على القيمة المحددة لسعر الصرف أو حتى لا يتجاوز الهامش المحدد.

2–العيوب والانتقادات

تتركز أهم الانتقادات في الضغوط والتبعية التي يفرضها النظام الثابت على السلطات النقدية المحلية ناحية الدولة ذات العملة الركيزة إضافة إلى انقطاع الاتصال بالعوامل الاقتصادية المحركة للواقع الاقتصادي مثل العرض والطلب، تتلخص أهم العيوب في.

أ–من المشاكل المحتملة في أنظمة سعر الصرف الثابت هي أن قيمة سعر الصرف التي تحددها الحكومة قد لا تكون قيمة سعر الصرف التي يحددها العرض والطلب على العملة، ويتوجب عليها في هذه الحالة أن تغير القيمة الرسمية لسعر صرفها بحيث تساوي قيمتها الأساسية أو تقترب منها، أو أن تؤثر على المعروض من العملة المحلية من خلال فرض قيود على المعاملات الدولية كالحد من الواردات أو فرض ضرائب على التدفقات المالية الخارجة.

إضافة إلى ذلك، إن للانضباط النقدي الصارم المرافق لنظام سعر الصرف الثابت وجه آخر يثقل كاهل السلطات النقدية، فهذا النظام يقضي على قدرة الدولة على استخدام السياسة النقدية للتعامل مع حالات الركود[2]، هذا العجز خطير بشكل خاص إذا كان لدى البلدان المختلفة في نظام الصرف الثابت أهداف سياسية مختلفة وتواجه أنواعا مختلفة من الصدمات الاقتصادية. على سبيل المثال، قد ترغب دولة ما في توسيع المعروض النقدي لديها لمحاربة الركود في حين لا ترغب دولة أخرى في زيادة المعروض النقدي لديها. إن هذا التباعد في السياسات النقدية بين البلدين من شأنه أن يفرض ضغوطاً هبوطية على سعر الصرف في البلد الذي يزيد من المعروض النقدي لديه، وبالتالي يضغط على سعر الصرف الثابت بين البلدين.

---

[1] حسين برياطي ومحمد زيدان، **خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية**، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 10، العدد 2، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/12/31، ص39.

[2] Andrew B. Abel et al., **Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, USA, 2012, pp. 510-516.

ب–عند اختيار التثبيت، تخسر البلد أداة مهمة لتصحيح الاختلالات التجارية أو تغيير مستوى النشاط الاقتصادي[1]، فعند الالتزام بسعر صرف معين، تتخلى الدولة أيضا عن السيطرة على سعر الفائدة الخاصة بها، فيجب على الدولة أيضا أن تتطابق مع التحركات في أسعار الفائدة الأجنبية، مع خطر الآثار غير المرغوب فيها على نشاطها، بفرض مثلا، أن بلداً يعاني من انخفاض مفاجئ ودائم في الطلب على صادراته، حتى في عالم أسعار الصرف المرنة، فإن مثل هذه الصدمة ستجعل البلاد أسوء حالا، ولكن مع سعر الصرف الثابت والجمود المؤقت في الأسعار والأجور النسبية، فإن الضرر يكون أكبر، مع عدم وجود وسيلة لتعديل الأسعار النسبية للصادرات والواردات على المدى القصير[2]، ستنخفض العمالة المحلية والانتاج، فلا تستطيع الحكومة في هذه الحالة خفض أسعار الفائدة لتحفيز الطلب على المدى القصير بسبب مزيج سعر الصرف الثابت وأسواق رأس المال المفتوحة.

ثانيا: مزايا وعيوب الأنظمة المرنة (العائمة)

لقد جاءت هذه الأنظمة بعد عقود طويلة من التثبيت والتحكم والتضخم، فتبلورت الأفكار والاستعدادات بعد التاريخ المليء بالأزمات التي رافقت النظام الثابت والربط بالمعادن الثمينة، وبدأت بعد التخلي عن ربط الدولار بالذهب.

1–المزايا:

تتمثل أهم المزايا المنتظرة من نظام سعر الصرف المرن (العائم) في:

أ–إن تحديد قوى السوق لنظام سعر الصرف المناسب[3] بدل الوكالات الحكومية في نظام سعر الصرف المرن يعطي مصداقية حقيقية لسعر الصرف كونه أهم سعر في الاقتصاد بأكمله، من حيث أهميته في صادرات وواردات البلد وباقي المعاملات المالية المختلفة مع الخارج.

ب–إن العديد من الدول على استعداد لمواجه مستويات متفاقمة من مخاطر العملة للاستفادة من أسعار الصرف المرنة (العائمة)، خصوصا لأن البنوك المركزية حينها لن تعود

[1] Olivier Blanchard, **Macroeconomics**, Eighth Edition, Global Edition, Pearson Education Inc., Essex, UK, 2021, p:429

[2] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between? Op Cit**, p: 71.

[3] Thomas F. Cargill, **The Financial System, Financial Regulation And Central Bank Policy**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2017, p: 150.

مضطرة لتثبيت وتصحيح القيم الخارجية لعملاتها[1]، فستجد أنفسها مستعدة وقتها لإعادة تركيز السياسة النقدية والضريبة نحو تحقيق الأهداف الداخلية (أي المحلية).

ج-رغم الميزة المنسوبة لنظام سعر الصرف الثابت المتمثلة في تشجيع التجارة الدولية عن طريق تقليل مخاطر سعر الصرف، ومع تقلب أسعار الصرف في ظل نظام الصرف المرن (العائم)، فقد نمت التجارة الدولية والتمويل بشكل كبير منذ 1973، وساهم الابتكار المالي في التخفيف من مخاطر سعر الصرف عن طريق استخدام العقود الآجلة[2] للتحوط من تلك المخاطر.

2-العيوب والانتقادات

تتمثل أهم الانتقادات المقدمة ضد أنظمة أسعار الصرف المرنة (المعومة) في:

أ- يتمثل الاعتراض الرئيسي على الأسعار المرنة في التجارة الدولية في كونها تسبب قدرا كبيرا من عدم اليقين الذي تُدخله في المعاملات الدولية[3]، فعلى سبيل المثال، إذا طلبت بعض العطور من فرنسا مع الالتزام بدفع 1000 يورو في ثلاثة أشهر، فأنت لست متأكدا من سعر الدولار باليورو وقتها، وبالتالي كم سيكون سعر العطر بعد ثلاثة أشهر من الطلب، لأن سعر الصرف يتقلب باستمرار، والناس يفضلون اليقين على حالة اللايقين، ولا يفضلون المخاطرة دوما، وعدم التأكيد هذا يرفع تكاليف المعاملات الدولية، من خلال اللجوء إلى تقنيات التحوط من مخاطر سعر الصرف، التي تم ذكر بعضها سابقا، والتي يطرحها دعاة الأنظمة المعوّمة كحلول لمواجهة للتقلب، وبالتالي يقلل المكاسب المحتملة.

ب- ترفض العديد من الدول تعويم نظام سعر صرف عملتها خوفا من التقلب المفرط[4] وهو أحد دواعي القلق الرئيسية للبلدان التي تتعرض ميزانيتها لمخاطر أسعار الصرف أو انتقال التضخم عبر أسعار الصرف بطريقة غير مباشرة والتي تتناقص قدرتها على ضبط التوقعات التضخمية، فالاقتصاديات النامية خصوصا[5] ليس لديها القدرة الكافية لامتصاص تقلبات سعر

---

[1] Nils Herger, **Understanding Central Banks**, Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2019, p: 34.

[2] Thomas F Cargill, **Op Cit**, p: 150.

[3] Robert L. Sexton, **Op Cit** , p:631.

[4] فوزي سماعلي، **تدفقات رؤوس الاموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق النائشة والاقتصادية الانتقالية –البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري**–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد05، جوان 2009، ص54.

[5] Imad A Moosa, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between? Op cit**, p: 80.

الصرف الكبيرة، بينما في الدول المتطورة تكون أسعار الصرف العائمة أقل خطرا لأن الأسواق المالية فيها أكثر عمقا، وأدوات التحوط أكثر تطورا والأنظمة الاقتصادية أكثر مرونة.

إن الاختيار بين أحد النظامين، سعر الصرف الثابت أو المرن (العائم) يتوقف على المفاضلة بين تقليل تقلبات سعر الصرف وتكاليف التخلي عن سياسة نقدية مستقلة، وتحدد الأدبيات الكثيرة التي تستكشف هذه المفاضلة بين ثلاث محاور[1]: تأثير نظام سعر الصرف على الاقتصاد من خلال عزله عن الصدمات الإسمية والحقيقية، وتأثير نظام سعر الصرف على درجة تكامل البلد مع البلدان الشريكة له، ودور هذا النظام في تعزيز المصداقية في التخلص من التضخم والحرص على انخفاض حدته.

ثالثا: الأنظمة الوسطية

كان اللجوء إلى هذه الأنظمة طمعا في الاستفادة من مزايا النظامين الركنين أو القطبيين، فهي من جهة تجلب الاستقرار وتزيد من التنافسية إذا كان الربط ذا مصداقية[2]، ويمكن للدول من خلاله التخفيف من التضخم عن طريق استيراد مصداقية السياسة النقدية للعملة الكبرى المربوطة بها، ومن جهة أخرى فهي قابلة للتعديل، تشابه في بعض خصائصها التعويم، من حيث النطاقات المسموح بالتقلب فيها، حيث يمكن للبنك المركزي التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من التقلبات[3]، ويحتاج البنك المركزي لبعض المرونة في مواجهة الصدمات الحقيقية[4] مع تقييم عملية الربط وقياس مدى تحقيق الأهداف المطبقة من أجلها، فمن هذه الناحية تكون النقطة لصالح الأنظمة الوسطية مقابل الانظمة الثابتة، لإمكانية التخلي عن الربط مقارنة بالربط الجامد الذي يكون فيه الالتزام أكبر وأكثر تكلفة، ورغم أنه من المفترض أن أنظمة سعر الصرف الوسطية تجمع بين مزايا النظام الثابت من حيث الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، وبين مزايا النظام المرن من حيث الاستقلالية النسبية للسياسة النقدية، ورغم تبنيها من طرف دول كثيرة حول العالم، إلا أن العديد من الاقتصاديين

---

[1] Holger C. Wolf et al., **Currency Boards in Retrospect And Prospect**, The MIT Press, Cambridge, MA, USA; 2008, p:31.

[2] M. Rusydi and Sardar M.N Islam, **Quantitative Exchange Rate Economics in Developing Countries**, PALGRAVE MACMILLAN, NY, USA, 2007, p:95.

[3] محمد طويطو، **العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة 1980-2018**، Les Cahier du Cread، المجلد 35، العدد 02، الجزائر، 2019، ص107.

[4] Holger C. Wolf et al., **Op Cit**, p:39.

المعاصرين يرفضونها، ومن أبرزهم الاقتصادي الكندي الجائز على جائز نوبل للاقتصاد سنة 1999، R. Mundell، الذي يعتبر أنها أكثر عرضة للانهيار والمضاربة من نظام سعر الصرف الثابت، حيث لا يراعي الربط تحت هذه الأنظمة، أي البنك المركزي، التوازن في ميزان المدفوعات، مشكلا فرصة سانحة للمضاربين على العملات[1].

الفرع الثاني: ثلاثية اللاتوافق (الثلاثية المستحيلة):

وتعرف أيضا باسم "المعضلة الثلاثية" وهو المصطلح الذي شاع استخدامه منذ دراسة (Obstfeld and Taylor 1998) لوصف التناقض الذي وضعه ماندل وفليمنج سابقا، وتتمثل في مجموعة من السياسات الاقتصادية التي لا يستطيع بلد ما إدارتها معًا في الاقتصادات المفتوحة، إذ تفترض أنه من المستحيل على بلد ما أن يحقق في آن واحد: تثبيت سعر الصرف الاسمي لعملته، والانخراط في سياسة نقدية مستقلة (لتحديد أسعار الفائدة المحلية بشكل مختلف عن أسعار الفائدة الأجنبية) مع السماح بحرية حركة رأس المال بشكل مثالي[2].

سعت العديد من الدراسات التجريبية إلى التحقق من مدى استحالة اجتماع ثالوث الأهداف[3] هذا، ومن أهمها: Shambaugh (2004) و Obstfeld et al (2004) الذين بحثوا صحة الثلاثية المستحيلة من منظور عالمي، فوجدوا أن الارتباط بين أسعار الفائدة المحلية والدولية يكون أقوى في أنظمة سعر الصرف الثابت منه في سعر الصرف العائم، وبشكل عام، تكون درجة الاستقلالية النقدية أكبر في ظل سعر الصرف العائم، مع وجود بعض الاستقلالية النقدية أيضا في الأنظمة الثابتة والوسطية، كما أن هناك بعض الاستقلالية في وضع السياسة النقدية عندما يكون سعر الصرف ثابتا، لأن الارتباط بين أسعار الفائدة، ورغم أنه مرتفع، إلا أنه ليس كاملا، وبنفس الطريقة، حتى في سعر الصرف العائم، السياسة النقدية المحلية لا تختلف كثيرا عن سياسة البلد الأساس، مما يعني أن سعر الصرف لا يكون عائما تماما.

[1] Milton Friedman and Robert Mundell, **ONE WORLD, ONE MONEY?**, Options Politique, MAI, 2001, p:12.
[2] Louis-Philippe Rochon and Sergio Rossi, **The Encyclopedia of Central Banking**, Edward Elgar publishing, UK, 2015, p: 245.
[3] Christina Terra, **Op Cit**, p: 181.

الشكل 1-3: الثلاثية المستحيلة

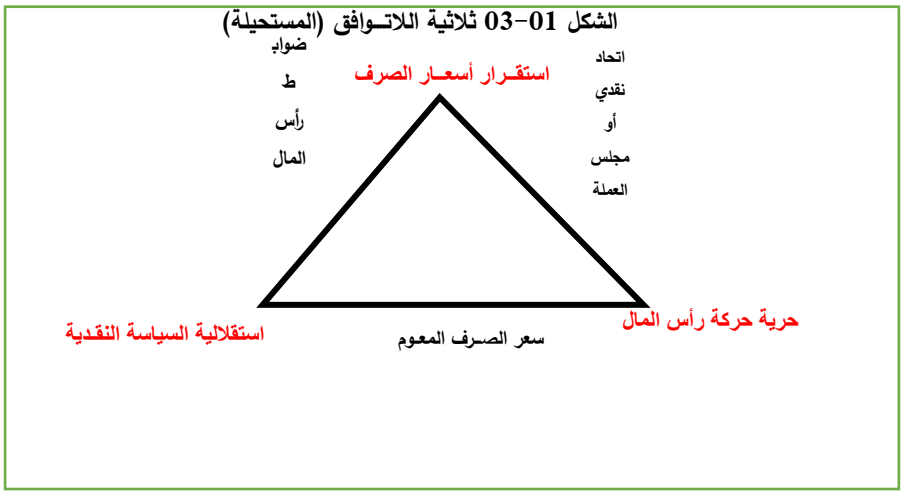

المصدر: Paul R. Krugman and Maurice Obstfeld, **International Economics**, Sixth Edition, Addison-Wesley World Student Series, Boston, USA, 2003, p :700.

يمثل الشكل 1-3 توضيحا للثلاثية المستحيلة، يمثل كل رأس في المثلث هدفا تسعى الدول إلى تحقيقه من خلال السياسيات التي تسعى إلى تطبيقها، فحسب مقاربة الثلاثية المستحيلة، إذا أرادت إحدى الدول جمع سياستين من رؤوس المثلث فعليها التضحية بالرأس المقابل لهما، أي إذا اختارت هذه الدولة تطبيق حرية حركة رأس المال واستقرار أسعار الصرف معا فسيتحتم عليها التضحية باستقلالية سياستها النقدية، وهذا ما نجده في حالة الاتحاد النقدي أو مجلس العملة، وإذا اختارت مثلا تطبيق سياسة استقرار سعر الصرف والاستقلالية النقدية فسيتوجب عليها تقييد حركة رؤوس الأموال، وهو ما حدث في أزمة المكسيك 94-95 وأزمة دول جنوب شرق آسيا 97، وأخيرا إذا قررت الدولة الاحتفاظ باستقلالية السياسة النقدية الخاصة بها مع حرية حركة رؤوس الأموال فسيتوجب عليها اتباع نظام سعر الصرف العائم والتخلي عن استقرار أسعار الصرف.

الفرع الثالث: محددات اختيار نظام سعر الصرف

يقصد بالمحددات في هذا السياق المعايير التي تؤهل البلدان لاتخاذ القرار المناسب بشأن تبني أحد النظامين (الثابت أم النظام المرن) وبالدرجة المناسبة من كل منهما، وتتمثل في:

الجدول: 1-2 العوامل التي تحدد اختيار نظام سعر الصرف

مميزات الاقتصاد	اقتراح الدرجة الملائمة لسعر الصرف
حجم الاقتصاد	حيث كلما زاد حجم الاقتصاد، مالت الكفة لصالح سعر الصرف المرن.
الانفتاح	كلما زاد انفتاح الاقتصاد، قلّت جاذبية سعر الصرف المرن.
إنتاج متنوع/ هيكل التصدير	كلما زاد تنوع الاقتصاد، كلما كان سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
التركز الجغرافي للتجارة	كلما زادت نسبة اتجار اقتصاد ما مع دولة كبرى، زاد الحافز للربط بعملة ذلك البلد.
انحراف التضخم المحلي عن التضخم العالمي	عندما يزداد تباين معدل التضخم في بلد ما عن شركائه التجاريين الرئيسيين، تزيد معه الحاجة إلى تعديلات متكررة لسعر الصرف، (ولكن بالنسبة لبلد يعاني من تضخم مرتفع للغاية، قد يوفر سعر الصرف الثابت مزيدا من الانضباط في السياسية والمصداقية لبرنامج الاستقرار)
درجة التطور الاقتصادي/ المالي	كلما زادت درجة التطور الاقتصادي والمالي، أصبح نظام سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
انتقال العمالة (اليد العاملة)	كلما زادت درجة حركية اليد العاملة، عندما تكون الأسعار والأجور جامدة، كلما كان التكيف أقل صعوبة (وتكلفة) مع الصدمات الخارجية بسعر الصرف الثابت.
حركية رأس المال	كلما زادت درجة تنقل رأس المال، زادت صعوبة الحفاظ على سعر الصرف المربوط القابل للتعديل.
الصدمات الاسمية الأجنبية	كلما كانت الصدمات الاسمية أكثر انتشارا، كلما كان سعر الصرف المرن مطلوبا.
الصدمات الاسمية المحلية	كلما كانت الصدمات الاسمية المحلية أكثر انتشارا، كان سعر الصرف الثابت أكثر جاذبية.
الصدمات الحقيقية	كلما زادت قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الحقيقية، سواء كانت خارجية أم محلية، كلما كانت سعر الصرف المرن أكثر فائدة.
مصداقية واضعي السياسات	كلما قلّت مصداقية صانعي السياسات في مكافحة التضخم، زادت جاذبية سعر الصرف الثابت كمرتكز اسمي.

المصدر: IMF Staff**, Exchange Rate Arrangements and Economic Performance in Developing Countries,** World Economic Outlook, IMF, Washington, USA, 1997, p :83.

بناءً على العوامل الاقتصادية المذكورة في الجدول 1-2 أعلاه، يصبح ببساطة اختيار النظام المرن أو العائم أفضل بالنسبة للاقتصادات الناشئة والمتطورة، فالنظام العائم يشجع على الإنتاج والنمو والانفتاح التجاري وتوسيع التبادل الدولي، مع وجود درجة حماية معينة من الصدمات الداخلية والخارجية، إضافة إلى التحديد الملائم اقتصاديا وتوازنيا لقيمة سعر الصرف مع تمكين تعديله التلقائي المناسب، فيما تضطر الدول النامية ومن أجل البحث عن الاستقرار دون الحاجة الاقتصادية لذلك، وكذلك من أجل الحد أو تخفيف التضخم إلى تثبيت أسعار الصرف نحو عملة ركيزة تمثل الدولة الكبرى ذات نسبة التبادل التجاري الأكبر مع هذه الدولة. فيكلفها هذا الخيار استقرارا افتراضيا وتبعية نقدية وحقيقية نحو تلك الدولة.

المبحث الثالث: نظريات سعر الصرف

سيتم التعرض في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي تفسر تحركات أسعار الصرف وذلك أساسا من خلال العلاقات التجارية والمالية بين الدول، كما يلي:

المطلب الأول: نظرية تكافؤ القوة الشرائية Purchasing Power Parity

أطلق عليها هذه التسمية الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل Gustav Cassel من خلال مراسلاته مع الاقتصادي الانجليزي الشهير كينز، خلال الحرب العالمية الأولى، التي أكد فيها على أن التحركات في أسعار الصرف عكست التغيرات في قوتها الشرائية، حيث قام بمقارنة التغيرات الشهرية للأسعار في دول مختلفة بالتحركات في أسعار الصرف في نفس المرحلة[1]، وأطلق عليها تسمية "Purchasing Power Parity" ويرمز لها في الأدبيات الاقتصادية بـ "PPP"، وفيها صيغتان، مطلقة ونسبية:

الفرع الأول: الصيغة المطلقة للنظرية

تنص هذه الصيغة على أنه في الأسواق التنافسية، وفي ظل غياب التدخلات الحكومية (الرسمية) في حرية التجارة بين الدول، وعدم وجود رسوم جمركية أو حصص استيراد أو تصدير أو ضرائب داخلية مفروضة على الواردات والصادرات[2] (الحواجز على التجارة)، بالإضافة إلى عدم وجود تكاليف نقل أو شحن، فإن أسعار جميع السلع التجارية المتماثلة تتساوى في كل الدول عندما يتم التعبير عن أسعارها بنفس العملة[3]، ويبدو من خلال هذا التعريف التشابه الكبير مع "قانون السعر الواحد" حيث تعتبر النظرية امتدادًا للقانون، لكنهما يختلفان في أن قانون السعر الواحد ينص على أن: "سعر بضاعة ما، عندما تكون مقوّمة بعملة معينة، هو نفسه في كل مكان آخر في العالم تباع فيه هذه السلعة[4]"، فعلى سبيل المثال، وفي غياب فرص للمراجحة Arbitrage فيجب أن يساوي سعر الدولار لبرميل النفط سعر الدولار بالجنية الاسترليني مضروبا في سعر برميل النفط بالجنيه الاسترليني:

---

[1] Michael B Connolly, **Op Cit**, P: 40.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص847.

[3] Adrian Buckley, **International Finance A Practical Perspective**, First Edition, Pearson Education Limited, England, UK, 2012, P: 90.

[4] Geert Bekaert and Robert Hodrick, **Op Cit**, P: 252.

$$\frac{\$}{\text{سعر البرميل}} = \frac{\$}{£} x \frac{£}{\text{سعر البرميل}}$$

مثـــال: مـن أجـل توضـيح مـدى صـحة قـانون السـعر الواحـد فـي ظـل حريـة التجـارة وعـدم وجـود تكـاليف نقـل (أو إهمـال قيمتهـا لصـغرها) أو حـواجز تجاريـة أخـرى، إذا كـان سـعر صـرف الدولار/الجنيـه الاسـترليني هـو 1.45$ للجنيـة الواحـد، فإنـه يمكـن شـراء كنـزة صـوفية مـن لنـدن عـن طريـق تحويـل 43.50 دولارًا (1.45$ للجنيـه الاسـترليني 30£ X) إلـى 30 جنيهـا اسـترلينيا فـي سـوق الصـرف وبالتـالي فـإن سـعر السـترة فـي لنـدن سـيكون 43.50 دولارًا فقـط، إذا تـم بيـع نفـس الكنـزة مقابـل 45 دولارا فـي نيويـورك، فسـيكون لـدى المسـتوردين الأمـريكيين والمصـدرين البريطـانيين حـافز لشـراء هـذه الكنـزات مـن لنـدن وشـحنها إلـى نيويـورك، ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع سـعر لنـدن وانخفـاض سـعر نيويـورك، حتـى تتسـاوى الأسـعار فـي البلـدين، وبـنفس الطريقـة وبسـعر صـرف 1.55$ للجنيـه الاسـترليني الواحـد، فـإن سـعر الكنـزات الصـوفية بالـدولار فـي لنـدن سـيكون 46.50 دولارا (1.55$ للجنيـه الاسـترليني 30£ X) أي 1.50 دولار أمريكيـا أغلـى ممـا عليـه فـي نيويـورك، فسـيتم شـحن الكنـزات مـن الغـرب إلـى الشـرق حتـى يسـود سـعر واحـد فـي السـوقين[1]، أي عدم وجود أي فرص للمراجحة بين البلدين.

كـذلك، تختلـف نظريـة تكـافؤ القـوة الشـرائية عـن مبـدأ السـعر الواحـد فـي أنهـا تقـوم علـى أسـعار حزمـة مـن البضـائع، وتكـون بضـائعا اسـتهلاكيا عمومـا، فكانـت النظريـة محاولـة لـربط العمـلات المختلفـة، مـن حيـث وضـع أسـاس مسـاوٍ تشـترك فيـه البلـدان للحصـول علـى قاعـدة قياسـية أو تقديريـة تجمـع أسـعار البضـائع بأسـعار صـرفها فـي مختلـف البلـدان دون التطـرق إلـى المتغيـرات الأخرى في المعادلة، والتي ستؤثر لا محالة في الأسعار وفي أسعار الصرف.

يمكن كتابة صيغة النظرية المطلقة بهذا الاختصار:

$$S = \frac{P}{P^*} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيـث أن **S** هـو سـعر صـرف العملـة الأجنبيـة مقابـل العملـة المحليـة و**P** و**P*** تشـيران علـى التوالي إلى مستوى الأسعار في كل من البلد المحلي والبلد الأجنبي.

[1] Paul R. krugman and Maurice Obstfeld, **International Economics Theory and Policy**, Sixth Edition, Pearson Education, Boston- MA, USA, 2003, p:389.

الفرع الثاني: الصيغة النسبية للنظرية

حسب المفهوم النسبي لنظرية تكافؤ القوة الشرائية، فإن نسبة التغير في سعر الصرف بين عملتين خلال فترة زمنية معينة، تكون مساوية لنسبة التغير في مستويات الأسعار المحلية[1]، فيما يكون سعر الصرف التوازني بين العملتين هو سعر الصرف الذي يساوي بين القوة الشرائية لكليهما، وهو ما يسمى حالة التوازن. من أجل قيام تجارة خارجية بين البلدين، وفي أبسط صورها، تفترض نظرية تكافؤ القوة الشرائية بأن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوّمة بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار الخارجية مقدرا بالعملة الأجنبية.

الفرع الثالث: قياس القدرة الشرائية

1- في البداية، يحسب الاقتصاديون القيمة النقدية، أو السعر الإسمي، لحزمة نموذجية من السلع الاستهلاكية في بلد ما، تسمى حزمة الاستهلاك الخاصة بالدولة، ويمثل مستوى السعر* في البلد، المتوسط المرجح للأسعار الاسمية، للسلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد، كل واحدة منها تمثل نسبة مئوية في حزمة الاستهلاك، فمثلا إذا كانت الأحذية تشكل 1% من الميزانية النموذجية للمستهلك وعليه فإن سعر الأحذية يحصل على وزن 0.01 عند إنشاء المتوسط المرجح لجميع الأسعار، وعندما يرتفع مستوى سعر اقتصاد ما فسنكون بصدد حدوث تضخم، والعكس، إذا انخفض مستوى سعر الاقتصاد فسيحدث انكماش.

2-يحسب الاقتصاديون القوة الشرائية لأموال الدولة، أي ما ستشتريه وحدة العملة بالفعل، بالنظر إلى مستوى السعر في البلد، وللقيام بذلك يأخذون مقلوب مستوى السعر، فبحساب مقلوب مستوى السعر نجد القدرة الشرائية للعملة أي كمية البضائع التي يمكن شراؤها لكل وحدة عملة[2].

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة لنظرية تكافؤ القوة الشرائية

تتمثل أهم الانتقادات لهذه النظرية[3] في:

---

[1] موردخاي كريانين، **المرجع السابق**، ص354.

* تعتبر مؤشرات أسعار المستهلك والمُنتج من أهم مؤشرات المستعملة لقياس مستوى الأسعار، ففي مؤشر أسعار المستهلك يتوافق وزن كل سلعة في تكوين المؤشر مع متوسطه.

[2] Geert Bekaert and Robert Hodrick, **Op Cit**, P:247.

[3] عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **المرجع السابق**، ص ص،237، 238.

1-نظرية تكافؤ القوة الشرائية، في الواقع، عاجزة عن تبيان طريقة تكوّن سعر الصرف، وإنما تدل على تفسير التغيرات التي تصيب سعر الصرف.

2-من الصعب تحديد القوة الشرائية المطلقة للنقود في أي لحظة من اللحظات، بل يتم اللجوء إلى الطرق القياسية النسبية وهي تقريبية في مجملها، حيث أن بعض السلع التي تنتجها الدول وتدخل في الحسبان عند تركيب الأرقام القياسية، لا تدخل في نطاق التبادل الخارجي، كما أن هناك بعض السلع الداخلة في نطاق التجارة الخارجية في تناقص مستمر بسبب انتشار الاكتفاء الذاتي والتكتلات الاقتصادية والقيود المفروضة على التبادل الخارجي.

3-إن العلاقة المفترضة بين تغيرات أسعار الصرف والأسعار الداخلية قد يفسدها تدخل الحكومات من خلال حواجز التجارة أو فرض تعريفات جمركية خاصة أو دعم منتجات معينة على حساب أخرى.

4-لا تعطي نظرية تعادل القوى الشرائية أهمية لتحولات الفوائد والأرباح وانتقال رؤوس الأموال إلا في أضيق الحدود.

5-تفترض هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف يكون ناجما فقط عن التغيير في القوة الشرائية للنقود، أما التغيير في أذواق المستهلكين وظهور سلع بديلة فليس له اعتبار في تحديد سعر الصرف.

6-اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، أسعار الاستهلاك، أسلاك الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات[1].

7-تتعلق هذه النظرية بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة Interest Rate Parity

يدرك صناع القرار منذ القدم العلاقة بين أسعار الصرف وأسعار الفائدة، حيث يلجؤون دائما إلى زيادة أسعار الفائدة من أجل تقوية العملة المحلية، وبعد الحرب العالمية وضع كينز (1923) أول عرض منهجي لفرضية تعادل أسعار الفائدة، وتعتقد هذه الفرضية بأن فروق أسعار الفائدة هي العامل الأساسي المحدد لتفضيلات السوق للاحتفاظ بالأموال في مركز دولي

[1] مصطفى بن شلاط وفاطمة الوالي، **دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 4، 2016، ص116.

أكثر من الآخر، إذا كانت الأصول متطابقة إلا فيما يخص فئة عملتهم وسعر الفائدة[1]، أي أن فوارق سعر الفائدة هي المحرك الأساسي والأهم للأموال بين المراكز الدولية، حيث تتأثر أسعار صرف عملتي البلدين (البلد المصدرة للأموال والمستقبلة لها) بالضرورة فتتعدل أسعار الصرف استجابة للتغير الذي يحدث في الطلب والعرض في سوق الصرف[2].

الفرع الأول: نص النظرية

تنص نظرية تعادل أسعار الفائدة على أن الفرق في أسعار الفائدة الإسمية بين البلدين، المرتبطتين بالعملتين الخاصتين بهما[3]، يساوي تقريبا الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الفوري بين البلدين، وفي حالة تحقق هذا الشرط، فستحدث حالة عدم تحكيم (عدم مراجحة) بين البلدين، أي حالة التوازن، فتنعدم الفرصة لتحقيق أي ربح عند الاستثمار في أسعار الفائدة بين البلدين، وإن لم يتوفر هذا التعادل بين عملتي البلدين، فيمكن توقع تحسن قيمة إحدى العملتين أو انخفاض قيمة الأخرى من أجل تحقق التعادل، وعليه فتعتبر النظرية مؤشرا لمعرفة مدى صدق تقويم عملة ما مقارنة بباقي العملات، أي أنه يمكن الجزم من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة وتحقق شرطها، بأن عملة بلد ما مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية.

الفرع الثاني: فروض نظرية تعادل أسعار الفائدة

تفترض نظرية تعادل أسعار الفائدة الظروف التالية[4]:

1-غياب تكاليف المعاملات.

2-الحرية التامة والحركية الكاملة لرؤوس الأموال.

3-قابلية الإحلال (التماثل) لرؤوس الأموال التي تحمل نفس الأخطار ونفس العائد.

---

[1] Graciana del Castillo, **Determinants of Nominal Exchange Rate: A Survey of the literature**, **Macroeconomics Management Programs and policies**, Mohsin S. Khan and others (eds), international monetary fund, WA, USA, 2002, p-p: 264-265.

[2] عادل زيات، **المرجع السابق**، ص42.

[3] Geert Bekaert and Robert Hodrick, **Op Cit**, p:173.

[4] فاطمة قسول، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، جامعة الشهيد حمة لخصر، الوادي، الجزائر، 2017، ص917

الفرع الثالث: تعادل أسعار الفائدة المغطاة وغير المغطاة

تسمى نظرية تعادل أسعار الفائدة مغطاة، إذا أُعتمد على العقود المستقبلية للوصول إلى حالة التوازن (عدم المراجحة) من أجل التحوط ضد خطر الصرف الأجنبي[1]، فيتحدد سعر الصرف المستقبلي، حسب هذه النظرية، بناءً على أسعار الفائدة الحالية والمتوقعة، وذلك مع استخدام عقود مستقبلية،(عقود ملزمة لشراء أو بيع عملة في المستقبل بسعر معين) لحماية أنفسهم من تقلبات سعر الصرف، يعني أن المستثمرين يستخدمون هذه العقود كنوع من التأمين ضد تغيرات قيمة العملة، وبالعكس، فتكون أسعار الفائدة غير مغطاة، إذا كان التوازن يتم دون اللجوء إلى استعمال العقود المستقبلية للتحوط ضد خطر الصرف الأجنبي، وفي هذه الحالة لا يلجأ المستثمرون إلى العقود المستقبلية للتحوط لأنهم ببساطة يتوقعون أن سعر الصرف المستقبلي سيتحدد بناءً على توقعاتهم، دون استخدام أدوات حماية مثل العقود المستقبلية.

المطلب الثالث: نظريات أخرى

إضافة إلى نظريتي تعادل القدرة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفائدة، التي قدمتا كأبرز نظريتين من أجل تفسير سعر الصرف، وتحركاته داخل الاقتصاد وسوق الصرف، سيتم الطرق إلى نظريات أخرى من أجل نفس الغرض، كفرضية كفاءة السوق، ونظرية الأرصدة، التي تربط تحركات سعر الصرف بميزان المدفوعات وغيرها.

الفرع الأول: فرضية كفاءة السوق Effective Market Hypothesis

وضعها الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل يوجين فاما Eugene F. Fama سنة 1970، ولم تكن فكرة النظرية حديثة تماما، بل بالعكس، فإن فكرة المشي العشوائي " The Random Walk" أي عشوائية الأسعار في أسواق الأسهم وعدم إمكانية توقعها كانت الأساس الحقيقي لنظرية فاما التي بنى عليها فرضيته، حيث يمكن تتبع مصدرها إلى سمسار الأسهم الفرنسي Jules Regnault 1863[2]، وتقول الفرضية بأن السوق الكفء هي التي "تعكس تماما" كل المعلومات المتاحة في الأسعار المعلنة، أي أن السعر المعلن عنه في السوق هو نتاج لقيمة كل المعلومات المتوفرة، التي تقدَّم بدورها بلا تكلفة ولا أي شكل من أشكال الحصرية

[1] Adam Hayes, **Interest Rate Parity (IRP),** Investopedia.com تاريخ الإطلاع:2022/08/25 على الساعة 23.00

[2] Martin Sewell, **History of the Efficient Market Hypothesis**, Research Note RN/11/04, UCL Department Of Computer Science, London, UK, Jan 20, 2011, p:02.

للمشاركين في السوق، وأن المعلومة الجديدة التي تدخل السوق، فإنها تنعكس مباشرة في الأسعار، دون الحاجة إلى استعمال التحليل التقني أو الأساسي للحصول على عائد إضافي[1].

أولا: نص النظرية

تنص فرضية EMH (فرضية كفاءة السوق)، التي تكرست لاحقا كنظرية بفضل يوجين فاما نفسه وآخرون، بأن السعر الآجل Forward Rate "يعكس بالكامل" المعلومات المتاحة حول توقعات سعر الصرف.

ثانيا: أشكال السوق حسب النظرية

تنقسم الأسواق حسب هذه النظرية إلى ثلاثة أشكال: ضعيف، شبه قوي وقوي.

1-الشكل الضعيف The Weak form

هو السوق الذي تكون فيه المعلومة مجرد أسعار تاريخية[2] سابقة أو معادة لا تحمل أية قيمة حقيقية واقعية.

2-النموذج شبه القوي: The Semi-Strong Form

يتركز الاهتمام فيه على سرعة تعديل الأسعار بحسب المعلومات المتاحة بشكل واضح للجمهور، أي سرعة انعكاس المعلومة الجديدة التي ترد السوق في الأسعار المعلنة.

3-الشكل القوي: The Strong Form

تكون فيه المعلومات المتاحة متضمنة في الأسعار الجارية، ولا يمكن فيه لأي من المتداولين والمستثمرين الحصول على ربح أكبر من الباقين لأنه يملك وصولا احتكاريا إلى المعلومة الجديدة[3]، أي أن السوق القوية تمكن كل المشاركين في الحصول على المعلومات الجديدة في نفس الوقت وبدون مقابل، مع مراعاة وصولها للجميع، تمنع الاحتكار، فلا تسمح لأفراد معينين فقط بالحصول على المعلومات الجديدة وتحقيق أرباح تفوق ما سيحصل عليه باقي المشاركين في حالة تعميمها والسماح بوصولها بسرعة وشفافية.

---

[1] Burton G. Malkiel, **The Efficient Market Hypothesis and Its Critics**, Journal of Economic Perspectives, Volume 17, Number 1, American Economic Society, US, Winter 2003, p59.

[2] Eugene F. Fama, **Efficient Capital Markets : A Review of Theory and Empirical Work**, The journal of Finance, Vol.25, N.2, Papers and Proceedings of the Twenty-Eighth Annual Meeting of the American Finance Association New York, NY, December, 28-30, 1969 (May,1970), pp383.417.

[3] EUGENE F. FAMA, **Efficient Capital Markets: II**, The Journal Of Finance, VOL. XLVI, NO.05, December 1991, pp. 1575-1617.

الفرع الثاني: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات)

تقوم هذه النظرية أساسا على ارتباط ميزان المدفوعات وأرصدته في تفسير مستوى سعر الصرف، من حيث التأثير على طلب وعرض العملة المحلية بعمليات ميزان المدفوعات للدولة، حيث أن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلبا على العملة المحلية وعرضا للعملات الأجنبية[1]، والمدفوعات تمثل عرضا للعملة الوطنية وطلبا للعملات الأجنبية، أي أن النتيجة النهائية لميزان المدفوعات هي التي تحدد مدى قوة وضعف العملة[2]، ومدى صحة تقييمها، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات (رصيد موجب) فذلك يعني حدوث زيادة في الطلب على العملة الوطنية وبالتالي سترتفع قيمتها الخارجية، فتزيد الواردات وتقل الصادرات إلى أن يتم التوازن، وفي حالة العكس، أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات (رصيد سالب)، معناه أن الطلب على العملة المحلية قد انخفض وزاد المعروض النقدي لها، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمتها الخارجية، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض قيمة منتجات الدولة وزيادة تنافسيتها من أجل التصدير.

الفرع الثالث: النظرية الإنتاجية

يربط أصحاب هذه النظرية سعر الصرف بالأداء الاقتصادي للبلد، من حيث الانتاجية أساسا، حيث يعتبرون أن سعر الصرف لعملة دولة ما، يجب أن يسير في نفس اتجاه القوى الانتاجية لهذه الدولة، من خلال انخفاض تكلفة المنتجات من ناحية وزيادة القدرة التنافسية للدولة على التصدير، ومن ثم زيادة مستوى الطلب على العملة وارتفاع قيمتها في الخارج، ومن ناحية أخرى، كلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة لاقتصاد الدولة كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار وهو ما يعتبر طلبا على العملة وبالتالي سيتحسن سعر صرفها، وفي حالة حدوث العكس، سيؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تكاليف الإنتاج، وفي النهاية سينخفض الطلب على العملة[3].

---

[1] عبد الرحمان علي الجيلاني، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد3 (6)، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، سبتمبر 2015، ص09.

[2] حنان تلمساني، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل م د، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص55.

[3] يوسف حاجي، **المرجع السابق**، ص37.

الفرع الرابع: نموذج توازن المحفظة

يعد توازن المحفظة نموذجا ديناميكيا[1] في تحديد أسعار الصرف، فهو يستند على تفاعل أسواق الأصول، وتوازن الحساب الجاري، والأسعار ومعدل تراكم الأصول، والسمة الأساسية لنموذج توازن المحفظة هي افتراضه التبادل غير التام بين الأصول المحلية والأجنبية.

في الأجل القصير، يتناول نموذج المحفظة دور سوق النقود وسوق السندات في تحديد معدل الصرف، ويرتكز بشكل أساسي على بحث كيفية استجابة معدلات الصرف لتغيرات عرض وطلب الأصول المالية، أما في الأجل الطويل فيتجه نموذج توازن المحفظة إلى التركيز على العوامل الأساسية التي تؤثر على توازن الأصول المالية والميزان المالي للدولة، مثل الفروق في أسعار الفائدة، معدلات التضخم، والسياسات النقدية والمالية، حيث يفترض أن الأسعار والأجور تتكيف مع مرور الزمن، مما يؤدي إلى استقرار أو تغييرات دائمة في سعر الصرف بناءً على التوازن بين الطلب والعرض على الأصول، بالإضافة إلى تأثير التوقعات المستقبلية على المستثمرين، كما يولي النموذج اهتماما بكيفية تأثير تغيرات السياسات الاقتصادية على تدفقات رؤوس الأموال، والتي بدورها تؤثر على سعر الصرف على المدى الطويل، مشددا على أن التوازن في سوق الأصول ينعكس بشكل أساسي على سعر الصرف من خلال تدفقات رأس المال وتحركات الأصول بين الأسواق المحلية والأجنبية.

[1] خالد بورحلي، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص "مالية دولية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019، ص26.

خاتمة الفصل

بعد التطرق إلى معظم المفاهيم النظرية المتعلقة بسعر الصرف، وبإسقاط سريع على الواقع المعاش، يكون تفضيل الدول المتطورة لأسعار الصرف العائمة اختيارا منطقيا وفعالاّ، فهو يخدم السلطات النقدية بتحريرها من ضغط التدخل الدائم في أسواق العملات والتصحيحات، وعدم وجود ضرورة للاحتفاظ باحتياطات خاصة من أجل الدفاع على سعر الصرف، وهذا لا يلغي ضرورة التدخل بتاتا، إضافة إلى قوة اقتصاداتها وما يعني بالتبعية قوة عملاتها، فرغم اعتماد أغلب الدول الصناعية المتقدمة على نظام الصرف العائم، فإن قوة عملاتها تلعب دورا هاما في تثبيت قيمتها بالنسبة لبعضها البعض، من منطلق احتلال اقتصادات المراتب الأفضل عالميا، مع وجود قلق مبرر من المضاربة في الأسواق المالية، مثلما حدث للجنيه الاسترليني في التسعينات من القرن الماضي.

من جهة أخرى، يكون اختيار الدول السائرة في طريق النمو لأنواع مختلفة من سعر الصرف الثابت بحكم الضرورة، ومحاولة التحكم وتثبيت عملاتها مقابل عملة أو سلة من العملات في محاولة صعبة، تخسر معها حريتها النقدية عموما، من أجل استنساخ واستيراد السياسة النقدية للدولة صاحبة العملة أو العملات، في حالة السلة، التي تكون عادة الشريك أو الشركاء التجاريين الأهم، من أجل القضاء على التضخم وبحثا عن الاستقرار

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم الاقتصادي تداولا إعلاميا، عالميا، محليا، تقدمه الحكومات كأهم معايير النجاح الاقتصادية، خصوصا لدى الدول السائرة في طريق النمو، للتأكيد لشعوبهم أولا وللعالم ثانيا بأن الاقتصاد المحلي سائر في طريق التوسع والازدهار، كما تحرص المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي على متابعة أداء البلدان بصورة مقربة ومركزة، ومتابعة التفاصيل الاقتصادية من خلال المحاسبة الوطنية والتعاملات الدولية واللقاءات والمشاورات الثنائية الدورية، ورغم تحقيق معدلات نمو عالمية مستديمة نسبيا ورخاء مستمر تبقى الصورة الكبرى كما هي عادة، الدول الغنية تستمر في ريادتهما الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والقانونية، وتستمر الدول النامية رغم تحقيقها معدلات نمو جيدة وشبه مستدامة بعيدا عن الحروب الأهلية وغيرها من الظروف غير المواتية، في محاولة اللحاق والسعي الحثيث، للاعتراف والتقدير الدولي الذي يبقى مشروطا في آخره وفي قبوله، ورغم التطورات الاقتصادية والأرقام الثابتة للنمو الاقتصادي من سنة إلى سنة، يستمر التقهقر والتأخر، فيخرج النمو الاقتصادي بهذا المنطق من الأهمية الحقيقية، وتصل الأذهان إلى ضرورة لحاق ركب المواطنين والحكومات بركب هذه الأرقام، فرغم الرخاء الاقتصادي للعديد من الدول، كالجزائر مثلا، لا تزال تصنف في ركب الدول في المجالات المختلفة، مما يوصلنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، أو التنمية عموما، ومدى استنفاع الواقع المحلي بالأرقام الاقتصادي المتحسنة بصفة دورية، ومدى تطور الفرد المواطن بأرقام كالناتج الوطني أو المحلي الخام، والناتج الفردي الخام، الذي يمثل قسمة الناتج الوطني الخام على الكثافة السكانية للدولة.

وينقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

النمو، كما يوحي المصطلح، هو الزيادة والارتفاع، وعليه فالنمو الاقتصادي يعطي انطباعا إيجابيا بوجود أداء اقتصادي أفضل، وهو مادة شائعة الاستعمال في السياسة خصوصا، يمثل طلبا من الشعب والدول على الحث والسعي لتحقيق الزيادة الاقتصادية المثالية المناسبة، أملا في تحقيق الرفاهية بالدرجة الأولى، حيث أن المنطق يقود إلى التفكير بأن الزيادة في الأداء ستؤدي إلى الزيادة في العائد، فتصبح الرفاهية فكرة مضمونة، تتبع كل زيادة، وكل تطور اقتصادي.

المطلب الأول تعريف النمو الاقتصادي

هناك غموض وازدواجية في استعمال مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فيمكن أن يتواجد المصطلحان في بعض المراجع بنفس المعنى، دون فصل واضح بينهما فيصطبغ المعنى بالرفاهية وتختلط المعاني والغايات، الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما لا يتعارض كثيرا مع طبيعة المعنيين، إلا أن الفصل بينهما يرسم الأهداف ويبسطها ويسهل دراسة كليهما.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: "يراد بالتنمية الاقتصادية: زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد[1]، أي مقدار السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.."

سُرِد هذا التعريف للثنائي نمو/تنمية بحيث كان المعنى فيه تطور حجم النشاط الاقتصادي من السلع والخدمات أولا، وربطه بالكثافة السكانية ثانيا، فالتنمية/نمو لا يكتملان إلا إذا تجاوزت الزيادة، أي حجم النشاط الاقتصادي، عدد الأفراد، في إشارة إلى دخول قياس الكثافة السكانية في التعريف، فتكون هذه الزيادة الشرط الأهم، إضافة إلى كونها زيادة حقيقية لا نقدية فقط، أي يتم قياسها بعيدا عن معدلات التضخم، لإبراز نمو الدخل المستمر أساسا، أي أنه عملية تطور متواصلة، وليست زيادة مؤقتة تزول بمجرد زوال الأسباب المؤدية لها، وما يلاحظ كذلك حول هذا التعريف هو التلميح بوجود علاقة اجتماعية بين النمو الاقتصادي وحياة

[1] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص71.

الأفراد داخل الدولة، دون إيراد توضيح لطريقة التأثير أو التأثر، ولا تحديد واضح أو فاصل بين النمو الاقتصادي والتنمية.

ثانيا: ".. فالنمو يعني الزيادة وغالبا ما يقصد به النمو التلقائي الذي يحدث بدون التدخل الحكومي الممثل في البرامج والخطط الاقتصادية، ويحدث النمو التلقائي غالبا في الدول الرأسمالية المتقدمة ذات الاقتصاد المتحرر نسبيا من التدخل الحكومي مثل اقتصاديات أوربا الغربية وأمريكا مثلا، فالمُنتج في سعية إلى زيادة حجم انتاجه أو انتاج سلعة جديدة لتحقيق أكبر ربح، يعمل في نفس الوقت لخدمة مصلحة الدولة ككل، فهذا الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع هو الذي يحقق معدلات النمو التلقائي في النظام الرأسمالي[1]".

أضاف هذا التعريف ميزة جديدة للنمو لتمييزها عن التنمية، وتتمثل في كون النمو في النظام الرأسمالي تلقائيا بعيد عن تدخل الحكومة، والجزء الأخير متعارف عليه نسبيا، والتلقائية يقصد بها التوسع في النشاط الاقتصادي، من حيث زيادة حجم الانتاج وإنتاج سلع جديدة يحتاجها المستهلك والعلاقات التي تتكون بين هذه الأطراف داخل الاقتصاد، فالحرية التي تميز النظم الرأسمالية تعطي مناخا مناسبا لتطوير العلاقات الاقتصادية داخل الدولة وخارجها واتساعها وتنوعها، في ظل تنوع العرض والطلب، وفي ظل وجود الحاجة والضرورة والابتكار.

ثالثا: " نعرّف النمو الاقتصادي للأمم على أنه زيادة مستدامة في إنتاج الفرد per Capita أو العامل[2]، وغالبا ما تكون (الزيادة) مصحوبة بزيادة في عدد السكان وعادة عن طريق تغييرات هيكلية شاملة، في الأزمنة الحديثة كانت (التغيرات) في الهيكل الصناعي الذي يتم تحويل المنتج فيه بعيدا عن الزراعة باتجاه الأنشطة غير الزراعية (التصنيع).."

حيث بدأ الاقتصادي الشهير سيمون كوزنتس Kuznets بهذا التعريف كتابه، مؤكدا على أن النمو الاقتصادي بمعناه البسيط يتمثل في كمية الإنتاج، دون حصر عدد العمال في التعريف، أي أنهما سيتناسبان عند النمو، فيما تطرق إلى ملاحقة النمو السكاني للنمو الاقتصادي من خلال التطور العلمي والتكنولوجي.

[1] محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، **التخلف والتنمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990، ص29.

[2] Simon Kuznets, **Economic Growth**, Oxford & IBH Publishing Co, New Delhi, India, 1960, p:01.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

1-من منظور التغيرات الكمية أو النوعية في عوامل الإنتاج، أو ما يسمى بالنهج العامل، هناك نوعان من النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادي، النمو الاقتصادي المكثف والنمو الشامل، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي المبتكر[1]، وهو جزء من النمو الاقتصادي المكثف، ويتميز النمو الاقتصادي الشامل بالزيادة الكمية في استخدام واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج، وبالتالي ستتكون أنواع فرعية من النمو الشامل مثل رأس المال والعمالة والموارد، وعندما يكون هناك تحسن نوعي في عوامل الانتاج، مثل استخدام معدات حديثة فائقة الدقة في إنتاج السلع، وتقنيات فعالة من حيث التكلفة وبدون إهدار للموارد وقوى عامل أكثر مهارة، سنكون بصدد النوع الاقتصادي المكثف أو النوعي، كما تجدر الإشارة بأن هذين النوعين مترابطين، ولا ينبغي أن يكونا متناقضين.

2-يتمثل المنظور الثاني في احتياجات وإمكانيات المجتمع، وكذلك في معدلات النمو السكاني، ويرِد جوهر هذا النهج في أعمال العالم والاقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod، الذي قدّم مفهوم الأنواع الطبيعية والمضمونة الفعلية للنمو الاقتصادي، حيث ينجم النمو الطبيعي في المقام الأول عن النمو السكاني، وزيادة احتياجات هؤلاء السكان، وأيضا عن طريق رغبة كل فرد في تلبية احتياجاته المادية والروحية إلى أقصى حد ممكن، مع استخدام جميع الفرص المحتملة للنمو الاقتصادي.

3-أما وجهة النظر الثالثة فتتناول النمو الاقتصادي من منظور أنه يتحدد بقوى الإنتاج والمعدات وتقنيات الإنتاج، وحسب هذا المعيار يقسم الاقتصاديون بين أنواع النمو الاقتصادي ما قبل الصناعي Pre-industrial (مرحلة المجتمع التقليدي)، والنمو الصناعي Industrial، وما بعد الصناعي Post-industriel، ويتميز النمو قبل الصناعي بسيادة الزراعة في اقتصاداته الوطنية، حيث يتجاوز دورها في الناتج المحلي الإجمالي 50%. ولقد انتهت المرحلة ما قبل الصناعية للتطور الزراعي في البلدان الرأسمالية، في القرن التاسع عشر، بالرغم أن العديد من الدول المتخلفة اقتصاديا لا تزال تعيشها اليوم، ويتميز النمو الصناعي بدخول الصناعة كمنافس كبير للزراعة في الاقتصادات الوطنية، مقدمة إضافات نوعية وكمية جلية لاقتصاديات

[1] Aleksey Pliduts and Yuner Kapkaev, **Economic Growth: Types and Factors,** International conference on Eurasian economies, Kazan, Russia, 2015, p: 62.

تلك الدول، فتبدأ هذه المرحلة من القرن 19 وتستمر إلى غاية اليوم في الدول المتقدمة، فيما لم تصل أي من الاقتصاديات الحالية من النمو إلى مرحلة بعد النمو الصناعي، ولا توجد سوى شروط مسبقة لمجتمع النمو ما بعد الصناعي، من خلال توفر المستوى العالي الصناعي، والمستوى العالي من الرفاهية الاجتماعية، فيتجلى كل ذلك في توفير الاحتياجات والمتطلبات الجديدة بسرعة نسبية، وتقليص التقنيات الخطرة والمحافظة على البيئة في حالة مناسبة.

4-بناءً على مستوى التجريم الاقتصادي، نجد أنواعًا قانونية وأخرى خفية للنمو الاقتصادي، أي نمو اقتصاد الظل، وكلاهما متأصل في الأنظمة الاقتصادية غير الناضجة، وعادة ما يوجدان بالتوازي، نمو الظل هو نتيجة نمو ما يسمى بقطاع اقتصاد الظل، حيث تكتسب الإدارة والأعمال والموارد شكلا مشوّهًا وتتطور خارج المجال القانوني.

5-من منطلق تفاعل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي[1]، يُفرق بين نمو إحلال الواردات والنمو الاقتصادي الموجه للتصدير، أي النمو الاقتصادي الذي يعتمد على تقليل الواردات وتشجيع الصناعة المحلية عن طريق الإحلال، والنمو الاقتصادي الذي يعتمد أساسا على تصدير السلع والخدمات والمنتجات المختلفة نحو الخارج.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن أهم اختلاف بين المصطلحين ورغم تكاملهما هي أن النمو الاقتصادي هدف تسعى الدول المتطورة بالذات إلى الوصول إليه وبتحقيق الاستدامة فيه، بينما تكون التنمية الاقتصادية أهم أهداف الدول النامية.

جدول رقم 2-1: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

المجال	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	يشير إلى زيادة كمية ومادية في الناتج المادي لدى البلد خلال مدة زمنية محددة.	يشير إلى تحول هيكلي ونوعي يمس حياة الفرد والمجتمع، ويتضمن النمو كأحد شروطه.
الأبعاد	أحادي البعد، يركز على المؤشرات الرقمية والمالية فقط.	متعدد الأبعاد، يشمل أبعادا اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية.
المدى الزمني	غالبا ما يتم قياسه في الأمد القصير	عملية تراكمية تتجلى أثارها في الأمد الطويل.
النطاق المستهدف	يركز على زيادة ثروة الدولة (القدرة الإنتاجية)	يركز على تحسين نوعية الحياة ورفاهية الإنسان.
نوع التغير	تغير كمي (Quantitative) يمكن قياسه حسابيا	تغير نوعي وكمي (Qualitative & Quantitative)
يطبق على	يمثل الانشغال الأساسي للدول المتقدمة (للحفاظ على مستويات الرفاهية والاستقرار)	تمثل الأولوية القصوى والضرورة البنيوية للدول النامية (لإحداث التغير الهيكلي)

[1] Aleksey Pliduts and Yuner Kapkaev, **Op Cit**, p:63.

الدعم الحكومي	عملية قد تحدث بشكل تلقائي عبر قوى السوق، وقد لا تتطلب تدخلا حكوميا مباشرا إلا في حدود الضبط.	عملية هادفة تستلزم تضافر الجهود، حيث تضطلع الحكومة برسم السياسات الهيكلية، مع دور محوري للمؤسسات والمجتمع المدني في التنفيذ.
أمثلة	GDP, GNP	HDI, Industrial development

المصدر: من إعداد الكاتب.

إن ما يمكن قوله حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وبناءً على الشكل 2-1، هو أنها تبدو واضحة نسبيا من حيث التعريفات والفروقات، إذ يتوقف النمو عند التطور في الاقتصاد، أي الحجم والمخرجات، فيما تأخذ التنمية مفهوم النمو الاقتصادي إلى مستوى أعمق، ليعكس هذا التطور والتحسن الاقتصادي على حياة الأفراد بالدرجة الأولى، فيصبحون المقياس الأهم للتنمية، في عملية مشتركة بين القطاع الخاص والعام، وبين الحكومة والأفراد، من أجل جزئيات حياتية أكثر رقيا وتطورا، ولا سيما من الناحية الاجتماعية، فتكون التنمية فكرة اقتصادية وضرورة إنسانية اجتماعية، بينما يظل النمو الاقتصادي فكرة اقتصادية تقنية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

بعد التمهيد لمفهوم التنمية الاقتصادية من خلال الفروقات بينها وبين النمو الاقتصادي، وجب إفراد التعريف والتدقيق لهذا المفهوم الاقتصادي والإنساني أيضا، كما تجدر الإشارة إلى أن المفهومين سيتداخلان في النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي وغيرها من المفاهيم التي سيتم التطرق إليها لاحقا.

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية

أولا: قدّم ج. ولنسكي J. Walinsky تعريفا شاملا للتنمية الاقتصادية، فيقول:

"إن التنمية الاقتصادية، بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، أي ازديادا إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان، إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها، إلا أن النمو، وإن كان أساسيا، فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها .. إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيا، والقضاء على الجوع والقذارة والمرض، ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك البلدان، التحول

من الاعتماد على انتاج سلعة واحدة أو منتجات أولية قليلة وتطوير الصناعة وتنحية الأجانب من مراكز التسلط في اقتصادياتها، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والوطني[1].."

يفرق هذا التعريف بين المفهومين في التعريف بوضوح، ويرسم العلاقة بينهما، بحيث يصبح النمو الاقتصادي مرحلة صغيرة في مسيرة كبيرة، بالنسبة لدولة وشعب ما، نحو التنمية الاقتصادية، فيوضح هذا التعريف الحركية نحو التنمية الاقتصادية من كونها هدفا نهائيا للنمو الاقتصادي، ونتاجا لاجتهاد حقيقي وواقعي من الدول النامية وشعوبها من خلال التطور التكنولوجي والقانوني والاقتصادي وعن طريق محاولة خلق ظروف اقتصادية أفضل أولا وأخيرا، وإعطاء الفرص للأفراد لحمل مشاريع التنمية وإنجاحها من أجل إنجاح الوطن في حد ذاته.

ثانيا: "يشير مصطلح التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الانتاج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية، بل تتضمن أيضا تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي. وكل ذلك ينعكس في زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وعليه، فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وإدارية وليست اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وعملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة[2]".

[1] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 1984، ص-ص، 53-54.

[2] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، الكويت، 2021، ص01.

كتأكيد على المكتسبات السابقة، كان هذا التعريف مثالا أخرا على التسلسل المرجو للشعوب من أجل العمل على استغلال النمو الاقتصادي، والاستفادة الأحسن من التطور الاقتصادي ومخرجاته.

الفرع الثاني: التنمية الإنسانية

برز مصطلح التنمية الإنسانية في بداية التسعينيات بعيدا عن الجدل القائم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والنظريات الاقتصادية، لكنه سرعان ما ارتبط به، فبعد أن استمر النقاش حول كمية المخرجات في النمو وكيفية استعمالها في التنمية ظهر اهتمام جدي ومدروس برأس المال البشري، كهدف نهائي للتنمية الاقتصادية، وكجزء من التنمية الشاملة، وتكريس للمكتسبات العلمية والإنسانية السابقة وتعميمها، فعرفتها الأمم المتحدة في تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها "عملية تكريس خيارات الناس[1]" بهذه البساطة ومع اختصاره الشديد فإن هذا التعريف متجدد يفتح المجال للتغيير والتحديث، أي أنه يواكب المراحل المتقدمة في التنمية الإنسانية وتعرّف أيضا بأنها: "مجموعة الآليات والوسائل التي تجعل من الفرد مواطنا منتجا، قادرا على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية والاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء والمسكن والعمل والصحة ويستطيع المساهمة في بناء المجتمع وتطويره والمشاركة في عملية بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتواصل والتفاعل مع باقي أفراد المجتمع لتحقيق طموحاته وأمانيه في إطار من المنافسة الديمقراطية والمساواة في الفرص المتاحة[2]"

الفرع الثالث: التنمية المستدامة

من خلال معنى المفردات باللغة العربية، يمكن القول بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل غير متكلف، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحات مترادفين، وفي النهاية، أصطلح على استخدام تعبير التنمية المستدامة كترجمة

[1] حجيلة رحالي ورفيقة بوخالفة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015، ص-ص:233-246.

[2] عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008، ص17.

ومرادف للجملة Sustainable Development على الرغم أن جملة "التنمية المستديمة" هي الأدق[1]، ويتبنى هذا المفهوم الجديد نسبيا نظرة بيئية وأكثر مسؤولية للتنمية من خلال اهتمامه بالمحافظة على الثروات والموارد الطبيعية من أجل مستقبل الأجيال القادمة وذلك عن طريق استغلال موارد الأرض في الفترة الحالية والمستقبلية، ولقد استخدمت العبارة للمرة الأولى عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة[2]، وتعرف التنمية المستدامة بأنها: "عملية التنمية الاقتصادية التي تلبي حاجيات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجياته للخطر[3]".

*** أهداف التنمية المستدامة**

وتحصرها الأمم المتحدة في 17 (سبعة عشر) هدفا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، وتتمثل هذه الأهداف في[4]:

الهدف 01: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 02: القضاء التام على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 03: الصحة الجيدة والرفاه أي ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 04: التعليم الجيد أي ضمان التعليم المنصف الجيد والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 05: المساواة بين الجنسين والسعي إلى تمكين كل النساء والفتيات.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص-ص: 23-24.

[2] مراد ناصر، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، المجلد 16، عدد 26، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، جوان 2010، ص ص، 131-157.

[3] أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص04.

[4] الأمم المتحدة: **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، و م أ، 2021، ص ص: 08-61.

الهدف 06: المياه النظيفة والنظافة الصحية أي ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام.

الهدف 07: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة من خلال ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 08: العمل اللائق ونمو الاقتصاد أي تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 09: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية أي إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة أي جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة.

الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان أي ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: العمل المناخي: وجوب اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة.

الهدف 14: الحياة تحت الماء أي الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية والمستدامة.

الهدف 15: الحياة في البرّ وذلك بحماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية من خلال التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف أي تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف ليست ملزمة قانونا للدول، إلا أنها تمثل أطر فعالة لتنظيم عمل الدول وسعيها نحو تحسين حياة الإنسان في المستقبل القريب، من خلال بناء مجتمعات أكثر أمانا وعدلا بمدن أكثر صلابة وأمنًا وبأسعار مناسبة للجميع من أجل حياة وتعليم وعمل أفضل وبيئة محفوظة ومستدامة.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

تختلف العوامل التي تؤثر بالنمو الاقتصادي حسب طبيعة الاقتصادات والسياسة المتبعة من أجل الوصول إلى ذلك النوع من النمو الاقتصادي، مع بقاء الأهمية الكبرى لمحددات ثابتة كلاسيكيا كرأس المال والعمالة والأرض، فتتمثل المحددات في:

الفرع الأول: تراكم رأس المال Capital Accumulation

ينبغي التمييز عند القول بتراكم رأس المال بين رأس المال الحقيقي أو الفيزيائي كما يشار إليه في بعض المراجع، وبين رأس المال البشري أو القوة العاملة، وتراكم رأس المال الحقيقي هو أحد أقدم المحددات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فيفترض أن زيادة الدخل ستؤدي لا محالة إلى مخرجات أكبر للاقتصاد، من خلال الاستثمار، وستؤدي بدورها إلى نمو اقتصادي أكبر، ولقد تبلورت هذه الفكرة أكثر مع تزايد الانفتاح الاقتصادي للدول وازدهار التجارة الدولية والعالمية، ويتمثل تراكم رأس المال الحقيقي في حفظ جزء من الدخل الحالي واستثماره من أجل زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، فتزيد المصانع والآلات والمعدات والمواد الجديدة من مخزون رأس المال المادي للبلد، فيمكنها من تحقيق مستويات إنتاج موسعة، وتستكمل هذه الاستثمارات الإنتاجية المباشرة بالاستثمارات في ما يعرف بالبنية التحتية الاقتصادية (الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات إضافة إلى منشآت أخرى كمصادر المياه، المؤسسات المالية، والخدمات العامة كالصحة والتعليم) مما يسهل الأنشطة الاقتصادية ويدمجها، فعلى سبيل المثال: قد يؤدي استثمار مزارع في شراء جرار جديد إلى زيادة الناتج الإجمالي للمحاصيل التي يمكنه إنتاجها، ولكن بدون مرافق النقل الكافية لإيصال هذا المنتج الإضافي إلى الأسواق التجارية المحلية، قد لا يضيف استثماره أي شيء إلى الإنتاج الغذائي الوطني[1].

[1] Michael P. Todaro and Stephen C. Smith, **Economic Development**, 11th Edition, Addison-Wesley, 2012, MA. USA, p:140.

الفرع الثاني: رأس المال البشري Human Capital

العنصر البشري محدد مهم في معادلة النمو الاقتصادي، فهل يشكل النمو السكاني زيادة في قوة العمال والعمل من أجل حث النمو الاقتصادي وزيادة حجم الإنتاج والمشاريع والاستثمار، أو من خلال زيادة الاستهلاك والقوى الشرائية بسبب الزيادة السكانية وزيادة حجم الأسواق المحلية، أم سيشكل الفائض في عنصر العمل عبئا على الاقتصاد والإنتاج، وزيادة في النفقات مقابل الإيرادات، وضعف كفاءة التشغيل وزيادة البطالة، مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، فيكون التساؤل الأهم هنا حول قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية[1]، وحول أهمية الاستثمار في هذه الموارد البشرية، فالتعليم الرسمي، والتدريب المهني، وبرامج التدريب أثناء العمل، وكافة أشكال التعليم غير الرسمي، يسهمون جميعا في تنمية المهارة البشرية وخلق رأس مال بشري.

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي Technological Progress

التطور التكنولوجي أحد أهم الفوارق الهامة والحاسمة في تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي بين الدول الصناعية والنامية، وتمثل التكنولوجيا المعرفة والإبداع والقدرة العقلية التي تساهم في إيجاد الآلات والمعدات والوسائل والطرائق التي تساهم في تطوير المجتمعات[2]، أما التقدم التكنولوجي فهو: "تراكم العوامل التي تسمح بزيادة الانتاجية، وينتج في أبسط صورة من الطرق الجديدة والمستحدثة لإنجاز المهام التقليدية[3]"، ويعتمد التقدم التكنولوجي بدرجة مهمة على الابتكار، الذي يمثل إنشاء آلات وأجهزة وطرق إنتاج جديدة أو تحسين فعالية آلات وماكينات وأنظمة قائمة، وكل هذا من أجل زيادة الإنتاج والمنافسة التكنولوجية، وتخفيض التكاليف، وأهم ما يميز الدول الصناعية المتطورة هو حجم إنفاقها على البحث والتطوير R&D حيث تخصص عادة ما بين 02% و05% من إجمالي الناتج المحلي للبحث والتطوير وتوزعها على

---

[1] ميشيل ب. تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: أ.د محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص171.

[2] محمد قريشي وصفاء بياضي، **الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 34(01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص283.

[3] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008-2009، ص98.

المختبرات الصناعية والجامعات ومؤسسات البحث الحكومية، في المقابل تخصص الدول الفقيرة عموما مواردا أقل بكثير من 01% من ناتجها المحلي الإجمالي، وبما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبلد فقيرا غالبا ما يصل إلى عُشر (أو أقل) من بلد غني، فإن فجوة الإنفاق الفردي Per Capita في البحث والتطوير تُظهر غالبا فرقا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ضعفا[1].

الفرع الرابع: العوامل الطبيعية

حيث يمكن أن تؤثر بعض العوامل الجغرافية والطبيعية على النمو الاقتصادي، كجودة التربة مثلا، التي يمكن أن تؤثر على الإنتاجية الزراعية، كما يمكن أن يؤثر المناخ على نوع الزراعة والأذواق الاستهلاكية، وتؤثر التضاريس على تكاليف النقل والاتصالات، كما تشمل العوامل الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على عملية النمو "الموارد الطبيعية"[2]، التي تساهم بشكل مباشر في ثروة الأمة ويمكن أن تسهل التصنيع من خلال توفير بعض الموارد الرئيسية مثل الفحم والحديد الخام وغيرها من الثروات الطبيعية.

الفرع الخامس: التجارة الخارجية والانفتاح التجاري

ترتبط التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي بالاعتماد على التبادل الدولي اعتمادا على نظرية المزايا النسبية، والتي تنص على " البلدان تزدهر أولا من خلال الاستفادة من أصولها من أجل التركيز على ما يمكن إنتاجه بشكل أفضل، ثم من خلال تداول هذه المنتجات مقابل منتجات تنتجها البلدان الأخرى بشكل أفضل[3]"، فيساهم هذا الانفتاح في تشجيع الصادرات وتتبع الواردات والتركيز على توجيه الآلة الانتاجية نحو التصدير وبالتالي العمل على زيادة الدخل المحلي الفعلي[4] من خلال زيادة العملية الإنتاجية والتوظيف المحلي.

---

[1] Felipe Larraín B, **Macroeconomics**, The MIT Press essential knowledge series, Cambridge, MA, USA, 2020, p: 46.

[2] Daron Acemoglu, **Introduction to Modern Economic Growth**, Princeton University Press, NJ, USA, 2009, p: 111.

[3] WTO, **Understanding the WTO**, Fifth Edition, World Trade Organization, 2015, Geneva, Switzerland, p16.

[4] محمد طلحة، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص55.

الفرع السادس: السياسات الحكومية

المؤسسات السياسية والاقتصادية هي كذلك عوامل حاسمة للنمو، فعلى سبيل المثال تميل البلدان التي لديها دستور مكتوب ونظام قضائي مستقل يقوم بإنفاذ العقود بشكل عادل وضمن القانون إلى إظهار مؤشرات نمو أفضل[1] من البلدان التي تعمل فيها الحكومة خارج القانون أو تكون فاسدة، ومن ناحية أخرى فإن البلدان ذات التكاليف البيروقراطية المنخفضة تقدم أداءً أفضلا من نظيراتها ذات التكاليف البيروقراطية المرتفعة التي تعيق المقاولاتية عن طريق فرض عدد كبير من الوثائق والقوانين واللوائح، مما يؤدي في النهاية إلى إبعاد المستثمرين، إضافة إلى عناصر أخرى يجب على الحكومات توفيرها في إطار دورها الاقتصادي كالاستقرار الاقتصادي والنقدي، بإعطاء الاستقلالية المناسبة للبنك المركزي للقيام بمهامه من أجل توفير أحسن تنافسية للعملة، إضافة إلى مهمات: توزيع الدخل، ورفع نسبة التحصيل الضريبي، القيام بإنشاء بورصة للأوراق المالية والعملات الأجنبية، وأخيرا اختيار أحسن نهج اقتصادي بناءً على المعطيات والخصائص المحلية للوصول إلى الاستدامة.

[1] Felipe Larraín B, **Op Cit**, p: 54.

المبحث الثاني: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

يمكن أن يتداخل المصطلحان، النمو والتنمية، إذا كانت التنمية هي الهدف النهائي، أي أن يؤدي النمو الاقتصادي المستديم إلى نهضة اجتماعية، وألا تتراكم مؤشرات النمو فوق سطح مشاكل اجتماعية عميقة تعجز الوضعية الاقتصادية المتحسنة عن معالجتها، فسيزيد الشرخ وتضيع الطبقات المتوسطة والفقيرة بعيدا في الفساد وفي انعدام العدالة الاجتماعية، ويبقى النمو هدفا مشروعا لكل دولة واقتصاد على أمل زوال العوائق الاجتماعية والمجتمعية، وقبل التطرق إلى النظريات القديمة والحديثة للنمو والتنمية الاقتصادية، لصعوبة التفريق بين المصطلحين في العديد من المراحل التاريخية، وجب التطرق أولا إلى الثورة الصناعية في أوربا، فقد يبدو الأمر مسلَّما به، لكنه أكبر حدث في التاريخ الاقتصادي يستحق الدراسة والتأمل، فهو يلخص أفضل تفاعلات النمو والتنمية، وأكبر تحوُّل عرفته قارة بمعظمها، من ظلمات الاستبداد الإقطاعي والديني، نحو التصنيع والرقي الفكري والفني، والحضاري، الذي تستمر مظاهره إلى قرننا هذا، وسيتم التطرق أولا إلى نظريات النمو في الفترة الكلاسيكية ثم النيو الكلاسيكية، ثم إلى أهم النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي الكلاسيكية

سبقت المرحلة الكلاسيكية من الفكر الاقتصادي مرحلتان مهمتان أوصلتا أوربا إلى خط البداية، خط انطلاق الثورة الصناعية الأولى، والتي يقدر بعض الدارسين أنها انطلقت في 1750 منذ إعلان فرنسا الدخول في السباق نحو التصنيع، فالتجاريون، أو المرحلة التجارية، التي بدأت منذ النصف الثاني للقرن الخامس عشر إلى القرن السادس عشر، عندما بدأت حمى الكشوفات الاستعمارية، وبدأت تدفقات المعادن النفيسة نحو أوروبا، أصبحت ثروة الدولة تتمثل في كمية الذهب والفضة التي تحوز عليهم، وتوسعت التجارة الخارجية مع الرحلات البحرية الكثيرة فانزاح التركيز بعيدا عن الزراعة كأكبر مسبب للنمو الاقتصادي، وبعد ثلاثة قرون من خيرات التجارة والتحول التدريجي إلى حظر تصدير واحتكار وتخزين الذهب والفضة، عاد التركيز في القرن الثامن عشر إلى الجانب الزراعي، مسجلة ظهور الفيزيوقراط أو الطبيعيون،

في فرنسا أولا، ويعتبر فرانسوا كيناي[1] (1694-1774) مؤسس هذه المدرسة بلا منازع، فكانت أفكار هذا المذهب رد فعل على حدثين أساسيين، أولهما اقتصادي، يتمثل في تدهور القطاع الزراعي بشكل خطير، والآخر إداري يتمثل في ازدياد القيود المفروضة على التجارة والصناعة وفقا لتعاليم المذهب التجاري، فلقد كان تدخل الدولة واضحا وعميقا من خلال وضع القوانين واللوائح والقيود على المعاملات الخارجية وحتى بين الأقاليم الداخلية، فلقي هذا المذهب القبول السريع كونه ينادي بالحرية كوسيلة لزيادة الإنتاج ويؤكد على الدور الأول للزراعة لتحقيق الثروة.

الفرع الأول: آدم سميث (1723-1790)

ظهرت أفكار أدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" كأول وأهم الباحثين في ميدان التنمية الاقتصادية، فلقد تأثر بالأفكار السائدة في عصره، رافضا تدخل الحكومة في الاقتصاد فذلك، حسبه، يعوق المنافسة الحرة في النظام الاقتصادي، فالطبيعة، ترتب الأمور بحيث أن النظام الشرعي العادل الذي تضعه هو أحسن الوسائل لتطوير التنمية الاقتصادية[2]، وينسب سميث الفضل في زيادة القوى الإنتاجية للعمل إلى مبدأ "تقسيم العمل"، ويؤدي التخصص في تقسيم العمل إلى:

1-زيادة المهارة بين العمال.

2-اختصار الوقت اللازم لإنتاج السلع.

3-إختراع الآلات ومعدات أفضل.

وقد أكد سميث على أهمية تقسيم العمل، وأنه الأساس لزيادة الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة إنتاجية معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة، يمكِّنهم من إنتاج كمية أكبر بنفس الجهد المبذول، وبما أن التوسع في تقسيم العمل لا يأخذ مكانه إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فسيكون الاقتصاد القومي في حاجة إلى التراكم الرأسمالي، كما اعتبر سميث أن التنمية عملية متجددة ذاتيا، وفي ظل وجود التراكم الرأسمالي

[1] أحمد حسن البرعي، **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص159.

[2] مير بالدوين، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة جرانت اسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة نشر، ص14.

وتوفر السوق الكافية فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار، كتقسيم أكبر للعمل، وهذا في رأيه ما يحقق تزايد الغلة في الأنشطة الصناعية، وتناقص الغلة في الأنشطة الزراعية[1].

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول، بيّن سميث أهمية قيام التجارة الحرة في زيادة ثروة المجتمع، كما قدّم مبدأ النفقات أو التكاليف المطلقة في التبادل التجاري بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل (كميزة مطلقة تتميز بها الدولة) وتبادلها بسلعة أو سلع أخرى تحتاجها من دول أخرى في إطار التبادل الدولي.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو (1772-1823)

يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي الدعامة الأساسية للتطور الاقتصادي، بعيدا عن تدخل الحكومة، وعليه فإنه يمكن اجتناب تناقص الغلة في القطاع الزراعي باستخدام الأساليب والتقنيات والمعدات الحديثة، ويقسم ريكاردو المجتمع إلى طبقات: الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، ويوضح الدور الذي يلعبه الرأسماليون في العملية الاقتصادية من خلال:

أ-استخدامهم لأحسن الطرق الإنتاجية لتعظيم ربحهم.

ب-إعادة استثمار هذه الأرباح في توسيع المشاريع القديمة أو إنشاء مشاريع جديدة.

كما قام ريكاردو بتقسيم الدخل وتوزيعه كما يلي:

أ-الربح الرأسمالي.

ب-أجر العامل.

ج-ريع الأرض الإقطاعي.

وعلى اعتبار أن الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فقد أكد ريكاردو على أهمية ودور الربح الرأسمالي، وشجع على زيادة الأرباح التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال ومن ثم زيادة الاستثمار وبالتالي حدوث نمو اقتصادي[2]، وأهم ما جاء به ريكاردو هي نظرية النفقات النسبية، فتبدأ من تقسيم العمل وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تملك فيها ميزة نسبية، وعلى أساس التبادل هذا يكون التبادل الدولي مربحا لكل الأطراف، وينطبق هذا المبدأ

[1] عبد الحليم شاهين، **المرجع السابق**، ص7.

[2] عثمان علام، **التنمية بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي**، المجلد 06، العدد 10، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2011، ص186.

أساسا على الدول، فيشرح كيف يمكن للتجارة بين بلدين أن تحسن رفاهية مواطني كليهما، وتكمن الميزة النسبية وراء التحليل الاقتصادي لأنماط التجارة الدولية، وينبغي للدولة التي تتمتع بمهارة خاصة في إنتاج سلع معينة، مثل الطائرات في الولايات المتحدة الأمريكية، أو القهوة في البرازيل، أو النفط في المملكة العربية السعودية، أن تتخصص في تلك الأنشطة، وتنتج أكثر مما تريده لاستعمالها الخاص، ويمكن للدولة بعد ذلك أن تأخذ الأموال التي تكسبها من صادراتها وتشتري من الدول الأخرى العناصر التي لا تصنعها لنفسها، ويظل هذا المبدأ صحيحا حتى لو كانت إحدى الدول التجارية هي المنتج الأكثر كفاءة لكل شيء تقريبا، فمثلا، قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أفضل من اليابان في تصنيع أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزيون، ولكن، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر كفاءة إلى حد كبير في إنتاج أجهزة الكمبيوتر، ولكنها أكثر كفاءة بشكل طفيف فقط في صنع أجهزة التلفزيون، فإنه من المفيد لها أن تتخصص في تصنيع أجهزة الكمبيوتر ولليابان أن تتخصص في إنتاج التلفزيون، وللبلدين أن يتبادلا التجارة[1].

الفرع الثالث: توماس مالتوس (1766-1834)

كان القس توماس روبرت مالتوس معاصرا لآدم سميث وصديقا مقربا لدافيد ريكاردو، ولقد اشتهر بمقالاته عن النمو السكاني فلقد اقترح أن عدد السكان يميل للارتفاع في شكل متتالية هندسية:

2، 4، 8، 16، 32، 64 ... إلخ.

وفي حين "يتضاعف" عدد السكان، لا يمكن "إضافة" الغذاء إلا من خلال زراعة المزيد من الأراضي، وبالتالي يمكن القول أن الغذاء يميل إلى التزايد بشكل متتالية حسابية:

2، 4، 6، 8، 10، 12 .. إلخ.

ولقد اهتم مالتوس بالاقتصاد والسكان رغم كونه رجل دين، فكان أول من نظر بشكل فعلي وممنهج في الديموغرافيا وذلك بتجسيد نظريته التي نشرها في مقاله "مقال عن مبدأ السكان وأثره على تقدم المجتمع[2]" متحفظا عن ذكر اسمه لتعارض تلك الأفكار مع وظيفته

[1] William J. Baumol et al, **Macroeconomics Principles and Policy**, Fourteenth Edition, Cengage Learning, Inc. Boston, MA, USA, 2020.

[2] عمر طعبة، **نظرية توماس روبرت مالتوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديمغرافي الجزائري، بين التأييد والتفنيد**، المجلد 11 العدد 01، مجلة رفوف، جامعة أدرار، الجزائر، جانفي 2023، ص1141.

وقتها، ومن بين ما جاء فيه: "... تزايد الغذاء مرهون بتحسين الأراضي المستغلة. هذا التحسين، مهما كان نوع التربة، لا يمكن أن يتطور دائما بالزيادة، لكن ما يحدث، فهو بالعكس، تناقص تدريجي لهذه الزيادة، بينما السكان، أينما وجدوا ما يقتاتون به، فلن يعرف عددهم حدا، تزايد يصبح في حد ذاته منبعا لمتزايدات جديدة[1]".

وحاجج مالتوس أنه بدون قيود، فإن ارتفاع الناتج ومستويات المعيشة التي تنبأ بها آدم سميث وغيره من الاقتصاديين لن تستمر، ما لم تكون هناك قيود أخلاقية على حجم الأُسر، فإن التوقعات ستكون قاتمة، وستكون هناك حروب وأوبئة حتى يصحح الوضع نفسه[2].

لكن خلال القرن التاسع عشر، تم تهميش أفكار مالتوس تماما بسبب الثورة الصناعية، والتي كانت بريطانيا لاعبا رئيسيا فيها، فالاستثمار الضخم في رأس المال خلال العصر الفيكتوري، مكّن هذه الجزيرة من دعم عدد متزايد من السكان، دون ظهور أي علامات واضحة على تناقص العائدات، فكان هناك استثمار في رأس المال الاجتماعي (المُدن والقرى، الطرق، المنازل) وفي رأس المال الصناعي (المصانع والآلات)، كما شهدت الصناعة الزراعية ثورة مثل أي قطاع صناعي آخر، ونتجت مكاسب هائلة في الإنتاجية بسبب التكنولوجيات الجديدة والتقنيات المحسنة، ولم يكن بمقدور مالتوس أن يتوقع أن حقول المحاصيل الشاسعة في الغرب الأوسط الأمريكي ستجعل صادرات الغذاء متاحة للعالم الصناعي على هذا النطاق الواسع.

الفرع الرابع: كارل ماركس (1817-1883)

كمفكر أولا، وفيلسوف، وعالم اجتماع واقتصادي، شُهد للفيلسوف الألماني كارل ماركس بالريادة في أفكاره وكتاباته، فلقد كتب رفقة فريدريك إنجلز " بيان الشيوعية" في 1848، وهو ما يعتبر الذرة الأولى للاشتراكية، وإضافة إلى كتاباته الاجتماعية والأدبية، كتب في الاقتصاد، تمثلت في كتابه الكبير ذو الثلاث أجزاء "رأس المال"، ولقد فسّر ماركس البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع، من خلال عملية الإنتاج، عبر التاريخ كما يلي:

1-مرحلة الإنتاج البدائي، وتتميز بجماعية ملكية الإنتاج، حيث يعتمد الإنتاج على الصيد وجمع الثمار، وهو عمل مشترك يخلو من الطبقات.

---

[1] زهير طافر، **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة**، العدد 10، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2010، ص70.

[2] Charles Smith, **Economic Development, Growth and welfare**, First edition, Macmillan, London, UK, 1994, p:34.

2-مرحلة الرق، حيث يلزم الأغنياء العبيد بزراعة الأراضي.

3-مرحلة الإقطاع، حيث يمتلك الإقطاعي الأرض وسيلة الإنتاج ويعطي للعمال نسبة من الإنتاج.

4-المرحلة الرأسمالية، حيث حلت البورجوازية محل الإقطاع في امتلاك وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع.

5-مرحلة الاشتراكية، حيث يفترض ماركس تدهور النظام الرأسمالي بفعل فائض القيمة، وتراكم رأس المال، والإفقار المطلق، ومن ثمّ يصبح المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج، ويخلو من العقبات، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نموا حرًا.

ولقد ميّز ماركس بين مرحلتين أساسيتين[1] يمر بهما المجتمع الشيوعي العالمي، والذي سينشأ -حسبه- بعد البروليتاريا الأولى التي تختفي فيها الرأسمالية، المتمثلة في استغلال العامل المأجور، ويحل محلها نظام الإنتاج الذي يعمل من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية، ونظرا للمشكلات الفنية التي تصاحب التحول الاشتراكي، ونظرا لوجود رواسب أو بقايا من العادات والاتجاهات التي تعبر عن النظام الرأسمالي، فإنه يصبح ضروريا حصر الناس طِبقا لكمية العمل الذي يؤدونها، أما المرحلة العليا من الاشتراكية وهي المرحلة الثانية، فإن قانون قوى الإنتاج يتكفل بإنتاج السلع الكافية، ويتم توزيعها طبقا للحاجات ومن ثم يصبح الأفراد الذي حققوا إنسانيتهم تحقيقا كاملا يسعون إلى أداء أشكال عديدة من النشاط الإنتاجي غير خاضعين لضغط الضرورة، بل يؤدونها بوصفها وسيلة للتعبير الذاتي التلقائي.

الفرع الخامس: ألفريد مارشال (1842-1924)

لم يتطرق ألفريد مارشال إلى النمو الاقتصادي مباشرة في دراساته، حسب بعض المراجع، ومع ذلك فله إنجازات عديدة، ومن أهمها كتابه "المبادئ" الذي قدّم فيه تحليلا مميزا لقوى العرض والطلب، ومع أن العديد من نصوص الاقتصاد الجزئي اليوم مملوءة بمخططات العرض والطلب، فقد تبنى مارشال نهجا لفظيا يحيل الرسوم البيانية (والرياضيات) إلى الحواشي

[1] عبد النبي عبد الله الطيب، **الإعلام والتنمية مشكلات وقضايا**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2014، ص ص65-67.

واللواحق، كما يعُتقد أن مارشال قاد الثورة الكلاسيكية الجديدة في كامبريدج، ولم يكن ليصفها بأنها ثورة، لأنه يؤمن بمقولة "الطبيعة لا تقفز"[1].

فقد مثّل ألفريد مارشال المرحلة الاقتصادية الفكرية الثالثة بعد المرحلة الأولى التي تزعمها آدم سميث والمرحلة الثانية التي تزعمها ريكاردو، ويتمثل الخط العريض لنظرية مارشال في تركيزه على السعر الذي يتحدد بتفاعل كل من العرض والطلب، ومن غير المفيد البحث في أهمية أحدهما مقارنة بالثاني في تحديد سعر السلعة، فحسبه، كأننا نحكم بأن الحد الأعلى من المقص هو الذي يقص القماش دون الحد الأدنى[2]، والاقتصاد حسب مارشال هو علم السلوك الإنساني الذي تحكمه دوافع مختلفة، فهناك دافع الرغبة في إشباع الحاجات الإنسانية، وهناك دوافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة التي يشبع بها حاجاته، وبين هذا الدافع وذاك نوع من التوازن أو التعادل، ولكن مارشال أدرك أنه من الصعب قياس الدوافع البشرية، إلا باللجوء إلى سعر السوق على الرغم من أنه لا يعتبر مقياسا خاليا من النقائص.

الفرع السادس: جون ستيوارت ميل (1806-1873)

يعتبر جون ستيوارت ميل أحد آخر ممثلي المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي، اشتهر بسعة الاطلاع العالية حيث جعلته شخصية مؤثرة للغاية في منتصف القرن التاسع عشر. وتشمل اهتمامات ميل البحثية الاقتصاد السياسي، الفلسفة والنظرية السياسية، وعلم النفس، ومنهجية العلوم الاجتماعية، وحتى علم الاجتماع.

وتتمثل المكونات المهمة لنظرية جون ستيوارت ميل للتنمية في[3]

أ-السيطرة على النمو السكاني: حيث آمن ميل بنظرية مالتوس للسكان، أي أن جنوح السكان للزيادة أسرع من وسائل المعيشة، لذلك حسبهما، ستكون هناك حاجة ضرورية لتقييد النمو السكاني من أجل تحقيق تنمية أسرع.

ب- صندوق الأجور: حسب جون ستيوارت ميل، فإن مرونة عرض العمال Labor elasticity عالية جدا استجابة لارتفاع الأجور، فتعْبُر الأجور عادة مستوى الكفاف المعيشي، أي أنها تتجاوزه، وفيما تُدفع الأجور من رأس المال، وعلى هذا فهي مقيدة بصندوق رأس المال

[1] Ramesh Chandra**, Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, 2021, Switzerland, p:62.

[2] صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1978، ص-ص 35-36.

[3] **J.S. Mill's Theory of development**, www.article1000.com 2023/09/04 تاريخ الاطلاع:

القائم، وعلاوة على ذلك، فإن الأجور يحددها العرض والطلب على اليد العاملة، وأي تغير في معدل الأجور يكون مرجعه التغير في رأس المال أو السكان، وعليه فإن الارتفاع والانخفاض في الأجور يعتمد على ما إذا كان رأس المال ينمو بشكل أسرع من معدل السكان، أو إذا ما كان عدد السكان ينمو بمعدل أكبر من رأس المال، فأشار ج س ميل، إلى أن الزيادة في الاستهلاك تؤدي إلى الانخفاض في الاستثمار، ومن ناحية أخرى، تؤدي الزيادة في الاستثمار إلى الزيادة في صندوق الأجور، وهذا يؤدي إلى التقدم الاقتصادي، فاعتقد ميل بأن صندوق الأجور يعتمد على الصندوق الكلي لرأس المال، والأجور التي يتم دفعها من رأس المال كتقديمات advances.

ج-دور تراكم رأس المال: يعرّف رأس المال على أنه المخزون المتراكم سابقا لمنتجات العمالة الرسمية، وكلما ارتفع رأس المال، كلما كبر حجم الأجور وبالتالي ارتفاع الطلب على العمالة المنتجة. ومن جهة أخرى فإن رأس المال هو نتيجة المدخرات، والادخار يعني الامتناع عن الاستهلاك الحالي من أجل الاستثمار المستقبلي، وحسب ميل فإن تراكم رأس المال يعتمد على: 1) حجم الصندوق الذي يمكن أن تصنعه المدخرات و2) قوة أو قابلية الادخار، وبالتالي، وحسبه، فإن رأس المال هو مملكة التنمية، التي هي نتيجة الاستثمار.

د-معدل الربح: وفقا لستيوارت ميل، فإن النزعة أو الاتجاه النهائي للاقتصاد هو انخفاض معدل الربح بسبب انخفاض العائدات في الزراعة، وزيادة السكان بالمعدل الذي ذكره مالتوس سابقا، في غياب التحسن الفني في الزراعة، ومع ارتفاع معدل النمو السكاني، فإن معدل الربح لا بد أن ينخفض، وسيقترب الاقتصاد من الحالة الثابتة أو المستقرة.

هـ-دور الدولة: كان Mill مؤيدا متحمسا لمبدأ Laisser-faire ودعا إلى الحد الأدنى من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وكان ميل أيضا مع حرية التجارة، وضد الحمائية، وفيما نصح بالحماية فقط لصالح ما سماها بالصناعات الحديثة، وحسب رأيه، فإن للحكومة دورا مهما في تثقيف وتحضّر المواطنين من خلال توفير المرافق التعليمية، ومع ذلك لم يعتبر التعليم استثمارا في رأس المال الذي يحفز النمو.

و-الحالة الثابتة Stationary State: هي مرحلة لا يمكن فيها زيادة عدد السكان، أو في مخزون رأس المال، فيكون الربح عند حده الأدنى، ومع ذلك، سيكون هناك ارتفاع في مستوى المعيشة بسبب التحسينات في أسلوب الحياة والمعيشة، وزيادة الترفيه والفراغ من خلال

التقدم التقني، ووفقا لجون ستيوارت ميل، فإن الحالة الثابتة وشيكة، والتي يدعم حصولها لأنها ستؤدي حسبه إلى تحسين توزيع الدخل، ومكافآت كبيرة للعمالة.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

تبدأ المرحلة النيوكلاسيكية ببداية القرن العشرين، 1900، وما يثير الاستغراب هو نسبها للكلاسيكيين مع أنها بدأت وارتكزت على مؤلفات وأعمال كينز الذي ردّ ورفض الفروض الكلاسيكية الثابتة والجامدة، وتستمر النقاشات بعده في العقود التالية لينقسم الاقتصاديون إلى كينزي وإلى غيره، ومرد هذه التسمية هو مصطلح "التوليفة النيوكلاسيكية، Neoclassical Synthesis" الذي يمثل التمازج بين الأفكار الحديثة الكينزية وبين أفكار السابقين الكلاسيك، فيقول بول ساموبلسون في كتابه "الاقتصاد" في طبعة سنة 1955:

"في السنوات الأخيرة، توقف 90% من الاقتصاديين الأمريكيين عن كونهم "اقتصاديين كينزيين" أو "اقتصاديين مناهضين للكينزية"، وبدلا من ذلك عملوا على تجميع كل ما هو ذو قيمة في الاقتصاد الكلاسيكي وفي النظريات الحديثة لتحديد الدخل، يمكن أن تسمى النتيجة بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد Neoclassical Economics وهي مقبولة، في خطوطها العريضة، من قبل جميع الكتاب اليساريين واليمينيين المتطرفين، باستثناء حوالي خمسة بالمئة، كان من المقرر أن يظل التوليف الكلاسيكي الجديد هو وجهة النظر السائدة لمدة 20 عاما أخرى، وكان التقدم مذهلا، الأمر الذي دفع بالكثيرين إلى وصف الفترة من أوائل الأربعينيات إلى أوائل السبعينيات بأنها العصر الذهبي للاقتصاد الكلي[1]."

وتسمى كذلك نماذج النمو الاقتصادي النيوكلاسيكية بنظريات النمو الخارجي، لأنها العديد من منظري تلك المرحلة لم يعتقدوا بإمكانية تأثير العوامل الداخلية على النمو الاقتصادي، وبالعكس، فإن عوامل من خارج الاقتصاد، مثل معدلات الادخار، والتقدم التكنولوجي والتحسينات، والإنتاج الرأسمالي وتناقص عوائد رأس المال تغذي النمو الاقتصادي[2]، وهذا هو الاختلاف الأهم بين بين نماذج النمو الخارجي النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي الحديثة، حيث تنص الأخيرة على أن العوامل الاقتصادية أو العوامل الداخلية تؤثر في النمو الاقتصادي، فيما تؤكد نماذج النمو الخارجية على أنه لكي ينمو الاقتصاد يجب

[1] Olivier Blanchard, **Op Cit**, pp. 526-527.

[2] Jason Gordon, "**Exogenous Growth- explained"**, Thebusinessprofessor.com, March 28th, 2023. تاريخ الاطلاع : 2023/10/06

أخذ عوامل أو قوى من خارج الاقتصاد بعين الاعتبار، مما يعني استثناء قوى اقتصادية مثل السكان واستثمار رأس المال وبعض القوى الأخرى التي لا تغذي النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: جون مايناردكينز

عاصر الاقتصادي البريطاني الشهير العديد من الوقائع السياسية والاقتصادية المهمة في التاريخ الحديث، فكان من المعارضين لقسوة شروط معاهدة فرساي 1919، التي وقّع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى أقسى العقوبات على ألمانيا الخاسرة، عقوبات يُعتقد أنها السبب الأهم لقيام الحرب العالمية الثانية، والتي حضر في نهايتها، أي مؤتمر بريتون وودز 1944، بعد أن مهّد مع الطرف الأمريكي للعلاقات الاقتصادية العالمية في المستقبل، وانتهى المؤتمر بتأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي ظروف مناخ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وفي جو ساد فيه التشاؤم الاقتصادي الشديد، ظهرت النظرية العامة للتوظيف، والفائدة والنقود في سنة 1936 للاقتصادي الشهير كينز، مقامة على أساس فروض علمية مستفادة من الواقع العملي الذي غلبت عليه ظروف البطالة واختلال التوازن، وقدمت النظرية العامة سياسة اقتصادية جديدة ينبغي اتباعها ليصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل، ويتحقق وضع التوازن للدخل القومي، وبهذا زالت الفجوة التي كانت قائمة بين النظرية الاقتصادية والواقع العملي، منذ أن بدأ الكساد الكبير، وظهر فشل النظرية التقليدية في الإحاطة بأسبابه الحقيقية وفي تصميم السياسة الاقتصادية الملائمة للتخلص منه، فلقد أقر كينز بواقعية البطالة الاجبارية ومن ثم بخطأ افتراض التوظف الكامل كأساس للتحليل، وحيث أن النظرية التقليدية ترتكز أساسا على حتمية التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومنطلق رفضه هذه الاعتبارات هو أن التوازن والتوظف الكامل والمنافسة الكاملة فروض لم تثبت صحتها، إضافة إلى فرض آخر خاطئ يتمثل في افتراضهم بأن الأفراد لا يستخدمون النقود كمستودع لثرواتهم بأي حال من الأحوال، ومن ثم فإن التغيرات النقدية البحتة لا أهمية لها في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي مؤكدا احتمالية أن الأفراد عموما يفضلون أحيانا الاحتفاظ بالنقود عاطلة، أي دون انفاقها على الاستهلاك والاستثمار، وذلك لتفضيلهم السيولة، ولم يجد في هذا التصرف ما يمكن اعتباراه سلوكا غير رشيد[1].

[1] عبد الرحمن يسري أحمد وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص-ص143-144.

وبينما كان الفكر الكلاسيكي حول النمو الاقتصادي مرتبطا بالعرض، اعتبر كينز أن الطلب هو الأكثر أهمية، حيث لم يقبل كينز "قانون الأسواق" الذي جاء به ساي، موضحا بأن الرأسمالية بطبيعتها تميل إلى عدم التوازن، فكان وعلى النقيض من الكلاسيكيين مقتنعا بالطبيعة غير المتوازنة للنمو الاقتصادي[1]، وفي نموذجه على المدى القصير، فإن العامل الرئيسي للنمو هو الاستثمارات، ومع ذلك، فالنموذج الذي طوره كينز لا يأخذ في الاعتبار مرور الوقت، وقد حاول حلفاؤه، متمثلين في شخصي هارود ودومار، تنشيط ما يسمى بالنموذج الكينزي، سعيا إلى تحقيق التوازن على المدى الطويل.

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية في الوصف الكينزي لكيفية عمل الاقتصاد[2]:

1-يتأثر الطلب الإجمالي Aggregate demand بالعديد من القرارات الاقتصادية العامة والخاصة، فيمكن أن تؤدي قرارات القطاع الخاص في بعض الأحيان إلى نتائج سلبية على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل انخفاض الإنفاق الاستهلاكي خلال فترة الركود. وتستدعي إخفاقات السوق هذه في بعض الأحيان سياسات نشطة من قبل الحكومة، مثل حزم التحفيز المالي، لذلك يدعم الاقتصاد الكينزي الاقتصاد المختلط، الذي يقوده القطاع الخاص بشكل رئيسي وتديره الحكومة جزئيًا.

2-تستجيب الأسعار، وخاصة الأجور، ببطء للتغيرات في العرض والطلب، مما يؤدي إلى نقص وفوائض دورية، وخاصة في العمالة.

3-التغيرات في الطلب الكلي Aggregate Demand، سواءً كانت متوقعة أو غير متوقعة، يكون لها أكبر تأثير في المدى القصير على الناتج الحقيقي وتشغيل العمالة، وليس على الأسعار. ويعتقد أتباع كينز أنه بسبب جمود الأسعار إلى حد ما، فإن التقلبات في أي عنصر من عناصر الإنفاق -الاستهلاك، أو الاستثمار، أو النفقات الحكومية- تؤدي إلى تغير الناتج، فإذا زاد الإنفاق الحكومي، على سبيل المثال، وظلت جميع عناصر الإنفاق الأخرى ثابتة، فإن الناتج سيزيد.

[1] Piętak Łukasz, **Review of theories and models of economics growt**h, Vol. 17, Iss 1, comparative Economic Research central Europe, Warsaw, Poland, 2014, p:49.

[2] Sarwat Jahan et al, **What is Keynesian Economics**, Finance & Development Back to basics series, Volume 51, No.3, September 2014, International Monetary Fund, Washington DC, p: 53.

الفرع الثاني: جوزيف شومبتر Joseph Shumpeter

تعتمد نظرية شومبتر في التنمية الاقتصادية على الابتكارات في العملية الإنتاجية، فتأخذ عدة صور مثل تقديم طرق وتشكيلات جديدة للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق إنتاجية جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، فالتنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعا أو رأسماليا يقدم الأرصدة الاستثمارية بل هو الذي يخلق شيئا جديدا في السوق عن طريق استغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب شومبتر إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظِّمين حسب شومبتر الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه زيادة الاستثمار الحقيقي، حيث مثلا، إذا كانت حالة الركود والاستخدام الكامل تسود الاقتصاد فحينها تكون قلة من المنظمين (في البداية) قادرة على خلق أنشطة استثمارية جديدة تمول عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، وبتزايد دخول المنظمين بأنشطة استثمارية في صورة ابتكارات جديدة تتزايد معها الأسعار والدخول النقدية في الاقتصاد القومي بكامله، وبذلك لا يصبح الاقتراض مقتصرا على الأنشطة الابتكارية فقط، حيث تشجع التوقعات على الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة المستثمرين العاديين على التزايد وتوسيع استثماراتهم في ظل هذه الظروف، غير أنه وقبل انقضاء فترة طويلة على ظهور تيار السلع التي ترتب عن النشاط الاستثماري للمنظمين الأوائل تتولد آثار هامة على النشاط الاقتصادي، أطلق عليها شومبتر مصطلح "عملية الهدم الخلاق"، حيث حسب هذه العملية، تبدأ منتجات وأساليب إنتاجية في أخذ مكان سلع وأساليب إنتاجية قديمة، ومن ثمة تجد المشروعات المنتجة للسلع القديمة أو الأساليب الإنتاجية القديمة في وضع يتطلب منها إجراء تعديلات باهظة التكاليف للتكيف، وإما الخروج من مجال الإنتاج[1].

الفرع الثالث: نموذج هارود– دومار Harrod-Domar

لقد قدم الاقتصادي البريطاني Roy Harrod في عام 1939 والأمريكي Evsey Domar في عام 1946 بشكل مستقل، نماذج نمو اقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيصر– بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص، 52–53.

العديد من المراجع تربط بين الاقتصاديين في نموذج واحد، نموذج هارود–دومار، وذلك امتدادا للفكر الكينزي.

أولا: فرضيات النموذجين:

1–غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.

2–الاقتصاد مغلق، أي بدون تجارة خارجية.

3–تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار، والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.

4–تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.

5–الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.

6–وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية.

7–كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد يتحدد بمستوى الادخار الكلي[1].

ثانيا: نموذج هارود 1939

يتمثل السؤال الذي طرحه روي هارود للوصول إلى النموذج في: ما هو معدل النمو الذي يجب على الناتج بلوغه عند تحقق شرط توازن تحدده المساواة بين الاستثمار والادخار[2]؟

تتلخص إجابات هارود في ثلاثة تصورات لمعدلات النمو[3]:

1–معدل النمو الفعلي: ويقصد به معدل النمو الجاري، ويتحدد بنسبة الادخار ونسبة رأس المال الناتج أي معامل رأس المال، ويساعد هذا المقياس في التعبير عن معدلات النمو على المدى القصير.

2–معدل النمو المضمون: وهو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يضمن معدل النمو المستهدف والمرغوب فيه بتحقيق وتوفير الاستثمارات

[1] محمد الناصر حميداتو، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص07.

[2] أمين حواس، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تيارت، الجزائر، 2021، ص99.

[3] محمد الناصر حميداتو، **مرجع سابق**، ص08.

اللازمة، وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الإجمالي مرتفعا إلى غاية تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم.

3-معدل النمو الطبيعي: عمد هارود إلى تقديم هذا المفهوم g_n وذلك لصعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقا من المفهومين السابقين، ويعني به أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وحسب فرضية الشغل العام، وهذا يظهر أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار، كما أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو يختلف عن المعدل المضمون ولا يميل المعدلان إلى التطابق.

ثالثا: نموذج دومار 1946

قام الاقتصادي الأمريكي **Evsey Domar** بنشر عمله "توسع رأس المال، معدل النمو والعمالة" سنة 1946 حيث توصل فيه إلى نفس نتائج نموذج هارود، حيث بنى نموذجه حول السؤال التالي: بما أن الاستثمار يرفع الدخل (جانب الطلب) عن طريق المضاعف الكينزي من جهة، ويوسع القدرة الإنتاجية (جانب العرض) من جهة أخرى، فما هو المعدل الذي ينبغي أن يزيد به الاستثمار لضمان تساوي العرض بالطلب والحفاظ على مستوى التوظيف الكامل؟

فيجيب دومار عن هذا السؤال بإيجاد علاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي بدلالة الاستثمار: فمن جانب الطلب الكلي، تمثل زيادة الطلب الكلي زيادة مستوى الدخل التي تتحدد على أساس زيادة الاستثمار مضروبا بالمضاعف الكينزي، في حين تمثل زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد زيادة الناتج الذي يمكن للاقتصاد إنتاجه، أو جانب العرض في النظام، ويتحدد على أساس القدرة الإنتاجية لرؤوس الأموال المضافة المستثمرة مضروبة بمتوسط إنتاجية رأس المال[1].

صيغة نموذج هارود-دومار: $g=s/k$

حيث أن:

g تمثل معدل نمو الناتج.

S تمثل معدل الادخار

K تمثل المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج

[1] أمين حواس، **مرجع سابق**، ص111.

وتعني هذه المعادلة[1] أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج، ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

الفرع الرابع: نموذج صولو Solow 1956

يمثل هذا النموذج أحد أشهر نماذج النمو الاقتصادية النيوكلاسيكية، ويعتبر امتدادا لنموذجي هارود–دومار، حيث وإضافة إلى التركيز على أهمية الادخار والاستثمار كمحددين أساسيين لعملية التراكم الرأسمالي، مثل هارود ودومار، توسع روبرت صولو في نموذجه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث هو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي[2]، وعلى عكس نموذج هارود–دومار الذي بُني على افتراض ثبات غلة الحجم، فإن نموذج صولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، أي في الأجل القصير، وفي ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا، أي في الأجل الطويل، فإنه يمكن أن يفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو.

أولا: افتراضات النموذج

يرتكز نموذج صولو على الافتراضات التالية[3]:

1–الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.

2–الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

3–أن هناك تشغيلا كاملا للعمالة ومخزون رأس المال.

4–سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وتناقص الميل الحدي للإحلال.

---

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص76.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص–النظريات الاستراتيجيات–المشكلات)**، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، أكتوبر 2008، ص ص151، 152.

[3] ضيف أحمد، **المرجع السابق**، ص29.

5-دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.

6-مرونة الأسعار والأجور، ومدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءً على الإنتاجية الحدية لهما.

7-إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.

ثانيا: العلاقة الأساسية لنموذج صولو:

$$\Delta k/k=s.(y/k)-s\delta-n$$ [1]

حيث k هو رأس المال لكل عامل، وy هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل، وy/k هو متوسط منتج رأس المال، وs هو معدل الادخار، وهو معدل الاستهلاك، وn معدل النمو السكاني.

الفرع الخامس: نموذج سوان Swan 1956

طوّر الاقتصادي الاسترالي تريفور سوان نموذجه للنمو الاقتصادي في نفس العام الذي نشر فيه الاقتصادي الأمريكي روبرت م صولو بحثه، بفارق عشرة أشهر، إلا أن شهرة صولو وأعماله اللاحقة في النمو الاقتصادي أوصلته إلى نيل جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1987، فيما لم يقدم تريفور سوان إلا بعض البحوث بعدها، مع أنه كان من أهم الاقتصادين الاستشاريين لدى رئاسة الوزراء في أستراليا، ومع أن الكثير من المراجع تسمى نموذج صولو باسم الاقتصادين معا Solow-Swan، إلا أن هذا ليس من قبيل التعاون، بل من قبيل تشابه الافتراضات، إلا أنه يُعتقد أن نموذج روبرت صولو قد ألقى بظله على عمل سوان خاصة بعد أن أحجم سوان عن نشر العمل الكامل لنموذجه، حيث نشر لاحقا بعد وفاته كاملا في سنة 2002، وعلى الرغم من عدم كتابة أي نموذج رياضي رسمي في تلك المرحلة، حيث نشرت نسخة مبسطة من نموذجه استنادا إلى دالة كوب-دوغلاس للإنتاج، إلا أنه تضمن عدة افتراضات[2] تمثلت في :

[1] Robert J. Barro et *al*, **Intermediate Macroeconomics**, First Edition, Cengage Learning EMEA, Hamshire, UK, 2017, p:45.

[2] Robert W. Dimand and Barbara J. Spencer, **Trevor Swan and the neoclassical Growth Model**, NBER Working Paper 13950, April 2008, Cambridge, MA, USA, pp. 1-24.

1-المدخرات هي نسبة ثابتة من الدخل ولا تتأثر بمعدل الفائدة.

2-الحركية الكاملة للعمالة.

3-عوائد مادية ثابتة من الأرض.

4-التوظف الكامل.

5-لا اختراعات.

ولقد تضمن بحث سوان 1956 تحليلا أكثر اكتمالا للتقدم التكنولوجي، والذي عالجه صولو في بحثه لاحقا في سنة 1957، وتسلط مخططات صولو 1956 الضوء على الاستبدال بين العمل ورأس المال، إلا أن مخططات سوان، ومن خلال ربط نسبة الإنتاج/رأس المال بمعدلات النمو، كانت قادرة على توضيح تأثيرات الاختلافات في معدل التقدم التقني بشكل مباشر، إلا أن نشر نموذج صولو أولا، إضافة إلى بعض العوامل العرضية، إلا أنها لم تنقص من قيمة الإنجاز الذي اعترف به صولو نفسه لاحقا.

الفرع السادس: نموذج رامزي-كاس-كوبمانز

تاريخيا، تعتبر نقطة البداية لنظريات النمو الحديثة هي المقالة الكلاسيكية لفرانك رامزي Frank P. Ramsey 1928 وهو فيلسوف وعالم رياضيات واقتصادي بريطاني، توفي في سن 26 سنة فقط، أي بعد عامين من نشر مقاله الذي لم يثر الكثير من الانتباه وقتها، حتى الستينيات من القرن العشرين، وبعد الشهرة التي نالها بتطبيقاته الاقتصادية العديدة، اعتبر العمل سابقا لعصره بعدة عقود، فمعالجة رامزي لأمثلية (مفاضلة) الأسرة بمرور الوقت، تذهب إلى ما هو أبعد من تطبيقها على نظرية النمو الاقتصادي، فأصبح من الصعب الآن مناقشة نظرية الاستهلاك، أو تسعير الأصول، أو حتى نظرية دورة الأعمال دون استحضار شروط المثالية الذي قدمها رامزي للاقتصاديين. فتستخدم دالة المنفعة القابلة للفصل الزمني على نطاق واسع اليوم، مثل دالة إنتاج Cobb-Douglas، ومع ذلك فإن الاقتصادين لم يتقبلوا نهج رامزي أو يستخدموه على نطاق واسع حتى الستينيات من القرن الماضي، فأعاد كاس (Cass 1965) وكوبمانز (Koopmans 1965) تحليل رامزي لتحسين المستهلك إلى نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، وبالتالي قدما تحليلا داخليا لمعدل الادخار، وقد سمح هذا الامتداد بديناميكيات انتقالية أكثر اثراءً مع ميله إلى الحفاظ على فرضية التقارب المشروط، كما أن داخلية الادخار لا تلغي اعتماد معدل نمو نصيب الفرد في الأمد البعيد على التقدم التكنولوجي الخارجي، ومن الممكن

دعم توازن نسخة كاس–كوبمانز من نموذج النمو الكلاسيكي الجديد من خلال إطار تنافسي لا مركزي، حيث تحصل عوامل الإنتاج، العمل ورأس المال، على منتجاتها الهامشية، ومن ثم فإن إجمالي الدخل يستفيد من إجمالي المنتج بسبب افتراض أن وظيفة الإنتاج تتميز بعوامل ثابتة على الحجم[1].

أكملت أعمال كاس 1965 وكوبمانز 1965 نموذج النمو الكلاسيكي الجديد الأساسي، وبعد ذلك أصبحت نظرية النمو تقنية بشكل مفرط، وفقدت الاتصال بالتطبيقات القياسية، وفي المقابل، احتفظ خبراء اقتصاد التنمية، الذين يطلب منهم تقديم المشورة للدول، بمنظور تطبيقي، ومع ذلك يميلون إلى استخدام نماذج غير معقدة من الناحية الفنية ولكنها مفيدة من الناحية التجريبية، وانجرفت مجالات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بعيدا، وأصبح المجالان منفصلين تقريبا.

الفرع السابع: نظريات التنمية

خصص هذا الفرع خصوصا لأولئك المنظِّرين في تلك الحقبة التاريخية، الذين جاؤوا بأفكار اقتصادية لمعالجة الوضع الاجتماعي العالمي المختل، والتي وضحت معالمه بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول الدول المستعمرة على حريتها وتركها للتخبط في واقع متخلف فقير لا تملك الفكرة ولا القدرة على الخروج منه.

أولا: نظرية الدفعة القوية

تدخل هذه النظرية في إطار نظريات التنمية، وجاء بها Rosenstein Rodan الذي يشير إلى أن ما تقوم به الدول المتخلفة من جهود للحصول على معدلات نمو صغيرة وتدريجية لن يخرجها من دائرة الفقر ولا من سيطرة الدول القوية، بل يتطلب ذلك منها حدًا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى لاقتصاداتها الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، وتمثل الدفعة القوية، حسبه، حدًا أدنى من الاستثمار قدرها بنحو 13.2 بالمائة من الدخل القومي، خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجيا، وذلك اعتمادا على التصنيع، الذي يفترض أنه سبيل التنمية في البلدان المتخلفة من خلال الدفعة القوية، وتوظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي، من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى

[1] Robert J. Barro and Xavier Sala-i- Martin, **Economic Growth**, Second Edition, the MIT Press, Boston, MA, 2004, p-p:16-18.

محركة وتدريب القوى العاملة، لإنشاء وفورات اقتصادية خارجية، تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دونها، إضافة إلى كل ذلك يتوجب توجيه حجم ضخم من الاستثمارات إلى إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، مما سيساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج[1].

ثانيا: نظرية النمو المتوازن

جاء بهذه النظرية راغنار نوركس R. Nurkse، وتشابه في محتواها نظرية الدفعة القوية، حيث يعتقد نوركس في هذه النظرية بضرورة الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة، وبطريقة متوازنة، وهذه العملية تتطلب تدخل الدولة، فتجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع، لتوزيعها على المستثمرين –المنتجين– وهكذا يتم الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة[2]، فالاستثمار بدفعة قوية، ومعناه استثمار كل الإمكانيات والموارد مرة واحدة، وفي كل القطاعات الاقتصادية دون تمييز، تتخللها فترة انتظار، تقوم الدولة فيها بجمع قواها ومواردها وإمكانياتها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية أخرى، ثم تليها فترة راحة لجمع القوة، ثم دفعة قوية أخرى .. وهكذا، ستعمل هذه الدفعات على نقل الاقتصاد المتخلف إلى اقتصاد متقدم حسب نوركس.

ثالثا: مراحل النمو لروستو

هي خطوات جاء بها المؤرخ الأمريكي Walt W. Rostow في شكل سلسلة من المراحل يجب أن تمر من خلالها كل الدول، وتتمثل في[3]:

1-المجتمع التقليدي:

يمثل المجتمع التقليدي حسب روستو الحقبة التاريخية التي سبقت العالِم نيوتن، وهو مجتمع يستند على وظائف إنتاجية محدودة ويعمل أغلب سكانه في الزراعة والحرف الأولية،

[1] مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص88.

[2] اسماعيل شعباني، **مرجع سابق**، ص-ص، 84-85.

[3] مريم أحمد مصطفى، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009، ص-ص، 104-106.

ويصل متوسط الدخل الفردي إلى درجة تقترب من الكفاف، ويتعذر الادخار، إضافة إلى سواد الأمية وسيطرة نظام القبيلة والعائلة في التنظيم الاجتماعي.

2-الشروط المؤهلة للانطلاق:

يرى روستو أنه لا بد من مرور بعض الوقت، لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم الحديث، وتجنب تناقص الموارد، لكي يمكنه الاستمتاع بمنافع الفائدة المركبة، ولهذا تعتبر هذه المرحلة فترة انتقالية.

3-مرحلة الانطلاق:

هي الفترة التي تتلو فترة زوال العقبات التي تعترض سبيل النمو المستمر، وفيها يتم التغلب على معوقات النمو والمقاومة التقليدية، ويصبح التقدم الأمر الطبيعي للمجتمع، وتصبح الفائدة المركبة مظهرا ثابتا في حياته، وتعد التكنولوجيا الحافز الأساسي للانطلاق، فتبلغ معدلات الاستثمار والادخار الفعال في تلك المرحلة من 5% إلى 10% ويتم التوسع في مجال الصناعات التي تدر أرباحا كبيرة، وتتزايد فرص العمل والخدمات، وينعكس هذا كله على نمو المدن، كما يمتد ليشمل القطاع الزراعي الحديث.

4-مرحلة النضج

يعرفها روستو بأنها: "المرحلة التي يُظهر الاقتصاد فيها مقدرته على تجاوز الصناعات الأصلية التي حركت مرحلته الانتقالية"، ويرى كذلك بأن المجتمع ستلزمه فترة تقدر بستين (60) سنة لنقله من بداية الانطلاق إلى النضوج، وينمو الإنتاج في هذه المرحلة بصورة أسرع من زيادة السكان، ويحتل الاقتصاد مكانة عالميا جديدة، بحيث يتوجه نحو التصدير إلى الخارج.

5-مرحلة الاستهلاك الوفير

هي المرحلة الأخيرة، والتي تتجه فيها قطاعات الاقتصاد الرئيسية إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة، وفي هذه المرحلة يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال بحيث يصبح كثير من الناس قادرين على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن واللباس، بالإضافة إلى التغير في تركيب القوى العاملة، ليس فقط من خلال زيادة السكان وإنما في نسبة الموظفين، وترتبط هذه المرحلة كذلك بتحقيق أهداف إنسانية عليا تتمثل في فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات والتوسع في مستويات الاستهلاك.

المطلب الثالث: نماذج النمو الحديثة (نماذج النمو الداخلية)

ستتداخل التواريخ نسبيا في هذه المرحلة، فبعض المراجع تقول بأنها تبدأ من الثمانينيات مع نشر نموذج معين، ومنها من يقول إنها السبعينيات، ولهذا سيكون البدء من الستينيات، وسيتم التركيز على نماذج النمو الاقتصادي الداخلية، كالتالي:

الفرع الأول: نموذج AK الخاص بفرانكل Frankel 1962

تفترض نماذج النمو الداخلي التي تركز على تراكم رأس المال المادي أن معدل الادخار (أو الاستثمار) يخلف مساهمة إيجابية دائمة في معدل النمو في المدى البعيد، فيرى فرانكل (1962) أن وظائف الإنتاج الكلي يمكن أن تظهر أيضا عوائد كبيرة إذا تم استخدام جزء من رأس المال المستخدم لرأس المال المُبتكر، الذي يساهم في التقدم التكنولوجي، ويمكن أن يكون رأس المال المبتكر هذا في شكل: تحسينات في التنظيم، جودة في العمل، أو تغييرا فنيا، أو وفورات حجم خارجية وما إلى ذلك، ومن المفترض أن تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي[1]:

$$Y=aK$$

وتعد دالة الإنتاج الإجمالية هذه حالة خاصة من دالة Cobb-Douglas حيث تكون مرونة رأس المال والعمالة $\beta=1$ و$\alpha=0$ على التوالي، وفي المعادلة يشار إلى الثابت a على أنه نسبة الناتج إلى رأس المال، وهي إيجابية، وهذا يعني أن الزيادة في معدل الادخار (أو الاستثمار)، ستؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو على المدى الطويل، لذلك لهذا تفترض نماذج AK مرونة ووحدوية رأس المال المادي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل[2].

الفرع الثاني: نموذج رومر Romer1986

نشر بول رومر Paul Romer سنة 1986 في مقاله المعنون: "العوائد المتزايدة والنمو على المدى الطويل"، نموذج نمو اقتصادي يعتمد على نموذج التعلم عن طريق العمل (Learning-By-Doing) الخاص بنموذج AK، إلا أن هناك اختلافين رئيسيين بينهما، أولا،

[1] Frankel Marvin, **The Production in Allocation and Growth : A Synthesis**, The American Economic Review, Vol. 52, No.5, Dec 1962, pp.996-1022

[2] Chirwa G. Themba and Odhiambo M. Nicholas, **Exogenous and Endogenous Growth Models: A critical Review**, Comparative Economic Research. Central and eastern Europe, Vol.21, Iss.4, De Gruyter, Warsaw, Poland, 2018, pp. 70-71.

الدور الذي يلعبه رأس المال المادي في هذا النموذج، تلعبه المعرفة في نموذج رومر: فالمعرفة التي يسيطر عليها القطاع الخاص تساهم بشكل مباشر في الإنتاج في شركة معينة، وتضيف إلى المعرفة الإجمالية، والتي تساهم بدورها في الإنتاج في جميع الشركات، أما ثانيا، فيحدث تراكم المعرفة من خلال وظيفة إنتاج منفصلة وليس من خلال الإنتاج الضائع Forgone output، وهناك عوائد متزايدة للمعرفة في إنتاج السلع وعوائد ثابتة (غير مقاربة) في تراكم المعرفة، ونتيجة لذلك يتقارب الاقتصاد إلى معدل نمو ثابت، وقد قال رومر حول نموذجه:

"يقدم النموذج المقترح هنا وجهة نظر بديلة لآفاق النمو على المدى الطويل، وفي ظل توازن تنافسي محدد بالكامل، من الممكن أن ينمو نصيب الفرد من الناتج بلا حدود، وربما بمعدل يتزايد بشكل رتيب مع مرور الوقت، قد يزيد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال بدلا من النقصان مع زيادة رأس المال. ليس من الضروري أن يتقارب مستوى نصيب الفرد من الناتج في البلدان المختلفة، وقد يكون النمو أبطأ باستمرار في البلدان الأقل نموا، بل وربما يفشل في تحقيقه على الإطلاق. ولا تعتمد هذه النتائج على أي نوع من التغيير الفني المحدد خارجيا أو الاختلافات بين البلدان، التفضيلات والتكنولوجيا ثابتة ومتطابقة، وحتى حجم السكان يمكن أن يبقى ثابتا، والأمر الحاسم في كل هذه النتائج هو الابتعاد عن الافتراض المعتاد المتمثل في تناقص العائدات[1].."

وفي نموذج رومر 1990 للتغير التكنولوجي الداخلي، يتم إجراء البحث والتطوير R&D من خلال عوامل اقتصادية تعمل على تعظيم الربح، ويعمل البحث والتطوير على تغذية النمو الاقتصادي، وهو ما يؤثر بدوره على الحوافز لتخصيص الموارد للبحث والتطوير، فالدافع وراء المعرفة هو العائدات التي تتطلبها المعرفة في السوق، والتي يجب أن تنطوي على خروج من المنافسة الكاملة: إذا بيعت المعرفة بتكلفة هامشية، فإن مبدعي المعرفة يكسبون أرباحا سلبية، ويتعامل رومر مع هذه القضية من خلال افتراض أن المعرفة تتكون من أفكار متميزة وأن المدخلات في الإنتاج التي تجسد أفكارا مختلفة هي بدائل غير كاملة، ويفترض أيضا أن مطور الفكرة لديه حقوق احتكارية لاستخدام الفكرة، وتشير هذه الافتراضات إلى أنه يمكن للمطور أن

[1] Paul M Romer, **Increasing Returns and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, Vol.94, No.05, The University of Chicago Press, Oct., 1986, p.1003.

يتقاضى سعرًا أعلى من التكلفة الحدية مقابل استخدام فكرته، وتوفر الأرباح الناتجة حوافز للبحث والتطوير[1].

الفرع الثالث: نموذج لوكاس–أوزاوا Lucas-Uzawa 1988

طور هيرفومي أوزاوا Hirofumi Uzawa نموذجا نمو يعتمد على الاستثمار في رأس المال البشري والذي استخدمه لوكاس Lucas 1988 فيما بعد وتوسع فيه، في مقاله المنشور في 1961 بعنوان "حول نموذج للنمو الاقتصادي ثنائي القطاع"، فنماذج النمو الاقتصادي السابقة، مثل هارود–دومار ونماذج صولو–سوان نماذج اقتصادية أحادية القطاع، فهي مبنية على الفرضية القائلة بأن الاقتصاد، من خلال النموذج، ينتج سلعة واحدة متجانسة وفقط، على أساس أن لهذه السلعة أغراضا واستخدامات متعددة، حيث يمكن استهلاكها أو مراكمتها على شكل رأس مال أو كلاهما في آن واحد على حد سواء، وهو ما يناقض الواقع الاقتصاد الصناعي المتقدم، فيفترض أوزاوا وجود قطاعين: قطاع ينتج سلعة استهلاكية واحدة استهلاكية (الذرى) موجهة نحو الاستهلاك النهائي، وقطاعا آخر ينتج سلعة رأسمالية واحدة متجانسة (الجرار) موجهة نحو الاستثمار، يتم في كلا القطاعين استخدام عاملي إنتاج (رأس المال والعمل) متجانسين وفق دوال إنتاج متجانسة تستوفي شروط دالة الإنتاج النيوكلاسيكية (عوائد الحجم موجبة ومتناقصة)[2].

يفترض لوكاس في نموذجه أن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى إنتاج رأس المال البشري الذي يعد العامل الحاسم في عملية النمو الاقتصادي، وهو يميز بين التأثيرات الداخلية لرأس المال البشري، حيث يصبح الفرد العامل الذي يخضع للتدريب أكثر إنتاجية، وبين التأثيرات الخارجية التي تنتشر وتزيد إنتاجية رأس المال والعاملين الآخرين في الاقتصاد، إن الاستثمار في رأس المال البشري، وليس رأس المال المادي، هو الذي له تأثيرات غير مباشرة تزيد من مستوى التكنولوجيا، وعليه فإن الناتج للشركة i مثلا يأخذ الشكل[3]:

$$Y_i = A(K_i).(H_i).H^e$$

[1] David Romer, **Advanced Macroeconomics**, Fourth Edition, The McGraw-Hill Series in Economics, NY, USA, 2012, p.123.

[2] أمين حواس، **مرجع سابق**، ص234.

[3] Jhingan. M.L, **Macroeconomic Theory**, 12th Edition, Vrinda Publications (P) LTD, Delhi, India, 2012, p: 806.

حيث : A يمثل المعامل الفني، K_i وH_i هما مدخلات رأس المال المادي والبشري المستعملتان من طرف الشركات لإنتاج السلع Yi، المتغير H هو متوسط مستوى رأس المال البشري في الاقتصاد، المعلمة e تمثل قوة الآثار الخارجية من رأس المال البشري إلى إنتاجية كل شركة.

الفرع الرابع: النماذج الشومبترية

تنتمي هذه النماذج إلى الموجة الثانية من نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، حيث عجزت نماذج النمو النيوكلاسيكية ونماذج الجيل الأول للنمو الداخلي[1] عن تقديم تفسيرات مقنعة للنمو طويل المدى وظاهرة التقارب، فجاءت هذه الموجة بتطويرات نظرية حديثة على عملية التحسينات التكنولوجية، واحدى هذه النماذج ما يسمى بالنماذج الشومبترية، حيث تم تطوير مجموعة أخرى من نماذج النمو الداخلي المبنية على رأس المال الفكري من قبل Helpman and Grossman 1991 وAghion and Howitt 1992، وركزت نماذج النمو هذه على ابتكارات تحسين الجودة استنادا إلى نظرية التدمير الإبداعي لشومبتر (1942) فتفترض نظرية شومبتر أن إنتاج الناتج يتراكم من خلال سلسلة متواصلة من التحسينات في المنتجات الوسيطة، فيرى غروسمان وهيلبمان 1991 أن تحسينات جودة المنتج تزيد من إنتاجية العامل الإجمالية في تصنيع السلع الاستهلاكية والرأسمالية مع مرور الوقت، من ناحية أخرى، يقدم أجيون وهويت 1992 نموذجا لدور الابتكارات الصناعية التي تعمل على تحسين جودة المنتجات، وتعتمد كلا النظريتين على نظرية شومبتير 1942 حول التدمير الخلاق[2]، حيث توجد سلالم جودة يتم فيها بناء كل ابتكار جديد بناءً على الابتكار السابق، حسب جروسمان وهيلبمان، أو "المنتجات الأفضل تجعل المنتجات السابقة قديمة"، حسب أجيون وهوويت، وفي هذه النماذج الشومبترية يعتمد معدل النمو في المدى الطويل على حصة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على البحث والتطوير، وليس بالضرورة على حصة الناتج التي يتم توفيرها.

[1] أمين حواس، **مرجع سابق**، ص633.

[2] Chirwa G. Themba and Odhiambo M. Nicholas, **Op Cit**, p:76.

المبحث الثالث: تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

للبحث عن وسيلة أو مؤشر لقياس مكونات وتطورات اقتصاد ما، على مدى السنوات، ومن أجل البحث في تأثير القطاعات الاقتصادية وعن مدى إحداثها لأي تغيير أو تأثير في الناتج النهائي للنشاط السنوي للدولة، سيتم البحث في العديد من المصطلحات والمفاهيم، من أجل استخلاص أحسن طريقة لتقديم كل الإحصائيات والتغيرات الزمنية والواقعية على اقتصاد ما، وأول ما يخطر على البال هو مؤشر الـ GDP أو الناتج المحلي الإجمالي، أهم ملجأ للدول والمنظمات الدولية لإعطاء تقييم ومقارنة لأي دولة في العالم، فما مدى مناسبة هذا المؤشر للإحصائيات العالمية، وما هي أهم المؤشرات الأخرى، الاقتصادية وغيرها لإعطاء صور مناسبة لأي اقتصاد في أي مدة زمنية.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

يُنسب للعالم الأمريكي الجنسية والروسي المولد سيمون كوزنتس Simon Kuznets تقديم الصيغة الأصلية للناتج المحلي الإجمالي[1]، كخبير اقتصادي في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الأمريكي NBER، في تقرير قدمه للكونجرس الأمريكي بعد أزمة الكساد الكبير في 1937 بعنوان "الدخل الوطني 1929–1935" فكانت فكرته حصر وتمثيل كل الإنتاج الاقتصادي للأفراد والشركات والحكومة في مقياس أو مؤشر واحد، والذي يُفترض أن يرتفع في الأوقات الجيدة، أي أن يعكس التحسن الاقتصادي من خلال الارتفاع في قيمته والعكس صحيح، فينخفض في الأوقات الصعبة، وبعد مؤتمر بريتون وودز 1944 وتشكل المؤسسات العالمية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أصبح GDP الأداة المعيارية لقياس حجم أي اقتصاد.

[1] Elizabeth Dickenson**, "GDP: A brief history**", ForeignPlicy.com. 2023/06/03:تاريخ الإطلاع

* ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: ".. القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة في منطقة جغرافية معينة[1]"، وتتفق التعريفات العديدة للناتج المحلي الإجمالي GDP، أو الناتج الداخلي الخام PIB باللغة الفرنسية، على هذه الصيغة في التعريف، وبما أن القيمة السوقية المحلية هي المعيار الأول لإعطاء القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة داخل اقتصاد معين، فتكون النتيجة النهائية للمقياس بالعملة المحلية، مع إمكانية الوصول إلى القيمة بالدولار مقابل سعر الصرف الجاري، كما يجب ملاحظة عدة أشياء[2] حول **GDP:**

1-يشمل كل أنواع البضائع مثل السيارات وغيرها، والخدمات كمصاريف المحامين والسّباكين.

2-تستخدم فيه أسعار السوق الحالية، التي تعكس القيمة التي يضعها المجتمع على العناصر، لتجميع المخرجات المختلفة إلى إجمالي القيمة، إضافة إلى مشتريات الحكومة، والتي لا تتم غالبا في السوق، فتُقَيَّم على أساس تكلفة إنتاجها.

3-يتم تضمين السلع النهائية فقط في الحساب، ولا تُضمّن السلع الوسيطة، مثل الفولاذ الذي لم يتم تحويله بعد إلى مطارق ومجارف مثلا، فنتجنب بهذه الطريقة الحساب المزدوج للحديد.

4-هذا المقياس (Gdp) هو تدفق سنوي، ومعدل إنتاج، فإن بلغ الناتج المحلي الإجمالي 6 تريليون دولار مثلا، فهذا يعني أن الاقتصاد ينتج ما قيمته 6 تريليونات من السلع والخدمات سنويا.

5-يقيس الناتج المحلي الإجمالي للولايات الأمريكية، مثلا، إنتاج المواطنين الأمريكيين والأجانب على حد سواء داخل الحدود الجغرافية للولايات المتحدة، وبالتالي يعكس بشكل لا لبس فيه النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

الفرع الأول: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP

[1] Edward E. Leamer, **Macroeconomic Patterns and stories**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany 2009, p39.
[2] Peter E. Kennedy, **Macroeconomic Essentials**, Third Edition, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, USA, 2010, p24.

هناك 03 مقاربات يمكن من خلالها قياس وحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي: مقاربة الإنتاج، مقاربة الإنفاق وثم مقاربة الدخل، ومن الناحية النظرية فإن هذه الأساليب والمقاربات الثلاثة متطابقة، ومع ذلك، من الناحية التطبيقية، يمكن أن يختلف الناتج المحلي الإجمالي المستمد من هذه المقاربات عند استخدام مصادر بيانات مختلفة لقياس الأنشطة الاقتصادية[1] داخل الاقتصاد.

أولا: مقاربة الإنتاج The Production Approach

تتمثل مقاربة الإنتاج في جمع "القيمة المضافة" في كل مرحلة من مراحل الإنتاج[2]، والقيمة المضافة هي إجمالي المبيعات ناقصا منه قيمة المدخلات الوسيطة في عملية الإنتاج، وتركز هذه الطريقة على جانب العرض الكلي في الاقتصاد، ويتم من خلالها حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات لكل وحدات الإنتاج العاملة في اقتصاد ما[3]، وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج، ومن ثم، يتم الحصول في هذه الحالة على ما يسمى بالقيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية أي:

قيمة المخرجات (مجموع قيم الإنتاج النهائي) = قيمة إجمالي مبيعات السلع والخدمات+ قيمة التغير في المخزونات.

وعليه تكون:

القيمة المضافة الإجمالية= قيمة المخرجات – قيمة المنتجات الوسيطة.

ويعرف مجموع صافي القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة باسم الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العامل GDP at Factor cost، أما الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج، زائد الضرائب المباشرة، مطروحا منه الدعم على المنتجات، فهو إجمالي الناتج المحلي بسعر المنتج[4].

---

[1] African Development Bank Group, **GDP compilation in African Countries: A step-by-step manual**, Statistics Department, Abidjan, Ivory Coast, April 2017, p01.

[2] Tim Callen, **Gross Domestic Product: An Economy's All**, Finance & Development Back to basics series, Volume 2017, issue 005, International Monetary Fund, Washington DC, p: 14.

[3] نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص10.

[4] أنظر مقال: "**Measuring output using Gdp**"، بدون كاتب، على موقع: www.coursesidekick.com، تاريخ الاطلاع: 2023/06/17.

أما الطريقة الثانية لقياس الناتج المحلي الإجمالي حسب مقاربة الإنتاج، فهي "احتساب القيمة النهائية للسلعة، وفي هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي، من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة، في سعرها، ومن ثم جمع العمليات، للحصول على الناتج المحلي الإجمالي[1].

ثانيا: مقاربة الإنفاق The Expenditure Approach

يمثل الناتج المحلي الإجمالي، GDP، من خلال بنود الإنفاق، مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، وهي المقاربة الأكثر شهرة واستعمالا، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بالمعادلة[2]:

$$GDP= C+I+G+ (X-M)$$

حيث:

C (Personal Consumption) **الاستهلاك الخاص**، ويسمى أيضا الإنفاق الاستهلاكي، وهي السلع والخدمات التي يشتريها الأشخاص، كالبقالة والملابس وخدمة الهاتف المحمول والرعاية الصحية.

I (Gross Investment) **الاستثمار الإجمالي**، وهو الإنفاق التجاري على الأصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعدات، بالإضافة إلى الاستثمار في المخزون غير المباع، وهي السلع التي تنتج في سنة معينة وتباع في السنة الموالية لاحقا، فيكون المخزون غير المباع، هي السلع التي تختلف سنة إنتاجها عن سنة بيعها، ويشمل الاستثمار كذلك شراء المنازل من طرف المستهلكين.

G (Government spending) **الإنفاق الحكومي**، أي الإنفاق من طرف الحكومات الفدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية لتوفير السلع والخدمات، مثل المدارس أو الطرق أو الدفاع المدني.

(X-M) (Exports - Imports) **الصادرات ناقص الواردات**، وتسمى كذلك بصافي الصادرات Net Exports، وتمثل قيمة صادرات البلد[1] محل الدراسة إلى البلدان الأخرى مطروحا منها قيمة واردات هذا البلد.

---

[1] فوزي لوالبية وآخرون، **أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997-2017 أنموذجا"**، مجلة المعيار، المجلد الحادي عشر، العدد 03، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص70.

[2] Dirk Philipsen, **The Little Big Number**, Princeton University Press, NJ, USA, 2015, p93.

ثالثا: مقاربة الدخل The Income Approach

تسمى أيضا بطريقة جمع الدخول المكتسبة، أو مجموع عوائد عوامل الإنتاج، ووفقا لهذه المقاربة، فإن الناتج المحلي الإجمالي، يحتسب على أساس تقدير وجمع قيمة الدخول المكتسبة، التي يحصل عليها مالكو عوامل الإنتاج المختلفة[2] لقاء مساهمة هذه العوامل في العملية الإنتاجية، وذلك خلال مدة زمنية معينة، سنة أو ربع أو غيرها، وتنقسم الدخول في الناتج المحلي الإجمالي إلى أربعة فئات [3]كالتالي:

1-الأجور (W) Wages : تمثل عائد عنصر العمل، وتندرج تحته كافة الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد المحلي، كما تشمل المكافآت والعمولات، والدخل من المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين، وأي إيرادات أخرى، وتحسب عادة قبل خصم الضرائب والاقتطاعات الأخرى، مثل مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد.

2-ريع الأرض Rent (R): يندرج تحت هذا البند، صافي الناتج القومي من الغِلال الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

3-فائدة رأس المال Interest (I): تندرج تحت هذا البند، كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

4-الربح Profits (P): تندرج تحت هذا البند، الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال، وتحسب كذلك قبل توزيع هذه الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم، وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عليها.

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي

تمثل القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة خلال مدة معينة وبالأسعار الجارية في السوق، الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، الذي يسمى أيضا بالناتج المحلي الإجمالي النقدي أو الناتج المحلي بالأسعار الجارية، وهي كلها مسمَّيات مختلفة لذات المفهوم، وتشير كلها إلى الأسعار السائدة في تلك الفترة الزمنية (عادة ما تكون سنة) وعند مقارنة النشاط الاقتصادي بين

---

[1] BEA, **what is GDP?** Bureau of Economic Analysis, U.S. Department of Commerce, USA, p02.

[2] صالح خصاونة، **مرجع سابق**، ص71.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص19.

السنوات، يصعب تحديد حقيقة الزيادة، بين الزيادة النقدية أو الاسمية، أي هل سبب هذه الزيادة هو ارتفاع مستوى الأسعار العام[1]، أم أن هذه الزيادة تمثل ارتفاعا حقيقيا في كمية الإنتاج والمخرجات مقارنة بالسنوات السابقة، فيمكن استخدام أداة إحصائية تسمى مخفض الأسعار[2] Price Deflator من أجل تعديل الناتج المحلي الإجمالي GDP من الأسعار الجارية أو الاسمية إلى الأسعار الثابتة الحقيقية، ويسمى كذلك بمعدل تضخم قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الحصول عليه من خلال الصيغة التالية[3]:

$$\text{مخفض الناتج المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

أي:

$$\text{مخفض الناتج المحلي الإجمالي للسنة } n = \frac{\text{كميات الناتج المحلي للسنة } n \text{ x أسعار السنة } n}{\text{كميات الناتج المحلي للسنة } n \text{ x أسعار (سنة الأساس)}} 100x$$

ويقيس مخفض أسعار الناتج المحلي الإجمالي، التغيرات في أسعار السلع والخدمات بالاقتصاد، على مدى مدة زمنية معينة، فيمكن القول بأنه يقيس معدل تضخم الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث: الناتج الوطني (القومي) الإجمالي GNP

يمثل الناتج الوطني (القومي) الإجمالي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية في المجتمع أو في الاقتصاد القومي، ويتصل بهذه الفكرة أيضا الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يحتسب مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج[4]، فيما يشمل الناتج المحلي الإجمالي عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة داخل الحدود الجغرافية للبلد، تمثل هذه العناصر مثلا: قيام العمال الأجانب داخل البلد بتحويل أجورهم أو جزء منها إلى بلدانهم الأصلية، وهناك رجال أعمال أجانب في إطار شراكة مع رجال أعمال محليين في بعض المصانع والبنوك داخل الاقتصاد، فيحولون أرباحهم إلى الخارج، فتحتسب هذه المداخيل في

[1] محمد أحمد الأفندي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2012، ص73.

[2] Tim Callen, **Op Cit**, p: 15.

[3] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص74.

[4] صالح خصاونة، **مرجع سابق**، ص85.

الناتج المحلي الإجمالي GDP، فيما لا تحتسب فيه إسهامات عناصر الإنتاج الوطنية في الخارج، ولتلافي هذا القصور، وللحصول على الناتج الوطني الإجمالي لا بد من إضافة إسهامات عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج وطرح إسهامات عوائد الإنتاج الأجنبية المقيمة داخل البلد[1]، أي أن:

الناتج الوطني (القومي) الإجمالي GNP= الناتج المحلي الإجمالي – عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المقيمة داخل البلد (داخل الاقتصاد) + عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المقيمة في الخارج.

كتلخيص للناتج المحلي الإجمالي من جهة وللناتج الوطني (القومي) الإجمالي فإن الأول أي GDP يمثل مقياسا للإنتاج داخل الدولة بما في ذلك الأجانب، فيما يقيس GNP الإنتاج من طرف مواطني الدولة بما في ذلك الذين يعملون في البلدان الأخرى[2]، ولقد توقفت العديد من الدول عن استعمالGNP أو الدخل الوطني (القومي في بعض المراجع) الإجمالي لصالح "الدخل الإجمالي المحلي GDP" كالولايات المتحدة[3] التي توقفت منذ 1991، كما أن بعض المراجع أصبحت تعتمد مؤشر GNI أي "الدخل الوطني الإجمالي" بدل GNP أي الناتج الوطني الإجمالي مع بقاء الأهمية الكبرى لمؤشر الدخل المحلي الإجمالي على حال العديد من الدول، رغم ظهور نقائص جديدة وعديدة لذات المؤشر، خاصة مع تطور الأوضاع والفروقات الكبيرة في الدخل بين الدول.

أولا: الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income

يمكن القول بأن، الدخل الوطني الإجمالي، هو تطور جديد لمؤشر موجود سابقا، فهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي المتحصلات من الخارج من الأجور والرواتب ودخول الممتلكات، فالأجور والمرتبات التي يتقاضاها المقيمون ويستهلكونها بشكل أساسي داخل أراضي اقتصاد بلد ما ولكنهم يعيشون في الخارج، أو من قبل الأشخاص الذي يعيشون ويعملون في الخارج لفترات قصيرة فقط (العمال الموسميون)، ويعتبر العمال الضيوف وغيرهم من العمال المهاجرين الذين يعيشون في الخارج لمدة عام أو أكثر، مقيمين في البلد الذي يعملون فيه، ويجوز لهؤلاء الأشخاص إرسال جزء من مداخيلهم إلى الأقارب في الوطن،

[1] محمد أحمد الأفندي، **مرجع سابق**، ص65.

[2] Dirk Philipsen, **Op Cit**, p11.

[3] Shobhit Seth, "**GDP vs. GNP: What's the Difference?**" Investopedia. Com تاريخ الاطلاع: 2023/07/03.

ومع ذلك، يتم التعامل مع هذه التحويلات على أنها تحويلات بين الأسر المقيمة وغير المقيمة بدلا من المتحصلات الصافية من الخارج للأجور والرواتب، ويشمل دخل الممتلكات من الخارج: الفوائد وأرباح الأسهم وكل أو جزء من الأرباح المحتجزة للمؤسسات الأجنبية[1] المملوكة كليا أو جزئيا للمقيمين.

ثانيا: المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والدخل الوطني الإجمالي GNI

تتمثل أهم الاختلافات بين المؤشرين في كون[2]:

1-الناتج الوطني الإجمالي هو مقياس كمي نقدي للمنتجات والخدمات التي تنتجها الدولة في سنة واحدة، أما الدخل الوطني (القومي) الإجمالي فيمثل الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي الدخول المكتسبة من الخارج، أي إجمالي الدخل الذي تحصل عليه الدولة خلال نفس السنة.

2-يعتمد الناتج المحلي الإجمالي GDP على الموقع، أي كون المنتجات والخدمات منتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد، فيما يشير الدخل القومي الإجمالي GNI إلى القيمة الإجمالية التي تنتجها الشركات المملوكة لمواطني البلد بغض النظر عن موقعها.

3-يستخدم الناتج المحلي الإجمالي GDP كمؤشر على القوة الاقتصادية للبلد، وعلى العكس من هذا، يستخدم الدخل الإجمالي القومي GNI للإشارة إلى القوة الاقتصادية لسكان البلد.

4-يركز الناتج المحلي الإجمالي GDP على الإنتاج المحلي بينما يركز الدخل القومي الإجمالي GNI على الدخل الناتج عن مواطني الدولة.

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات أخرى للنمو الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي، هو المؤشر الأكثر استخداما في نظام الحسابات القومية **SNA** (System of National Accounts) وظهرت الحاجة إلى مثل هذا النظام سنة 1947 عن طريق اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة[3] في دورتها الأولى لنفس العام، فنشر أول نظام

[1] OECD, "**National Income per Capita**", OECD Factbook: Economic, Environmental and social statistics, OECD publishing, 2010, Paris, France, p40.

[2] Surbhi S, "**Difference Between GDP and GNI**" Keydifferences. Com تاريخ الاطلاع: 2023/06/27.

[3] www.unstats.org .2023/07/13 تاريخ الاطلاع:

للحسابات القومية من طرف اللجنة في 1953، ثم نشرت النسخة الثانية سنة 1993 والنسخة الأحدث SNA2008*.

يتألف نظام الحسابات القومية من مجموعة متماسكة ومتّسقة ومتكاملة من حسابات الاقتصاد الكلي والميزانيات والجداول التي تستند إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المتفق عليها دوليا[1]، ونظام الحسابات القومية يساعد خبراء الاقتصاد في قياس مستوى التنمية الاقتصادية ومعدّل النمو الاقتصادي، والتغير في الاستهلاك، والمدخرات، والاستثمار، والديون، والثروة (أو صافي الأصول) ليس فقط لمجموع الاقتصاد بل أيضا لكل قطاع من قطاعاته المؤسسية (مثل الحكومة والشركات العامة والخاصة، والأُسر المعيشية، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية).

الفرع الأول: أوجه قصور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

تتمثل أهم أوجه قصور الناتج المحلي الإجماليGDP كمؤشر اقتصادي في الجانب الاجتماعي للحياة الاقتصادية، أي الرفاهية الاقتصادية للأفراد وعدم إدراج بعض النشاطات الاقتصادية إضافة إلى الإهمال التام للجانب البيئي، كما يلي:

1-لا تحتسب في الناتج المحلي الإجمالي بعض العمليات الإنتاجية غير السوقية، أي أنها لا تملك قيمة سوقية، مثل خدمات ربات البيوت، وأعمال الصيانة والإصلاح في المنزل، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار أهمية وقت الفراغ والإجازات وأثر ذلك على معدلات الإنتاج في العمل، فأخذ العامل قسطا وافيا من الراحة والاستجمام يترك آثارا إيجابية على نفسية العامل وبيئة العمل، فتنعكس مباشرة في تحسين معدلات الإنتاجية ودرجة جودته[2].

* للمزيد حول هذه النسخة من النظام، وإضافة إلى منشورات الأمم المتحدة بمختلف اللغات في هذا المجال يمكن الاطلاع على دليل مفصل ومشترك بين اللجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي كما يلي:

- **System of National Accounts 2008**, European Commission, International Monetary Fund, Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), United Nations, World Bank, New York, 2009.

[1] إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية: مقدمة عملية**، دليل الحسابات القومية، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 85، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص01.

[2] صالح خصاونة، **مرجع سابق**، ص84.

2-لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج، مثل التلوث المصاحب للنشاط الصناعي (إلقاء المخلفات في مجاري الأنهار، تلوث الهواء من العادم، انتشار بعض الأمراض ..إلخ) وذلك لصعوبة تقدير قيمتها رغم أنها لا تقل أهمية عن التكاليف الاقتصادية[1].

3-يُغفل الناتج المحلي الإجمالي الأصول الرأسمالية بكل أنواعها بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري، حيث لا تؤخذ في الاعتبار الحاجة المستمرة إلى صيانة البنية التحتية، وتسجيل انخفاض قيمتها، مع تدهور حالة الجسور وظهور حفر في الطرق على المدى الطويل، أما بالنسبة لرأس المال البشري فينبغي للميزانيات العمومية أن ترصد كل الخصوم المالية المستقبلية، مثل معاشات التقاعد، كما ينبغي أن تشمل الزيادات في رأس المال البشري، التي تتحقق مع حصول عدد أكبر من الناس على مستوى تعليمي أرقى واكتسابهم مهارات أفضل[2].

4-يمثل الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات المنتجة داخل البلد، لكن بعض هذا الإنتاج مملوك للأجانب، كما أنه في الدول المتقدمة، ترتبط رفاهية بعض السكان ارتباطا وثيقا بالدخل الذي يتلقونه من الإنتاج الذي يمتلكونه خارج بلدانهم، أكثر من الإنتاج الذي يتم إنتاجه في بلدانهم[3].

5-في السنوات الأخيرة، ظهرت فروقات واضحة وكبيرة بين حساب الناتج الإجمالي، وبين واقع النشاط الاقتصادي داخل الدول، ويتمثل هذا الفرق الذي لا يحصيه الناتج الإجمالي كمؤشر للنشاط الاقتصادي ما يسمى بالاقتصاد الخفي[4]، أو الاقتصاد السري، الذي يتضمن أنشطة غير مشروعة كالمخدرات والعقاقير المخدرة، كما يمكن أن يتضمن أنشطة شرعية غير مسجلة بهدف التهرب الضريبي كإخفاء بيانات الدخول التي يحصل عليها بعض المُلَّاك، أو إخفاء البيانات عن الأعمال الإضافية.

---

[1] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2013، ص70.

[2] دايان كويل، **إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ، واشنطن دي سي، مارس 2017، ص17.

[3] Karen Dynan and Louise Sheiner, **GDP as a Measure of Economic Well-being**, Hutchins Center Working Paper#43, Washington D.C. USA, August 2018, p:06

[4] محمد عبد الحميد شهاب، **مرجع سابق**، ص72.

6-إهمال ما يحدث من تغييرات في مكونات الناتج الإجمالي عبر الزمن، فمقارنة الناتج المحلي عبر السنوات ستكون أكثر تعقيدا بسبب إنتاج السلع الجديدة بصفة مستمرة والتطور التكنولوجي السريع، وعليه فالمجموعات السلعية المتاحة بين عامي المقارنة قد تختلف إلى حد بعيد، وعندئذ تفقد الإحصاءات[1] التي على أساسها تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الكثير من معناها وأهميتها.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة المعدِّلة للناتج المحلي الإجمالي

بعد التطرق إلى مواطن ضعف الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر، خاصة في ما يتعلق بجانب التعبير عن الرفاه الاقتصادي للدول، إضافة إلى عدم قدرته على التعبير على المتغيرات الاجتماعية والبيئية لعملية الانتاج، إضافة إلى حالة السكان والصحة والمستوى المعيشي عموما، ظهرت بعض المؤشرات التي اعتمدت على الناتج المحلي الإجمالي GDP مع إضافة الجوانب الضرورية، ومنها:

أولا: مقياس الرفاه الاقتصادي MEW (Measure of Economic Welfare)

يصف ويليام نوردهاوس وجيمس توبين، المقياس الذي جاءا به بأنه "مقياس بدائي وترفيهي للرفاهية الاقتصادية" في مقالهما "Is Growth Obsolete?" سنة 1973، حيث ركزا على الاستهلاك بدل الإنتاج[2]، على اعتبار أن الهدف من النشاط الاقتصادي هو الاستهلاك، ودون إلغاء أهمية الحسابات القومية، فإن مقياس MEW هو إلى حد كبير إعادة ترتيب لبنود الحسابات القومية، مع إضافة معايير اجتماعية وإعطائها صبغة اقتصادية رياضية، كوقت الفراغ، العمل غير المأجور، وغيرها، ويحسب بالطريقة التالية:

MEW= قيمة الناتج الإجمالي + قيمة وقت الفراغ + قيمة العمل غير المأجور – قيمة الأضرار البيئية.

ثانيا: مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام IndexofsustainableEconomic Welfare (ISEW)

لقد تم تطوير مؤشر ISEW أو مؤشر الرفاه الاقتصادي المستديم من قبل Daly & Cobb (1989)، مقدمين في هذا المؤشر بعض التعديلات على الناتج المحلي الإجمالي،

[1] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة لجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص96.

[2] William D. Nordhaus and James Tobin, **Is Growth Obsolete?** The Measurement of Economic and social Performance, Milton Moss (ED), National bureau of Economic Research, 1973, Cambridge, MA, USA, p: 513.

ومنها[1]: تعديل الاستهلاك الشخصي لمراعاة عدم المساواة، يضيف الصحة والتعليم إلى النفقات العمومية، يعطي القيمة للعمالة المنزلية وكذلك العمل التطوعي، ويُضبط لتدفق الخدمة من أجل السلع الاستهلاكية المعمِّرة، بالإضافة إلى ذلك، تطرح من القيمة النهائية لـ ISEW: تكاليف الانبعاثات البيئية، والنفقات الدفاعية، ونفقات السفر، حوادث السيارات، التحكم في التلوث الشخصي، التكاليف الاجتماعية (مثل تفكك الأسرة أو الجريمة)، واستهلاك رأس المال الطبيعي (نضوب الموارد وخسارة الأرض وما إلى ذلك)، ويأخذ ISEW أيضا في الاعتبار تكاليف تغير المناخ على المدى الطويل.

ويمكن التعبير عن مؤشر الرفاه الاقتصادي المستديم الخاص بكوب وديلي بالصيغة التالية[2]:

ISEW = الانفاق الاستهلاكي الشخصي – التعديل من أجل اللامساواة في الدخل+ النفقات العامة (غير الدفاعية) + قيمة العمالة المنزلية + التعديلات الاقتصادية– النفقات الخاصة الدفاعية–تكاليف التدهور البيئي – اهتلاك رأس المال الطبيعي.

ثالثا: مؤشر التقدم الحقيقي (GPI) Genuine Progress Indicator

لقد تم إنشاء مؤشر التقدم الحقيقي من طرف Clifford Cobb، Ted Halstead، Johnathan Rowe عام 1995[3]، وهو مؤشر مشابه لمؤشر ISEW، لكنه يتضمن عناصر إضافية مثل الجريمة والطلاق والبطالة والتغيرات في أوقات الفراغ، ومنذ إنشائه حاول الباحثون والمنظمات غير الربحية حساب مؤشر GPI للعديد من الدول، منها الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا، كندا، التشيلي، فرنسا، إيطاليا، هولندا، كما اختارته حكومة ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية كمؤشر رسمي لتقييم الرفاهية الاقتصادية المستدامة، وقدرت مؤشر GPI للولاية من عام 1960 إلى 2013، كما قامت الحكومة الفنلندية بحساب مؤشر التقدم الحقيقي

[1] Francesco Maria Chelli et *al*, **The Index of Sustainable Economic Welfare : A Comparison of Two Italian Regions**, 1st World Congress of Administrative & Political Sciences (ADPOL-2012), Procedia- Social and Behavioral Sciences 81 (2013), p:444.

[2] Tim Jackson et *al*, **Measuring regional progress : regional index of sustainable economic well-being (R-ISEW) for all the English regions**, Centre for well-being, nef (New Economics Foundation) London, UK, 10 July 2008, p:09.

[3] Clifford Cobb et al, **if the GDP is Up, Why Is America Down**, theatlantic.com, October 1995. تاريخ الاطلاع: 2023/07/21

الخاص بها من عام 1945 إلى 2011[1] نظرا لأن البيانات اللازمة لتقدير GPI أصبحت متاحة في السنوات الأخيرة، فلقد اكتسب المؤشر اعترافا أوسع.

ويتم حساب مؤشر التقدم الحقيقي GPI بالطريقة التالية[2]:

GPI= نفقات الاستهلاك الشخصي/المنزلي + قيمة العمل المنزلي غير المحسوبة في قياس الناتج المحلي الإجمالي + قيمة العمل التطوعي – عامل الجريمة – عامل التدهور البيئي (استنفاد الموارد، استنفاذ طبقة الأوزون، التلوث ..) – عامل تفكك الأسرة – عامل إجهاد العامل – ديون المستهلكين، عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل.

رابعا: مؤشر الناتج الإجمالي الأخضر (GGDP) Green GDP

اختلفت المراجع في أصل هذا المؤشر فمنهم من ينسبه إلى Clifford Cobb، John Cobb في كتابهما "الناتج الوطني الأخضر" الصادر سنة 1994 الذي قدما فيه تعديلات جديدة وتوضيحات حول مؤشر الرفاه الاقتصادي المستدام ISEW مركِّزين بصفة جادة على الجانب البيئي والاجتماعي، ومما جاء فيه:

"في الأساس، ما نحتاجه هو "ناتج وطني أخضر" يخبرنا ما إذا كان النشاط الاقتصادي يجعلنا أفضل أم أسوأ؟ من حيث المبدأ، سيتم إنشاؤه عن طريق إضافة "الإيجابيات" وطرح "السلبيات"، مما يعطينا صورة لحالتنا الصافية. وسيشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ركزت عليها الحركة "الخضراء": العناية بالأرض ولكل الناس الذين يدعمونها. وسيختلف هذا GNP (الناتج الوطني الأخضر) عن GNP القديم (الناتج القومي الإجمالي) من خلال تناول صحة الكوكب وسكانه على المدى الطويل. بعبارة أخرى، ستكون الاستدامة قضية مركزية في الإجراء الجديد بدلاً من كونها فكرة لاحقة[3]."

وبظهور المحاسبة البيئية أو الخضراء من الأمم المتحدة كملحق لنسخة الحسابات القومية SNA1993 فبدأ استعمال مصطلح "الأخضر" بالتوازي مع تركيز الدول الصناعية

[1] Xianling Long and Xi Ji, **Economic Growth quality, Environmental Sustainability, and Social Welfare in China- Provincial Assessment Based on Genuine Progress Indicator (GPI)**, Ecological Economics 159 (2019), pp. 157-176.

[2] Yanne Goosens et *al*, **Alternative progress indicators to Gross Domestic Product (GDP) as a means towards sustainable development**, European parliament, Committee on the Environment, public health and food safety, Brussels, October 2007, p:23.

[3] Clifford W. Cobb & John B. Cobb, Jr**, The Green National Product A Proposed Index of Sustainable Economic Welfare**, with contributions by Carol S. Carson et *al*, the human Economy Center and University Press of America, Inc., USA, 1994, p:03.

الكبرى على الجانب البيئي للتصنيع منذ بداية الألفية الجديدة، ونخص بالذكر الصين، التي تبنت المصطلح وأعطته التعريف التالي:

GDP الأخضر = GDP – التكاليف البيئية – التكاليف الاجتماعية[1].

وتتمثل التكاليف البيئية في[2]: خصم قيمة نضوب (استنزاف) الموارد الطبيعية، وخصم تكلفة تدهور البيئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك خصم تكلفة استعادة وتجديد هذه الموارد، أما التكاليف الاجتماعية، فتتمثل في الفقر الذي قد يحدثه نقص الموارد الطبيعية، إضافة إلى نفقات الرعاية الصحية التي تأتي مع التدهور البيئي.

خامسا: مؤشر الفوائد الصافية المستديمة (SNBI)SustainableNetBenefitsIndex

لقد جاء به فيليب لاون وريتشارد ساندرس سنة 1998 في مقالهما المعنون بـ" هل تجاوزت أستراليا مقياس اقتصادها الكلي الأمثل؟ اكتشافات بمساعدة حسابات "الفوائد" و"التكلفة" ومؤشر صافي الفوائد المستدام[3]"، باحِثَين في العلاقة بين الزيادة المادية للاقتصاد الكلي، وصافي الفوائد المستدامة التي يمنحها الاقتصاد الكلي الاسترالي للسكان، للفترة من 1966–1967 إلى 1994–1995، ويشبه مؤشر SNBI إلى حد كبير مؤشري ISEW وGPI فيما يختلف SNBI في الأساس المنطقي لمؤشر بديل وعرض العناصر المستخدمة في حسابه، فيتم تصنيف هذه العناصر في حسابات "فائدة" و"تكلفة" منفصلة، ليتم طرح إجمالي حساب التكلفة من حساب الفوائد للحصول على SNBI[4]، فتسمح هذه المقاربة بتقديم النتائج بطريقة متناسقة مع مفهومي الدخل ورأس المال، كما أنه يسمح بمقارنة فوائد وتكاليف الاقتصاد الكلي المتنامي، وبهذا يثبت مكانته بالتوازي مع المؤشرات البديلة الأخرى.

[1] Jason N. Rauch & Ying F. Chi**, The Plight of Green GDP in China**, Consilience: the Journal of Sustainable Development, Vol. 3, Iss. 1 (2010), p: 105.

[2] Xuanjian Zhang & Ya Gui, **An Empirical study on green investment and economic growth in china**, E3S Web of Conferences 194, 05058(2020) ICAEER 2020.

[3] Philip A. Lawn & Richard D. Sanders, **Has Australia surpassed its optimal macroeconomic scale? Finding out with the aid of 'benefit' and 'cost' Accounts and sustainable net benefit index**, Ecological Economics, 28 (1999), pp. 213-229.

[4] Philip A. Lawn, **A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI) and other related indexes,** Ecological Economics 44 (2003), p:108.

الفرع الثالث: مؤشرات المؤسسات والمنظمات الدولية

تصدر العديد من المنظمات الدولية والمحلية مؤشراتها الخاصة بعيدا عن حسابات الناتج المحلي الإجمالي ومنها ما تأخذ منه قليلا، وتأخذ هذه المؤشرات طابعا اجتماعيا أو بيئيا بحتا، إضافة إلى سعيها الدائم إلى البحث في سعادة البشر وتوفير حياة أفضل على مستوى المدن والدول، كما يلي:

أولا: مؤشر التنمية الإنسانية: HDI: Human Development Index

يعتبر من أهم المؤشرات الحديثة لقياس التنمية على مستوى الدول، وهو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة ليشير إلى مستوى رفاهية سكان العالم، وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990، وقد قام بابتكار هذا المؤشر الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، ويتكون المؤشر من العناصر الأساسية الثلاثة لحياة الإنسان وهي: طول العمر، المعرفة ومستويات المعيشة اللائقة[1].

1-متوسط العمر المتوقع عند الولادة Life Expectancy

تكمن أهمية هذا المؤشر في حقيقة أن الفوائد غير المباشرة (كالتغذية الكافية والصحة الجيدة) ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع متوسط العمر المتوقع، مما يجعله مؤشرا مهما في التنمية الإنسانية، خاصة في ضوء النقص الحالي في المعلومات الشامة حول صحة الناس وحالتهم الغذائية، يصبح هذا الارتباط

2-المعرفة أو معرفة الكتابة والقراءة Literacy

أما بالنسبة للمكون الرئيسي الثاني للمؤشر وهي المعرفة، فإن أرقام مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة انعكاس حقيقي لمستويات الوصول إلى التعليم، وخصوصا التعليم الجيد الضروري لحياة منتجة، في خضم المجتمع المعاصر، ومعرفة القراءة والكتابة هي الخطوة الأولى للشخص في التعلم وبناء المعرفة، كما أنها مهمة في قياس التنمية الإنسانية.

3-التحكم في الموارد اللازمة من أجل حياة كريمة Command over ressources

يعتبر المؤشر الأصعب في القياس، لأنه يتطلب بيانات عن إمكانية الحصول على الأراضي، الائتمان، الدخل والموارد الأخرى، ونظرا لندرة البيانات حول العديد من هذه

[1] Human Development Report 1990, United Nations Development Programme (UNDP), NY. USA. 1990, P:12.

المتغيرات يتوجب الاستفادة وعلى أفضل وجه من مؤشر الدخل، ويتمتع المؤشر الأكثر توافرا "الدخل الفردي Per Capita" باهتمام وطني واسع، لكن وجود السلع والخدمات غير القابلة للتداول والتشوهات الناتجة عن اختلالات أسعار الصرف والتعريفات والضرائب، تجعل بيانات الدخل الفردي بالأسعار الإسمية غير مفيدة جدا في المقارنات الدولية، وعليه، يمكن تحسين هذه البيانات باستخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي GDP Per Capita المعدلة بالقوة الشرائية، والتي توفر تقديرات تقريبية أفضل للقوة النسبية لشراء السلع والتحكم في الموارد من أجل مستوى معيشي لائق.

ثانيا: مؤشر "الثروة الشاملة" The Inclusive Wealth Index

يقوم البرنامج البيئي للأمم المتحدة بإصدار هذا المؤشر، بالاشتراك مع جامعة كيوشو Kyushu باليابان، حيث صُمم هذا المقياس لمعرفة ما إذا كان المجتمع على المسار الصحيح للتنمية المستدامة، فتعرف الثروة الشاملة أو الثروة الحقيقية على أنها: القيمة الإجمالية لجميع الأصول الرأسمالية[1]، وتحسب مقاييس الأمم المتحدة للبيئة الثروة على أنها المجاميع المرجحة لرأس المال البشري والطبيعي والمُنتج (المُصنع)، ومقياس الثروة الشاملة يمكِّن من النظر إلى ثروة الدولة كمؤشر للقاعدة الإنتاجية، التي من خلالها يتم إنشاء وتدفق السلع والخدمات (أي الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي)، كما أنه، إذا لم تنخفض القاعدة الإنتاجية حسب الفرد (Per Capita) لبلد ما بمرور الوقت، وإذا كانت التوقعات تشير إلى أن هذا النمط سيستمر في المستقبل، فيمكن القول بأن نمو البلد مستدام.

يمثل رأس المال المُصنَّع رأس المال المادي[2] الذي ينتجه البشر كالسيارات، الطرق، والمباني وغيرها، ويعرف رأس المال البشري على أنه مخزون المعرفة والمهارات الذي يمتلكه السكان، إضافة إلى الحالة الصحية لهؤلاء السكان، والاستثمارات في التعليم والتدريب والصحة تسمى استثمارات في رأس المال البشري، ويمكن النظر إلى رأس المال الطبيعي على أنه مخزون من الأصول الطبيعية، من التربة والمياه والهواء إضافة إلى جميع الكائنات الحية.

[1] Steven Polasky et al, **Inclusive wealth as a Metric Sustainable Development**, Annual Review of Environment and Resources, 2015. 40. Pp. 445-466.

[2] **Inclusive Wealth Report 2018, Measuring sustainability and well-being**, UN Environment programme and Kyushu University, pp. 39-40.

ثالثا: مؤشر "حياة أفضل" لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Better life Index

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مؤشر الحياة الأفضل في عام الذكرى الخمسين لتأسيسها، 2011، وكان الهدف هو إنشاء مجموعة من المقاييس التي تذهب أبعد من الإحصاءات الاقتصادية الباردة الخاصة المتمثلة في GDP، مع الأخذ بالاعتبار جوانب الحياة التي تهم الناس وتضفي النوعية على حياتهم، ويتكون مؤشر BLI من 11 بُعدا، ولكل واحد منها من 01 إلى 04 مؤشرات، فيَصِلُ مجموعها إلى 24 مؤشرا، تُقيِّم 38 دولة، منها 35 دولة عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع إضافة البرازيل وروسيا وجنوب افريقيا، التي تعتبرهم المنظمة شركاء رئيسيين، ويتم تحديث بيانات مؤشر BLI سنويا على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الويب.

الأبعاد الأحد عشر المتاحة شاملة وهامة لجميع الأشخاص في العالم، فهي تشير إلى الظروف المعيشية المادية ونوعية الحياة[1]: الإسكان، الوظائف، الدخل، الرضا عن الحياة، التعليم، السلامة، البيئة، المجتمع، الصحة، والحوكمة والتوازن بين العمل والحياة، وجميع هذه الأبعاد لها أوزان متساوية بشكل افتراضي ويمكن تعديلها، لكن المؤشرات الأربعة والعشرون (24) بداخلها لها نفس الوزن بداخلها ولا يمكن تغييرها.

رابعا: مؤشر "المدخرات الحقيقية" للبنك الدولي The Genuine Savings index

يستند مفهوم المدخرات الحقيقية (GS) على مقياس للثروة تم توسيعه ليشمل الثروة البشرية والطبيعية وكذلك الاقتصادية، فيقيس صافي الزيادة السنوية أو النقصان في ثروة الدولة. ووفقا للتعريفات السابقة، تعتبر التنمية مستدامة إذا وفقط إذا، ظل رصيد رأس المال (الثروة) ثابتا أو ارتفع بمرور الوقت، وبالتالي يمكن استخدام المؤشر لقياس الاستدامة، حيث إذا كان مؤشر المدخرات الحقيقية (GSI) إيجابيا، فإننا سنترك المزيد للأجيال القادمة، ومن ناحية أخرى، يشير المعدل السلبي لذات المؤشر إلى عدم الاستدامة.

ولقد حدد باحثوا البنك الدولي صيغة مؤشر المدخرات الحقيقية GSI كما يلي[2]:

[1] Glaucia da Costa Azevedo et *al*, **Measuring well-being through OECD Better Life Index: mapping the gaps**, International Joint Conference on Industrial Engineering and Operations Management, Mexico, (IJCIEOM 2020).

[2] Grace T. T. Lin & Chris Hope, **Genuine Savings measurement and its application to united kingdom and Taiwan**, The developing Economies, XLII-1 (March 2004): p:03.

المدخرات الحقيقية GS= إجمالي المدخرات المحلية – استهلاك رأس المال الثابت (اهتلاك)+ الإنفاق على التعليم – تكاليف تلوث الهواء – تكاليف تلوث المياه – استنفاذ الموارد الطبيعية غير المتجددة – تكاليف أضرار ثاني أكسيد الكربون.

الفرع الرابع: مؤشرات اقتصادية أخرى

المؤشرات الاقتصادية كثيرة ومختلفة، منها ما هو بسيط ومنها ما هو مركب، لكل منها دلالة وغرض مخصص، ومع تطور البحث العلمي والاقتصادي خصوصا، تطورت واستُحدثت مؤشرات جديدة وعديدة، وسيتم التطرق في هذا السياق إلى البعض منها، والتي يكون التركيز عليها واضحا نسبيا، لدلالتها على أداء الاقتصاد ومدى نموه، إضافة إلى أهميتها في الحياة اليومية.

أولا: رصيد ميزان التجارة

يمثل أهم مكونات ميزان المدفوعات، والذي يمثل السجل الذي تسجل فيه معاملات المقيمين مع الخارج خلال سنة واحدة، فإضافة إلى كونه مؤشرا اقتصاديا مهما في حد ذاته، تعتمد عليه الدول والمنظمات الدولية في عمليات التقييم والإقراض والاقتراض، إضافة أن أقسامه كذلك يمكن اعتبارها كمؤشرات اقتصادية، فمثلا، الحساب المالي يقيس في مكوناته، الاستثمار الدولي المباشر FDI وغير المباشر والذي يسمى استثمار المحفظة)، أما رصيد ميزان التجارة، فهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات بأي الدولة، كجزء من الحساب الجاري، وبهذا فهو مؤشر على قوة أداء الاقتصاد، من خلال مقارنة صادراته بوارداته، فإذا كان رصيده موجبا، فلقد حقق الاقتصاد فائضا تجاريا، يمكنها استغلاله لتحقيق دخل أكبر. وإذا كان سالبا، فإنه يمثل عجزا تجاريا، ستعاني الدولة من تبعات معالجته، كما أن لميزان التجارة علاقة كبيرة بقوة العملة، فيفترض حسب النظرية الاقتصادية، بأنه في حالة الفائض، فإن الطلب كبير على العملة، مما يعني قوتها وارتفاع قيمتها دوليا، وفي حالة العجز، فيعني ذلك انخفاض الطلب عليها، فتضعف من قيمتها دوليا، ويمكن أن يعطيها هذا الانخفاض لاحقا دفعة قوية، من خلال إعطاء صادراتها تنافسية سعرية أكبر. وأخيرا، فأن الفرق بين الصادرات والواردات جزء مهم كذلك من مكونات الناتج الوطني الإجمالي، حسب مقاربة الإنفاق، وعليه فكلما زادت الصادرات مقارنة بالواردات زاد الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

ثانيا: سوق الأوراق المالية

هي سوق منظمة لتداول الأوراق المالية (الأسهم والسندات) بيعا وشراءً، حيث تساهم في انتقال الأصول المالية مباشرة من الوحدات ذات الفائض (والتي تكون عادة أفراد ومؤسسات) إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي[1]، وتتقسم بدورها إلى سوق أولي وثانوي، ويمكن تقسيمها إلى سوق رسمية وغير رسمية، ويعتبر سوق الأوراق المالية مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد[2]، فالأداء الجيد للأسواق المالية يعبر عن التوقعات المستقبلية للأداء الاقتصادي، ويمكن القول بأن السوق قوية، في حال وجود توقعات جيدة ومرتفعة، مما قد يعني أداءً أفضل للاقتصاد، والعكس، حينما يكون أداء السوق منخفضا، فإنه من المتوقع أن تتأثر أرباح الشركات بهذا والاقتصاد بأكمله، ورغم أهميته كمؤشر على اتجاه الاقتصاد عموما إلا أن من أهم سلبياته[3] بأنه يعتمد على التنبؤ إلى درجة ما، كما يمكن أن تخضع الأسهم إلى التلاعب عبر استراتيجيات عديدة، كما تبقى عرضة إلى ظهور "فقاعات" تعطي انطباعا إيجابيا خاطئا بشأن اتجاه السوق.

ثالثا: الرقم القياسي لسعر المستهلك CPI

يعرف الرقم القياسي بأنه مقياس نسبي، يقيس التغير في ظاهرة ما[4]، خلال فترتين زمنيتين أو مكانين مختلفين، تسمى الفترة الزمنية الأولى باسم فترة الأساس، في حين تسمى الفترة الزمنية الثانية باسم فترة المقارنة، وكذلك الحال بالنسبة للمكان، أما الرقم القياسي لسعر المستهلك، فهو وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات، التي تم شراؤها من قبل المستهلك[5]، ويلاحظ أن التغيرات في أسعار المستهلك تتأثر بعدة عوامل، من أهمها أسعار التجزئة، أما العوامل الأخرى، فتتعلق بالتغيرات في نوعية وكمية السلع والمبالغ التي

---

[1] عبد الله غالم وعبد الحفيظ خزان، **أسواق الأوراق المالية (نشأتها، الوظائف الاقتصادية، خصائصها، وأقسامها)**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 08، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/03/01، ص75.

[2] محمد فتحي عبد الغني، **دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر**، المجلد 50، العدد 03، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 2020، ص:210.

[3] Adam Barone, "**Economic Indicator: Definition and How to Interpret**" Investopedia. Com تاريخ الاطلاع: 2023/08/01

[4] جابر أحمد بسيوني، **الإحصاء العام**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص265.

[5] صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يوليو 2003، ص10.

صرفت عليها، وعليه فالرقم القياسي لسعر المستهلك هو مقياس للتغيرات في الأسعار فقط، وليس مقياسا للتغيرات في تكلفة المعيشة، وللوصول إلى الرقم القياسي لسعر المستهلك يجب أولا تحديد سلة البضائع[1]، التي تتضمن آلاف السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلك داخل البلد، عن طريق المسح، للتحقق من مدى حاجة المستهلك العادي داخل الدولة إلى هذه المشتريات، عندها تضرب كل كمية من هذه المشتريات في سعرها الحالي، فيتم وضعها داخل المقياس الذي هو عبارة عن متوسط مرجح للأسعار، بأوزان تحددها أسهم الإنفاق[2]، ليقارن هذا الحساب بحساب تم إجراؤه باستخدام الأسعار من سنة الأساس، والتي بحكم التعريف لها مؤشر 100.

رابعا: الرقم القياسي لسعر المنتج PPI

بعد التطرق إلى الأرقام القياسية وأهميتها في الاقتصاد، وإلى كونها أداة تشخيص ومقارنة للعديد من الظواهر والتطورات الاقتصادية، يمثل الرقم القياسي لسعر المنتج، متوسط التغير الذي يطرأ على أسعار السلع المنتجة والمباعة بواسطة المنتجين، ويعتمد هذا المؤشر الإحصائي على سلة من المنتجات السلعية، والتي تُجمع أسعارها بشكل ربع سنوي من الشركات المنتجة، حيث تمثل أسعار الإنتاج الصناعي[3] في فترة زمنية تسمى فترة المقارنة، منسوبة إلى فترة أخرى تسمى فترة الأساس، وهذا التغير في الأسعار يعكس العبء الذي يتحمله المستهلك وظروف وتكاليف المعيشة، سواء كانت تسجل زيادة أو نقصان بالنسبة إلى سنة الأساس.

ويشترك مؤشرا الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمُنتِج في إمكانية الاعتماد عليهما في متابعة التضخم داخل البلد، من حيث متابعتهما للتغيرات النسبية في الأسعار، إلا أنهما يختلفان في أمرين أساسيين[4]، الأول، هو في السلع والخدمات المستهدفة، فالمؤشر القياسي لسعر المنتج، يركز على كامل الإنتاج للمنتجين داخل الدولة، فهو مؤشر شامل، يتضمن السلع

[1] Frederic S. Mishkin, **Macroeconomics Policy and Practice**, second edition, Pearson education .Inc., NJ, USA, p:34.

[2] Louis-Philippe Rochon and Sergio Rossi, **Op Cit**, p : 101.

[3] المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الأرقام القياسية لأسعار المنتجين**، الإصدار العاشر، سلطنة عمان، أبريل 2021، ص11.

[4] Bob Schneider, "**what is the relationship between the PPI and the CPI?**", Investopedia. Com 2023/08/09 تاريخ الاطلاع:

والخدمات التي اشتراها المنتجون كمدخلات في عملياتهم الخاصة أو كاستثمار، إضافة إلى السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون من بائعي التجزئة ومن المنتجين مباشرة، وفي المقابل يستهدف المؤشر القياسي لسعر المستهلك، السلع والخدمات التي يتم شراؤها من طرف سكان البلد من أجل الاستهلاك، وعليه فهو يشمل الواردات كذلك، فيما لا يشملها المؤشر القياسي لسعر المنتج. أما الفرق الثاني، فهو ما يتم تضمينه في السعر، ففي المؤشر القياسي لسعر المُنتِج، لا يتم تضمين المبيعات والضرائب في عائدات المُنتج، لأن هذه العوامل لا تفيده بشكل مباشر، وعلى العكس من هذا، يتضمن المؤشر القياسي لسعر المستهلك الضرائب والمبيعات، لأنها تؤثر عليه مباشرة، على المستهلك، من خلاله اضطراره إلى دفع المزيد مقابل السلع والخدمات.

خامسا: سوق الإسكان

كمؤشر، يمكن أن تعطي إحصائيات سوق الإسكان صورة واضحة عن الاقتصاد ككل، فقد ظلت حالات الازدهار والتخلف في سوق الإسكان ترتبط بحالات التوسع والركود في النظام الاقتصادي[1] ككل، وأبسط مثال على هذا، التدهور في سوق الإسكان بالولايات المتحدة الأمريكية في فترة 2006 وما بعدها، مما أدى إلى نشوب أزمة الرهون العقارية، والتي تطورت وشكّلت أكبر انهيار مالي عرفته الأجيال الحالية، ويمكن أن يؤثر سوق الإسكان والتغيرات في أسعار المساكن على بقية الاقتصاد كالتالي[2]:

1-ارتفاع أسعار المساكن يشجع بشكل عام على الانفاق الاستهلاكي، ويؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر، نتيجة لـ "تأثير الثروة"، الذي يمثل نظرية اقتصادية سلوكية، تشير إلى أن الناس ينفقون أكثر مع ارتفاع قيمة أصولهم، أي أنهم يشعرون بمزيد من الأمان والثقة من الناحية المالية بشأن ثرواتهم، عندما تزداد قيمة منازلهم أو محافظهم الاستثمارية، فيشعرون بأنهم أكثر ثراءً، حتى لو كان دخلهم وتكاليفهم الثابتة كما كانت من قبل.

[1] جورج باكلي وسوميت ديساي، **كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد**، ترجمة د. أحمد المغربي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013، ص219.

[2] Tejvan Pettinger, "**How the housing market affects the economy ?**", economicshelp.org تاريخ الاطلاع : 2023/08/09

2-الانخفاض الحاد في أسعار المساكن يؤثر سلبا على ثقة المستهلك وقطاع البناء، مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، فيمكن أن يساهم انخفاض أسعار المساكن في الركود الاقتصادي.

3-يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار المساكن أيضا، إلى إعادة توزيع الثروة داخل الاقتصاد -زيادة ثروة مالكي المنازل (كبار السن بشكل أساسي)، ولكن تقليل مستويات المعيشة لأولئك الذين لا يملكون منزلا (غالبا من فئة الشباب).

سادسا: سعر الفائدة

هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي، مقابل إيداعات البنوك التجارية، سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أو لمدة شهر أو أكثر، ويُعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية، التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي[1]، كما يعرف سعر الفائدة بسعر إعادة الخصم، وهو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الأجل القصير، ويساعد سعر الفائدة البنك المركزي على التحكم في عرض النقود في التداول، من خلال تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط، فرفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض، ومن ثم تقليل نسبة السيولة في السوق، مما يؤدي إلى خفض نسبة تضخم الأسعار، أما خفض الفائدة، فهو قرار يُتخذ عندما ترى الدولة تباطؤا ملحوظا في معدلات النمو، فتبدأ في تخفيض نسب الفائدة تباعا، حتى يتم ضخ السيولة بمعدلات كافية، تُشجع على رفع الإنتاج والاستهلاك، وترتفع معها معدلات النمو، حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش[2].

سابعا: معدلات البطالة والعمالة

يعتبر عدد العاملين والعاطلين في الاقتصاد من بين المؤشرات الأكثر أهمية، والسبب هو تأثيرها المباشر على حياة الناس وعلى مصلحة المجتمع، فالأسر والعائلات تستغل دخلها للإنفاق على السلع والخدمات، فعندما يرتفع مستوى البطالة يهبط الدخل ويقل الإنفاق وربما

---

[1] نمارق قاسم حسين، **قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق،2017، ص10.

[2] محمد أفزاز، **أزمة البنوك..10 مصطلحات اقتصادية تساعد على الفهم**، موقع الحزيرة.نت، تاريخ الإطلاع 2023/08/15.

تضطر الشركات إلى فصل الكثير من العاملين بها، كأحد مساعي التوافق مع انخفاض معدلات الناتج النهائي[1]، ويحسب معدل البطالة على أنه النسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل في القوة العاملة، حيث تشمل القوة العاملة Labour Force جميع الأشخاص العاملين أو العاطلين عن العمل، ونظرا لأنه يُنظر إلى البطالة كظاهرة سلبية عموما، فيُنظر إلى معدلات البطالة المنخفضة على أنها إشارة إيجابية فيما يتعلق بسوق العمل، وإلى معدلات البطالة المتناقصة على أنها اتجاه مشجع، ومع ذلك قد تُخفي معدلات البطالة المنخفضة، حالات اجتماعية واقتصادية مختلفة للغاية[2]، ويمكن أن تخفي فقرا كبيرا كذلك، وقد لا ينتج انخفاض معدلات البطالة عن عثور العاطلين عن العمل على وظائف، بل عن ترك البحث عن وظيفة، وبالمثل، قد تشير معدلات البطالة المرتفعة، التي يُنظر إليها بشكل سلبي بالمقابل، إلى السياقات التي تكون فيها البنية التحتية للبحث عن عمل قوية، ويتلقى العاطلون عن العمل مزايا ضمان اجتماعي كافية للسماح لهم بالبحث عن وظيفة مناسبة دون إلحاح، وعليه، وعند تفسير مستويات واتجاهات معدل البطالة، من الضروري النظر إلى ما وراء هذا المقياس ووضعها في إطار خصائص سوق العمل المعني.

ثامنا: التضخم

يعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، التي تهم شريحة واسعة من المواطنين على المستوى الجزئي، وأهم ما يميز هذا الارتفاع في الأسعار كونه مستمرا وليس مؤقتا، وأن يشمل شريحة واسعة من السلع والخدمات، ويؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين، ويضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية، أما على المستوى الكلي، فتؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلبا على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي[3].

لهذا تُعطى لأرقام التضخم أهمية كبيرة تنطلق من داخل الاقتصاد، ومن أهم طرق قياسه، كما سبق تناوله، هو CPI أو الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إضافة إلى مؤشرات

---

[1] جورج باكلي وسوميت ديساي، **مرجع سابق**، ص77.

[2] ILO, **Quick guide of interpreting the unemployment rate**, International Labor Office, Geneva, 2019, p:05.

[3] رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص05.

أخرى عديدة، منها مؤشر PPI أي الرقم القياسي لسعر المستهلك، ومخفض الناتج المحلي الإجماليGdp deflator، ومن أهم آثار التضخم الاقتصادية، فإنه يؤدي إلى تقليل المدخرات للأفراد والعائدات، من حيث فقدان قيمة النقود، كما يؤدي ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الداخل، إلى صعوبات في التنافسية عند التصدير، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، والضرر الأهم للتضخم على الاقتصاد يتمثل في فقد الثقة في النقود[1]، في وظيفتها كمقياس للقيمة، وكمخزن للقيمة، وفي بعض حالات التضخم الجامح، تفقد النقود وظيفتها الثالثة كوسيط للتبادل، ويبقى المتضرر الأكبر من التضخم هم أصحاب الدخول الثابتة، وذلك لتحديد دخولهم بشكل مسبق ولصعوبة تغييرها بمرونة.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

لم يتم اختبار العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي إلا في العقود الحديثة، حيث اعتُبرت قبلها، في الأدبيات الاقتصادية، جزءا من السياسة النقدية، فلم يتم دراسة تأثيرها على الاقتصاد والنمو الاقتصادي إلا مع بدء التحول إلى الأنظمة المرنة (العائمة)، بعيدا عن الذهب كمعيار للعملة والأنظمة الثابتة الأخرى، الذي بدأت الدول المتقدمة في تطبيقه منذ سبعينيات القرن الماضي، ولقد اتفقت معظم الدراسات على وجود علاقة سببية قوية، بين مستوى سعر الصرف والنمو الاقتصادي[2]، كما أن هناك قبولا واسع النطاق، لحقيقة مفادها أن اتجاه العلاقة السببية، يمتد من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي، ومع ذلك لا يوجد اتفاق حول ما إذا كانت هذه السببية من أسعار الصرف إلى النمو الاقتصادي سلبية أم إيجابية، أي ما إذا كان تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي إيجابيا أم سلبيا، وتعرّف تقلبات أسعار الصرف، على أنها التباين بين الفترات في أسعار الصرف داخل زوج العملات[3]، فتُمثل أساسا تباين واختلاف مستوى سعر الصرف بين الارتفاع والانخفاض، أي بين تحسن قيمة العملة وانخفاض

[1] طارق فاروق الحصري، **التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص156.

[2] Karahan Özcan, **Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish Economy, Financial Assets and Investing**, Vol.11, No1 (2020), pp. 21-34.

[3] Kiatnarong Wongsamee and Supakit Boonanegpat, **Exchange Rate Volatility, Bilateral Trade, and Investment in Association of Southeast Asian Nations from 2000 to 2021,** Open Journal of Business and Management, 12, 2024, pp.- 3485-3497.

قيمتها، وتقسم (Kandil & Mirzaie[1], 2008) تحركات أسعار الصرف إلى تقلبات متوقعة وغير متوقعة، حيث تحدد حسبهما، تقلبات العملة غير المتوقعة، الطلب الكلي من خلال الصادرات والواردات والطلب على العملة المحلية، التي تمثل تعاملات الاقتصاد مع الخارج، أي أن التغيرات في أسعار الصرف ستؤثر في اختيارات المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين، وتحُد بدرجة أكبر توجهاتهم وخياراتهم التوريدية والاستثمارية، إضافة إلى ذلك، تحدد التحركات غير المتوقعة في أسعار الصرف العرض الكلي، من خلال تكلفة السلع الوسيطة، أما عبد الرزاق الزاوي فيقسم تقلبات أسعار الصرف إلى ثلاث (03) حالات وهي[2] : تقلبات غير منتظمة وتقلبات دورية شبه منتظمة وأخيرا تغييرات هادفة أو مخططة، كما يلي:

1-تقلبات غير منتظمة: ترتبط أساسا بالتعويم الحر لأسعار الصرف، أي بنظام الصرف، وهي تأتي استجابة للتغيرات في الطلب والعرض السائدين، حيث يفترض في نظام التعويم الحر عدم تدخل السلطات النقدية والمتمثلة أساس في البنك المركزي، وعليه فإن أي صدمة إسمية أو حقيقية يمكن أن تؤثر في العرض والطلب على العملة.

2-تقلبات دورية شبه منتظمة: وتتمثل في تعاقب حالات الكساد والرخاء التي تتوالى على الاقتصاديات السوقية الرأسمالية بالخصوص.

3-التغيرات الهادفة أو المخططة: وتحدث ضمن أطر السياسات التجارية والمالية والنقدية للدولة وذلك بهدف التأثير في حركات التبادل الدولية للسلع والخدمات والأصول للبلد مع البلدان الأخرى، أي أن التقلبات ستحدث في أطر محددة مبرمجة، كدلالة على أثر التغيرات التي تقوم بها السلطات النقدية أو الاقتصادية عموما، للوصول والتحرك نحو نقطة واضحة في المستقبل.

---

[1] Kandil, Magda, & Mirzaie, Ida Aghdas**, Comparative Analysis of Exchange Rate Appreciation and Aggregate Economic Activity: Theory and Evidence from Middle Eastern Countries**. Bulletin of Economic Research, 60(1),(2008), 45–96.

[2] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2016، ص80.

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية

أشار (Patel & Mah, 2018[1]) إلى أن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي يجب أن تمر عن طريق التجارة الخارجية للبلد، وهو ما أكده (Yuxin Zhao, 2020) حيث نوَّه إلى أن لتقلبات سعر الصرف أثرا تنظيميا مباشرا على تجارة الواردات والصادرات بين البلدان، إضافة إلى الاستهلاك والإنتاجية وعدد السواح الأجانب[2]، حيث يظهر تأثير أسعار الصرف كأحد أهم التدابير الاقتصادية من خلال تأثيرها على التجارة الخارجية للبلد، أي من حيث الصادرات والواردات بدرجة أهم، فقوة الصادرات مع توازن في الواردات، مما يؤدي إلى تبادل خارجي صحي ومناسب للعملة وللبلد عموما، بدل تفوق الواردات على الصادرات الذي لا محالة سيولد عجزا تجاريا وتوازنيا، سيؤثر على الموازنة العمومية، ومنه الحياة العامة، فيتضح أن نتيجة التبادل الخارجي للبلد تمثل قناة تأثير مهمة لتقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النشاط الاقتصادي

يعرّف UFOEZE وآخرون تطاير[3] سعر الصرف، بأنه التقلبات المستمرة في سعر الصرف، والتي غالبا ما تؤدي إلى انخفاض مستمر في أسعار صرف العملة المحلية، كما أن لتغيرات أسعار الصرف آثار قوية على قطاع السلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول في البلدان المعنية، أي بلدان العالم النامي، وذلك من خلال تأثيرات الأسعار النسبية للسلع والخدمات، أما(Kandil[4],2004) وبعد تقسيم تحركات أسعار الصرف إلى متوقعة وغير متوقعة، أكدت على أن الناتج المعروض يتغير وفقا لحركات أسعار الصرف غير المتوقعة وتكلفة الناتج المنتج Output Produced، أي أن التقلب في أسعار الصرف سيؤثر في أسعار المدخلات والمخرجات للنشاط الاقتصادي، ويغلب على الوضع طابع اللاتأكد، فيما تحدد، حسب قنديل، تحركات أسعار الصرف المتوقعة، تكلفة الناتج المنتج، أي أن تكون للشركات والمؤسسات

[1] Patel Deeviya and Mah Gisele**, Relationship between Real Exchange Rate and Economic Growth : the Case of South Africa**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol.10, No.11, February 2018, pp. 146-158.

[2] Zhao Yuxin, **The influence and impact of the exchange rate on the economy**, E3S Web of Conferences 214, 03007 (2020). pp. 01-04.

[3] Lawrence Ufoeza Olisaemzka et al, **Effect of Foreign exchange rate fluctuations on Nigerian Economy**, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), Volume-1 Issue-1, Nov-Dec 2017, pp. 1558-1568.

[4] Magda Kandil, **Exchange Rate Fluctuations and Economic Activity in Developing Countries: Theories and Evidence**, Journal of Economic Development, Volume 29, Number 1, June 2004, pp. 85-108.

المنتجة الأريحية في تحديد الناتج، مما سيؤدي إلى تأثيرات طويلة الأجل، وعلى النقيض من ذلك، تحدد تحركات أسعار الصرف غير المتوقعة، الظروف الاقتصادية في الأمد القريب، في ثلاثة اتجاهات: صافي الصادرات، أي الفرق بين الصادرات والواردات، الطلب على النقود، والناتج المعروض، وتعتبر التأثيرات الطويلة والقصيرة الأجل مهمة للأداء الاقتصادي. فيما تحدد التأثيرات طويلة الأجل نمو الناتج بمرور الوقت، ومع ذلك، قد تؤدي التأثيرات الدورية القصيرة الأجل إلى أزمة، كما أثبتت التجارب الأخيرة في الأسواق الناشئة.

الفرع الثالث: تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

يتفصل (Han[1], 2020) في شرح العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي بأن هناك آليتين تؤثر بهما الأولى على الثانية، وذلك في اقتصاد مفتوح، فمن ناحية، يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة أسعار المنتجات الأجنبية، وتقليل الطلب عليها، وتعزيز استهلاك المنتجات المحلية، وخفض أسعار الصادرات المحلية مقارنة بالأجنبية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وتحفيز الاستثمار والصادرات، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات، وتعزيز تدفق رأس المال إلى الخارج، وتفاقم عجز ميزان التجارة، وهو ما لا يفضي إلى النمو والاستقرار الاقتصاديين.

لذلك، يُمثل الحكم على ارتفاع أو انخفاض أسعار الصرف مشكلةً صعبةً للسياسات الاقتصادية للعديد من الدول، وبما أن سعر الصرف سيؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والاستهلاك والأسعار والمعروض النقدي واحتياطيات النقد الأجنبي والعمالة وغيرها، فإن تأثيرات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي ليس بالبساطة التي يُمثلها التحليل النظري، ويفسر "قانون المثلث المستحيل" أو الثلاثية المستحيلة الذي اقترحه كروغمان أيضًا تعقيد آلية تشغيل سعر الصرف.

[1] Han Yujing, **The Impact of Exchange Rate fluctuation on Economic Growth**, advances in Economics, Business and Management Research, volume 146, 2020, pp. 29-33.

خاتمة الفصل

انتقد الاقتصاديون في القرن العشرين وعلى رأسهم كينز، النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي، من منطلق الافتراضات التي تبنى عليها، وعلى ضرورة التوازن التي فندتها العديد من الدلائل، فحاول الاقتصاديون النيوكلاسيك أو الحداثيون من بعد الحرب العالمية وترسم الأوضاع النهائية للواقع إعطاء تفسيرات للنمو الاقتصادي ونماذج رياضية تحاول مواكبة التطور التكنولوجي التي وصلت إليه الدول المتقدمة، ورغم تقديمهم للعديد من النماذج مثل نموذج هارود-دومار (1939-1945)، ونموذج صولو-سوان 1956، والتي بدورها اقتصرت افتراضاتها على سلعة واحدة وقطاع واحد، محاولين صياغة الواقع الاقتصادي المعقد ومركزين على دور عوامل الإنتاج التقليدية خاصة الادخار والاستثمار في تحديد معدل النمو الاقتصادي، حيث يربطان النمو بمستوى الادخار الذي يؤثر على تراكم رأس المال وبالتالي على الانتاج والنمو المستقبلي، وأنتجت هذه النماذج وغيرها نماذج حديثة عرفت بنماذج النمو الداخلي مثل نماذج رومر وغيرها ، فتعتبر هذه النظريات تطورا من الأسس السابقة، وتضيف إليها عناصر جديدة تتعلق بالتطور التكنولوجي والمعرفة، وتعتبر أن النمو لا يعتمد فقط على الإدخار وتراكم رأس المال، بل على الابتكار المستمر الذي يعد محركا رئيسيا للنمو المستدام، مع الاعتراف كذلك بدور العوامل التقليدية مثل تراكم رأس المال والسياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال انهاكا اقتصاديا كاملا، من حيث البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية انتهاءً إلى اليد العاملة التي غادرت، فكان على الدولة الفتية اختيار نظام اقتصادي مناسب، تلملم به أراملها ويتاماها، وإطلاق عملة جديدة واقتصاد قديم بحلة جديدة مكسورة نسبيا، فكان النظام الاشتراكي هو الأنسب للمرحلة، من حيث أهميته الاجتماعية طبعا، وفاءً للشهداء والمجاهدين، وضحايا الحرب الصعبة والاستعمار المسعور، فاختارت الجزائر المعسكر الاشتراكي على الرأسمالي، بناءً على واقعها وقناعاتها، مختارة بالإضافة إلى ذلك، الاعتماد على نموذج تنموي يعتمد على تبنى نموذج الصناعات الثقيلة، حققت من خلالها طفرة حقيقية تنموية وتصنيعية جعلت الصناعات الوطنية وشركاتها في أوج عطائها مضرب مثل عالمي في النجاح.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى التاريخ التنموي للجزائر، من خلال التطرق إلى البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني، سيكون التطرق فيه إلى تطور أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر، وذلك ا ابتداءً من الاستقلال الجزائري، وإطلاق عملة الدينار الجزائري إلى وقتنا هذا، وفي الأخير، المبحث الثالث: قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر، سيكون الوصول إلى تقديم نموذج قياسيا من أجل دراسة الفرضيات وتقديم خاتمة لهذه الدراسة.

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر

اعتمدت السلطات في بداية التقويم، أي منذ استقلالها سنة 1962 على الإنفاق الحكومي، لمحاولة خلق تنمية صناعية وزراعية وبشرية، وتحقيق معدلات نمو كافية ومستدامة، بالنظر إلى كبر المسؤولية الملقاة على عاتقها، فحسب المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي انعقد بالعاصمة الليبية طرابلس، ما بين 28 ماي 07 جوان 1962، أي قبيل الاستقلال، فصدرت عنه قرارات كان هدفها الأكبر وضع تصور للجزائر المستقلة[1]، متمثلة في شقها الاقتصادي، بالاهتمام بالتنمية، ممثلة في الإصلاحي الزراعي، واستثمار الثروات الطبيعية الطاقوية والمعدنية، وتنظيم التجارة من خلال تطوير المبادلات التجارية مع جميع الدول، بما في ذلك فرنسا، لكن ضمن شروط وقيود تمنع النظام التفضيلي لصالح فرنسا، وأخضعت الاستثمارات الأجنبية إلى جملة من الشروط، منها ضرورة إعادة استثمار جزء من الأرباح داخل الوطن، مما يعكس نظرة وطنية خالصة، واكتفى المؤتمر، على ضوء عدم اكتمال نظرته في هذا المجال، بتكليف الحزب، حزب جبهة التحرير الوطنية، بتوسيع شبكة الغاز والكهرباء وتحضير الكفاءات التقنية من أجل تسيير ثروات البلاد.

ومن خلال توصيات المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني، الذي انعقد في الفترة ما بين 16 و21 أفريل 1964، ظهرت التوجهات الاقتصادية من خلال العمل بكيفية مدروسة، نحو بناء اقتصاد اشتراكي موجه، يرتكز بدرجة أساسية على توسيع القطاع العمومي بطريقة أفقية[2] تزداد معها عدد وحدات النشاط، سواء كان ذلك في القطاع الأول، أي القطاع الزراعي، أو القطاع الثاني، الذي يمثل قطاع الصناعة والبناء، والقطاع الثالث قطاع المال والتجارة، وعموديا بإسناد مهمة قيادة الاقتصاد الوطني لهذا الاقتصاد العمومي، الذي سيتدعم باتباع سلسلة من الإجراءات تتجسد في نقل ملكية بعض المؤسسات، وفي قطاعات مختلفة: من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إلى قطاع الدولة العام، أي تأميم هذه المؤسسات، فعرفت

---

[1] عبد الوهاب أوسليم، **مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي – جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات**، مجلة الخلدونية، المجلد 6، العدد1، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2013، ص ص 162-163.

[2] سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2013، ص83.

مرحلة ما بعد الاستقلال، من 1962-1967، تأسيس وإطلاق عدة شركات وطنية، في مختلف الفروع الصناعية ومن بينها:

1-شركة سوناطراك بتاريخ: 1963/12/31 في مجال المحروقات.

2-الشركة الوطنية للتبغ والكبريت: 1963/11/04

3-الشركة الوطنية للحديد والصلب: 1964/09/03

4-الشركة الوطنية للدقيق والعجائن الغذائية والكسكسي SEMPAC: 1965/03/25

5-الشركة الوطنية للبحث والاستغلال المنجمي SORAREM: 1966/05/08.

6-الشركة الوطنية للمياه المعدنية SNEMA: 1966/07/22.

7-الشركة الوطنية لتسيير وتطوير صناعات السكر: 1966/07/22.

الجدول رقم3-1: الاستثمارات الصناعية للفترة (1963-1966) الوحدة: مليون دينار.

القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.8	147.9	98.2	338.8	654.7
الصناعة	151	131.9	156.8	370.9	810.3
مجموع القطاعات	**1179.2**	**1829.7**	**1562.7**	**2404.8**	**6442.8**

المصدر: نصيرة قوريش، **دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص27.

حسب الجدول 3-1 أعلاه، تذبذبت مساهمة الزراعة والصناعة في هذا المجال الزمني الذي يسميه الاقتصاديون بمرحلة الانتظار، رغم التطور الثابت لكليهما، مع تزايد حركة التأميم، وإنشاء الشركات العمومية الصناعية المختلفة، إضافة إلى تزايد تملك واستغلال الجزائريين للأراضي الزراعية المنتجة، حيث كان المعمِّرون يحوزون على ما يفوق 58% من المستثمرات الفلاحية، فصدر عن الحكومة الجزائرية المستقلة القانون276-63 في 06 جويلية 1963، الذي يقرّ بأن الممتلكات المتروكة من طرف المستعمر الفرنسي ممتلكات شاغرة دون مالك، وترخيص تسييرها من طرف الدواوين الزراعية في إطار التسيير الذاتي، واسترجعت الدولة

امتلاكها للأراضي المسيرة ذاتياـ والتي تُركت شاغرة بعد الاستقلال بموجب الأمر 66/182 الصادر بتاريخ 06 ماي 1966 لتصبح الدولة هي المالك الوحيد لهذه الأراضي الفلاحية[1].

المطلب الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط 1967-1989

ابتداءً من سنة 1967، اتخذ القرار بإخراج الدولة الجزائرية الجديدة من مرحلة التفكير والدراسة، إلى تبني نموذج اقتصادي مناسب لاستراتيجية التنمية المطلوبة، وذلك من خلال مخططات التنمية، والتي ركزت على التصنيع بدرجة أولى وأهم، واستلهمت الدولة هذا النموذج من خلال نموذج G.D De Bernis، والفكرة الأساسية للنموذج، تمثلت في أن الاعتماد على الصناعات المصنعة أو الثقيلة، باعتبارها كفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية، التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، عن طريق إعطائه مفعولا تسلسليا، يمكِّن من ظهور صناعات خفيفة إلى جانب الصناعات الثقيلة، والذي فسّر حسب دوبرني، اتجاه السلطة في الجزائر نحو اعتماد التكنولوجيا المتطورة في تلك المرحلة بأربعة أسباب تتمثل في[2]:

1-نقص اليد العاملة المؤهلة في الجزائر وقتها، مما يعزز اللجوء إلى استعمال تقنيات متطورة.

2-الإنتاج من أجل القدرة على المنافسة بهدف التصدير.

3-الإعتماد على التقنيات القديمة يجبر الدولة على تطبيق سياسة حمائية مشددة.

4-التقنيات المتطورة تُحدث عصرنة فعالة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

من أجل إعطاء دفعة كافية للانطلاقة الصناعية، التي تبناها التخطيط المركزي الاقتصادي، خُصص لهذه المرحلة غلاف مالي قُدِّر بـ 11.081 مليون دينار جزائري، خصص الجزء الأكبر منها لخلق مصانع وصناعات كافية لبدأ التسلسل الصناعي، المعتمد

---

[1] ثوريا الماحي وأوزال عبد القادر، **سياسات تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 04، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص ص، 11-12.

[2] إدريس بولكعيبات، **تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، المجلد 13، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2002، ص ص، 119-120

على احتكار الدولة واستكمال جهود التأميم، من خلال الشركات الوطنية في جميع القطاعات (مناجم، صناعات، نقل، تجارة، وبنوك)، ولمحاولة وضع أطر مناسبة لتأسيس وضع اقتصادي واجتماعي اشتراكي عادل، يقوم على ملكية الدولة، فخصصت من الغلاف المالي نِسب معينة لكل قطاع، مع التركيز على القطاعات الاقتصادية كما يلي[1]:

1-الصناعة بمبلغ 5.400 مليون دينار جزائري.

2-الزراعة بمبلغ 1.869 مليون دينار جزائري.

3-القاعدة الهيكلية بمبلغ 1.124 مليون دينار جزائري.

4-السياحة بمبلغ 285 مليون دينار جزائري.

ظهور توجه واهتمام سياسي واقتصادي بالمحروقات، مع إنشاء شركة سوناطراك، المتخصصة وقتها في البحث عن المحروقات واستغلالها، فأدى التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطنية في مجال النفط، إلى إحداث صراعات مع المؤسسات الأجنبية، من أجل التحكم التام في هذا الملف، حيث حصلت شركة سوناطراك على أول اكتشاف نفطي لها سنة 1966 في حقل بمنطقة واد نومر، ولاية غرداية، وكانت أول فرصة حقيقية لاكتشاف قدرات الشركة، مع استمرار القيود الفرنسية على الواقع النفطي في الصحراء، كأحد آثار اتفاقيات افيان، فحاربت الجزائر قانونيا[2] وسياسا، الحكومة والشركات الفرنسية وتلك القيود، إلى أن تم التأميم التام للمحروقات سنة 1971.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

جاء الأمر رقم 70-10[3] بالمخطط الرباعي 1970-1973، فيشكل هذا المخطط الرباعي، حسب الجريدة الرسمية، القانون الأساسي الذي يحكم البلاد خلال تلك المرحلة، من خلال احترام المقررات والإجراءات، التي يحددها على جميع مستويات النظام السياسي والإداري

[1] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، المجلد 2، العدد 2، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص:217

[2] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، المجلد 4، العدد 6، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012، ص192.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1389هـ الموافق لـ 20 يناير سنة 1970 بالمخطط الرباعي 1970-1973، العدد 7، السنة السابعة، 1970، ص55.

والاقتصادي والاجتماعي، أما صدور مخططات التنمية الجزائرية كقوانين[1] فكان من أجل أن تفرض نفسها على جميع الفاعلين الاقتصاديين والإدارات والمؤسسات السياسية، في أهدافها وفي وسائلها، ولقد خصص من خلال هذا الأمر مبلغ 26.400 مليون دينار جزائري، من أجل الوصول إلى معدل تنمية سنوية متوسطة للإنتاج الداخلي الإجمالي بـ 9%.

وفي هذه المرحلة، بالضبط في 08 نوفمبر 1971، وتحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها[2]"، جاءت الثورة الزراعية، كتأكيد على أهميتها في التنمية، ومن أجل التوزيع العادل والفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، وهي الأرض، من خلال التركيز على مراقبة استغلال الأراضي، وإدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، مع السعي إلى تحسين ظروفهم المعيشية، وإلغاء الملكية الواسعة، ضم الأراضي الفلاحية غير المستغلة، إضافة إلى عصرنة القطاع الزراعي، وزيادة استهلاك السماد والبذور المختارة، واستغلال الأدوات العصرية وتشييد أبنية الاستغلال، واستغلال الأراضي المتروكة بدون حراثة، ويمكن القول بأن الثورة الزراعية جاءت لدعم الأرياف بدرجة أولى دعما للسكان، للحد من الهجرة نحو المدن، ولموازنة التنمية، بعد التركيز على التصنيع والمحروقات والقطاعات الاقتصادية الأخرى، بفكر اشتراكي واضح ومثالي، بعيدا عن الواقع الإداري الصعب، وعدم المتابعة الصارمة لشروط السياسات الزراعية، مما أدى إلى تفشي اللامبالاة وإهمال تلك الأراضي أو استعمالها لغير الغايات المعينة، مما أدى في النهاية إلى إفشال مشروع الثورة الزراعية[3].

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

على غرار المخططين السابقين، عُرض هذا البرنامج على شكل أمر منشور في الجريدة الرسمية، فكان الغلاف المالي المرخص به لكتابة الدولة للتخطيط، لتحقيق الاستثمارات العمومية، خلال هذا المخطط مقدرا بـ 110 مليار دينار جزائري، فكان الحرص خلاله واضحا

[1] Slimane Bedrani et Naceur Bourenane, **L'expérience Algérienne de Planification : le cas de l'agriculture**, Vol 1, n°5, Cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement, Bouzaréah, Algérie, 1er Trimestre 1986, p : 96.

[2] أمر رقم 71-73 مؤرخ في 20 رمضان عام 1391هـ الموافق لـ 8 نوفمبر سنة 1971 يتضمن الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 97، السنة الثامنة، 1971، ص ص1626-1668.

[3] بدر الدين طالبي وسلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، المجلد 19، العدد 1، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، ص216.

على إنهاء الورشات قيد التحقيق في الميدان، ومتابعة التقدم في البرامج السابقة، والتدرج في الشروع في البرامج الجديدة، وتدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي، بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني، وذلك في إطار الخطة الإجمالية للتنمية، وهو الخطاب الثابت في كل مرحلة، والتأكيد على التنظيم الاشتراكي لعملية التنمية، من خلال الدعم الشعبي، أي من قبل السكان والعمال بالدرجة الأولى، ومؤسسات الثورة الزراعية ومجالس العمال للمؤسسات الاشتراكية، والمجالس الشعبية للجماعات المحلية[1].

الفرع الرابع: مرحلة تقييم المخططات 1978-1979

بدأت هذه المرحلة بوفاة الرئيس هواري بومدين، فبدأت النقاشات حول مدى فعالية المخططات التنمية، ومدى نجاعة التسيير الاشتراكي، مع ظهور مظاهر العجز والإفلاس المالي والرشوة والمحسوبية، التي غزت الشركات العمومية والوزارات الاقتصادية، فكانت من أهم نقائص المخططات في المراحل السابقة ما يلي[2]:

1-غياب التحسيس بالأهداف الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية، والمتمثلة في خلق الثروة والنمو.

2-إهمال مخططات التنمية لمفهوم المردودية، والاهتمام بمراقبة التدفقات المالية للمؤسسات العمومية، بغض النظر عن نتائجها.

3-الاختلال المزمن والدائم في مالية المؤسسات العمومية، بسبب ارتفاع الأعباء المختلفة ومصاريف المستخدمين التي تمثل من 40% إلى 90% من نفقات الاستغلال.

4-التأخر في إنجاز المشاريع، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الإضافية للاستثمارات.

5-تهميش القطاع الفلاحي في مقابل التوجه الصناعي، مما جعل الجزائر تدفع سنويا أكثر من 2.5 مليار دولار من أجل استيراد المواد الغذائية.

6-مشاكل التسيير والبيروقراطية، بسبب كبر حجم المؤسسات الصناعية وصعوبة مراقبتها.

---

[1] الأمر رقم 74-68 مؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1394هـ الموافق 24 يونيو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، السنة الحادية عشرة، 1974، ص ص715-716.

[2] سامية فرفار، **المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر**، المجلد 2، العدد 2، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص97-98.

7-زيادة الطلب على القروض الخارجية.

الجدول 3-2: هيكل الاستثمارات (1967-1979)

	1969-1967		1973-1970		1977-1974		1979-1978	
	بمليار دج	%	بمليار دج	%	بمليار دج	%	بمليار دج	%
الصناعة الإجمالية	5.4	56	20.8	57	74.2	61	66	62
منها الهيدروكربونية	2.7	28	9.8	27	36	30	--	--
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	3.2	3
البنية التحتية	2.7	28	11.3	30	40.8	34	36.8	35
إجمالي الاستثمارات	**9.7**	**100**	**36.7**	**100**	**120.8**	**100**	**106**	**100**

المصدر: Chérif Begga and Abdelhamid Merghit, **Attempts to Industrial Reforms in Algeria : Do they fit the Logic of Globalization**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.16, No. 1, May 2014, p :99.

تحولت ميزانية المخططات بالتدريج نحو التركز على المحروقات، حسب الجدول 3-2، كبذرة للواقع المعاش حاليا، حيث تسعى الجزائر بشتى الطرق للتخلص من هذه التبعية لأسعار المحروقات، ويستمر التجاهل المستمر لقطاع الزراعة والفلاحة لصالح السياسة التصنيعية، التي انتهجتها الدولة خلال المراحل الأولى لبرامج التنمية والتخطيط، والذي ستسعى لاحقا إلى التعويض وإعادة الهيكلة، وإعادة الاعتبار لهذا القطاع الحيوي.

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الأول 1980-1984

أفرزت المخططات الرباعية التي سبقت هذه المرحلة، شركات وطنية كبرى تتحمل بمفردها نشاط فرع صناعي بأكمله، فهناك شركة المناجم، وشركة تحويل الحديد، وشركة المحروقات وغيرها، فأصبحت هذه الشركات تتصرف كإدارة للفرع، محتكرة إنتاج الفرع وتجارته الخارجية والتوزيع الداخلي وتحديد سياسة التنمية، وأدى مثل هذا التنظيم، إلى ظهور عدم توازنات في الاستثمارات الوطنية، حيث أن الشركات العظمى والقوية كانت لها قدرة مساومة قاطعة مع إدارة التخطيط والصناعة[1]، مما يعني أنها تؤثر على مكاتب أخذ القرار حتى

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص ص 29-30.

تخصص لها معظم الاستثمارات، وتهمل توظيف الأموال في القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا أو في الهياكل القاعدية كالطرق والمساكن والمدارس والمستشفيات، فهدفت الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) إلى تصفية مثل هذه الاختلالات، مع اعتماد توزيع جديد، مختلف ومحسن للمشاريع القطاعية، على حساب التركيز السابق للمحروقات، التي خصص لها الربع فقط أي 63 مليار دينار جزائري، من مجموع 250 مليار، وقامت السلطات بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1982، وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي، الذي كان يتجسد في منشآت كبرى، وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية، أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا، فمثلا شركة الفرع الكهربائي والالكتروني، قسمت إلى شركة العتاد الكهربائي، وشركة صناعة الأجهزة المنزلية، وشركات صنع أجهزة السمعية البصرية، وشركات الصناعات التلفونية، إلى غير ذلك من الشركات المتخصصة.

الفرع السادس: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

عكس المخططات السابقة، فإن المخططين الخماسيين جاءا بصيغة قوانين، يصادق عليها المجلس الشعبي الوطني، مما يعكس الصبغة التنظيمية المركزة، إضافة إلى المصادقة على مشروع قانون المخطط السنوي 1985، بعد أربعة مخططات إنمائية للدولة منذ 1967، وإضافة إلى مواصلة العمل بالمخطط السابق، والمحافظة على الوضعية التصنيعية والاستثمارية السائدة، يركز المخطط بصفة مهمة على قطاع الزراعة والري، ويقسم المخطط هيكليا[1] حسب التوجهات المعلنة إلى:

1-القطاع المنتج: 367.02 مليار دج.

2-قطاع وسائل الإنجاز: 33.2 مليار دج.

3-القطاع شبه المنتج: 60.53 مليار دج.

4-قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية 362.13 مليار دج.

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص139.

كما حدد المخطط الخماسي الثاني، ومن أجل تنمية الفلاحة والري، حجم تكاليف البرامج الاستثمارية بمقدار 115.42 مليار دج موزعة بين القطاعين كما يلي[1]:

1-الزراعة: 57.70 دج.

2-الري: 60.72 مليار دج.

أما تفسير تفاوت قيمة برامج الري عن الفلاحة في المخطط الخماسي الثاني، يتمثل في السعي الواضح والمدروس لمعالجة العجز الكبير الذي تشكو منه البلاد، في تلك المرحلة، من مياه الشرب ومياه السقي، والتي تجسدت من خلال إقرار بناء 33 سدا[2]، على عدة مراحل، تصل سعتها إلى 800 مليون متر مكعب.

الشكل 3-1: تطور معدلات النمو الاقتصادي في مرحلة الاقتصاد المخطط

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي data.worldbank.org

من خلال الشكل السابق، يمكن ملاحظة معدلات النمو المرتفعة في بداية تطبيق مخططات التنمية في 1967، وهي معدلات متميزة عن السنوات السابقة، ومرجعها الجرعة الكبيرة من الإنفاق الحكومي والالتزام السياسي والشعبي، بالتوجه نحو التصنيع الثقيل والسريع، وهو ما نجحت نسبيا في تحقيقه، إضافة إلى بناء قاعدة صناعية نموذجية، مع بعض المشاكل التسييرية، أما الانخفاض الكبير في معدل النمو الاقتصادي سنة 1971، الذي وصل -

[1] عبد الرزاق صغور، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008، ص172.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص146.

11.3%، فيمكن إرجاعه تاريخيا إلى قرار تأميم المحروقات وأخذ زمام المبادرة البترولية من الشركات الفرنسية وغيرها، لصالح الحكومة الجزائرية، الذي يمكن أن يؤدي إلى تدني عائدات المحروقات في تلك المرحلة، مقارنة بالسنوات الماضية، وانخفاض في الدخل الحقيقي، أدى إلى خلق مرحلة انتقالية وعجزا مؤقتا في النمو الاقتصادي، تعافى منه الاقتصاد بسرعة، ويمكن أن يكون انكماشا في النمو الحقيقي، في إطار الدورة الاقتصادية، أو في أحد المؤشرات الأخرى، نظرا للأداء البارز للاقتصاد الجزائري في مرحلة المخطط الثلاثي الأول 1967-1969، وأكبر تباطء شهدت الجزائر بعد تلك المرحلة سيكون خلال وبعد الأزمة البترولية سنة 1986، والتي ألقت بظلالها على الوضع الداخلي، فوصل النمو الاقتصادي نسبتي 0.7-، -1، سنتي 1987 و 1988 على التوالي، إضافة إلى تأجج الوضع الداخلي وصولا إلى نهاية 1988، في ما يسمى بأحداث أكتوبر 1988، وخروج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي 1990-1998

انحدرت الجزائر إلى سنوات مظلمة ابتداءً من عام 1986، سياسيا واقتصاديا، ولم تعد المنابر الإعلامية تتناول تقدم مخططات التنمية ولا المشاريع المسطرة وفقها، بقدر بما تعد المواطن البسيط الذي خرج إلى الشارع بالإصلاحات، والتي جاءت سريعة، لكنها جاءت واهنة، فبهذا حاولت الحكومة إصلاح الأوضاع بنفسها، دون أي طلب مساعدة في تلك المرحلة، فتمثلت أهمها، في فتح المجال أمام التعددية السياسية والعمل الحزبي، بعد العمل بسيادة الحزب الواحد طوال فترة الاستقلال، فأعطى هذا الوضع فسحة نسبية للتنفس، والتعبير عن السخط الشعبي الذي تترجم في 1992 لاحقا إلى توقف المسار الانتخابي، والدخول في غياهب العشرية السوداء، وتضاف إلى تلك الإجراءات، النقاش الذي دار حول استقلالية المؤسسات العمومية[1]، من خلال إعطائها الحرية التامة في اتخاذ قرارات الاستثمار، دون العودة إلى الجهة المركزية، وإعطائها سلطات تجارية واقتصادية فردية، كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، مع بقائها إداريا في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة، من أجل إعادة تكييف

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، المجلد 5، العدد 8، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2005، ص57.

الاقتصاد الوطني من جهة، وربطا للفكر التخطيطي بعمل السوق، وأخيرا من أجل إعادة هيكلة المؤسسات ومحاولة العودة بها إلى العمل الحقيقي، سواء على مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

الفرع الأول: إصلاحات الجيل الأول 1990-1993

أدت الأوضاع الصعبة في تلك المرحلة بالجزائر، إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي، من أجل وصفة اقتصادية أولا، ومن أجل تشخيص أوضح للواقع الاقتصادي، لكن هذا تم بسرية تامة، مفضيا إلى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990:

يعتبر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، مدته 12 شهرا، تتحصل الجزائر بموجبه على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDRs) أي ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدر بـ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي من أجل تعويض انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب، وكذا مساعدة الإصلاحات الاقتصادية المقدمة من طرف البنك الدولي بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي، وهدف الاتفاق الأول إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1-تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

2-القضاء على العجز في الميزانية.

3-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.

4-تحرير التجارة الخارجية، وإزالة كافة العوائق الكمية والجمركية.

5-إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

وتجاوبا مع شروط هذا الاتفاق، قامت الحكومة الجزائرية بعدة تغييرات على مستوى المنظومة التشريعية، تماشيا مع التوجه الاقتصادي الإصلاحي، فتم إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، الذي ركز على استقلالية البنك المركزي الجزائري، ووضع سقف أقصى، لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري، إضافة إلى العديد من الإصلاحات، فيما يخص البنوك التجارية، والمخاطرة، والقروض،

[1] ليندة بخوش، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021-2022، ص-ص 283-284

وإعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت إشراف البنك المركزي الجزائري[1]، والذي أصبح يسمى بعد هذا القانون بـ "بنك الجزائر".

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991 – مارس 1992:

مع مشروعية التدابير الإصلاحية، أصبح التنفيذ أصعب في وضع اجتماعي وسياسي هش، بلغت فيه البطالة مستويات قياسية، ومع تحسن معدل النمو الاقتصادي بفعل التدابير المتخذة في إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول، إلا أن الوضع لم يستمر طويلا، فزادت الاختلالات الاقتصادية، الاضرابات العمالية، السخط الشعبي من الأوضاع المعيشية، وأدت هذه الأحداث بالحكومة الجديدة إلى العودة إلى صندوق النقد الدولي، إلى إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني وبشروط جديدة، تحصل الحكومة الجزائرية على قرض قدره 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 404 مليون دولار، توزع على أربعة أقساط أو شرائح، قيمة كل واحدة 100 مليون دولار، يتوقف دفعها على مدى التزام السلطة الجزائرية بتنفيذ الشروط الاقتصادية الملحقة بها، وبالتالي لم تستلم منها الحكومة إلا الشرائح الثلاث الأولى، لعدم التزامها بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها، وقد اشترط الصندوق عدة إجراءات [2]منها:

1-إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات، في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق.

2-تقليص دور خزينة الدولة، في تمويل عجز المؤسسات العمومية.

3-حرية تحديد الأسعار، ومراعاة مؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية.

4-إصلاح نظام الأجور، وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم.

5-إصلاح النظام الضريبي، من أجل أن يستجيب لمعطيات اقتصاد السوق.

6-إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص، فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة.

7-التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.

---

[1] دحمان بن عبد الفتاح، **أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**، مداخلة علمية في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة يوم 11 و12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص02.

[2] مراد ناصر، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، العدد2، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010، ص141.

الفرع الثاني: إصلاحات الجيل الثاني 1994-1998

تكرست لدى الحكومات الجزائرية المتتابعة فكرة ثابتة، وهي ضرورة الاستمرار بمحاولة تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي الاقتصادية، وضرورة فرض الإصلاحات المتفق عليها، ويمكن أن يكون اللجوء المستمر إلى الصندوق أمرا مفروضا عليها، بحكم العجز عن تسديد الديون المتأخرة، وواقع اقتصادي لم يتعاف من الانتكاسة القريبة لأسعار المحروقات، والعشرية السوداء التي أجهدت الواقع الاجتماعي والانساني الداخلي، وعليه، فإن هذه البرامج والاتفاقيات، أصبحت جرعات دواء متقطعة من أجل محاولة إصلاح النشاط الاقتصادي والإنتاجي، والتنافسي.

أولا: برنامج التثبيت الاقتصادي 01 ماي 1994- مارس 1995

اختلفت التصنيفات والتسميات لهذه المرحلة، إلا أن الوضع الاقتصادي استمر على حاله، مع بعض التحسن، الذي ينطفئ سريعا، فتعود الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، بعد التحسن المضلل الذي سرعان ما انقشع، فحررت الحكومة رسالة النية، من أجل طلب مساعدة الصندوق، في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والهيكلي، فوافق صندوق النقد الدولي على منح الحكومة الجزائرية مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، معطيا بعض الثقة للحكومة لدى المؤسسات المالية العالمية، التي وافقت على جدولة الديون المترتبة على الجزائر، ومن أهم أهداف هذا البرنامج، إعادة بعث النشاط الاقتصادي الحقيقي من خلال السعي إلى نمو اقتصادي بـ 5.3% مقابل 1.1% للفترة (1994-1995)، وتخفيض معدل التضخم إلى 10.3% مقابل 35.1% في سنة 1994، وتخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2.8% في 1994[1]، إضافة إلى ذلك، تضمن البرنامج المزيد من التخفيضات لقيمة الدينار الجزائري، لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، تحرير التجارة والأسعار، لتخفيف عبء خدمة الدين الخارجي، دعم الإنتاج الزراعي وتنويع الصادرات.

[1] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم**، مجلة المالية والأسواق، المجلد3، العدد2، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016، ص273.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي: 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998

سعت الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة، من أجل الحصول على جدولة مريحة لديونها، وهو ما نجحت فيه لدى نادي باريس، سنة 1995، من أجل جدولة 7.3 مليار ديون، على مدى 15 سنة، مع فترة سماح بأربعة سنوات، ونجحت بالحصول على إعادة جدولة ديونها لدى نادي لندن، المقدرة ب 3.2 مليار دولار أمريكي[1].

ولم تسجل أي إعانات أو قروض من صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة، وإنما الشروع في المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، في إطار خطة مشتركة بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد، لمدة 03 سنوات، أي من سنة 1995 إلى 1998، في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، الذي يحمل نفس الوصفة لكل الأمراض الاقتصادية للدول التي تستعين به، من خلال التنظير ومحاولة تمييز المخاطر داخل المنظومة الاقتصادية المحلية، فيتضمن عموما اتفاقات متماثلة كتخفيض النفقات العمومية، الإصلاحات الجبائية، رفع نسب الفائدة لتشجيع الادخار، تطوير الصادرات خارج المحروقات، الخوصصة وغيرها من الوصفات الاقتصادية، إلا أن التطبيق يصطدم بالواقع في كل مرة، واقع اقتصادي صعب، بنسبة بطالة وصلت 29% سنة 1997، بسبب الركود العام، إعادة هيكلة وتطهير المؤسسات العمومية، واستمرار فرض التخفيضات بحثا عن القيمة الحقيقية للدينار الجزائري أمام الدولار، وما تجرُّه هذه التخفيضات المستمرة من تضخم في أسعار السلع التي تمس الحياة اليومية للمواطن، مع عدم تجاوب الصادرات وتنافسيتها، في خضم واقع أمني متردي، وغير مساير لحركية العملية الاقتصادية، إضافة إلى التغييب الكبير والمتعمد لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مما يزيد من تضييع الموارد الاقتصادية والمالية إلى الخارج والداخل، من خلال هروب رؤوس الأموال أولا، التي يفترض أن تساهم في عملية التنمية، وظهور السوق الموازية للصرف الأجنبي ثانيا، كرد فعل على ابتعاد أسعار الصرف الرسمية عن الواقع، ومع ظهور بوادر الانفراج الأمني، بقدوم الألفية الجديدة، وقانون المصالحة والوئام المدني وغيرها من إجراءات الحد من الاقتتال، أصبح الاستقرار الأمني هدفا يمكن الحديث عنه.

[1] وافية تجاني، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021، ص91.

الشكل 3-2 الناتج المحلي الإجمالي GDP للمرحلة 1986-1997

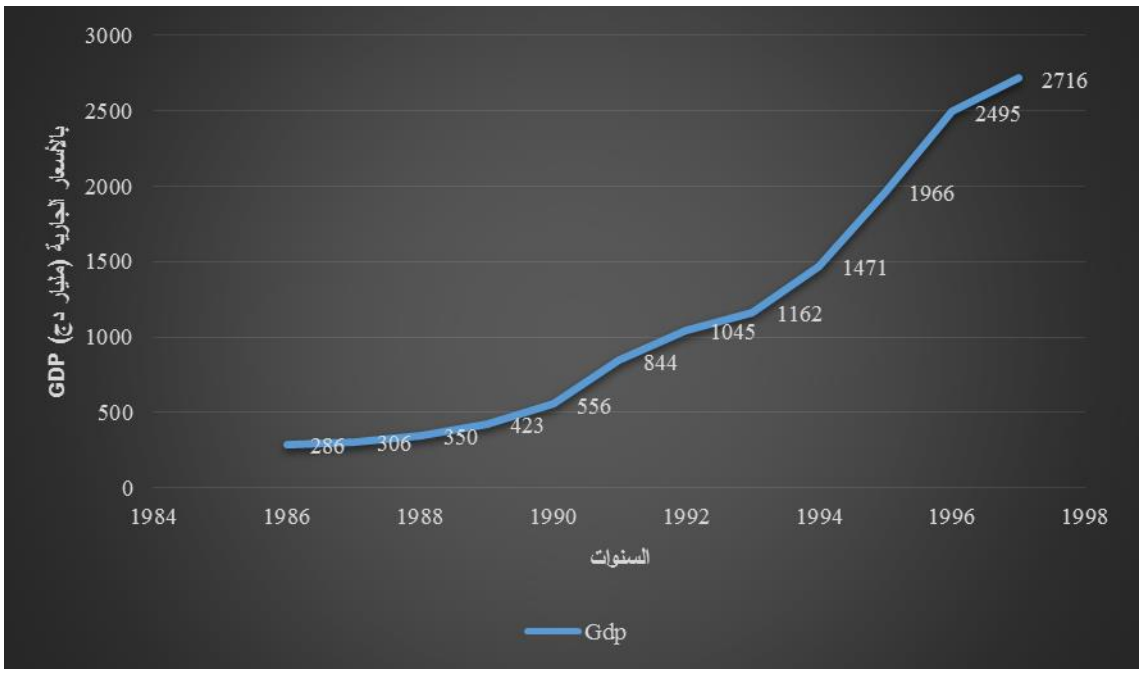

المصدر : Karim Nashashibi et al, **Algeria : Stabilization and Transition to Market**, IMF Occasional Paper 165 , Washington DC, 1998.

من خلال الشكل 3-2، الذي يمثل تطور معدلات النمو الاقتصادي لما بعد سنة 1984، يتوضح أن الاقتصاد الجزائري عرف انفراجا وتحسنا واضحا منذ 1994، كنتيجة للخطوات العديدة والكبيرة التي اتخذتها الدولة من أجل تحويل اتجاه الاقتصاد نحو الرأسمالية واقتصاد السوق، والتحرر من القيود التجارية والتنظيمية والمالية السابقة، ومع ذلك يبقى الثقل القديم والعقلية التخطيطية لوزن الإدارة في الاقتصاد الذي يفترض أن يقوم بالأفراد والاستثمار والإبداع لا بسيطرة واحتكار الشركات العمومية والبنوك العمومية للدولة كأهم أعمدة التسيير والتخطيط والتمويل.

المطلب الثالث: برامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي (2001-2019)

تغيرت الريح نسبيا مع الألفية الجديدة، فبظهور القيادة السياسية الجديدة، ومع التحسن النسبي في أسعار البترول، عادت الأوضاع الاقتصادية للتحسن، مما شجع الحكومة وقتها للعودة إلى التخطيط الاقتصادي، فسطّرت العديد من البرامج الاقتصادية للسنوات القادمة، مع

التركيز في الإعلان والتطبيق، على توجيه الجهود في هذه المرحلة نحو ترسيخ التوجه نحو اقتصاد السوق، كتوجه اقتصادي وفكري شامل.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

بُرمج لهذه المرحلة مبلغ أولي قدّر بـ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 07 مليار دولار أمريكي بأسعار صرف تلك المرحلة، ثم رُفع الغلاف النهائي للبرنامج إلى 1216 مليار دج، أي ما يعادل 16 مليار دولار، وذلك بسبب إضافة مشاريع جديدة وتقييم المشاريع المبرمجة سلفا، مع إعلان ثلاث أهداف واضحة[1]، سعيا لتحقيقها من خلال هذا المخطط والغلاف المالي، وهي الحد من البطالة وخلق مناصب شغل، تحسين المستوى المعيشي بالحد من الفقر، إعادة تنشيط الفضاءات الريفية ودعم التوازن الجهوي.

وقد أحرز تطبيق فحوى المخطط على مدى السنوات التالية، حيوية اقتصادية واجتماعية رافقها المزيد من الاستقرار الأمني والسياسي، ومن أهم نتائجه[2]: فائض في الميزان التجاري سنة 2001 و2002 على التوالي بـ 9.19 و6.67 مليار دولار أمريكي، ارتفاع قيمة صادرات المحروقات التي وصلت 18.5 مليار دولار أمريكي، تحسن احتياطي الصرف ووصوله قيمة 32.9 مليار دولار سنة 2003، إضافة[3] إلى خفض الديون العمومية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003، تراجع نسبة البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% عام 2004، وإنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية، وبناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بنفس الأهداف السابق، وطمعا في الحصول على النتائج السابقة للبرامج التنموية خلال فترات نجاحها، استمرت الدولة في تطبيق البرامج التنموية بأهداف معلنة مهمة كالنهوض بالاقتصاد، تحسين معيشة الأفراد، الحد من ظاهرة الفقر، ودعم التنمية، فجاء الغلاف المالي

---

[1] هارون بشير، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2022/2021، ص:129.

[2] عبد الرزاق صغور، **المرجع السابق**، ص194.

[3] هارون بشير، **المرجع السابق**، ص130.

لهذا البرنامج أكبر من السابق، فخصص مبلغ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، إضافة إلى باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31، والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، ولقد أرفق هذا البرنامج ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا[1] خاصين بالمرحلة 2006-2009، من أجل محاولة ضمان المساواة في التنمية بين مختلف مناطق الوطن، فخصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار لمنطقة الهضاب العليا.

الجدول 3-3: المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: محمد صلاح، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، 2016، ص271.

من خلال الجدول 3-3 أعلاه، يمكن القول بأن هذه التخصيصات جاءت من خلال دراسات موضوعية معمقة للواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك على مدى الحكومات المتعاقبة، وأن جهاز التخطيط المركزي، القائم بعمليات الدراسة والتشخيص والتسجيل وتخصيص الاعتمادات، قد أصبح أعرف بالواقع من الحكومات السياسية، ومن خلال اقتراح ومتابعة إنجاز المشاريع حسب القطاعات والولايات، والسعي إلى استكمالها والرصد الدقيق والمستمر لنتائجها، أصبح أعنى بالضروريات والكماليات، وحاجة الجماهير والتجمعات السكانية، والبنى التحتية، الصناعية والفلاحية وغيرها، وهو ما سيفرز نتائج حسنة على المدى المناسب، التي عكستها المؤشرات الاقتصادية بوضوح خلال مدة التطبيق وفي نهايتها، ويمكن التماس النية الحسنة

[1] هدى بن محمد، عرض **وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة بني سويف، مصر، يناير 2020، ص ص. 43-44.

والاهتمام الضروري من خلال هذه البرامج والمخططات المركزية، ولا يعني هذا لوم الوحدات الفرعية والثانوية أو الجهات المعنية بالأغلفة المالية كذلك، فهي تواجه على مستواها العديد من العوائق التنموية والإدارية وغيرها، وعموما، يمكن وصف هذا المخطط بالناجح في تحقيق العديد من أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، غير أنه، في هذه المرحلة من مراحل التنمية الجزائرية، كان يجب التخلي عن التخطيط المركزي، الذي يمثل قلب الفكر الاشتراكي، فتكلفة هذه المشاريع باهظة مقارنة بنتائجها، إضافة إلى العوائق الإدارية التي تمثل أغلبها محاولة التحكم في الواقع الاقتصادي من وراء المكاتب الحكومية، وهو ما لا يعطي الحرية المناسبة والإحصائيات والصورة الواقعية، والغائب الأكبر في الصورة الاقتصادية وقتها هو القطاع الخاص، فكانت محاولات الخوصصة فرصة وطُعما من أجل خلق الحركية المطلوبة، لكن الواقع تسيطر عليه المؤسسات العمومية الكبرى، التي تفرض شروطها على الحكومة والبنوك والأفراد، وتتحرك خارج التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي، في مقابل عوائق إدارية واحتكار للتكنولوجيا وللموارد وللاستيراد أيضا، من طرف المؤسسات العمومية، في ظل تضييق لا يمكن تسمية أسبابه على الشريك الاقتصادي الخاص، فنجحت المخططات والحكومات المتعاقبة في تصغير وقتل القطاع الخاص، الذي يفترض أن يحمل على عاتقه النسبة الأكبر من النشاط الاقتصادي، فكما أن شعار تلك المراحل، بأن "الدولة" تفوز في سباق الاقتصاد، و"الدولة" هي الوحيدة التي يمكنها خلق وتحريك الواقع الاقتصادي، خلق جمودا وركودا أضافت إليها تقلبات أسعار البترول الكثير من الثقل، فاستمر الاعتماد على تصدير هذه الثروة وتقسيم ريعها على حياة اجتماعية جامدة، لا تحكمها الريادة أو المقاولاتية، بل التشغيل الإضافي والمتضخم للعمال في المؤسسات العمومية العاجزة أصلا، والتي بدورها لا تخضع للمحاسبة على أساس الكفاءة أو الإنتاج أو أي معيار آخر، رغم الديون والعجز المالي الذي تغطيه بالدعم المستمر واللامشروط من قبل الحكومات والبنوك العمومية، في أمل حدوث معجزات، فمثلت هذه أهم مميزات المراحل السابقة، والتي استمرت حكومات ما بعد الألفية الجديدة بالعمل بها، وصولا إلى الأزمة المالية لسنة 2009.

الفرع الثالث: برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي) 2010-2014

خصصت لهذا المخطط الطموح ميزانية فلكية أخرى، فاعتبر كأكبر غلاف مالي يخصص لبرنامج تنموي منذ الاستقلال، حيث قدّرت قيمة البرنامج 286 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 21.214 مليار دج للبرنامج الخماسي 2010-2014، من أجل المحافظة على الديناميكية المكتسبة، منذ العودة إلى التخطيط والبرامج التنموية منذ 10 سنوات سبقت هذه المرحلة، فيعكس "إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة العمومية

من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]"، ولقد قسمت قيمة غلاف المخطط إلى برنامجين هامين: استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز، بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج) ومبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.

الجدول 3-4: المحاور الرئيسية لبرنامج توطيد النمو 2010-2014

المحاور	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	النسبة من إجمالي البرنامج
1-تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**%45.42**
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2-تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**% 38.52**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
التهيئة العمرانية	500	
3-دعم التنمية الاقتصادية	**3500**	**%16.05**
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
القطاع الصناعي العمومي	2000	
التشغيل	500	

المصدر إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص226.

[1] برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010، الجزائر، 2010، ص ص1-23.

تحتوي مخططات التنمية على العديد من الخطط والبرامج التنموية التي تهدف إلى تنمية وتحسين حياة الأفراد، وأغلفة مالية لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، الصحية والثقافية والدينية، وهذا ما يلخصه الجدول أعلاه، حسب القطاعات، في وجود تفصيل دقيق لكل البرامج، ويلاحظ بالدرجة الأولى كِبر قيمة برامج البنية التحتية كالسكن والأشغال العمومية والنقل والمياه، بحثا عن استكمال مسيرة التنمية، والإصلاحات الضرورية والتقدمية، إضافة إلى وجود بعض التركيز على إصلاح الإدارة العمومية من خلال تخصيصات معتبرة، سعيا إلى معالجة الركود الذي تشهده تلك الإدارات، وإدخال الأتمتة والإعلام الآلي ابتداءً من تلك المرحلة، ورقمنة مصالح الحالة المدنية مثلا وغيرها من نواحي الإدارات العمومية العديدة والمختلفة، في محاولة لفك صعوبات البيروقراطية الإدارية التي تقف في طريق الواقع الاقتصادي والاجتماعي على سواء.

الجدول 3-5 برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)

برامج الإصلاح الاقتصادي	نمو الناتج المحلي الإجمالي %				
برنامج الاستقرار الاقتصادي 1990-1994	1990	1991	1992	1993	1994
	0.80	-1.2	1.8	-2.1	0.9
برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998	1995	1996	1997	1998	-
	3.8	4.1	1.1	5.1	
برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	2001	2002	2003	2004	-
	4.61	5.60	7.20	4.30	
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	2005	2006	2007	2008	2009
	5.9	1.7	3.4	2	1.6
برنامج توطيد النمو 2010-2014	2010	2011	2012	2013	2014
	3.6	2.8	3.3	2.7	3.47

المصدر: مخيف جاسم محمد الجبوري ومراد حاتم محمد، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (2) العدد (42) ج2، العراق، 2018، ص228.

من خلال الجدول 3-5، يمكن رؤية الاتساق النسبي، لنمو الناتج المحلي الإجمالي، مع عودة الاستقرار والأمن داخل البلاد، والمتمثل في المعدلات المرتفعة والمقبولة مع بداية الألفية

الجديدة، بعكس التخبط والتدخلات غير الناجحة لصندوق النقد من خلال وصفاته التي يمكن رؤية نتائجها خلال المرحلة 1990-1994 واتفاقيات الاستعداد الائتماني، مع أنها قد لا تكون المسبب الأول لمعدلات النمو السالبة، إلا أنها لم تؤتي بأي جديد في خضم الظروف السائدة وقتها.

الفرع الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

تم فتح حساب تخصيص خاص، رقمه 143-302 وعنوانه[1] "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019" في كتابات الخزينة العمومية، ليقيد في إيراداته الميزانية المخصصة للبرنامج، وفي باب نفقاته، النفقات المتعلقة بتنفيذ المشاريع المسجلة بعنوان: برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019، وقد تمثلت أهم أهداف هذا المخطط في[2]:

1-تحسين الظروف المعيشية للسكان، من تربية وتكوين وصحة عمومية وربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز ودعم الطبقات المحرومة.

2-بلوغ نمو سنوي للناتج المحلي الخام قدره 07% مع حلول سنة 2019.

3-العمل على التنويع الاقتصادي، من أجل زيادة الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للفلاحة والريف لأهميتهما الاستراتيجية.

4-مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار وتوفير مناصب الشغل.

5-ترقية وتطوير الموارد البشرية، من خلال التكوين المناسب والضروري.

ومع استمرار انخفاض أسعار البترول سنة 2015، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات تقشفية، من أجل ترشيد النفقات العامة، فأُغلق حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم: برنامج الاستثمارات العمومية ويقدر بـ 300 مليار دج، للسنوات الثلاث القادمة 2017-2019، وهو مبلغ لا يعكس البذخ الذي شهدته البرامج

[1] قانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 78، الصادر بتاريخ الأربعاء 09 ربيع الأول عام 1436هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2014.

[2] زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال ربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص221.

السابقة، فيما تم وقف كل العمليات التي لم تنطلق، إضافة إلى الالتزام بالعمليات الضرورية فقط في الانفاق العمومي، والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

إن عدم سرد وتقديم الجوانب الثقافية والاجتماعية للمخططات، مع كونها مشمولة في البرامج لا يعني قلة أهميتها، أو عدم أهميتها في طريق التنمية، فهناك أرقام ميدانية تمثل نجاح السلطات والحكومات إلى حد ما في تحقيق تقدم واضح ومهم في هذه القطاعات، ومع التركيز على القطاعات الاقتصادية، كونها المحرك المهم للوضع الاجتماعي، من صناعة وزراعة وصيد وغيرها من القطاعات الحيوية، كما يجب التنويه إلى أهمية مواكبة المنظومة القانونية للتحديات على الميدان، من قوانين وأوامر موجهة لحلحلة التحديات الواقعية، ومواجهة الجمود الذي تعرفه القوانين القديمة في مقابل ديناميكية الاستثمار والعولمة المالية منها والفكرية، بل شهدت الجزائر بعد خروجها من العشرية السوداء حركية واسعة وكبيرة في العديد من المجالات.

المبحث الثاني: تطور أنظمة الصرف المطبقة في الجزائر

بعد الاستقلال، مرت الجزائر بمرحلة مؤقتة استمر العمل فيها بالعملة الجديدة والمسماة الفرنك الجديدNF (1960-1964)، فانضمت الجزائر إلى منطقة الفرنك، وربطت العملة الحديثة بنظيرتها الفرنسية، واستمر العمل بالاتفاقيات الجديدة مع فرنسا، أساسها اتفاقيات إيفيان، التي تضمنت إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين، واستفتاء تحديد المصير، تصور مستقبلي للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، فتضمنت في شقها الاقتصادي والمالي، المبادئ التي سيقوم عليها التعاون بين فرنسا والجزائر، فنصت الاتفاقية على إقامة علاقات تفاضلية في مجال المبادلات والنقد، دخول الجزائر منطقة الفرنك، ويخصص لها جزء من العملات الصعبة التي تحصل عليها فرنسا[1]، المساعدة على إقامة مؤسسة في المستقبل لإصدار النقد الجزائري، في مقابل المحافظة على أمن ومصالح العديد من الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر وقتها، وضمان التعويض العادل والمناسب لهم، واستمرار الحقوق الفرنسية في المحروقات في الصحراء الجزائرية، قبل التأميم، والتنقل الحر لرؤوس الأموال، وحتى بعد استحداث العملة الجزائرية الحالية "الدينار الجزائري DA" في 10 أفريل 1964، استمر استعمال الفرنك حتى تثبيت استعمال الأوراق المالية الجديدة للدينار الجزائري، وبقي استعمال كلمة الفرنك في العامية الجزائرية للدلالة على السنتيمات فقط.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت 1964-1987

عرفت هذه المرحلة الزمنية عدة أنماط للتثبيت، والتي تمثل هدفها الأساسي في الوصول إلى الاستقرار النقدي، فمرت الجزائر بمرحلة الربط إلى الفرنك الفرنسي في البداية، بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى لاستقلال الجزائر، فكانت العملة وقتها قابلة للتحويل بحرية، فأدى هذا الإجراء إلى هروب كبير لرؤوس الأموال عن طريق البنوك، وظهور اختلالات معتبرة في ميزان المدفوعات، مما اضطر السلطات الجزائرية إلى التصدي لهذه المخالفات بتطبيق

[1] ميلود بلعالية، **قراءة تاريخية في العام الأول من اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962- 18 مارس 1963: بين مبدأ المفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة لدى الشعب الجزائري وممارسة الدولة الجزائرية لمبدأ الحق الإشراف الفعلي على الثروات الوطنية**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 15، العدد 1، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 15-01-2023، ص183.

نظام الرقابة على الصرف، والمتمثل في فرض رقابة وضوابط على العمليات التجارية والمالية مع باقي العالم بدرجة أساسية، ومحاولة الحد من واردات السلع والخدمات (كتطبيق نظام حصص الاستيراد[1]، وإنشاء المكتب الوطني للتجارة، ومراقبة جميع عمليات التصدير والاستيراد) ما عدا ما يُفترض أن تحتاجه البلاد لاستكمال عمليات التنمية وفي حدود المتاح من العملات الأجنبية[2].

الفرع الأول: نظام صرف بريتون وودز 1964-1973

بعد انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، بعد الاستقلال، في 26 ديسمبر 1963[3]، أصبح لزاما عليها التصريح بتكافؤ عملتها بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو الدولار الأمريكي، فاتخذت الجمهورية الجزائرية الفتية القرار في شكل القانون رقم 64-111[4]، الذي يُسمي الدينار الجزائري كعملة جديدة للجزائر ويقسمه بدوره إلى 100 سنتيم، وحددت قيمة العملة الجديدة بقيمة معادلة لـ 180 ملغ من الذهب، أي أن 1دج يساوي 0.18 غ ذهب، مع إلزامية تسوية جميع الالتزامات وقتها، أي بعد نشر هذا القانون، بالدينار الجديد، أما الالتزامات السابقة، فتحول إلى الدينار الجزائري على أساس: 1 فرنك يساوي 01 دج، مع إمكانية تسوية العقود مع الخارج بعملة غير الدينار الجزائري، مما يعطي المجال لإمكانية تشكيل حافظة مختلفة من العملات الأجنبية.

ويجدر بالذكر، أن الهدف الواضح لهذا التثبيت، هو ضمان الاستقرار النقدي، لبدأ العمل بمخططات التنمية، مع عدم وجود سياسة نقدية واضحة، ولا آفاق حقيقية لنظام سعر الصرف المطبق، إداريا، بعيدا عن المعايير الاقتصادية والحقيقية، الواجب العمل بها، فاستمر العمل

---

[1] Yahia Boucheta, **Etude des Facteurs Déterminant du Taux du Change du Dinar Algérien**, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en sciences Economique Option Finance, Université Abou-Bakr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014, p73

[2] سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص149.

[3] سعدان منصوري، **دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري**، مجلة Khazzartech الاقتصاد الصناعي، المجلد 8، العدد 1، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2018/03/01، ص298.

[4] Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et populaire, N°30 , 3e Année , Vendredi 10 Avril 1964, Portant Loi n° 64-111 du 10 avril 1964 instituant l'unité monétaire national.

بهذا الترتيب حتى سنة 1968 حيث تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة أجبرته على تخفيض قيمة عملته وقتها، الفرنك الفرنسي، إلا أن الجزائر قررت ألا تخفض عملتها بالمثل، خصوصا مع تزامن هذا التخفيض مع بداية تنفيذ أول مخطط تنموي (المخطط الثلاثي 1967-1969) فأصبح سعر التعادل الجديد مع الفرنك الفرنسي يمثل 1دج= 1.25 فرنك فرنسي، إلا أن هذا الانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي، استدعى إجراء عملية إعادة تقييم لتكاليف مشاريع الاستثمار[1] التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 -1973، وامتنعت السلطات النقدية الجزائرية عن التخفيض لعدة أسباب هي[2]:

1-ليس لهذا التخفيض دور على تصدير المحروقات، كونها المكون الرئيسي للصادرات الجزائرية، والتي يخضع سعرها ويتحدد على مستوى منظمة الأوبك.

2-الاقتصاد الجزائري عاجز عن التنويع في التصدير، أي الصادرات خارج المحروقات في تلك المرحلة، وهذا ما لا يشجع تخفيض العملة.

3-تخفيض العملة يعمل على رفع أسعار السلع المستوردة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تدهور القدرة الشرائية، كون أغلبية المواد الغذائية مستوردة.

الفرع الثاني: الرقابة على الصرف

يقصد بهذا النظام، تقييد الدولة لحرية المعاملات في مجال الصرف أو العلاقات مع الخارج، وتتمثل أهداف نظام الرقابة على الصرف في[3]:

1-زيادة القيمة الخارجية للعملة، فتسعى الدول عبرها لتثبيت عملتها عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق.

2-تخفيض القيمة الخارجية، فتسعى العديد من الدول إلى تشجيع صادراتها والتقليل من وارداتها بالمحافظة على عملتها مخفضة.

---

[1] لحسن دردوري ولخضر لقليطي، **سياسة سعر الصرف في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، مارس 2017، ص127.

[2] مصطفى بن شلاط، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015-2016، ص216.

[3] رحيمة بن عيني، **سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص-ص، 139-140.

3-استقرار أسعار الصرف، فتتخذ الدول هذه الإجراءات لضمان استقرار التجارة والصناعة باستقرار أسعار الصرف.

4-الحد من هروب رؤوس الاموال للخارج، فيحظر تصدير الذهب والأموال إلا بترخيص من السلطة، التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، حفاظا على العملات الأجنبية.

5-حماية الصناعات المحلية، والحد من استيراد السلع غير الضرورية، فتحاول الدول حماية صناعاتها المحلية والناشئة، عبر منع استيراد السلع المشابهة والمنافسة، كما يمكنها تقييد الواردات من السلع الكمالية ومنح التراخيص للسلع الضرورية لا غير.

6-زيادة دخل الحكومة وتنمية مركزها، وذلك من خلال السماح للبنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أعلى من معدلات شرائها، فتستفيد الدولة من الفرق لتعزيز مركزها الاقتصادي الدولي.

7-تسديد الدين الخارجي، فالاستخدام الأمثل للعملات الأجنبية، يسمح بتوفيرها وتقديمها، لتسديد أقساط الدين الخارجي والفوائد المستحقة عليها.

ويشتمل نظام الرقابة على الصرف، الذي تطبقه السلطة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال وإلى تاريخ اليوم، على نصوص تشريعية وتنظيمية، تعمل على تسيير العملات الأجنبية ومخاطر الصرف، ويتميز نظام الرقابة الجزائري عن غيره، بصرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملات الصعبة، والقيام بالمبادلات الخارجية، كما يلي[1]:

أ-الفترة من 1962 إلى1970:

وتمثل بداية تطبيق هذا النظام بأهداف محددة منها، حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة، باللجوء إلى نظام الحصص في الاستيراد، إضافة إلى ضرورة الحصول على ترخيص من طرف وزارة المالية، لأي استعمال للعملات الأجنبية في تسوية العمليات الخارجية، انتهاءً إلى الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية، من طرف مؤسسات الدولة، وإبرام الاتفاقات الثنائية، سعيا لتقوية العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

[1] نعمان سعيدي، **تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه القانونية والتنظيمية – الجزائر أنموذجا-**، مجلة صوت القانون، العدد الرابع، جامعة خميس الخشنة، الجزائر، أكتوبر 2015، ص-ص، 7-41.

ب-الفترة من 1971 إلى 1977:

تميزت هذه المرحلة بتكثيف إنشاء الاحتكارات من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، كما ألغي المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا، وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات للاستجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها.

ج-الفترة من 1978 إلى 1985:

صدر القانون 78-02 بتاريخ فيفري 1978، المتضمن تطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية[1]، وتعني الدولة حسب هذا القانون: أية هيئة عمومية ذات طابع وطني، وبوجه عام، أي مؤسسة اشتراكية على المستوى الوطني، بما في ذلك الدواوين والمؤسسات العمومية، ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو الإداري، تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات مع الخارج، ونص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص، في مجال التجارة الخارجية، حيث خص الهيئة العمومية وحدها، بمباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

د-الفترة من 1986 إلى 1987:

حيث صدر القانون 86-12 المتعلق بتنظيم البنوك والبنك المركزي[2]، الذي حدد إطار المنظومة البنكية، ومكّن البنوك من استعادة صلاحياتها في مجال الصرف، إذ خوّل إلى البنك المركزي، صلاحية التشريع والتنظيم المتعلقين بالصرف، في مجال التجارة الخارجية، إلا أن هذا النظام أظهر حدوده، في خضم أزمة الديون الخارجية سنة 1986، أين دخل الاقتصاد الجزائري في دوامة بسبب الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية.

[1] قانون رقم 78-02 مؤرخ في 03 ربيع الأول عام 1398هـ الموافق لـ 22 فبراير سنة 1978 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 14 فبراير سنة 1978.

[2] قانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406هـ الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 34 الصادرة بتاريخ 20 غشت سنة 1986.

هـ-الفترة من 1988 إلى 1989:

لقد أعطى القانون 88-01[1]، المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، نتائج ملموسة، بخصوص تنظيم وتحديد مهام النظام البنكي والمالي الجزائري، وذلك بالنظر إلى المهام الجديدة، التي أعطيت إلى مؤسسة البنك المركزي[2]، والمتمثلة في مشاركته في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية والسهر على تطبيقها، وألغي كذلك الترخيص الإجمالي للاستيراد، وعوِّض بميزانية العملات الصعبة، وأصبحت البنوك التجارية، بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي، تقوم بتمويل واردات المؤسسات من الخارج في إطار القروض التي تتم بين الحكومات.

الفرع الثالث: التثبيت بالنسبة لسلة من العملات 1974-1987

بعد التخلي عن استعمال الذهب، وابتداءً من 1973، قررت الدول الكبرى صاحبة العملات الرئيسية تعويم عملاتها، أي ترك التحديد المسبق لأسعار الصرف والاعتماد على العرض والطلب في السوق من أجل تحديد قيم عملاتها، إلا أن هذا الخيار لم يكن متاحا للدول الصغيرة والنامية، التي واصلت الاعتماد على ركيزة أساسية لربط عملتها، إلا أن قرار ربط العملة الوطنية بأي من العملات الرئيسية (كالدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، الفرنك الفرنسي والمارك الألماني وقتها) سيؤدي إلى تعويمها في مواجهة كل العملات العائمة الأخرى[3]، فيصبح الحفاظ على ثبات أسعار الصرف بالنسبة لعملة التدخل، أي العملة الركيزة للعملة المحلية، والتي تكون عادة عملة أكثر الدول تعاملا مع الدولة في الصادرات والواردات، مكلِّفا بدرجات مختلفة، حين تقابل العملة المحلية بصدمات التقلبات الأكبر في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى، ونتيجة لهذه الحالة، أصبحت عدة بلدان نامية تدير بانتظام تحركات عملاتها، في مواجهة العملات التي ترى بأنها هامة، بحيث لم تعد العملة الوطنية تقوم بصورة مستقلة بذاتها أو ترتبط بعملة ما، فارتبطت هذه الإدارة في الأمر الواقع بربط العملة الوطنية بما

---

[1] قانون رقم 88-01 مؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408هـ الموافق 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02 الصادر بتاريخ 13 يناير سنة 1988.

[2] نعمان سعيدي، **المرجع السابق**، ص12.

[3] ضياء مجيد الموسوي، **تقلبات أسعار الصرف**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016، ص-ص 70-71.

يسمى بجدول الصرف الفعلي، أي المتوسط الموزون لأسعار الصرف الثنائية، بين العملة الوطنية وبين العملات الرئيسية المختلفة، وهذا ما يمثله الربط بسلة من العملات.

وبغض النظر عن الأسلوب الذي تحسب به الأوزان داخل السلة، والتي تكون عادة حسب حجم التبادلات مع الدولة صاحب العملة الرئيسية، فإن السلة التي تتألف من أوزان تجارية لا تكون كاملة دوما، وإدراكا لهذا استخدمت بعض الدول حقوق السحب الخاصة كواسطة فعالة لما يمثل عمليا "السلة الكاملة" حيث أن صندوق النقد الدولي يعلن قيمة حقوق السحب الخاصة بالعملات الرئيسية يوميا، فتمثل وحدات السحب الخاصة سلة جاهزة للاستعمال وخاضعة للتحديث، إضافة إلى سلة جاهزة أخرى فيما بعد، وهي العملة الأوربية الموحدة "اليورو".

تكونت سلة العملات الجزائرية وقتها من أربعة عشر (14) عملة لأهم شركائها التجاريين وهي (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيزيتا الاسبانية)، وكانت أوزانها المرجحة داخل السلة مقدرة بـ:

الجدول 3-6: العملات المكونة للسلة سنة 1973

العملة	النسبة
الدولار الأمريكي	%40.15
الفرنك الفرنسي	%29.2
المارك الألماني	%11.5
الليرة الإيطالية	%4
الجنيه الاسترليني	%3.85
الفرنك البلجيكي	%2.5
الفرنك السويسري	%2.25
البيزيتا الاسبانية	%2
الفلورين الهولندي	%1.5
الكورون السويدي	%1.5

الدولار الكندي	%0.75
الشيلنغ النمساوي	%0.5
الكورون الدانماركي	%0.2
الكورون النرويجي	%0.1

المصدر: حنان تلمساني، المرجع السابق، ص138.

حسب الجدول أعلاه، أصبح للدولار الأمريكي أهمية كبيرة في الساحة الاقتصادية الجزائرية منذ تلك المرحلة، فأصبح صادرات الجزائر نحو العالم تعود بالدولار الأمريكي، والذي حصد الهيمنة الدولية بعد إلغاء نظام الذهب، إلى الخزينة الوطنية، والتي تسيطر عليها المحروقات، وفي المقابل نجد الفرنك الفرنسي بثاني أكبر وزن ترجيحي مقدر بـ 29.2% والمارك الألماني بـ 11.2% والليرة الإيطالية بـ 4%، إضافة إلى باقي الدول الأوربية وكندا، وهي الدول التي تستورد منها الجزائر بأكثر حجم، في تلك المرحلة.

الفرع الرابع: سوق الصرف الموازي

السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي أو السوق السوداء للصرف الأجنبي، هي سوق يتم فيها التفاوض وشراء وبيع العملات الأجنبية دون الخضوع للسلطة النقدية[1]، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، ويسمى سعر العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية الأخرى بسعر الصرف الموازي، حيث يخضع تحديده للعرض والطلب داخل هذه السوق، فبدأت هذه الظاهرة في السبعينيات من القرن الماضي، مع بداية التضييق على الصرف الأجنبي، واشتدت في الثمانينيات والتسعينيات، مع لجوء الخواص والمتقاعدين والسواح وغيرهم إلى السوق الموازية، للفرق الكبير في أسعار التحويل والصرف، وتتوزع السيولة النقدية العملات الأجنبية التي تعبر السوق السوداء في الجزائر في ثلاثة أشكال[2] هي:

[1] حسيبة فجيري، **التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف –تحليل محتوى للخطابات العلمية حول السوق الموازي للصرف في الجزائر–**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، جامعة أبو القاسم سعد الله– الجزائر 02، الجزائر، 2020–2021، ص98.

[2] عبد الناصر بوثلجة وسمير بطاهر، **سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 2، العدد01، جامعة معسكر، الجزائر، 30–05–2015، ص80.

01-حصة أولى، تتواجد بشكل منتظم في البنوك في شكل حسابات بنكية بالعملة الأجنبية، ويرجع سببها لغرض الحصول على تأشيرة المجموعة الأوروبية، ومهما يكن، فإن هذا الشكل يمثل مظهرا إيجابيا، بما أنه يتيح للقطاع البنكي تقنين بعض مصادر العملات الأجنبية الجزائرية.

2-حصة ثانية صعبة التقييم، تذهب لصالح مستوردي السلع والخدمات، وهي مجموعة تتعامل في توريد السلع الممنوعة والمزيفة، الأمر الذي يقوي القطاع غير الرسمي.

3-حصة أخيرة، تغادر البلد، وتمثل هروبا لرؤوس الأموال، حيث لوحظت في الآونة الأخيرة ظاهرة استثمار كثيفة للجزائريين في بعض النشاطات كالمطاعم، الفندقة، الخدمات والسكنات في بعض البلدان الأجنبية كفرنسا إسبانيا وتونس.

الشكل 3-3 السعر الرسمي والموازي للدينار الجزائري في مقابل 1 فرنك فرنسي (1964-2000)

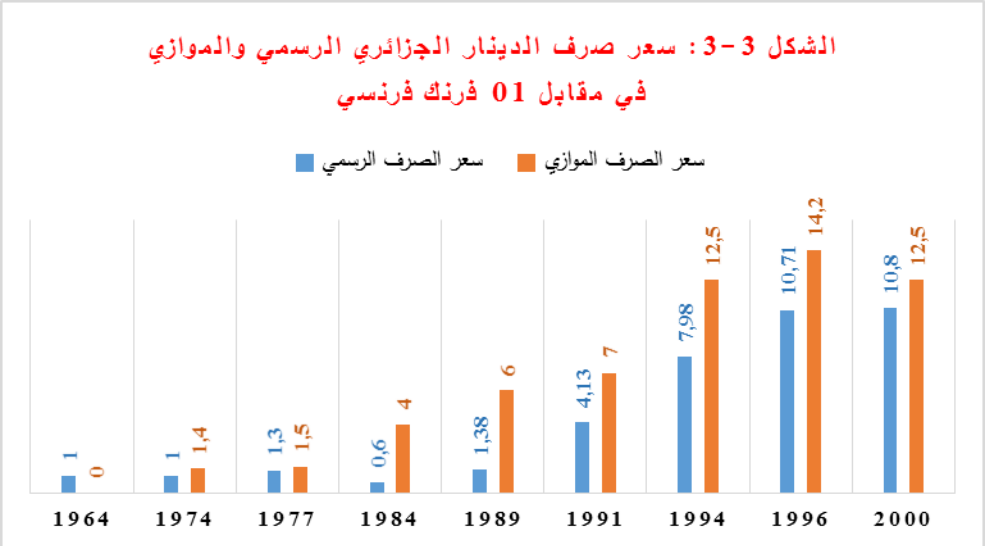

المصدر بتصرف: Mohamed Kenniche: **Monnaie Surévaluée, Système De Prix et Dévaluation en Algérie**, Cahiers du CREAD, Vol 17, N°57, centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, Algérie, 06-09-2001, p :11.

حسب الشكل 3-3، يمكن رؤية التفاوت بين سعري الصرف الرسمي والموازي منذ بداية السبعينات، فيما تتجاهل السلطات الرسمية التحركات الدورية للدينار وتصر على التسيير الإداري للعملة، تتحرك العملات الأجنبية في السوق الموازي بعيدا عن مركزية السعر الرسمي، وتعطي مزايا إضافية للمتعاملين في العملات الأجنبية من مهاجرين وسواح ومستوردين وغيرهم، في وجود قبول صامت من طرف القنوات الرسمية، فتفاقمت الاختلافات في

الثمانينيات وبداية التسعينيات، خاصة في المرحلة 1984-1996، التي تمثل مرحلة التخفيضات في سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري فوصلت الفروق إلى نسبة 555.73% و334.78% لسنتي 1984 و1989، أي نسبة الهامش في الفرق بين السعرين بالنسبة لسعر الصرف الرسمي، وذلك بسبب بداية الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى الوضع الداخلي المعقد، الذي بدأ بالانفجار في تلك المرحلة، مسببا انفلاتا أمنيا مزمنا وأزمات اقتصادية متلاحقة، استغرقت حتى بداية الألفية الجديدة لتستقر.

المطلب الثاني: التسيير الآلي لسعر الصرف 1987-1994

دخلت الجزائر مرحلة صعبة ابتداءً من أزمة البترول 1986، حيث أوقف هذا الحدث مسيرة مميزة من التنمية المتسارعة الجادة، أظهرت في هذه المرحلة الأخطاء الكبرى في النموذج الاقتصادي التي اتبعته الدولة الاشتراكية، فانخفاض حجم صادرات[1] الجزائر من 13.2 مليار دولار أمريكي سنة 1985، إلى 8.6 مليار سنة 1987، كما أدت هذه الانخفاضات في أسعار البترول إلى انخفاض في الواردات بنسبة 40% بين 1983 و1987، في بلد يستورد نصف غذائه، ومع وصول ديون الجزائر وقتها إلى 20 مليار دولار، وتشبع المؤسسات العمومية الاقتصادية بالعمالة وعجزها المالي المزمن الذي أثر في الاقتصاد ككل، فأدت هذه العوامل مجتمعة إلى الأزمة الاجتماعية في 1988، وتتابعت جهود إصلاحية مركزية جديدة، للحاق بالواقع المتفاقم، والذي أدى في النهاية بالحكومة وقتها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وتوقيع رسالة التعهد سنة 1989، والدخول في مفاوضات مع الصندوق، فتقرر اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية والهيكلية في إطار الاتفاقيتين السابق ذكرهما في المبحث الأول من هذا الفصل، مع إجراء المزيد من التخفيضات في سعر صرف الدينار الجزائري، بحثا عن القيمة التوازنية الأنسب للوضع الاقتصادي، فكانت التخفيضات في البداية تدريجية مرحلية، ولعدم وضوح المساحة والهامش، بين الإدارة المحاسبية لسعر الصرف وبين التطورات الميدانية الحادة والمعقدة، أصبحت التخفيضات صريحة وبنسب معتبرة.

[1] Steven Greenhouse : **''Algeria's Misfortune : 'One Quick Blow' From Oil",** Oct12th, 1988, nytimes.com تاريخ الاطلاع: 11 مارس 2024

الجدول رقم 3-7: الوضعية المالية للجزائر (1971-1990) (مليار دولار أمريكي)

	1971	1974	1980	1984	1987	1990
احتياطي العملات	0	- 0.564	- 1.341	- 0.33	- 0.352	0.84
مخزون الديون الخارجية	1.261	3.37	13.36	15.94	26.70	26.59
رصيد الميزان الجاري	- 0.4	0.253	0.2	- 0.1	0.2	1.4
سعر الصرف (مقابل 1 $)	4.94	4.18	3.84	4.98	4.850	8.958

المصدر: علي بن قدور، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص140.

يرسم الجدول 3-7، صورة نسبية للوضعية المالية للجزائر للمرحلة 1971-1990، فيلاحظ الثبات النسبي لسعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي تحت 05 دج/دولار حتى سنة 1990، والتي يتضاعف فيها سعر الصرف ليصل إلى ما يقارب 09 دج للدولار الواحد، وما يعمق المعاناة الاقتصادية هو تزايد المديونية الدولية، حيث وصلت الديون الخارجية ذروتها سنة 1987، حسب هذا الجدول، إلى قيمة 26.70 مليار دولار، وعند الربط بين مؤشرات الجدول، أي بين حجم احتياطي العملات ورصيد الميزان التجاري، فبقاء المؤشر الأول سالبا طوال المرحلة، يعكس فشل السلطات النقدية في تكوين احتياطيات كافية من العملات الصعبة، وفشل جهود الدولة في تطبيق نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على العملات الصعبة، ومع ثبات المؤشر الثاني، رصيد ميزان التجارة، يمكن القول بأن تمويل الواردات طوال المراحل السابقة، وخصوصا المراحل الحرجة بعد أزمة البترول 1986 كان يتم عبر القروض، مع انخفاض قيمة الصادرات بانخفاض سعر البترول الذي يمثل أهم صادرات الجزائر، فيما تراكمت الديون وقيمة خدماتها مما زاد في عمق الهوة الاقتصادية التي سقطت فيها الجزائر.

الفرع الأول: الانزلاق (التخفيض) التدريجي 1987-1991

بدأت التخفيضات في قيمة الدينار بطريقة تدريجية، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، فكان سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 4.809 دج للدولار الواحد، ليصل في نهاية تلك المرحلة إلى 22.64 دج للدولار الأمريكي الواحد، وهو ما يفوق أربعة أضعاف قيمته في بداية الفترة، والجدول 3-8 أسفله يبين مراحل هذه التخفيضات.

الجدول 3-8: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1987-1991

تاريخ عملية الانزلاق	سعر الصرف	الملاحظات
ديسمبر 1986	**4.809**	-
ديسمبر 1987	**4.947**	بداية الانزلاق التدريجي
ديسمبر 1988	**6.636**	-
ديسمبر 1989	**8.112**	-
سبتمبر - أكتوبر- نوفمبر 1990	**9.3-9.5- 10.1**	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة الاصلاحات
جانفي 1991	**13.581**	-
فيفري 1991	**16.330**	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
مارس 1991	**17.142**	-
أكتوبر 1991	**22.64**	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

المصدر: علي بن قدور، **المرجع السابق**، ص129.

يمثل الجدول أعلاه تأريخا نسبيا لعملية التخفيض، والتي بدأت حسب الجدول، قبل الالتزام باتفاقيات صندوق النقد الدولي، مما يوحى بأن اقتراحات الصندوق ليست مفهوما جديدا على الحكومات الجزائرية، أي أن هناك وعيا حقيقيا من السلطات بكونه حلا ضروريا، فيمكن القول بأن صندوق النقد الدولي أراد إلزام السلطات الاقتصادية والنقدية الجزائرية بالمزيد من الجدية، التي التزمت بدورها في التخفيضات الصريحة لاحقا، والتي ولَّدت موجات تضخم عصيبة على الوضع الاجتماعي المثقل أصلا بالمشاكل كالتزايد السكاني الكبير والبطالة وغيرها، ويقدم الجدول التالي، رقم 3-9، تطور معدلات التضخم في بداية الأزمة كما يلي:

الجدول 3-9: تطور معدلات التضخم للفترة (1989-1993)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
معدل التضخم (%)	9.3	16.65	25.88	31.67	20.54

المصدر: علي بن قدور، **المرجع السابق**، ص143.

يبين الجدول السابق، الوجه الواقعي لتخفيض العملة، فتخفيض قيمة الدينار يؤدي إلى الزيادة في قيمة الواردات، أي إلى زيادة عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء عملة أجنبية واحدة، فتكون النتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية المستوردة، ومع ارتباط الحكومة بوصفة صندوق النقد الدولي، التي تقع تحت مسميات المعالجة النظرية للتضخم عن طريق اتباع سياسة انكماشية من خلال الحد من الإنفاق الحكومي، ورفع أسعار الفائدة، وغيرها من الإصلاحات الهيكلية، التي لم تؤت بثمارها في المدى القصير، إضافة إلى تواصل الانفلات الأمني، لذي أضعف من قدرات البلاد على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، التي كانت يمكن أن تساهم في تحسين قيمة الدينار في تلك المرحلة.

الفرع الثاني: التخفيض الصريح 1992-1994

عرفت هذه المرحلة تطبيق المزيد من الاجراءات الإصلاحية، في إطار الاتفاقات مع المؤسسات النقدية الدولية[1] كإبرام اتفاق ستاند باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي 1995، وبعد صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، شهد الدينار الجزائري تخفيضات مهمة في قيمته، حيث اتخذ مجلس القرض والنقد قرار التخفيض[2] في مارس 1994 بـ 7.3% و40.17% في أفريل من نفس السنة، ليصل سعر صرف الدينار الجزائري إلى 36 دينار مقابل دولار واحد سنة 1994، وتتمثل أهم أهداف سياسة التخفيض في:

1-الحصول على المساعدات المالية المتفق عليها في اتفاقية الاستعداد الائتماني.

2-زيادة تنافسية الصادرات من حيث تخفيض أسعارها.

3-تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

4-العمل على جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل.

الفرع الثالث: الرقابة على الصرف بعد 1994

عرّف النظام رقم 07/95[3] الرقابة على الصرف بأنها: تمكين الدولة والمتمثلة في السلطات النقدية المختصة، من ممارسة تأثير مباشر على العرض والطلب من العملات الأجنبية، وعلى تحديد سعر صرفها، والإشراف على سوق الصرف، بهدف تحقيق التوازن

---

[1] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 05-06-2006، ص246

[2] خالد بورحلي، **المرجع السابق**، ص67.

[3] نظام رقم 95-07 مؤرخ في 30 رجب عام 1416 الموافق 23 ديسمبر سنة 1995 يعدل ويعوّض النظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس سنة 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 11فبراير 1996.

لميزان المدفوعات وكذا حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية، من أجل مكافحة تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج[1].

فهذا التعريف يمثل التطور الحاصل في المفهوم بداية من تطبيق النظام أول مرة منذ الاستقلال، ومع إصدار القانون 90-10 المتعلق بالأمر والنقد، الذي منح لبنك الجزائر وحده دون وزارة المالية مهمة الرقابة على الصرف، ومع التوجه العام للدولة نحو تحرير التجارة الخارجية، عززت الجزائر قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية إلى غاية 1991، إضافة إلى[2]:

1-تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد في 1994.

2-السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة في جوان 1995، مع وضع سقوف لا يمكن تجاوزها.

3-في 1997، رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في جدود مبلغ معين، كما رخص لطالبي العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الخارجية ما عدا تحويلات رؤوس الاموال.

إضافة إلى العديد من النظم الحديثة التي أصدرها بنك الجزائر، في إطار مراقبة الصرف، وتنظيم التعامل بالعملات الأجنبية في الداخل، ومراقبة استعمالها في المعاملات الخارجية، حيث وإضافة إلى إجبارية التوطين البنكي[3] لعقود الاستيراد والتصدير، أمام أي بنك أو مؤسسة وسيطة معتمدة في الجزائر، يمنع منعا باتا على المقيمين في الجزائر تشكيل أصول نقدية أو مالية أو عقارية بالخارج، انطلاقا من أنشطتهم بالجزائر، باستثناء إذا كان ذلك التمويل يتم لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر، وهو ما يعرف بشروط إنشاء الاستثمارات الخارجية بالجزائر، مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من مجلس النقد والقرض.

---

[1] ليندة بلحارث، **طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 4، العدد 6، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 01-06-2009، ص208.

[2] حياة مراكشي وحكيم مليايني، **إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية – دراسة التجربة التركية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 2، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 06-03-2019، ص182.

[3] ليندة بلحارث، **المرجع السابق**، ص ص، 208-209.

المطلب الثالث: مرحلة التعويم (ما بعد 1994)

اضطرت الجزائر بعد أكتوبر 1994 إلى الإعلان عن التعويم، وسَعَت إلى إعطاء سعر الصرف مرونة أكبر، ليتحرك نحو التوازن بعد التخفيضات المتتالية المعلنة والخفية، وبناءً على اتفاقيات صندوق النقد الدولي، فبدأت بتطبيق نظام جلسات التثبيت مع كون بنك الجزائر المورد الوحيد والحصري للعملة الصعبة، ومن ثم أنشأت سوق الصرف البيني للبنوك، في محاولة لترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب، واستمرت في تطبيق نظام التعويم، مع الاعتماد على التدخلات الدورية في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر صرف الدينار.

الفرع الأول: جلسات التثبيت Fixing Sessions

لقد أُقِرَّ هذا النظام بمقتضى الأمر رقم 94/61 المؤرخ في 28 سبتمبر 1994 والصادر عن بنك الجزائر، وطبق بداية من أكتوبر 1994 إلى أواخر 1995، حيث عقدت جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر[1]، فيتم من خلالها تحديد قيمة سعر الصرف أسبوعيا ثم أصبحت يوميا، بناءً على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية وحسب توفر العملة الأجنبية، وعند جلسة الافتتاح، يعلن بنك الجزائر عن الكمية المعروضة من العملات الأجنبية، وعن أدنى سعر مسموح به لبيعها، وبالمقابل يقوم كل بنك تجاري بإصدار تعهد[2] يوضح من خلاله المبلغ الذي يريد شراءه من العملات الأجنبية، وسعر الصرف الذي يريد أن تتم به عملية الشراء، وبعدها يقوم بنك الجزائر بمقابلة العرض مع الطلب، وتحديد السعر التوازني الذي يسمح بتنفيذ المبالغ المتعهد بها من قبل البنوك التجارية.

الفرع الثاني: سوق الصرف البينية للبنوك Interbank Foreign Exchange Market

أُنشئت بموجب النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 1995 المتعلق بسوق الصرف، والذي سمح للبنك المركزي بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف، في إطار جهاز لا مركزي، والوحيد الذي يحدد قواعد عمله، تجمع هذه السوق بين البنوك والمؤسسات المالية

[1] لحسن دردوري ولخضر لقليطي، **المرجع السابق**، ص128.

[2] عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2018/2017، ص174.

والوسطاء المعتمدين، إضافة إلى إمكانية توسيع السوق بتعليمة من بنك الجزائر ليشمل الهيئات المالية غير المصرفية، لممارسة كل عمليات الصرف الفورية أو لأجل، بين العملة الوطنية وبين العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية، التي يتحدد سعر صرفها في هذه السوق المصرفية المشتركة للصرف، وتتمثل الموارد بالعملة الصعبة المتروكة تحت تصرف الوسطاء المعتمدين في:

1-الإيرادات الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات والمنتوجات المنجمية باستثناء الجزء الذي يعود للمصدر وفقا للتنظيم الساري المفعول.

2-المبالغ الناجمة عن كل اعتماد مالي أو اقتراض بالعملات الصعبة، يعقده الوسطاء المعتمدون لاحتياجاتهم الخاصة أو لحاجة زبائنهم.

3-المبالغ الناجمة عن شراء في سوق الصرف.

4-كل الموارد الأخرى التي يحددها، عند الحاجة، بنك الجزائر.

ويجب أن تخضع الموارد المتروكة تحت تصرف هؤلاء الوسطاء المعتمدين لتسيير حذر، ويرخَّص كذلك للبنوك والمؤسسات المالية، التي تلعب دور الوسيط المعتمد، أن تتخذ وضعيات في الصرف، ويترك لبنك الجزائر تحديد المعايير المتعلقة بوضعيات الصرف، كما يمكن لبنك الجزائر أن يتدخل في السوق الفورية في إطار تسيير احتياطياته.

الفرع الثالث: التعويم المدار

التعويم كنظام صرف ينقسم إلى قسمين أساسيين، هما التعويم الحر والتعويم المدار، فالتعويم الحر هو التعريف العام لنظام سعر الصرف هذا، من حيث كونه متروكا، من طرف السلطات النقدية، لقوى السوق، لتحدد قيمة توازن الطلب على العملة وعرضها، في سوق الصرف الأجنبية، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف، عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية، التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبية، بائعة أو مشترية، بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المضاربة، ويسمى هذا النوع من التعويم عموما بالنظيف، أما النوع الآخر للتعويم، الذي يمثل الصيغة الأكثر واقعية واستعمالا من طرف الدول عموما، وخاصة الدول النامية، التي لم تستطع بناء منظومة مناسبة من أجل تحديد أفضل لسعر الصرف، فيتميز بإمكانية تدخل السلطات النقدية، من أجل تغيير اتجاه العرض والطلب

على العملات الأجنبية[1]، إذا لاحظت أن سعر صرف عملتها يسير في اتجاه غير مرغوب فيه، وذلك بالتدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي، أي بشراء أو بيع العملات، فإذا لاحظت مثلا أن عملتها تسير نحو الارتفاع بالنسبة لعملة أجنبية ركيزة، والتي تكون عادة الدولار الأمريكي، وهو ما لا يناسب توجهها الاقتصادي، فتقوم بشراء العملة الأجنبية في مقابل العملة الوطنية، والعكس إذا انخفضت قيمة عملتها الرسمية، وعليه يمكن اعتبار التعويم المدار حلا وسطيا بين الحالتين المتطرفتين، أي بين الثبات الكامل والتعويم الحر.

فبعد إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك، والتي أصبحت تمثل لاحقا سوق الصرف الأجنبي الرسمية، أصبح تحديد أسعار صرف الدينار الجزائري يتم عن طريق هذه السوق، التي تخضع بدورها لإدارة وإشراف بنك الجزائر، حيث أصبح التعديل خلال التعويم، وضرورة الالتزام بقوى السوق، فيدير البنك المركزي سعر الصرف عن طريق التدخلات الرسمية، كبائع ومشتري حسب الضرورة، والمورد الوحيد للعملات الأجنبية، وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه التدخلات إلى التأثير على سعر صرف الدينار الإسمي لتحقيق هدف سعر الصرف الحقيقي، فبعد إنشاء هذه السوق، وحتى سنة 1998 تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار REER بأكثر من 20%، وتبعه انخفاض في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 13% في المرحلة من 1998 إلى 2001، وتبعا لـ 16 شهرا من الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة، منذ أوائل 2002، بسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 لإعادة تعديل سعر الصرف الحقيقي للدينار مع مستواه في نهاية عام 2002 بدلا من مستوى عام 1995، وفي الفترة ما بين يونيو وديسمبر 2003، ارتفع سعر الدينار الجزائري في مقابل الدولار بنسبة 11.5%، وارتفاع سعر الصرف الحقيقي REER بـ 7.5%[2].

ولقد عرف تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي أربعة مراحل أساسية كالتالي:

---

[1] عبد الرزاق بن الزاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني، المرجع السابق**، ص-ص، 31-32.

[2] Koranchelian Taline**, The Equilibruim rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper, WP/05/135, International Monetary Fund, July 2005, pp:3-19

1. 1990 – 2002: تميزت بانخفاض الدينار الجزائري في مقابل الدولار أساسا بصورة مستمرة كانت أشدها سنة 1991 حيث بلغت نسبة التراجع 112.05%.

2. 2003–2004: عَرفت هذه المرحلة تحسنا واضحا للدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسب 2.89%، و6.86% على التوالي.

3. 2005–2010: عُرفت هذه المرحلة بالتذبذب، حيث يرتفع الدينار تارة أمام الدولار وينخفض تارة أخرى، إضافة إلى تميز هذه المرحلة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت ما بين 2008–2009، فشهدت أكبر تراجع في قيمة الدينار أمام الدولار بنسبة 12.51% فبلغ سعر صرف الدينار 72.64 دج/دولار.

الشكل 3–4: تطور أسعار صرف الدينار في مقابل الدولار واليورو (1994–2022)

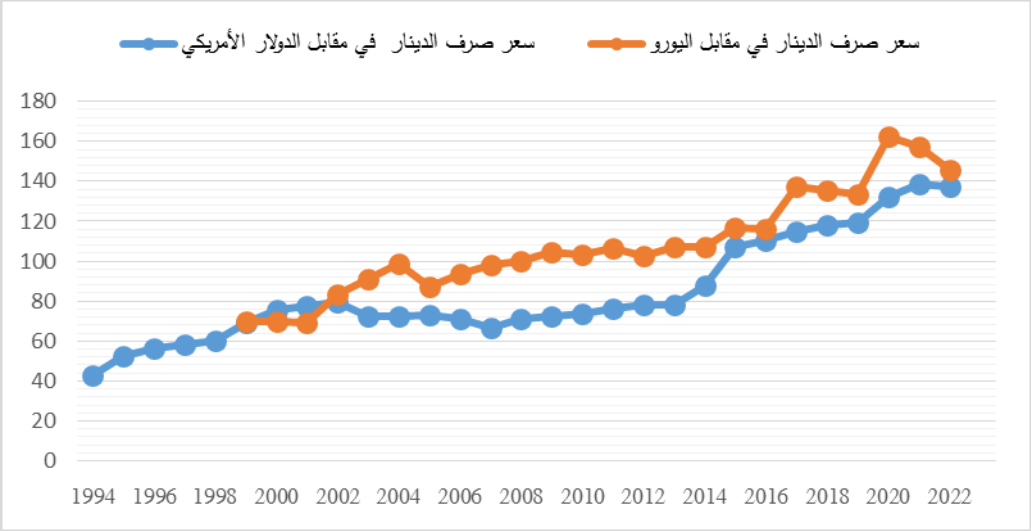

المصدر: بيانات البنك الدولي Data.WorldBank.Org

من خلال الشكل 3–4، يمكن مبدئيا ملاحظة الارتفاع المستمر لأسعار صرف الدولار واليورو في مقابل الدينار الجزائري، وذلك راجع إلى اتباع نظام الصرف الجديد المتمثل في التعويم المدار مع عدم ضرورة الإعلان عن التخفيض، كما كان في السابق، فكأنما تنزلق أسعار الصرف تدريجيا نحو الانخفاض، فيبدو واضحا تقارب قيمة اليورو في مقابل الدولار منذ أولى سنوات تطبيقه إلى غاية سنة 2004، حيث عرف سعر صرف اليورو مقابل الدولار

ارتفاعا معتبرا في الأسواق المالية الدولية، حيث بلغ 1.28[1] دولارا لليورو الواحد في جانفي 2004، وهو الحدث الذي أثر على الشركاء الاقتصاديين لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة منها الجزائر، التي تحصل من خلال صادراتها على اليورو، كون الاتحاد الأوروبي من أهم المستوردين للبضائع والنفط الجزائري، وتضطر الجزائر إلى شراء الدولار من أجل تمويل وارداتها، ولم تكن هذه الحالة في بداية الألفية، فكانت السيطرة أوربية كاملة على التجارة الخارجية الجزائرية، خاصة مع إمضاء اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر وبين الاتحاد الأوروبي في 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ 2005، فبالإضافة إلى الشروط السياسية والاجتماعية المرتبطة بها، يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي كان الشريك التجاري الأساسي للجزائر بأكثر من ثلثي التجارة الخارجية، وانتهت هذا الشراكة التي دامت عشرة سنوات بعد أن طلبت الجزائر رسميا من الاتحاد إعادة تقييم وتقويم الاتفاقية سنة 2015، في ظروف سادتها سيطرة الدولار على الساحة الدولية المعولمة ماليا وفكريا، وأصبحت الصين أكبر مصدر للجزائر بما يفوق 18 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وقد أرادت الجزائر أساسا من خلالها دخول الأسواق الأوروبية، إضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، فأثبتت عشرة سنوات من واقع التطبيق الفعلي فشلها، فلم تتعد قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي قيمة 14 مليار دولار خلال عشر سنوات كاملة، بينما تعدت مجمل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي قيمة 220 مليار دولار، بمعدل سنوي يقدر بـ 22 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى خسارة الخزينة الوطنية الجزائرية لـ 70 ألف مليار سنتيم، أي ما يعادل 7 ملايير دولار من العائدات الجمركية، فيما يقدر خبراء اقتصاديون أن حجم الخسائر التي تكبدتها الجزائر، من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي منذ 2002، قد تجاوزت قيمة 600 مليار دولار[2] في ظرف 15 سنة.

---

[1] عبد الحق بوعتروس وملاك قارة، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد**، Revue Des Sciences Humaines، المجلد 18، العدد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 30-06-2007، ص220.

[2] نفيسة ناصري وعبد السميع طه موساوي، **انعكاسات اتفاق الشراكة الأوربية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، المركز الجامعي بتندوف، تندوف، الجزائر، 2020، ص35.

وقد تجاوز سعر صرف اليورو في مقابل الدينار الجزائري سنة 2008 عتبة الـ 100دج حيث وصل إلى قيمة 100.27 دج لليورو الواحد تماما مع بوادر ظهور الأزمة المالية العالمية، التي ستؤثر لاحقا على زخم الدولار وسعر صرفه، الذي استهلك بدوره عدة سنوات أخرى للوصول إلى ذات العتبة، فوصل سعر صرف الدولار في مقابل الدينار الجزائري قيمة 107.3 دج للدولار الواحد سنة 2015، أي بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول العالمية والبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر، وهو ما لم يؤثر على سعر صرف الدينار الجزائري حسب الشكل 3-4، ولم تشهد تلك المرحلة أي تحسن واضح في مقابل الدولار، ليصل متوسط سعر صرف الدينار الجزائري في مقابل الدولار إلى قيمة 137 دينار تقريبا سنة 2022، في مقابل 146 دج تقريبا في مقابل اليورو لنفس السنة.

وقد شكلت الفترة الممتدة من 2020 و2022 اختبارا حقيقيا لمرونة الاقتصاد الجزائري، حيث واجهت الدولة تحديا تمثل في الانهيار التاريخي لأسعار النفط، الذي وصل مستويات أدنى من 20 دولار للبرميل، بالتزامن مع حالة الإغلاق العام العالمي بسبب جائحة كورونا، ورغم تراجع المداخيل انتهجت الجزائر سياسة التوسع العقلاني حيث خصصت أغلفة مالية ضخمة وجهت لثلاثة محاور أساسية تمثلت في الدعم الاجتماعي والصحي أولا، من خلال رصد ميزانيات استثنائية لقطاع والصحة ولاقتناء اللقاحات لمواجهة الجائحة، أما المحور الثاني فهو مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 الذي خصص أغلفة مالية كبيرة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، مع استمرار الدولة، أخيرا، في تمويل مشاريع السكن والبنية التحتية، معتبرة إياها المحرك الذي يمنع الركود الشامل.

الفرع الرابع: نظام الصرف المعلن De Jure في مقابل النظام المطبق De Facto

يعني هذا مقارنة نظام وترتيبات الصرف التي تعلنها الدولة، أي الجزائر، ممثلة في السلطات النقدية التي في مقدمتها بنك الجزائر، مع الممارسات الواقعية في سوق الصرف الأجنبي، من أجل التأثير على أسعار الصرف، فتطرقت دراسات عديدة إلى هذه المقارنات، بمعايير ودراسات قياسية، من أجل مقارنة النتائج مع النظام أو الترتيب المعلن، وتجدر الإشارة إلى صعوبة تكوين صورة حقيقية لما يحدث في سوق الصرف الأجنبي في الجزائر، مع واقع عدم وجود معلومات كافية كمية ومفصلة ومتجددة، عن طبيعة العمليات وحجم التعاملات اليومي، وعن اللاعبين الأساسيين، إضافة إلى البنك المركزي والبنوك التجارية وبعض

المؤسسات المالية، طوال سنوات نشاط السوق، ويمكن ملاحظة اختلاف نتائج الدراسات التي سيتم سردها، مع كون بعضها أوراقا بحثية تمت تحت مظلة صندوق النقد الدولي، مع الواقع المعلن، بالذات بعد أزمات الثمانينات ابتداءً بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما تلاها من تبعات، فسجلت بعض البحوث مراحل كان التعويم فيها كاملا ولمدة زمنية قصيرة، ثم العودة بعدها إلى التعويم المدار المعلن منذ 1994، وسيكون التركيز على مرحلة ما بعد الاستقلال أي منذ سنة 1962.

الجدول 3-10 سعر الصرف المعلن De Jure والمطبق على الواقع De Facto

الدراسة	المرحلة الزمنية	سعر الصرف المعلن De Jure	سعر الصرف المطبق De Facto	الملاحظات
01- Reinhart & Roggof[1] 2002	من جانفي 1949 إلى 10 أفريل 1964	-	الربط إلى الفرنك الفرنسي	بدأت هذه الدراسة منذ 1872 فسيتم التركيز على مرحلة ما بعد الاستقلال
	من 10 أفريل 1964 إلى 1 أوت 1972	نشأة السوق الموازي	نطاق حول الفرنك الفرنسي يقدر بـ +/- 5%	الدينار الجزائري يعوض الفرنك الجزائري، تطبيق ضوابط الصرف الأجنبي في 1967.
	من 01 أوت 1972 إلى 21 جانفي 1974	الربط إلى الفرنك الفرنسي	التعويم المدار	يتمثل التعويم في هذه المرحلة في ترك ربط الدينار بالذهب والفرنك الفرنسي حسب هذه الدراسة.
	من 21 جانفي 1974 إلى ديسمبر 1987	الربط إلى سلة غير معلنة من العملات	نطاق زاحف حول الدولار الأمريكي عرضه +/- 5%	تحول الاهتمام نحو الدولار الأمريكي ارتباطا بأسعار البترول العالمية
	من جانفي 1988 إلى مارس 1994	-	تعويم مُدار	تمثل مرحلة التخفيضات المستمرة في قيمة الدينار
	من أفريل 1994 إلى جانفي 1995	تعويم مدار	سقوط حر	-
	من فيفري 1995 إلى1 جانفي 1999	-	نطاق زاحف حول الفرنك الفرنسي عرضه +/- 2%	-
	من 1 جانفي 1999 إلى ديسمبر 2001	-	نطاق زاحف حول اليورو عرضه +/- 2%	-
02- (Bubula[1] & Ötker-Robe,	من 1990 إلى 1993	-	ربط تقليدي ثابت بالنسبة لسلة من العملات	تشير الدراسة إلى أن حالات الربط بالنسبة إلى السلة صعبة الإثبات خاصة عندما لا يتم الكشف عن

[1] Reinhart M. Carmen & Rogoff S. Kenneth, **The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, Nber Working Paper 8963, National Bureau of Economic Research Cambridge, MT, USA, June 2002, P-P: 1-106

(2002)				مكونـــات الســـلة وأوزان العمـــلات الأجنبية داخلها.
	من 1993 إلى 2001	-	ترتيبات تعويم مدار أخرى	حيـث تـؤثر السـلطات النقديـة علـى تحركـات سـعر الصـرف مـن خـلال التـدخل النشـط لمواجهـة الاتجـاه طويـل الأجـل لسـعر الصـرف، دون تحديد مسار محدد لسعر الصرف.
03- Ilzetzki[2] & Reinhart & Rogoff, 2017)	من فيفري 1995 إلى فيفري 1999	-	نطاق زاحف حول الفرنك/ اليورو بين +/- 2%	هـذه الدراسـة أعطـت نفـس النتـائج السـابقة فـي الدراسـة الأولـى المدرجـة فـي الجـدول راينهـارت وروغـوف بحكـم أنهمـا جـزء فـي هـذه الدراسـة فكان هذا التحديث الوحيد فيها.
	من مارس 1999 إلى سبتمبر 2016	-	ربط زاحف حول الدولار قدره +/- 2%	
04- Si Mohammed[3] Kamel & Larbaoui Omar 2015	من جوان 2006 إلى نوفمبر 2015	تعويم مدار	تعويم قذر (ثابت)	يمكـن تبريـر التشـبيه بالثبيـت فـي التـدخل المسـتمر خـلال هـذه المرحلـة مـن طـرف البنـك المركـزي للمحافظـة علـى مسـتوى سـعر الصرف في مجال معين.
AREAER[4],-5 2020	2019- 2020	تعويم مدار	- تحافظ البلاد على سعر صرف فعلي مقابل الدولار. - نظام الصرف هو ترتيب يشبه الزحف	كما تم التطرق إليه في الفصل فيعني الترتيب المشابه للزحف "Crawl-Like Arrangement" تثبيتا لسعر الصرف في نطاق مساو للربط الزاحف ويشبه التعويم من حيث مجال التقلب، في هامش ضيق قدره 2%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على الدراسات المذكورة في الجدول.

يتضـح عـدم تقبـل هـذه الدراسـات القياسـية وغيرهـا لحقيقـة تطبيـق نظـام سـعر الصـرف المعـوم الـذي تعلنـه الجزائـر، ووضـعها فـي خانـة ترتيبـات أخـرى مشـابهة للتعـويم، فـي العمـوم، ومـع عـدم التـزام السـلطات النقديـة الجزائريـة بسـعر صـرف معلـن مسـبقا، يمكـن القـول بـأن سـعر الصـرف فـي الجزائـر فـي مقابـل الـدولار واليـورو مـدار بطريقـة حازمـة وشـديدة، مـع عـدم تـوفير بنـك الجزائـر لأي

[1] Bubula Andrea and Inci Otker-Robe, **The Evolution of Exchange Rate Regimes Since 1990: Evidence From de Facto Policies**, IMF Working Paper No.02/155, International Monetary Fund, September 2002, p-p:1-45.

[2] Ilzetzki Ethan and Reinhart M. Carmen and Rogoff S. Kenneth, **The Country Chronologies to Exchange Rate Arrangements Into the 21ST Century: Will the Anchor Currency Hold?** Nber Working Paper 23135, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, USA, February 2017, P-P: 1-134.

[3] Si Mohammed Kamel and Larbaoui Omar, **Fear of Floating: Algeria's Exchange Rate Regime**, Journal of Economic and Financial Research, Volume2, Issue2, Fourth Issue, OEB Univ. Publish.co, Oum El Bouaghi, Algeria, December 2015, P-P:5-14.

[4] **IBID**, p :09.

بيانات أو إحصائيات عن التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، الذي يفترض أنه المصدر الوحيد لتحديد أسعار الصرف للعملات الأجنبية، بناءً على التعاملات داخل السوق أي العرض والطلب، وفي هذا الواقع، لا يمكن القول كذلك بأن النظام أو الترتيب الذي يتبعه البنك المركزي الجزائري في إدارة اسعار الصرف ليس تعويما حقيقيا، وهذا ما يقوله خبراء صندوق النقد الدولي في التقرير المذكور في الجدول لسنة 2020 والسنوات السابقة، وتبقى الحيثيات والآليات والمؤشرات التي يتبعها البنك المركزي الجزائري في إدارة سعر الصرف غامضة جدا، من حيث الإصرار على أسعار صرف إسمية بعيدة عن أسعار صرف نفس العملات في السوق الموازي، الذي يتزايد بعيدا عن الأول يوما بيوم، فيفترض أن سعر الصرف التوازني سيكون بين الإثنين، أي بين سعر الصرف الاسمي والموازي، وهناك دراسات عديدة تصب في هذا المجال، لكن الدولة تصر على هذه الأسعار مراعاة للميزانية العامة وتمنع أية تخفيضات أكثر للدينار، فهي من جهة لن تساعدها على تحسين الصادرات، لأن الواقع المحروقاتي واضح للعيان، أي الاعتماد المطلق على صادرات البترول بنسب تتجاوز 95% سنويا، فلم يعد لمزيد من التخفيضات أي جدوى اقتصادية غير استفحال ظاهرة التضخم، التي تعيش الجزائر موجات كبيرة منه خاصة بعد الجائحة.

المبحث الثالث: قياس مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد تحليل تطورات أسعار الصرف وطبيعة النمو المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال، أي تطور البرامج التنموية والأغلفة المالية في المبحث السابق، إضافة إلى ما سبق التطرق إليه في الإطار المفاهيمي لسعر الصرف والنمو الاقتصادي في الفصلين السابقين، سيتم في هذا المبحث، دراسة تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، وذلك بهدف تحديد طبيعة العلاقة، والوقوف على مدى درجة تأثير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على النمو الاقتصادي، ومدى تطابق حالة الاقتصاد الجزائري مع النظرية الاقتصادية، وللتأكد من وجود علاقة في المدى الطويل بين التقلبات التي تحدث في أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي والتغيرات في النمو الاقتصادي، وذلك لأن معظم صادرات الجزائر يتم تحصيل ايراداتها بالدولار الأمريكي، ومن أجل قياس درجة الارتباط بين تغيرات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS (Ordinary Least Squares) لدراسة الاتجاه العام لهذه السلسلة، وذلك باستعمال معامل التحديد الذي يظهر مدى تأثر أحد المتغيرين بتغير الآخر، حيث أن المتغيرات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة تمثل سلاسل زمنية سنوية بداية من سنة 1994 إلى غاية سنة 2022 ميلادي.

المطلب الأول: الانحدار الخطي Linear Regression

يعتبر الانحدار من أكثر التقنيات المستخدمة لتحليل البيانات متعددة العوامل، وتنبع أهميته وفائدته الواسعة من العملية المنطقية المفاهيمية لاستخدام معادلة للتعبير عن العلاقة بين متغير ذي أهمية ومجموعة من متغيرات التنبؤ ذات الصلة، ويتطلب الاستخدام الناجح للانحدار فهمًا لكل من النظرية والمشكلات العلمية التي تنشأ عادة عند استخدام هذه التقنية مع بيانات من العالم الواقعي.

الفرع الأول: السلاسل الزمنية Time Series

تمثل السلاسل الزمنية عددًا من المشاهدات الإحصائية التي تصف ظاهرة معينة مع مرور الزمن[1]، فتمثل السلاسل قياسات وتسجيلات للظاهرة المدروسة على فترات زمنية متتابعة تاريخيا، يمكن أن تكون لسنوات أو أشهر أو أسابيع أو أيام، والهدف الأساسي من تحليل

[1] أحمد عبد السميع طبيه، **مبادئ الإحصاء**، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص173.

السلاسل الزمنية هو تطوير نماذج رياضية[1] تقدم أوصافا معقولة لبيانات العينة، ولتوفير إطار إحصائي لوصف طبيعة البيانات التي تبدو متقلبة عشوائيا بمرور الوقت، وتدعى كل قيمة عددية للمؤشر[2] في السلسلة الزمنية بمستوى السلسلة وتقابلها فترة زمنية، كأن يكون هناك جدول يتكون من مستويين لسلسلة زمنية، يتمثل المستوى الأول في عدد سكان بلد معين، أما الثاني فيمثل عدد المواليد، مثلا، خلال فترة زمنية معينة، أما فيما يخص البيانات الإحصائية فيمكن تقسيمها إلى قسمين: أولا، بيانات لحظية تمثل مستوى الظاهرة في لحظة معينة، وثانيا بيانات مجالية، وهي عبارة عن مجاميع ما لظاهرة خلال فترة زمنية معينة سواء سنة أو أسبوع مثلا.

ومن أهم خصائص السلاسل الزمنية:

1-تتكون من قيم معلومة، محسوبة، ومحققة فعلا

2-تكون القيم متجانسة في وحدة الزمن.

3-تكون القيم ذات دلالة إحصائية، أي أن تكون المعطيات العددية كافية لتحليل الظاهرة المدروسة، فكلما كانت السلسلة طويلة نسبيا، كلما كان التنبؤ أكثر دقة وذلك حسب طبيعة المعطيات كانت شهرية، فصلية، أو سداسية.

أولا: مكونات السلاسل الزمنية

تمثل السلاسل الزمنية أساسا التطور التاريخي للظاهرة المدروسة، وهناك أربع مكونات رئيسية، وهناك من يسميها بأنواع التغيرات التي يمكن أن تحتويها السلسلة الزمنية، وتتمثل في:

أ-مركبة التغير العرضي (العشوائي) (R)

هي تغيرات تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان[3] ولذا فهي شاذة وطارئة من الوجهة النظرية، بمعنى أنه لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد مقدارها، حيث أنها لا تتبع أي

---

[1] Shumway H. Robert and Stoffer S. David, **Time Series Analysis and its Applications With R Examples**, Fourth Edition, Springer Texts in Statistics, Berlin, Germany, 2017, p.08.

[2] ليلى خواني، **أساليب ونماذج التنبؤ بالطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص70.

[3] عبد العزيز فهمي هيكل، **مبادئ الأساليب الإحصائية**، الطبعة الأولى، المركز الدولي لتعليم الإحصاء، بيروت، لبنان، 1966، ص485.

قاعدة أو قانون، ويترتب على ذلك أننا لا ننتظر تكرار هذا النوع من التغير بقدر ما هو مفاجئ، ومثل هذه التغيرات ما يصيب النشاط الاقتصادي نتيجة زلزال أو فيضان أو حرب أو إضراب عام بين العمال.

ب-المركبة الفصلية (التغير الموسمي) (S)

هي التغيرات التي تظهر في الفصول والمواسم[1]، وتكون منتظمة انتظاما تاما إذا ما قورنت بأي مركب آخر، فهي تتكرر في فترات منتظمة وتواريخ معلومة في كل سنة ولا تحيد عنها، بحيث يكون اتجاهها واحد لا يتغير[2]، ويمكن أن تكون يومية (كدرجات الحرارة) أو أسبوعية أو شهرية.

ج-مركبة الاتجاه العام: (T)

تمثل المشاهدات التي تأخذ منحى متزايد مستمر[3] مع بعض التذبذبات، وأفضل تقدير لها يكون عن طريق معادلة خط انحدار قيمة الظاهرة (ص) على الزمن (س): ص= أ س + ب.

ويمثل الاتجاه العام للظاهرة التغيرات البطيئة[4] التي لا يمكن ملاحظتها في المدى القصير، فيما تتوضح مع مرور مدة من الزمن، فيوضح ما يصيب هذه الظاهرة من نمو في فترة تاريخية معينة ومن ضمور في فترة تاريخية أخرى.

د-مركبة الدورة (التغير الدوري) (C)

تمثل المشاهدات التي تتكرر كل أربع أو خمس فترات زمنية، وتختلف فترة تغير البيانات[5] لمدة طويلة قد تزيد عن السنة، مثل ارتفاع درجات الحرارة كل 5 سنوات، فترات الرخاء وفترات الكساد وغيرها.

ثانيا: أهداف تحليل السلاسل الزمنية

تسمح السلاسل الزمنية بالتمثيل الواقعي الإحصائي لظاهرة معينة، وتتمثل أهم أهداف هذا التحليل[1] في:

---

[1] أحمد عبد السميع طبيه، **مبادئ الإحصاء**، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص173.

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **المرجع السابق**، ص486.

[3] أحمد عبد السميع طبيه، **المرجع السابق**، ص182.

[4] عبد العزيز فهمي هيكل، **المرجع السابق**، ص488.

[5] أحمد عبد السميع طبيه، **المرجع السابق**، ص182.

أ-إعداد التوقعات:

أكثر المشاكل المطروحة على مسيري أي فرع إنتاجي أو مؤسسة هو معرفة وكيفية تنشيط الفرع الإنتاجي، ومن بين المقاييس المستعملة لإعداد التقديرات هو الاتجاه العام أو المعدل السنوي للنمو، وهذا حسب الفترة التي تتم عليها الدراسة، فالتقديرات المستقبلية للفترات المختلفة، المتوسطة وطويلة الأجل، من خلال معرفة الاتجاه العام خلال فترة تمتد على خمس سنوات مثلا، ستعطي فكرة عن تسارع و تباطؤ النمو، وذلك من خلال تقديرات الاتجاه العام للسنوات محل الدراسة وعليه فإن معدل الزيادات أو الانخفاضات في الماضي سيشكل مرجعا يمكِّن من القيام بتصحيحات حسب الظروف وهذا ما يمكن من أخذ قرارات سليمة.

ب-تحديد الوضع الإحصائي لمشروع ما

تحديد الوضع الإحصائي لنمو الظاهرة المراد دراستها يمكن اعتباره كمرجع، وذلك ببناء نموذج إحصائي بعد حساب الاتجاه العام، والتغيرات الموسمية بضربها الواحد بالآخر، مع إهمال التقلبات الدورية والعشوائية.

ج-حل مشاكل الرقابة

من النتائج المهمة لتحليل السلاسل الزمنية هو قياس التقلبات الموسمية، فمبيعات سلعة معينة مثلا تعرف تزايدا في بعض الفصول وتباطؤا في فصول أخرى، ومن هذه الملاحظة يجب أن توزع مبيعات السنة القادمة بين كل الفصول بالشكل الذي يتوافق مع التقلبات الموسمية.

د-التقليل من التقلبات غير المرغوب فيها.

يتأثر النشاط الاقتصادي بالتقلبات الموسمية، فإذا أمكن قياس حجم وطبيعة هذه الأخيرة، فتقدّر الظاهرة أو المشكلة بشكل صحيح، فيقلل تحليل السلاسل الزمنية في هذه الحالة من التقلبات غير المرغوب فيها، ويساعد الاقتصاديين في تحليل وضع النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وتجنب النتائج الخطيرة، وحتى تتمكن السلطات المعنية من التدخل بغية تنظيم النشاط الاقتصادي.

[1] ليلى خواني، **المرجع السابق**، ص-ص. 72-73.

هـ-التحليل الاقتصادي

إن تحليل السلاسل الزمنية يمكن الاقتصاديين والإحصائيين من معرفة حركة النمو للظاهرة، وذلك بدراسة الدورات، والقوى التي تنتجها، وقد اكتشف الباحثون مختلف الدورات سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة قصد توضيح التسلسل الذي تنتج عنه هذه الدورات.

الفرع الثاني: تعريف الانحدار الخطي Linear Regression

تحليل الانحدار هو أسلوب إحصائي للتحقيق في العلاقة بين المتغيرات ونمذجتها[1]، تطبيقات الانحدار عديدة وتحدث في كل مجال تقريبا، بما في ذلك الهندسة والعلوم الفيزيائية والكيميائية والاقتصاد والإدارة وعلوم الحياة والبيولوجيا، في الواقع قد يكون تحليل الانحدار هو الأسلوب الإحصائي الأكثر استخداما.

التعريف الأول: يعتبر الانحدار أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية، حيث يختص بقياس العلاقة بين متغير ما يسمى بالمتغير التابع ومتغير آخر أو مجموعة من المتغيرات تسمى بالمتغيرات المستقلة أو التفسيرية[2]، وتجدر الإشارة إلى أن الانحدار كأسلوب لا يحدد أي المتغيرات تابع وأيها مستقل، بل يجب الاعتماد على النظرية الاقتصادية أو الملاحظة لتحديد ذلك.

التعريف الثاني: تحليل الانحدار هو أسلوب إحصائي يحاول "تفسير" التغيرات في متغير واحد[3]، الذي يسمى المتغير التابع، كدالة لتغيرات مجموعة من المتغيرات الأخرى، تسمى المتغيرات المستقلة (أو التفسيرية) من خلال القياس الكمي لمعادلة واحدة.

أولا: أقسام الانحدار الخطي

وتنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع[4]: فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، كما هناك الانحدار البسيط والمتعدد، وتتحدد درجة الخطية على أساس درجة المعادلة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة

---

[1] Montgomery C. Douglas and Peck A. Elizabeth, **Introduction to Linear Regression Analysis**, Fifth Edition, John Wiley & sons, Inc. 2012, Hoboken, NJ, USA, p.01.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **المرجع السابق**، ص95.

[3] Studenmund A.H, **Using Econometrics A Practical Guide**, Sixth Edition, Pearson New International Edition, Essex, UK, 2014, p.07.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **المرجع السابق**، 143.

الانحدار غير الخطي، تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد، فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة التي تحتوي عليها، فالانحدار البسيط، يقيس العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، أما الانحدار المتعدد فهو يقيس العلاقة بين متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل.

ثانيا: معادلة الانحدار الخطي

يطلق على العلاقة[1] التي تربط المتغير العشوائي Y بالمتغير العشوائي X اسم انحدار المتغير Y على المتغير X بينما يطلق على الرابطة الحسابية بينهما اسم معادلة الانحدار لـ Y على X Regression equation كما يطلق على وصف طبيعة تلك العلاقة بين المتغيرين المذكورين اسم تحليل الانحدار Regression Analysis، بينما يطلق على التحقيقات في قوة أو ضعف تلك العلاقة اسم تحليل الارتباط Correlation Analysis. ويلاحظ أن كلا التسميتين تمثلان ارتباطا بين المتغيرين إلا أن الانحدار يعني حساب معادلة الخط البياني بين المتغيرين بينما يعني الارتباط حساب قوة معاملة العلاقة بين المتغيرين (أو المتغيرات المتعددة في حالة الانحدار والارتباط المتعدد غير البسيط).

ثالثا: الفرق بين الارتباط والانحدار

هناك بعض أوجه الاختلاف وبعض أوجه الاتفاق بين الارتباط والانحدار، فأما عن أوجه الاختلاف فأولها هو أن الانحدار يفترض وجود علاقة سببية بين المتغيرين محل البحث، ويوضح أيهما المتغير التابع وأيهما المستقل، ومن ثم يمكن التنبؤ بقيمة المتغير التابع بدلالة المتغير المستقل باستخدام العلاقة المقدرة، بينما تقدر نمذجة الانحدار معلمات المعادلة الخطي التي تصف كيف يتغير المتغير التابع مع تغير المتغير المستقل، أما الارتباط فهو يحدد درجة اقتران التغيرات في المتغيرين محل البحث[2] دون أن يوضح وجود أي علاقة سببية بينهما، أي لا يوضح أي المتغيرات تابع وأيها مستقل، ونظرا لأن معامل الارتباط يتحدد في قيمة واحدة فهو لا يساعد على التنبؤ بقيمة أي متغير بدلالة الآخر، وبدلا من ذلك فإنه يقيس قوة العلاقة الخطية واتجاهها.

---

[1] علاء الدين القبانجي وحسام حمامة كمرجي، **الاحتمال والإحصاء**، منشورات جامعة دمشق، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، دمشق، سوريا، 2012، ص299.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **المرجع السابق**، ص95.

رابعا: الانحدار الخطي البسيط والمتعدد

الانحدار الخطي البسيط هو عبارة عن عملية تقدير العلاقة الخطية[1] بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر معتمد أي تابع، كما في نموذج الانحدار الآتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

y_i : ويمثل مشاهدات المتغير التابع (الذي يتأثر)

x_i : يمثل مشاهدات المؤثر المستقل (الذي يتأثر)

ε_i يمثل الخطأ العشوائي (ويجب وجوده في النموذج لأنه ليس لدينا علاقة تامة بين المتغيرين) والذي يمثل التغيرات الحاصلة في المتغير التابع نتيجة تأثيرات عدة متغيرات أخرى (عدى المتغير المستقل) غير المدروسة.

β_0 و β_1 تمثل معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط للمجتمع.

أما معادلة نموذج الانحدار متعدد المتغيرات (أكثر من متغير مستقل) فتكون كما يلي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + \varepsilon_i$$

ويفسر معامل الانحدار β_1في هذه المعادلة بأنه تأثير زيادة وحدة واحدة في X_1 على المتغير التابع Y، مع ثبات X_3،X_2. وبالمثل يظهر β_2تأثير زيادة وحدة واحدة في X_2 على Y، مع ثبات كل من X_3،X_1.

تُستخدم معاملات الانحدار متعدد المتغيرات هذه (المتوازية بطبيعتها مع المشتقات الجزئية في حساب التفاضل والتكامل) لعزل تأثير تغير أحد المتغيرات على Y عن تأثير تغيرات المتغيرات الأخرى على Y، ويُمكن تحقيق ذلك لأن الانحدار متعدد المتغيرات يأخذ في الاعتبار حركات X2 وX3 عند تقدير معامل X1. وتشبه النتيجة إلى حد كبير ما كنا سنحصل عليه لو تمكنا من إجراء تجارب معملية مُحكمة لم يتغير فيها سوى متغير واحد في كل مرة[2].

[1] طه حسين الزبيدي، **مبادئ الإحصاء**، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص189.

[2] Studenmund A.H, **Op Cit**, p.13.

عندما نتعامل مع متغير استجابة واحد فقط، يُسمى تحليل الانحدار انحدارًا أحادي المتغير، وفي الحالات التي يكون لدينا فيها متغيرا استجابة أو أكثر، يُسمى الانحدار انحدارًا متعدد المتغيرات. لا ينبغي الخلط بين الانحدار البسيط والمتعدد والانحدار أحادي المتغير مقابل الانحدار متعدد المتغيرات. يُحدد الفرق بين الانحدار البسيط والمتعدد بعدد متغيرات التنبؤ (يعني الانحدار البسيط متغير تنبؤ واحد، ويعني الانحدار متعدد متغيرين تنبؤين أو أكثر)، بينما يُحدد الفرق بين الانحدار أحادي المتغير ومتعدد المتغيرات بعدد متغيرات الاستجابة (يعني الانحدار أحادي المتغير متغير استجابة واحد، ويعني الانحدار متعدد المتغيرات متغيري استجابة أو أكثر).

الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى

تُعد طريقة المربعات الصغرى من أهم أدوات التحليل الإحصائي في النمذجة والتوقع، حيث تساعد على تقدير معلمات نماذج الانحدار بطريقة دقيقة وفعالة. فهي تضمن تقليل مجموع مربعات الفروق بين القيم الفعلية والمتوقعة، مما يعزز من دقة التنبؤ وفهم العلاقة بين المتغيرات. وتُستخدم هذه الطريقة بشكل واسع في مجالات متعددة مثل الاقتصاد، والإدارة، والعلوم الاجتماعية، حيث تساعد على اتخاذ قرارات مبنية على تحليل البيانات بشكل علمي ومنهجي.

أولا: تعريف طريقة المربعات الصغرى

تعد المربعات الصغرى منهجا في تحليل الانحدار، وطريقة تنطوي على إيجاد أفضل مطابقة لمجموعة من النقاط الإحصائية، من خلال تقليل مجموع النقاط المتبقية من المنحنى إلى حدها الأدنى، إذ تجسد كل نقطة من البيانات عرضا توضيحيا للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المعلومة والأخرى المناقضة لها قيد الدراسة.

عند تقدير دالة انحدار العينة، فإن أكثر الطرق الاقتصادية القياسية شيوعًا هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، والتي تستخدم مبدأ المربعات الصغرى لملاءمة دالة انحدار[1] محددة مسبقًا من خلال بيانات العينة. ينص مبدأ المربعات الصغرى على أنه يجب

[1] Pedace Roberto, **Econometrics for Dummies**, John Wiley & sons, Inc., Hoboken, NJ, USA, 2013, p.146.

بناء دالة الانحدار (باستخدام القيم الثابتة وقيم الميل) بحيث يكون مجموع مربع المسافة بين القيم المرصودة للمتغير التابع والقيم المقدرة من دالة الانحدار هو أصغر قيمة ممكنة.

ثانيا: أهمية طريقة المربعات الصغرى

إن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تظل في معظم الحالات التقنية الأكثر شيوعًا لتقدير الانحدارات للأسباب الثلاثة التالية[1]:

1-استخدام المربعات الصغرى العادية أسهل وأبسط تقنيات التقدير الاقتصادي القياسي، تتضمن معظم التقنيات الأخرى صيغا غير خطية معقدة أو إجراءات تكرارية، وكثير منها امتدادات للمربعات الصغرى العادية نفسها.

2-السبب الثاني لاستخدام المربعات الصغرى العادية هو أن تقليل مجموع المتبقيات المربعة هو هدف منطقي لتقنية التقدير، ولتوضيح ذلك، يجب التذكير بأن المتبقي يقيس مدى قرب معادلة الانحدار المقدرة من البيانات المرصودة فعليا.

3-السبب الأخير لاستخدام المربعات الصغرى العادية هو أن تقديراتها تتميز بخاصيتين مفيدتين على الأقل:

-مجموع المتبقيات يساوي صفر تماما.

- يمكن إثبات أن المربعات الصغرى العادية هي "أفضل" مقدر ممكن في ظل مجموعة من الافتراضات المحددة.

المربعات الصغرى العادية (OLS) طريقة منطقية. باستخدام المتبقيات التربيعية، يمكنك تجنب إلغاء المتبقيات الموجبة والسالبة لبعضها البعض، وإيجاد خط انحدار أقرب ما يمكن إلى نقاط البيانات المرصودة.

4-تتميز نتائج المربعات الصغرى العادية (OLS) بخصائص مرغوبة. ومن السمات المرغوبة لأي مُقدّر أن يكون متنبئًا جيدًا. عند استخدام OLS، يتم ربط الخصائص الرقمية المفيدة التالية بالنتائج:

[1] Studenmund A.H, **Op Cit**, pp.37-38.

ثالثا: افتراضات طريقة المربعات الصغرى

عند اختيار طريقة المربعات الصغرى يجب استيفاء بعض المتطلبات أو الشروط أو نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي وتتمثل في[1]:

- النموذج خطي في معاملاته وله حد خطأ جمعي.
- تُشتق قيم المتغيرات المستقلة من عينة عشوائية من المجتمع، وهي تتضمن تباينًا.
- لا يوجد متغير مستقل دالة خطية مثالية لأي متغير مستقل آخر (أو متغيرات مستقلة أخرى) (لا يوجد ارتباط خطي مثالي).
- النموذج مُحدد بشكل صحيح، ومتوسط حد الخطأ له صفر شرطي.
- لحد الخطأ تباين ثابت (لا يوجد تباين غير متجانس).
- قيم حد الخطأ غير مترابطة (لا يوجد ارتباط ذاتي أو ارتباط تسلسلي).

المطلب الثاني: توصيف الدراسة القياسية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المتغيرات المعنية بالدراسة لتحديد علاقاتها، في الإطار الزماني والمكاني للدراسة والمتعلقة أساسا بالجزائر بدءً من مرحلة إعلان التعويم، وكذلك إلى صياغة النموذج القياسي عن طريق دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الفرع الأول: بيان المشكلة والتعريف بالمتغيرات ذات الصلة المحتملة

قبل التفصل في اختيار المتغيرات المناسبة وادخال البيانات، من الضروري إعادة صياغة المشكلة الإحصائية بطريقة واضحة كالتالي:

أولا: بيان المشكلة

تتمثل مشكلة البحث أساسا في: ما هي طبيعة العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري والنمو الاقتصادي؟ وينبثق عن هذا التساؤل البحث في القنوات التي ينتقل عبرها أثر سعر الصرف إلى المؤشرات الكلية، ومدى استجابة النمو الاقتصادي للتدخلات النقدية، فتهدف الدراسة إلى فهم دور سياسة الصرف في تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع القدرة التمويلية للدولة، بما يخدم وضع سياسات اقتصادية أكثر استدامة.

[1] Pedace Roberto, **Op Cit**, p.175.

ثانيا: التعريف بالمتغيرات

يتكون النموذج القياسي المراد اتباعه من أربعة (04) متغيرات مستقلة أو مفسرة وهي: (ER) سعر الصرف الرسمي، (G) النفقات الحكومية، (X) الصادرات، (M) الواردات، وذلك مراعاة لخصوصية الاقتصاد الجزائري، المعتمد أساسا على صادرات المحروقات، ووجود قيود على التحويلات الخارجية للعملات الأجنبية، مما يحصر تعاملات الجزائر مع الخارج في الصادرات والواردات فقط إضافة إلى ما تقتنيه الحكومة، وهو ما سيشكل أساسا لهذا النموذج الاقتصادي، ومن خلال البيانات المتوفرة لحسابات الناتج الوطني الإجمالي، سيتم الاعتماد على المتغيرات الأربعة كمتغيرات مستقلة، في مقابل المتغير الثابت والمتمثل في الناتج الوطني الإجمالي GDP، وذلك كما يلي:

أ-المتغير التابع GDP:

يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار المشتري، ويمثل مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وطرح أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه دون إحراء أي خصومات لاستهلاك الأصول المصنعة أو نضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

ب-المتغيرات المستقلة أو المفسرة

ER ويمثل سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، لمتوسط الفترة، ويشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر الذي تحدده السوق المعتمدة قانونا، ويتم حسابه كمتوسط سنوي بناءً على المتوسطات الشهرية، بعدد وحدات العملة المحلية بالنسبة للدولار الأمريكي.

X ويمثل الصادرات، وتمثل صادرات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى المقدمة إلى بقية العالم، وهي تشمل قيمة البضائع والشحن والتأمين والنقل والسفر والإتاوات ورسوم الترخيص وغيرها من الخدمات، مثل الاتصالات والبناء والخدمات المالية والمعلومات والأعمال التجارية والشخصية والحكومية، وهي تستبعد تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (الذي كان يسمى سابقا خدمات العوامل Factor services) ومدفوعات التحويل، البيانات بالعملة المحلية الحالية، وتسيطر صادرات المحروقات الجزائرية بما يفوق نسبة 95% على الصادرات الجزائرية وهو ما يمثل الاقتصاد الجزائري بكونه اقتصادا ريعيا

بامتياز باعتماده على البترول ولأهمية أسعارها في الواقع الاقتصادي على مدى العقود الماضية.

M ويمثل الواردات، وتمثل إجمالي واردات السلع والخدمات مقومة بالعملة المحلية، وهي تشمل كافة التدفقات السلعية والخدمية الموردة من الخارج، ويلاحظ إحصائيا تنامي حجم الواردات الجزائرية عبر سنوات الدراسة، رغم المحاولات المستمرة للسلطات لضبطها وترشيدها، باستثناء الواردات الغذائية التي تشكل حصة وازنة وهيكلية، وفي هذا السياق، تبرز إشكالية "تآكل الموارد النقدية" الناتجة عن اختلال هيكل العملات، حيث تحصل الجزائر إيراداتها بشكل أساسي بالدولار الأمريكي (صادرات المحروقات) بينما يتم تسوية جزء كبير من وارداتها (خاصة الغذائية من أوربا) باليورو. هذا التفاوت يجبر السلطات النقدية على تحمل فروقات صرف ناتجة عن قوة اليورو مقابل الدولار، مما يؤدي إلى فقدان جزء من الموارد المالية المتاحة.

G النفقات الحكومية، أي نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة، وتمثل جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين)، كما تشمل معظم النفقات على الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنها تستبعد النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي، والبيانات بالعملة المحلية، بالأسعار الحالية.

الفرع الثاني: مصادر البيانات

لقد أخذت البيانات السنوية من موقع البنك الدولي، من خلال بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي(World Bank National Accounts) وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD National Accounts data files)، إضافة إلى التقارير الخاصة لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وذلك بالعملة المحلية (LCU) local CurrencyUnit أي بوحدات العملة المحلية أي الدينار الجزائري، بين سنة 1994 و2022.

لقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية بسبب اختيار الجزائر، وإعلانها تطبيق النظام المرن أو التعويم، أي الاعتماد على قوى السوق من أجل تحديد سعر الصرف، بدل اعتماد أهداف مسبقة لأسعار الصرف وتبنيها للوصول إليها، فما قبل تلك المرحلة، وخصوصا الفترة 1974-1994 التي تم التطرق إليها سابقا، كان العمل فيها بأسعار صرف مرجحة أو ما يسمى "التثبيت بالنسبة إلى سلة عملات"، وهو أحد أنواع التثبيت، ويعني أن أسعار الصرف للدينار الجزائري

في تلك المرحلة كانت تتعلق بأسعار صرف عملات أخرى كبرى ومهمة، حسب أهمية الشركاء التجارية، فكان الخيار الأمثل هو اتخاذ سنة 1994 كبداية للسلسلة الزمنية، حيث يلاحظ بداية التحول ابتداءً من تلك السنة، وقد تبين أنها تحتوي على معلومات سنوية كافية، أي لا توجد قيم مفقودة، وتتضمن المعلومات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي، وتم تشكيل بيانات الدراسة في شكل سلاسل زمنية موزعة على 29 سنة، كما سيتم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10.

الفرع الثالث: إدخال البيانات وإيجاد معادلة الاتجاه العام

بعد إدخال البيانات، وباستخدام برنامج Eviews10، وحسب طريقة المربعات الصغرى، ستكون المعادلة بالصيغة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = $c+$ β_1 سعر الصرف +β_2 النفقات الحكومية + β_3 الصادرات +β_4 الواردات

وبتعويض المعاملات، واعتمادا على نتائج الملحق 02، تصبح معادلة الانحدار العام كالآتي:

$$GDP = -2.90e+12 + 55326142849.1*ER + 2.59*G + 0.93*X + 0.54*M$$

R^2=99.58 DW=0.749

من خلال الملحق 02، يلاحظ أن كل معاملات المتغيرات المستقلة كانت موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة من جهة وبين المتغير التابع GDP من جهة أخرى، إضافة إلى أن Pro(F-statistic)=0.0000 وهي أقل من 5% فيمكن القول بأن النموذج ككل له معنوية إحصائية، كما أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ R^2=99.58 مما يعني أن المتغيرات المستقلة تتحكم بـ 99.58% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) مما يدل على أن هناك ارتباطا قويا جدا بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة أما الباقي 0.42% فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، كما يلاحظ أن قيمة الثابت C قد جاءت ذات دلالة إحصائية عند ذات المستوى المعنوي وهي تمثل قيمة النمو الاقتصادي في حالة انعدام تأثير المتغيرات التي تم إدراجها في النموذج وهو ما يستبعد حدوثه.

ويلاحظ أن معامل سعر الصرف (ER) Coefficient مرتفع نسبيا وهذا منطقي مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الجزائري إضافة إلى باقي المتغيرات المستقلة، فزيادة

وحدة واحدة مثلا في سعر الصرف ER تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع GDP بقدر: ***55326142849.1*** وحدة، وبنفس الطريقة فإن الزيادة بوحدة واحدة من المتغيرات المستقلة الباقية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بقيمة: الإنفاق الحكومي G (2.59)، الصادرات X (0.93)، الواردات M (0.54)، ولهذا وللحصول على التجانس وتوحيد وحدات القياس يجب تحويل الدالة السابقة إلى دالة خطية بإدخال اللوغاريتم الطبيعي لطرفي الدالة إضافة إلى إدراج الاتجاه الزمني العام (@TREND) كمتغير مستقل إضافي في النموذج التقديري، ومن الناحية القياسية، يجمع هذا النموذج بين ميزتين، فبينما تقيس المتغيرات اللوغاريتمية أثر الصدمات السياسية (مثل تغير سعر الصرف أو الإنفاق الحكومي) يقوم متغير الاتجاه الزمني بامتصاص أثر المسار الزمني المستمر، هذا التكامل يرفع من كفاءة تقديرات المربعات الصغرى (OLS) ويجعل قيمة معادل التحديد (R^2) تعبر عن قدرة تفسيرية حقيقية وشاملة للنموذج.

ومن خلال ما سبق، وبناء على نتائج التقدير الموضحة في الملحق 03، تكون معادلة الأجل الطويل للنمو الاقتصادي بدلالة سعر الصرف، الانفاق الحكومي، الصادرات، الواردات مع معامل النمو السنوي، بالصيغة الرياضية التالية:

LOG(GDP) = 8.448 + 0.101*LOG(ER) + 0.229*LOG(G) + 0.286*LOG(X) 210*LOG(M) + 0.025 (@TREND)

المطلب الثالث: الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج:

من خلال دراسة معلمات النموذج، وحسب النتائج الموضحة في الملحق 03، ومن خلال أدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الأول: دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

ويتم ذلك من خلال معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F واختبار ديربن واتسون DW كما يلي:

أولا: معامل التحديد R^2:

يقيس هذا المعامل ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع GDP والمشروحة بواسطة تغيرات المتغيرات المستقلة أو المفسرة، فهو نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أي أنه مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج فيختبر جودة التوفيق والارتباط، وقد كانت القيمة المحصل عليها من خلال هذا النموذج بـ $R^2 = 0.9993$،

وهي قريبة جدا من الواحد، حيث أن هذه المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 99.93% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع الذي يمثل بدوره النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباطا قويا جدا بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المفسرة : سعر الصرف ER، الإنفاق الحكومي G، الصادرات X، الواردات M، فهي المكونات المباشرة أو الأساسية للناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد يعتمد على الريع والإنفاق العام.

ثانيا: اختبار فيشر F-test:

إن قيمة إحصائية (PF=0.000) F-Statistic من خلال الملحق 03 تؤكد على معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 5%، إضافة إلى أن قيمة F_{cal} أي القيمة المحسوبة المقدر بـ (6347.9) وهي أكبر من القيمة الجدولية. وهذا يؤكد على أن معادلة النموذج جيدة معبرة وقيمة معامل التحديد موضوعية تختلف عن الصفر وهي تعبر عن تقدير فعالية وجودة النموذج، فضلا عن انخفاض قيمة الخطأ المعياري (S.E) التي قدرت بـ (0.026152).

ثالثا: اختبار ديربن–واتسون D-W:

تشير قيمة ديربن واتسون (DW) البالغة 1.565 إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في حدودها المزعجة، مما يعطي ثقة عالية للنموذج واختبارات المعنوية (Test-t).

رابعا: معلمة الاتجاه العام (@TREND)

لقد جاءت قيمة معلمة الاتجاه العام 0.0251 وهي معنوية جدا عند مستوى أقل من 1% (Prob :0.0000) تعكس هذه القيمة معدل النمو الذاتي (Autonomous Growth Rate) للناتج المحلي الإجمالي، وتشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يمتلك قدرة نمو هيكلية "تلقائية" تقدر بـ 2.51% وهي الزيادة الناتجة عن التراكم الزمني، التطور التكنولوجي، والنمو السكاني، بعيدا عن تأثير السياسات النقدية أو المالية المباشرة، كما أن إدراج هذا المتغير كان خطوة منهجية ضرورية لتصحيح النموذج من "الانحدار الزائف" وضمان أن أثر سعر الصرف وبقية المتغيرات على النمو هو أثر حقيقي وليس ناتجا عن مجرد تزامن زمني.

الفرع الثاني: دراسة معنوية المتغيرات المستقلة:

من خلال نتائج التقدير (الملحق 03) يتبين أن Prob(t-Statistic) لكل المتغيرات المفسرة للمتغير التابع GDP، أقل من 0.05، مما يعني أن كلا من (ER) سعر الصرف،

(G) الإنفاق الحكومي، (X) الصادرات، (M) الواردات، لها معنوية إحصائية عند نسبة 5% في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1994-2022، وبالتالي فالمتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع GDP.

أولا: اختبار الفرضيات الفردية:

للتأكد من معنوية كل متغير على حدة، يكون اختبار الفرضيات كالتالي:

الفرضية العدمية أو الصفرية H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على النمو الاقتصادي.

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل على النمو الاقتصادي.

1-متغير سعر الصرف (ER)

بالاعتماد على الملحق (03) يُلاحظ بأن القيمة المحسوبة لـ t-Statistic الخاصة بسعر الصرف ER تقدر بـ (2.365)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.06) (عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 23) وبناءً عليه، يجب رفض الفرضية الصفرية أو العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تقول بأن سعر الصرف يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي.

2-متغير الإنفاق الحكومي (G)

بلغت القيمة المحسوبة لـ t-Statistic لهذا المتغير (4.626) وهي أكبر من القيمة الجدولية، عند مستوى معنوية إحصائية 5% وذات درجة الحرية، مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الإنفاق الحكومي يؤثر معنويا في النمو الاقتصادي.

3-متغير الصادرات (X)

تؤثر الصادرات x في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية إحصائية 5% حيث تقدر قيمتها حسب الملحق 03 بـ (19.558) مقارنة بالقيمة الجدولية عند نفس درجة الحرية وتعتبر أكبر المتغيرات معنوية مما يؤيد التأثير القوي والمعنوية للصادرات وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة.

4-متغير الواردات (M)

تؤثر الواردات M معنويا في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية إحصائية 5% وبدرجة حرية 23، حيث قدرت قيمتها المحسوبة بـ(4.442) مقارنة بقيمتها الجدولية مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي

من خلال نتائج الملحق 04، يتضح بأن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera قد قدّرت بـ 0.6643 باحتمالية قدرها 0.7174، وبما أن هذه القيمة الاحتمالية أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية للتوزيع الطبيعي وبذلك يكون التوزيع طبيعيا.

الفرع الثالث: الدراسة الاقتصادية للنتائج

بعد التحليل الإحصائي للنموذج، سيتم التحليل الاقتصادي، وذلك بناءً على قيمة المعلمات الخاصة بالنموذج، حسب الملحق 03، والتي جاءت موجبة كلية، فيمثل التحليل الاقتصادي ترجمة التحولات في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك كما يلي:

أولا: تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي Log(ER): 0.100

بناءً على المعامل المقدر لمتغير سعر الصرف في جدول النتائج (الملحق 03) يلاحظ ما يلي:

1-طبيعة العلاقة: تشير القيمة الموجبة للمعلمة (0.10) إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، من الناحية الاقتصادية، هذا يعني أن تقلبات أسعار الصرف (في حال ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية) قد ساهمت بشكل إيجابي في تحفيز الناتج المحلي الإجمالي.

2-تفسير المرونة: بما أن النموذج لوغاريتمي، فإن المعلمة تعني أن زيادة 1% في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.10%.

3-تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي (1994-2022)

في ظل اعتماد الجزائر نظام "التعويم المدار" منذ منتصف التسعينات تعكس نتائج النموذج (0.1005) طبيعة اقتصادية تتسم بالنقاط التالية:

أ-أثر التقلبات كأداة امتصاص للصدمات:

تظهر المعلمة الموجبة (0.10) أن تقلبات أسعار الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن "عشوائية" أو "مدمرة"، بل كانت تعمل كآلية لتعديل الاختلالات الخارجية، فعندما تنخفض أسعار النفط، كانت السلطات النقدية تسمح بتعديل (تخفيض) سعر صرف الدينار، هذا التقلب المتحكم فيه، يقلل من الضغط على الاحتياطيات الأجنبية، ويقلل من تكلفة الواردات بالعملة الصعبة، مما يحمي الموازنة العامة ويضمن استقرار الحد الأدنى من النمو الاقتصادي.

ب-تحفيز القطاعات غير النفطية (تأثير التنافسية)

تشير قيمة المعلمة الموجبة إلى أن تقلبات سعر الصرف (باتجاه انخفاض قيمة الدينار) ساهمت في جعل السلع الجزائرية (غير النفطية) أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، وقللت من جاذبية السلع المستوردة في السوق المحلي، هذا "التقلب" في القيمة يحفز الإنتاج المحلي البديل للواردات، مما يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن.

ج-العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة

في الجزائر، يتم تحويل إيرادات المحروقات من الدولار إلى الدينار لتمويل الموازنة، التقلب في سعر الصرف (تحفيض الدينار) يؤدي إلى زيادة القيمة الإسمية للجباية البترولية بالدينار، مما يسمح بزيادة الإنفاق الحكومي (G) وبما أن معلمة الإنفاق الحكومي كانت عالية (0.228) فإن تقلبات سعر الصرف تساهم "بشكل مباشر" في النمو الاقتصادي من خلال تمويل الإنفاق العام الذي يحرك بدوره الطلب الكلي.

4-تقييم العلاقة طويلة الأجل (Long-term Analysis)

أ-الارتباط الهيكلي: إن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال مرتبطا بشكل وثيق بقطاع المحروقات، تقلبات سعر الصرف تتبع في الغالب دورة أسعار النفط، لذا فإن العلاقة الموجبة في النموذج تعكس نجاح السياسة النقدية في "تخفيف الصدمات" أكثر مما تعكس تحولا في بنية الاقتصاد.

ب-ثبات المعلمة: القيمة (0.10) تعتبر ضعيفة نسبيا مقارنة بمعلمة الصادرات (0.28) وهذا يعني أن التقلبات في سعر الصرف وحدها ليست المحرك الرئيسي للنمو، بل هي عامل مكمل يدعم القوة التفسيرية للصادرات والانفاق العام.

ثانيا: تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي Log(G): 0.228

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائيا بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، من خلال المعامل الموجب للمتغير المستقل G، وعليه وحسب الملحق 03 فإن زيادة الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.228%، ويعكس هذا الدور القيادي للدولة في الاقتصاد الجزائري فالأنفاق العام هو المحرك الأساسي للطلب الكلي، حيث تترجم الاستثمارات العمومية والأجور إلى نشاط اقتصادي ملموس.

ثالثا: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي Log(X): 0.286

الصادرات هو أقوى المعاملات تأثيرا في النموذج، والعلاقة طردية معنوية، وزيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.286%، وهو ما يؤكد التبعية الشديدة للاقتصاد الجزائري لقطاع الصادرات (خاصة المحروقات)، فالصادرات هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وتمويل الميزانية، مما يجعلها قاطرة النمو الأولى في النموذج.

رابعا: تأثير الواردات على النمو الاقتصادي Log(M): 0.210

حسب الملحق 03 ومعادلة الاتجاه العام، كانت العلاقة بين الواردات الجزائرية والنمو الاقتصادي لمرحلة الدراسة طردية ومعنوية، فزيادة الواردات بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.210%، وقد يبدو هذا غريبا لأن الواردات تطرح في معادلة الناتج المحلي الإجمالي التقليدية لذا، فالواردات هنا لا تمثل استنزافا فحسب، بل هي مدخلات ضرورية لتحريك عجلة الانتاج الوطني.

خامسا: النمو المستقل (@TREND)، (أثر الزمن)

من خلال معلمة الاتجاه العام استخلصت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يمتلك نمو ذاتي يقدر بـ 2.51% سنويا، وهو نتاج تراكم العوامل الهيكلية والزمنية بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية الظرفية.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن تجربة الجزائر عبر عقود الاستقلال وحتى الآن ارتبطت كثيرا بالبرامج التنموية وتخصيص الأغلفة المالية، بالإضافة إلى الاعتماد المفرط على عائدات البترول والإنفاق العمومي، كما أن السيطرة الشاملة للقطاع العام على البنوك والصناعة والتجارة أدت إلى غياب ديناميكية المبادرة الفردية والمقاولاتية، مما أسهم في تدهور الإحساس بالاقتصاد الحقيقي، ومع استمرار ضخ الإيرادات وتضييعها في مجالات غير منتجة، استمر الركود والتشبع، وتعطلت الحركية الاقتصادية، مما أدى إلى ضعف المبادرة وركود النمو، مع استمرار الاعتماد على النفقات العمومية وزيادة العجز المالي، وضعف التحصيل الضريبي، كما أن تدهور قيمة العملة، والتدخلات المتكررة في سوق الصرف، بلا إعلان عن حجمها ولا عن مدى فاعليتها، زادت من هشاشة الاقتصاد، في ظل غياب استراتيجيات واضحة وشفافة، ومع ذلك فإن التحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد تفتح آفاقا لإصلاحات، إذا تم توجيه الجهود نحو تنويع الاقتصاد، وتحفيز القطاع الخاص، وتعزيز روح المبادرة، وتطوير التكنولوجيا، وترشيد الإنفاق العام، فالاستفادة من هذه التحديات يعتمد على إرادة سياسة قوية ورؤية واضحة، وإشراك جميع فئات المجتمع في عملية الإصلاح والتنمية سيمهد الطريق لبناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارا للوطن.

الخاتمة

في نهاية البحث، من أجل الوصول إلى ترسيم وتوضيح للعلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي، حيث كان لا بد قبل ذلك من التطرق في الجانب النظري لكلا المفهومين، والذي سيتم عرضه لاحقا مع النتائج مع كل الفصل. على مدار الدراسة ظهرت ثوابت عديدة اقتصادية في الجزائر، وقبلها في العديد من الدول: أولا، أهمية نظام التعويم، أي أسعار الصرف العائمة أو المرنة، وقد تبنت كل دولة هذا النظام لأسباب متنوعة، مع التقدم الزمني الذي وصلنا إليه بعيدا عن تاريخ أنظمة الصرف والنقاشات التي أثارتها بعد انهيار نظام بريتون وودز، وبعد أن أخذت به العديد من دول العالم الثالث، التي كانت مترددة لعدة عقود، أضافت عليه لمستها الخاصة، كشبكة أمان تمكنها من إدارة السياسات النقدية وتصحيح كل خلل أو صدمة اقتصادية أو أزمة بالمرونة الكافية، وفي هذه الحالة، ظلت الجزائر وفية للنظام الثابت، من خلال التدخلات المتكررة في سوق الصرف، عبر عمليات شراء وبيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهي آلية مشروعة، ومكلفة، اختارتها البلاد بحثا عن الاستقرار، فالجزائر تسعى في هذه المرحلة لتحقيق الاستقرار، بهدف التعاون مع الخارج لتنمية النشاط الاقتصادي المحلي، فالهدف النهائي هو المشروع المحلي والواقع الاقتصادي ، وستظل إدارة العملة تحديا في الجزائر، ليمثل هذا الثابت الثاني في الدولة، بعد الاعتماد على الكبير المحروقات في الصادرات، فلا توجد حتى الآن رؤية واضحة للتخلص من السوق الموازية للعملة، دون ترقية النظام البنكي وإعطائه الحرية اللازمة، فوجود السوق الموازي يضر بالتسيير الحيادي المناسب لأسعار الصرف، من طرف البنك المركزي، فوجود سعرَي صرف داخل البلد يسبب فوضى في السوق المحلي، قد تؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي والجمركي، ووجود وهو ما سيترك آثارا واضحة على الاقتصاد الحقيقي، مما يؤدي إلى تدهور الثقة في العملة الوطنية والنظام المالي بأكمله. وفي هذه الظروف، سيكون التعويم مجرد استعراض للأرقام، دون أن يضمن تحقيق القيمة المرجوة من خلاله، فلن يوفر حماية للاقتصاد من التقلبات، ولن يضمن تقييما عادلا للعملة، إلا من خلال الاعتماد على أرقام واقعية للاقتصاد.

أولا: نتائج الدراسة

سوف يتم تقديم النتائج المتحصل مقسمة إلى جانبين، جانب نظري، وجانب تطبيقي يضم إضافة إلى نتائج النموذج القياسي، نتائج الدراسة التحليلية للواقع الاقتصادي الجزائري، كما يلي:

I-الجانب النظري:

1-سعر الصرف هو أهم سعر في الاقتصاد، لأهميته على المستويين الداخلي والخارجي، وقد اكتسب هذه الأهمية بعد انهيار نظام سعر بريتون وودز، مع بقاء مؤسسات هذا النظام وتطور الأدوار التي تؤديها، فصندوق النقد الدولي هو المشرف الأول دوليا على المراقبة والمراجعة الدولية لسياسات الصرف، أي الإشراف على مراقبة تسيير أسعار الصرف لدى الدول، يراقب النظم المستعملة، والتدخلات من أجل العملة، وتقدير الأسباب والدوافع ومنع المنافسة غير الشريفة، والتخفيض غير القانوني وغير الاقتصادي للعملات، ويراجع الأرقام والتوقعات، وموازين المدفوعات، ويمكنه تقديم استشارات وتوجيهات ووصفات اقتصادية، لمن يطلبها من الأعضاء، أما البنك الدولي فمهمته الأولى مكافحة الفقر بوكالاته، وذلك من خلال تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية.

2-سعر الصرف هو سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية في مقابل العملة المحلية، ويتحدد بشكل أساسي بواسطة توازن العرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف، ويخضع هذا السعر لسياسات الحكومة والبنك المركزي، حيث يعكس الطلب على العملة المحلية رغبة المستثمرين والمستهلكين الأجانب في شراء سلع وخدمات من داخل البلد، أما العرض على العملة فيمثل كمية العملة الأجنبية التي يود البائعون أو المستثمرون أو الجهات الاقتصادية الأخرى بيعها مقابل العملة المحلية. يرتبط تحديد سعر الصرف كذلك بالتجارة والشركاء التجاريين، في حالة البلدان النامية التي لا تعتمد على آليات السوق الحر لتحديد قيمة سعر الصرف، بل يكون السعر غالبا مرتبطا بعملة بلد متقدم، يملك معه حجما كبيرا من التبادل التجاري، وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية وغيرها، تستخدم الصادرات والواردات، بالتبعية، كأدوات لقياس وتقييم حالة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، مثل ميزان المدفوعات، الذي يعبر عن الأداء الاقتصادي ويعكس التوازن بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة.

3-تتنوع أنظمة الصرف بين التثبيت الجامد والتعويم الحر، فيكون للدول وضع واستعمال النظام الذي يضمن لها الفعالية الاقتصادية اللازمة والمرونة التجارية، فيما انخفض نسبيا عدد الدول التي تتمسك بالنظام الثابت، سعيا إلى استقرار سعر الصرف بهدف تقليل التضخم وتعزيز ثقة المستثمرين، وهو ما يظهر في بعض الاقتصادات الناشئة التي ربطت عملاتها

بالعملات الكبرى، أما الدول التي تعتمد على نظام التعويم الحر، فهي تمنح نفسها مرونة أكبر لمواجهة الصدمات الخارجية، على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى تقلبات سعرية أكبر، مع استمرار المشاكل الهيكلية المستمرة التي تعاني منها العديد من الدول النامية، مثل ضعف المؤسسات وعدم كفاية الاحتياطيات الاجنبية، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات السوق، على الرغم من ذلك، يبقى اختيار نظام الصرف مرتبطا بشكل كبير بالظروف الاقتصادية والسياسية لكل دولة، بالإضافة إلى التحديات المستقبلية المحتملة.

4-ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يوثق معاملات المقيمين داخل بلد ما مع الخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، يُعد ميزان المدفوعات مؤشرا هاما على أسعار الصرف، حيث يعكس ميزان التجارة، وهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، تأثير الطلب والعرض على العملة المحلية، كما يظهر ميزان المدفوعات عمليات تدفقات رأس المال مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأوراق المالية، وقروض الخارج، والتحويلات المالية، التي تؤثر على رصيد العملة الأجنبية، وبالتالي يمثل ميزان المدفوعات مرآة دقيقة للاقتصاد المحلي، ويعد أداة مهمة للمؤسسات الدولية لفهم الوضع الاقتصادي للبلد، فهو يساعد على تقييم قدرة البلد على سداد الديون الخارجية، توقع اتجاهات أسعار الصرف، تحديد احتياجات التمويل الخارجي، تقييم أداء سياسات الحكومة الاقتصادية، تقييم استقرار الاقتصاد وتحديد نقاط القوة والضعف الاقتصادية.

5-لقد عجزت النظريات التقليدية مثل نظريات تكافؤ القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة ونظرية كفاءة السوق وغيرها عن تحديد سعر الصرف بشكل واضح وذلك بسبب عدة عوامل منها:

أ-تأثير العوامل غير الاقتصادية مثل السياسات الحكومية، التدخلات في سوق الصرف والأحداث السياسية التي تؤثر بشكل كبير على أسعار الصرف ولا تتعارض مع النظريات الاقتصادية.

ب-تغير الظروف الاقتصادية بسرعة، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة والتجارة الدولية بسرعة مما يجعل من الصعب وضع معادلة ثابتة تحدد سعر الصرف بدقة.

ج-الاختلاف في الافتراضات، فكل نظرية تعتمد على افتراضات معينة، مثل وجود أسواق مثالية، أو عدم وجود تدخل حكومي وهذا غير واقعي، مما يؤدي إلى عدم دقة النظريات في تحديد السعر الحقيقي.

د–تداخل العوامل الدولية والمحلية، فأسعار الصرف تتأثر بعوامل داخلية (مثل السياسات الاقتصادية المحلية) وخارجية (مثل الأوضاع الاقتصادية الخارجية) مما يصعب وضع معادلة واحدة تشمل كل هذه العوامل بدقة.

وأخيرا السبب الرئيسي وراء فشل هذه النظريات هو أن العوامل المؤثرة على سعر الصرف كثيرة ومتغيرة، وبعضها غير اقتصادي أو غير قابل للتوقع مما يجعل من الصعب وضع نظرية أو معادلة ثابتة تحدد سعر الصرف بشكل دقيق على المستوى الدولي.

6– تتمثل التقلبات في تحسن مستوى سعر الصرف أو انخفاضه، مقارنة بإحدى العملات الكبرى، وبارتباط قيمتها بالطلب والعرض في سوق الصرف، سيكون التحسن زيادة في الطلب على العملة المحلية مع ثبات العملة الأجنبية المقابلة لها في السوق، والتي تكون عادة الدولار، أما انخفاض قيمة العملة، فإضافة إلى الأسباب الهيكلية داخل الاقتصاد والطلب والعرض المشار إليه سابقا، يمكن أن يكون الانخفاض مقصودا ومخططا له، ويسمى في هذه الحالة تخفيضا للعملة، أي زيادة عدد وحدات العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية، فالتخفيض كسياسة، يعتبر أحد الوصفات من أجل إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، أي إصلاح عدم التوازن من خلال تشجيع الصادرات التي تزيد تنافسيتها السعرية بخفض قيمة العملة، وتقليل الواردات من خلال رفع قيمتها، وللتخفيض كسياسة شروطها الواضحة، ولا يعني هذا أنها ناجعة في كل الحالات.

7–لقد تطورت آليات إدارة أسعار الصرف مع تطور أنظمة الصرف، حيث أصبح التدخل المباشر أكثر تعقيدا، ففي الأنظمة الثابتة، يتطلب ذلك إدارة دقيقة واحتياطات نقدية، بينما تعتمد أنظمة التعويم على قوى السوق مع تدخل محدود، وبشكل عام، تتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل فتشمل السياسات النقدية والتوقعات السوقية والأحداث العالمية، مما يجعل إدارة سعر الصرف مهمة تتطلب توازنا دقيقا بين أدوات السوق والسياسات الحكومية.

8–يمثل النمو الاقتصادي هدفا قصير الأجل، يركز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية، ويهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي بشكل سريع وملموس، بالمقابل، تُعنى التنمية الاقتصادية بأهداف أوسع، تشمل تحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل وتعزيز العدالة الاجتماعية، مع التركيز على الأبعاد الإنسانية والبيئية، فهي تتطلب استراتيجيات مستدامة

تُوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد، بهدف تحقيق رفاهية مستدامة وشاملة تلبي احتياجات الحاضر والمستقبل.

9-يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات لقياس النمو الاقتصادي، حيث يعكس حجم النشاط الاقتصادي ويساعد في المقارنات الدولية، وتوجيه السياسات الاستثمارية، ومع ذلك فإنه لا يكفي لقياس النمو بشكل كامل، لأنه يركز على القيمة الاجمالية للسلع والخدمات دون أخذ عوامل مهمة مثل جودة الحياة، التوزيع العادل للثروة والأثر البيئي في الاعتبار، كما أنه لا يقيس الرفاهية أو التطورات النوعية، بالإضافة إلى تجاهله للأنشطة غير الرسمية.

10-تعني استدامة النمو الاقتصادي القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومتوازن على مدى طويل، بدون أن يتسبب ذلك في استنزاف الموارد الطبيعية أو إلحاق الضرر بالبيئة، حيث يمكن للأجيال الحالية والمستقبلية الاستفادة من الموارد والثروات بشكل دائم وآمن.

11-لقد تطورت المفاهيم المعاصرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبحت تتحدد بأهداف واضحة تضعها وتتبعها المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية والحكومية، وتشمل هذه الأهداف تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، كما تم الاعتماد على معايير قياسية ومؤشرات أداء قابلة للقياس مثل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المراقبة الدورية لضمان التقدم المستمر وتحقيق النتائج المرجوة بجودة وفعالية، مع مراجعة السياسات وتعديلها لمواكبة التغيرات وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

12-هناك ثلاث (03) مقاربات لحساب الناتج المحلي الإجمالي، مقاربة الدخل ومقاربة الإنفاق، ومقاربة الإنتاج، ويمكن أن تختلف النتائج عند استخدام مصادر مختلفة.

13-تمثل مؤشرات MEW وISEW وGPI وGGDP وSNBI مؤشرات استُحدثت لتغطية العجز في الناتج المحلي الإجمالي خاصة فيما يتعلق بقياس الرفاهية فهي تشترك في عدة أهداف منها:

أ-التركيز على قياس الرفاهية بدلا مجرد الناتج الاقتصادي، حيث تهدف جميعا إلى تقييم جودة الحياة ومستوى الرفاهية بشكل أكثر شمولية من الناتج المحلي الإجمالي التقليدي.

ب–الاهتمام بالاستدامة، فهي تدمج عناصر تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، وتُقيم الأثر البيئي والاجتماعي على المدى الطويل.

ج–أخذ العوامل غير المادية في الحسبان، مثل العدالة الاجتماعية، الصحة والتعليم والتوزيع العادل للثروة بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية.

د–محاولة تقديم صورة أكثر دقة وشمولية عن التنمية الاقتصادية والرفاهية، مع التركيز على الجوانب المستدامة والعدالة الاجتماعية.

هـ–تقليل الاعتماد على الأرقام الاقتصادية التقليدية، والتركيز على المؤشرات التي تعكس جودة الحياة والاستدامة بشكل عملي وواقعي.

* وتتمثل أهم نقائصها في:

أ–تعقيد القياس والتقدير، فتتطلب جمع بيانات متعددة ومعقدة، مما يؤدي إلى صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة ويجعل عملية الحساب أكثر تعقيدا.

ب–الاعتمادية على التقديرات الذاتية، بعض المؤشرات تعتمد على تقييمات وتقديرات ذاتية أو استبيانات، مما يؤدي إلى تحيزات أو تفاوت في النتائج.

ج–عدم التوحيد والمعايير الدولية، وغياب معايير موحدة لقياس وتفسير هذه المؤشرات يجعل المقارنات بين الدول أو المناطق صعبة أو غير دقيقة.

د–القصور في قياس بعض الجوانب غير المادية، رغم التركيز على جودة الحياة، إلا أن بعض الجوانب مثل السعادة الشخصية أو الرضا قد يصعب قياسها بكل موضوعي.

هـ–تأثير العوامل الخارجية والمتغيرات غير الاقتصادية، قد تتأثر النتائج بعوامل غير قابلة للسيطرة أو القياس بشكل مباشر مثل الأزمات السياسية أو الكوارث الطبيعية.

و–عدم وجود قبول واسع أو اعتماد عالمي، رغم أهمية هذه المؤشرات، إلا أن الاعتماد عليها لا يزال محدودا، مما يقلل من استخدامها في السياسات الرسمية على نطاق واسع.

14–تنقسم تقلبات أسعار الصرف إلى تقلبات متوقعة وغير متوقعة، فيكون التعامل أصعب مع التقلبات غير المتوقعة، فستكون تغيرات غير مخطط لها في أسعار الصرف والتي ستحدد التجارة الخارجية أولا فتؤثر على الواردات والمدخلات إلى الاقتصاد فتوثر في النهاية على الناتج المتوقع.

15-تتعدد وجهات النظر التي تناولت تأثير تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، فتنص النظرية التقليدية على وجود علاقة إيجابية بين انخفاض قيمة العملة المحلية، على اعتبار أن تقلبات العملة ستؤدي إلى تخفيض قيمتها، فيؤدي هذا التخفيض إلى تعزيز الصادرات وانخفاض الواردات، وعليه فالزيادات في أسعار الصرف تدعم النمو من خلال تشجيع صافي الصادرات، فيما تشير وجهة النظر الهيكلية إلى أن خفض قيمة العملة، قد يضر بالدول النامية أساسا، لأنها تعتمد بشكل كبير على الواردات للمدخلات الإنتاجية، فرفع سعر الصرف يزيد تكلفة استيراد الآلات والموارد، مما قد يرفع تكاليف الإنتاج ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

II. الجانب التطبيقي:

يتضمن هذا الفصل إضافة إلى الجزء التطبيقي، توصيفا لتطورات النمو الاقتصادي والبرامج الاقتصادية والتنموية التي اعتمدتها الجزائر بداية من الاستقلال، إضافة إلى تطورات أسعار الصرف في الجزائر، حيث تتمثل أهم خصائص نظام الصرف المتبع في الجزائر بـ:

1-التحكم الحكومي والسيطرة على السوق، فيتدخل البنك المركزي بشكل مباشر لضبط سعر الصرف، من خلال التدخل في سوق العملات أو عبر سياسات نقدية ومالية لدعم قيمة الدينار أو تقييد تقلباته.

2-سياسة إدارة احتياطيات النقد الأجنبي، حيث تعتمد الجزائر على احتياطياتها من النقد المركزي لدعم سعر الصرف، مما يعكس مدى التزام الدولة بسياسة استقرار العملة.

3-مرونة محدودة، رغم أن هناك بعض المرونة في سعر الصرف، إلا أن النظام يميل إلى عدم السماح بتقلبات حادة، للحفاظ على استقرار الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي.

4-السيطرة على سوق العملات، فيُنظَّم سوق الصرف بشكل صارم، ويكون تداول العملة الأجنبية غالبا من خلال البنوك ومؤسسات مالية محدودة، مع قيود على تحويل العملات والعمليات المصرفية الخارجة عن النظام.

5-توجيه السياسات الاقتصادية، فيستخدم سعر الصرف كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل دعم الصادرات أو حماية الميزان التجاري، مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

6-تأثره بالتحديات الاقتصادية والسياسية، فيتأثر سعر الصرف بالجزائر بالتحديات الاقتصادية مثل انخفاض أسعار النفط (حيث يمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية) والتقلبات الاقتصادية العالمية والسياسات الاقتصادية الداخلية.

* أما عن تجربة الجزائر مع نموذج البرامج التنموية فيمكن رؤية الموضوع من زاويتين، حيث حققت الجزائر من خلال هذه البرامج العديد من النقاط الإيجابية، وأسفرت التجربة عن العديد من النقاط السلبية، أما النقاط الإيجابية فهي:

1-التنمية الحقيقية في بعض المجالات، وهي الدليل الملموس على نجاح البرامج التنموية مثل بناء السدود، إنشاء الطرقات، إنشاء المؤسسات التعليمية وغيرها.

3-الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق التحكم التام في مواردها، وذلك في العديد من القطاعات المهمة مثل النفط والغاز والمعادن وغيرها.

4-تحسين مستوى المعيشة لبعض الفئات، فلقد ساهمت هذه البرامج في تحسين مستوى العديد من الفئات وخاصة في المدن الكبرى.

* أما عن المساوئ التي أفرزتها هذه البرامج فمنها:

1-الاعتماد على الموارد الطبيعية وجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

2-الفساد والبيروقراطية اللذان يقفان عائقا أمام برامج التنمية.

3-التخطيط المركزي، الذي يمنع المرونة والقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق وتغيرات الظروف.

4-انعدام التنويع الاقتصادي، أي الاعتماد على الموارد الطبيعية وبالذات البترول والغاز.

5-مشاكل التصنيع، حيث لم تتمكن الجزائر من تحقيق قفزات نوعية في مجال التصنيع مما أدى إلى عدم قدرتها على خلق فرص عمل كافية.

6-هجرة الأدمغة، فبسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية هاجرت العديد من الكفاءات الجزائرية بحثا عن فرص أفضل في الخارج.

اختبار ومناقشة الفرضيات

حسب نتائج النموذج القياسي المستعمل، لاختبار الفرضية الأساسية المطروحة في المقدمة، فيتضح بأن:

1-المتغيرات التفسيرية التي يتضمنها نموذج الدراسة، وكما هو مبين في الملحق 03 فإنها تفسر أكثر من 99% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي، ولقد أكدت الاختبارات الإحصائية (R^2, DW) قوة النموذج وقدرته التفسيرية العالية، مع خلوه من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يجعل هذه النتائج قاعدة موثوقة لبناء توصيات اقتصادية فعالة.

2-وجود أثر إيجابي وطويل الأجل لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، عند مستوى دلالة إحصائية 5% وهذا يدل على أن ارتفاع مؤشر أسعار الصرف بـ 1%، مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها، يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.100%، وهذا ما يمثل إثباتا لفرضية أن لأسعار الصرف علاقة إيجابية طويلة المدى، في فترة الدراسة، مما يعني أن تعديلات سعر الصرف في الجزائر ساهمت فعلياً في دعم النمو الاقتصادي ولم تكن معرقلة له، حيث ساهم "التعويم المدار" في منح الاقتصاد الجزائري القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية، مما يبرر التعديلات المستمرة في قيمة الدينار كضرورة للحفاظ على التوازنات الكلية.

3-الإنفاق الحكومي والصادرات هما المحركان الأساسيان للنمو، حيث أكدت المعلمات الإحصائية أن الصادرات والإنفاق الحكومي يظلان المحركين الأساسيين للناتج المحلي الإجمالي، حيث أن أي زيادة في تدفقات الصادرات تترجم مباشرة إلى نمو اقتصادي عبر قناة الإنفاق العام، وهو ما يعكس طبيعة النموذج التنموي الجزائري.

4-من خلال معنوية متغير TREND@ ووجود علاقة طردية مع سعر الصرف، يتضح أن "التعويم المدار" وفّر المرونة اللازمة لامتصاص الصدمات، مما حافظ على مسار النمو التصاعدي عبر الزمن.

5-على عكس الاعتقاد الشائع بأن الواردات عبء محض، أظهر النموذج أن لها أثراً إيجابياً على النمو، مما يشير إلى اعتماد قطاعات الإنتاج المحلية بشكل كبير على استيراد التكنولوجيا والسلع الوسيطة والمعدات التجهيزية.

ثانيا-التوصيات والاقتراحات

من أجل إصلاح نظام وترتيبات الصرف في الجزائر، إضافة إلى الوضع الاقتصادي بأكمله، وبعد التطرق إلى كل ما سبق، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

1-تنويع آليات الصرف من خلال السماح بتعديل قيمة الدينار بشكل تدريجي دون اضطرابات كبيرة.

2-تعزيز احتياطيات الصرف الأجنبي، عبر تنويع مصادر النقد الأجنبي، خاصة من خلال تشجيع الصادرات غير النفطية، والعمل على زيادة الاحتياطيات وإدارتها بشكل فعال لضمان تغطية الاحتياجات الأساسية.

3-تحسين السياسات النقدية والمالية، وتطبيق سياسات مالية ونقدية متوازنة للحد من التضخم، ووضع خطة واضحة لإدارة السيولة النقدية ودعم استقرار سعر الصرف.

4-تشجيع الصادرات غير النفطية من خلال دعم وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة، لزيادة حصتها من الصادرات، إضافة إلى تبسيط الإجراءات، وتسهيل التجارة الخارجية، وتحسين البنية التحتية.

5-مكافحة تهريب العملة، وتشديد الرقابة على عمليات تحويل العملات، وتطوير نظم المراقبة الالكترونية لمنع التهرب من القيود المفروضة على الصرف.

6-إصلاح النظام البنكي والمصرفي، وذلك بتطوير البنية التحتية المصرفية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في عمليات الصرف والنظام المالي بشكل عام.

7-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدعم قدرتها على التصدير والتحويلات المالية الشرعية.

8-إنشاء لجان فنية مختصة لمراقبة أداء نظام الصرف، وتقديم التعديلات اللازمة بشكل دوري استجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية.

* أما فيما يخص إصلاح الواقع الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتصحيح مسار النمو الاقتصادي يمكن تقديم بعض المقترحات كالتالي:

1-تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط ودعم الابتكار والبحث والتطوير لخلق منتجات جديدة تتناسب مع متطلبات السوق.

2-إعادة تقييم وتصحيح البرامج التنموية، لضمان أنها تستهدف القطاعات ذات الأولوية وتعمل على تحسين كفاءتها وفاعليتها، إضافة إلى وضع خطط تنموية واضحة المعالم، تعتمد على مؤشرات أداء قابلة للقياس، وتكون مرنة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

3-تعزيز القدرات الصناعية وتحسين مناخ الأعمال، وذلك بتسهيل إجراءات الاستثمار وتقليل البيروقراطية وتوفير مناخ جاذب للمستثمرين المحليين والأجانب.

4-تشجيع الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي لتطوير المشاريع التنموي الكبرى.

5-الاستثمار في البنية التحتية للنقل، الاتصال، والطاقة لزيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.

6-مكافحة الفساد وتحسين الشفافية وتطوير المؤسسات العامة لزيادة كفاءتها وفعاليتها.

7-تحديث المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات السوق ودعم برامج التدريب المهني لرفع كفاءة البد العاملة.

8-العمل على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي من أجل توفير بيئة مستقر وآمنة لتعزيز الثقة لدى المستثمرين وتحفيز النمو.

9-الحد من ارتفاع تقلبات الاقتصاد الكلي والعمل على إضعافها عن طريق انتهاج المزيج المناسب من السياسات الاقتصادية الكلية والتنسيق بين السياستين المالية والنقدية لضمان أوضاع مالية قابلة للاستمرار وكل هذا يساعد في تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف.

في الأخير، وعلى الرغم من جهود الباحث، إلا أن هذا العمل يظل عملا فرديًا يتسم بوجود النقص وعدم الكمال، وقد لا يستوفي جوانب الموضوع بشكل كامل، ويعزى ذلك إلى محدودية الباحث في الإلمام بجوانب القياس الاقتصادي، بالإضافة إلى قلة البيانات والمشاهدات، ومصداقية المعطيات المستخدمة، لذا يُنصح بإجراء مستقبلية تتناول جوانب مختلفة من الموضوع وتستخدم طرق قياس متنوعة وإضافة متغيرات أخرى مما يساهم في زيادة عدد المشاهدات ومع التركيز على التصنيفات الأخرى لأسعار الصرف بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية في الميدان.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ-الكتب:

1-الأفندي محمد أحمد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2012.

2-البلاوي حازم، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، الكويت، مايو 2000.

3-البلاوي حازم، **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1995.

4-البلاوي حازم، **نظرات في الواقع الاقتصادي المعاصر**، كتاب العربي، سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربي، الكويت، الكتاب الحادي عشر، 15 أفريل 1986.

5-البرعي أحمد حسن، **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.

6-البرواري شعبان محمد إسلام، **بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي (دراسة تحليلية نقدية)**، ط1، دار الفكر بدمشق، سوريا، 2002.

7-الجنابي هيل عجمي جميل، وأرسلان رمزي ياسين يسع، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.

8-الحسيني عبد الحسن، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة**، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2008.

9-الحصري طارق فاروق، **التحليل الاقتصادي الكلي نظرة معاصرة**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.

10-الزبيدي طه حسين، **مبادئ الإحصاء**، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

11-السريتي محمد أحمد، والخضراوي أحمد فتحي خليل، **الاقتصاد الدولي**، ط1، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2017.

12-الشمري مايح شبيب، حمزة حسن كريم، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، الطبعة الأولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2015.

13-الشيخ طه رانيا، **التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

14-الطيب عبد النبي عبد الله، **الإعلام والتنمية مشكلات وقضايا**، الطبعة الأولى، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

15-الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسن، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

16-الفولي أسامة محمد وعوض الله زينب، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.

17-القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

18-القبانجي علاء الدين وكمرجي حسام حمامة، **الاحتمال والإحصاء**، منشورات جامعة دمشق، كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية، دمشق، سوريا، 2012.

19-آل سليمان مبارك بن سليمان بن محمد، **أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة**، ج1، ط1، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005.

20-الموسوعة العربية العالمية، "حرف السين"، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

21-الموسوي ضياء مجيد، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

22-الموسوي ضياء مجيد، **تقلبات أسعار الصرف**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2016.

23-النجار ميراندا زغلول، **التجارة الدولية**، بدون دار نشر، جامعة الزقازيق، بنها، مصر، 2010.

24-بالدوين مبير، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة جرانت اسكندر، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون سنة نشر.

25-باكلي جورج وديساي سوميت، **كل ما تحتاج إلى معرفته عن علم الاقتصاد**، ترجمة د. أحمد المغربي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2013.

26-برعي محمد خليل ومنصور علي حافظ، **التخلف والتنمية**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1990.

27-بسيوني جابر أحمد، **الإحصاء العام**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

28-بن الزاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2016.

29-بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.

30-بوكبوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2013.

31-تودارو ميشيل ب.، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: أ. د محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

32-حشيش عادل أحمد، وشهاب مجدي محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.

33-حمّاد نزيه، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، دار القلم، دمشق، سوريا، 2008.

34-حواس أمين، **نماذج النمو الاقتصادي**، منشورات مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تيارت، الجزائر، 2021.

35-خالد جميل محمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

36-خصاونة صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار نشر، ط2، عمان، الأردن، 2000.

37-راتول محمد، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017.

38-صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.

39-شاهين عبد الحليم، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، العدد73، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، 2021.

40-شعباني اسماعيل، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، 1984.

41-شهاب محمد عبد الحميد، **التحليل الاقتصادي الكلي**، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، 2013.

42-طبيه أحمد عبد السميع، **مبادئ الإحصاء**، دار البداية، ط1، عمان، الأردن، 2008.

43-عبد السلام رضا، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2007.

44-عجمية محمد عبد العزيز، وآخرون، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات)**، مطبعة البحيرة، الاسكندرية، مصر، أكتوبر2008.

45-عزّي الأخضر، **إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري- مقاربة وصفية-**، دار الخلدونية، ط1، الجزائر،2013.

46-عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

47-غنيم عثمان محمد وأبو زنط ماجدة، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

48-كانتربري راي إي، **موجز تاريخ علم الاقتصاد: مقاربات جمالية لدراسة العالم الكئيب**، ترجمة سمير كريم، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2011.

49-كريانين موردخاي، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، تعريب د. محمد إبراهيم منصور و د. علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.

50-مجدي نرمين، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

51-مجيطنة مسعود، **دروس في المالية الدولية**، ب ط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2013.

52-مصطفى مريم أحمد، **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2009.

53-مورجان فيكتور، **تاريخ النقود**، ترجمة نور الدين خليل، بدون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1993.

54-نامق صلاح الدين، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1978.

55-هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

56-يونس محمود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد – كلية التجارة لجامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2000.

57-هيكل عبد العزيز فهمي، **مبادئ الأساليب الإحصائية**، الطبعة الأولى، المركز الدولي لتعليم الإحصاء، بيروت، لبنان، 1966.

58-يسري عبد الرحمن أحمد، وآخرون، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

ب-الرسائل والمذكرات الجامعية:

1-آيت يحي سمير، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2013-2014.

2-بخوش ليندة، **أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1990-2020)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2021-2022.

3-بشير هارون، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2022/2021.

4-بعلول نوفل، **أثر نظام الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018/2017.

5-بن شلاط مصطفى، **إمكانية اندماج سياسة الصرف وتوحيد العملة في دول المغرب العربي**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2015-2016.

6-بن عيني رحيمة، **سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

7-بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

8-بورحلي خالد، **محددات سعر الصرف التوازني للدينار الجزائري لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص "مالية دولية"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018-2019.

9-بوعكاز إيمان، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD شعبة اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015.

10-تلمساني حنان، **أثر سعر الصرف الحقيقي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل م د، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.

11-حاجي يوسف، **أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018-2019.

12-حمداني محي الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008-2009.

13-خواني ليلى، **أساليب ونماذج التنبؤ بالطلب على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

14-دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

15-زيات عادل، **إدارة خطر الصرف وسبل تطويل تقنيات التحوط في البلدان الناشئة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 - الباز، الجزائر، 2016-2017.

16-صغور عبد الرزاق، **بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية**، أطروحة دكتوراه دولة في فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2008.

17-ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

18-طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

19-فجيري حسيبة، **التحليل السوسيولوجي للأسواق الموازية للصرف -تحليل محتوى للخطابات العلمية حول السوق الموازي للصرف في الجزائر-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في علم الاجتماع المنظمات والموارد البشرية، جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 02، الجزائر، 2020-2021.

20-قاسم حسين نمارق، **قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990-2015**، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق،2017.

21-قوريش نصيرة، **دراسة وتحليل إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الصناعي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

22-مرغيت عبد الحميد، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن: دراسة تحليلية وتقييمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2018/2017.

23-موسليم مريم، **أثر سعر الدولار – الأورو على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

24-ميساوي الوليد قسوم، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2018.

ت-المجلات والدوريات:

1-الجبوري مخيف جاسم محمد ومحمد مراد حاتم، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2014)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد (2) العدد (42) ج2، العراق، 2018.

2-الجيلاني عبد الرحمان علي، **أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد3 (6)، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، سبتمبر 2015.

3-الماحي ثوريا وأوزال عبد القادر، **سياسات تسيير العقار الزراعي في الجزائر وانعكاساتها على تنمية القطاع الزراعي**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 04، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018.

4-أوسليم عبد الوهاب، **مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي – جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات**، مجلة الخلدونية، المجلد 6، العدد1، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2013.

5-بربري محمد أمين وترقو محمد، **اختيار نظام الصرف الأمثل وتحرير تدفقات رؤوس الاموال باستخدام معضلة "تثبيت-تعويم" – دراسة حالة الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر2018.

6-برياطي حسين وزيدان محمد، **خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية**، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، المجلد 10، العدد 2، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/12/31.

7-بلحارث ليندة، **طبيعة نظام الرقابة على الصرف في الجزائر**، مجلة معارف، المجلد 4، العدد 6، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، 01-06-2009.

8-بلعالية ميلود، **قراءة تاريخية في العام الأول من اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962- 18 مارس 1963: بين مبدأ المفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة لدى الشعب الجزائري وممارسة الدولة الجزائرية لمبدأ الحق الإشراف الفعلي**

على الثروات الوطنية، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 15، العدد 1، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر، 15-01-2023.

9-بن الشيخ عصام، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، المجلد 4، العدد6، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012.

10-بن شلاط مصطفى والوالي فاطمة، **دراسة قياسية لتحديد سعر الصرف الدينار الجزائري حسب نظرية تعادل القوة الشرائية**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4، العدد 4، 2016.

11-بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، مركز البصيرة للأبحاث والدراسات والاستشارات، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2018.

12-بن محمد هدى، عرض **وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة بني سويف، مصر، يناير 2020.

13-بوثلجة عبد الناصر وبطاهر سمير، **سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمنت، المجلد 2، العدد01، جامعة معسكر، الجزائر، 30-05-2015.

14-بوعتروس عبد الحق وقارة ملاك، **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد**، Revue Des Sciences Humaines، المجلد 18، العدد، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 30-06-2007.

15-بولكعيبات إدريس، **تجربة الجزائر في التنمية قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد**، المجلد 13، العدد 01، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2002.

16-تجاني وافية، **واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021.

17-جبيلي عبد العلي وكرامارنكو فيتالي، **اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، و م أ، 2003.

18-حميداتو محمد الناصر، **نماذج النمو**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

19-دردوري لحسن ولقليطي لخضر، **سياسة سعر الصرف في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، مارس 2017.

20-دوتاغوبتا روبا وفرناندیز غیلدا وکاراکادغ وسیم، **التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟**، قضايا اقتصادية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ، 2006.

21-رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد الثاني، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015.

22-راتول محمد، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3،

العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 05-06-2006.

23-زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي: تحليل دروس الأمس للاستفادة لأزمة اليوم**، مجلة المالية والأسواق، المجلد3، العدد2، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2016.

24-سعيدي نعمان، **تغطية مخاطر الصرف بين صرامة نظام الرقابة على الصرف وجمود نصوصه القانونية والتنظيمية –الجزائر أنموذجا–**، مجلة صوت القانون، العدد الرابع، جامعة خميس الخشنة، الجزائر، أكتوبر 2015.

25-سماعلي فوزي، **تدفقات رؤوس الاموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق النائشة والاقتصادية الانتقالية –البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد05، جوان 2009.

26-صلاح محمد، **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 16، 2016.

27-طافر زهير، **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة**، العدد 10، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، سبتمبر 2010.

28-طالبي بدر الدين وصالحي سلمى، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، المجلد 19، العدد 1، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

29-طعبة عمر، **نظرية توماس روبرت مالتوس حول السكان انطلاقا من الواقع الديمغرافي الجزائري، بين التأييد والتفنيد**، المجلد 11 العدد 01، مجلة رفوف، جامعة أدرار، الجزائر، جانفي 2023.

30-طويطو محمد، **العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة 1980-2018**، Les Cahier du Cread، المجلد 35، العدد 02، الجزائر، 2019.

31-عبد الغني محمد فتحي، **دور سوق الأوراق المالية في تفعيل الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي في مصر**، المجلد 50، العدد 03، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، أكتوبر 2020.

32-علام عثمان، **التنمية بين المنظور الغربي والمنظور الإسلامي**، المجلد 06، العدد 10، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2011.

33-غالم عبد الله وخزان عبد الحفيظ، **أسواق الأوراق المالية (نشأتها، الوظائف الاقتصادية، خصائصها، وأقسامها)**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 08، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/03/01.

34-فرفار سامية، **المسار التنموي للمؤسسة الصناعية في الجزائر**، المجلد 2، العدد 2، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ديسمبر 2015.

35-قريشي محمد وبياضي صفاء، **الابتكار التكنولوجي في المؤسسات أنواعه، مصادره، والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 34(01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017.

36-قسول فاطمة، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، جامعة الشهيد حمة لخصر، الوادي، الجزائر، 2017.

37-كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، المجلد 5، العدد 8، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2005.

38-كويل دايان، **إعادة التفكير في إجمالي الناتج المحلي**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن دي سي، مارس 2017.

39-لوالبية فوزي وآخرون، **أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر "الفترة 1997-2017 أنموذجا"**، مجلة المعيار، المجلد الحادي عشر، العدد 03، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020.

40-مراكشي حياة ومليايني حكيم، **إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية – دراسة التجربة التركية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 2، جامعة ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 06-03-2019.

41-مسعودي زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال ربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 4، العدد6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

42-منصوري سعدان، **دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري**، مجلة Khazzartech الاقتصاد الصناعي، المجلد 8، العدد 1، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، 2018/03/01.

43-ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، المجلد 16، عدد 26، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، جوان 2010.

44-ناصر مراد، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، المجلد 47، العدد2، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2010.

45-ناصري نفيسة وموساوي عبد السميع طه، **انعكاسات اتفاق الشراكة الأوربية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر**، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 4، العدد2، المركز الجامعي بتندوف، تندوف، الجزائر، 2020.

46-هني عامر، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، المجلد 2، العدد 2، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

ث-المؤتمرات والندوات والملتقيات

بن عبد الفتاح دحمان، **أثر برامج صندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر**، مداخلة علمية في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة يوم 11 و12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.

ج-التقارير والمنشورات الوطنية والدولية

1-**اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي**، الطبعة العربية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، و م أ، 1944.

2-إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، **الحسابات القومية: مقدمة عملية**، دليل الحسابات القومية، دراسات في الأساليب، السلسلة واو، العدد 85، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

3-الأمم المتحدة: **تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، و م أ، 2021.

4-المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، **الأرقام القياسية لأسعار المنتجين**، الإصدار العاشر، سلطنة عمان، أبريل 2021.

5-معهد الدراسات المصرفية لدولة الكويت، **إضاءات مالية**، العدد الثاني عشر، يوليو 2011، دولة الكويت.

6-صالح العصفور، **الأرقام القياسية**، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع عشر، السنة الثانية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يوليو 2003.

د-النصوص التشريعية والتنظيمية

1-Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et populaire, N°30, 3e Année, Vendredi 10 Avril 1964, Portant Loi n° 64-111 du 10 avril 1964 instituant l'unité monétaire national.

2-الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 70-10 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1389هـ الموافق لـ 20 يناير سنة 1970 بالمخطط الرباعي 1970-1973، العدد 7، السنة السابعة، 1970.

3-أمر رقم 71-73 مؤرخ في 20 رمضان عام 1391هـ الموافق لـ 8 نوفمبر سنة 1971 يتضمن الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 97، السنة الثامنة، 1971.

4-الأمر رقم 74-68 مؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1394هـ الموافق 24 يونيو 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 52، السنة الحادية عشرة، 1974.

5-قانون رقم 78-02 مؤرخ في 03 ربيع الأول عام 1398هـ الموافق لـ 22 فبراير سنة 1978 يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 14 فبراير سنة 1978.

6-قانون رقم 86-12 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406هـ الموافق 19 غشت سنة 1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 34 الصادرة بتاريخ 20 غشت سنة 1986.

7-قانون رقم 88-01 مؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408هـ الموافق 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02 الصادر بتاريخ 13 يناير سنة 1988.

8-نظام رقم 95-07 مؤرخ في 30 رجب عام 1416 الموافق 23 ديسمبر سنة 1995 يعدل ويعوّض النظام رقم 92-04 المؤرخ في 22 مارس سنة 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 11، 11فبراير 1996.

9-برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010، الجزائر، 2010.

10-قانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية الجزائرية. العدد 78، الصادر بتاريخ الأربعاء 09 ربيع الأول عام 1436هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2014.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

أ-الكتب

قائمة المراجع

1. Abel, Andrew B., et al., **Macroeconomics**, Eighth Edition, Pearson Education, USA, 2012.
2. Acemoglu, Daron, **Introduction to Modern Economic Growth**, Princeton University Press, NJ, USA, 2009.
3. Anthony, Steve, **Foreign Exchange in Practice the New Environment**, Third Edition, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2003.
4. Baumol, William J., et al, **Macroeconomics Principles and Policy**, Fourteenth Edition, Cengage Learning, Inc. Boston, MA, USA, 2020.
5. Barro, Robert J., et *al*, **Intermediate Macroeconomics**, First Edition, Cengage Learning EMEA, Hampshire, UK, 2017.
6. Barro, Robert J., and Xavier Sala-i- Martin, **Economic Growth**, Second Edition, the MIT Press, Boston, MA, 2004.
7. Blanchard, Olivier, **Macroeconomics**, Eighth Edition, Global Edition, Pearson Education Inc., Essex, UK, 2021.
8. Bekaert, Geert, and Robert Hodrick, **International Financial Management**, Second Edition, Prentice Hall, NJ, USA, 2012.
9. Buckley, Adrian, **International Finance A Practical Perspective**, First Edition, Pearson Education Limited, England, UK, 2012.
10. Cargill, Thomas F., **The Financial System, Financial Regulation And Central Bank Policy**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2017.
11. Cesarano, Filippo, **Monetary Theory and Bretton Woods the Construction of an international Monetary Order**, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2006.
12. Chandra, Ramesh**, Endogenous Growth in Historical Perspective From Adam Smith to Paul Romer**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2021.
13. Chung Duck-Koo, and Barry Eichengreen, **Toward an East Asian Exchange Rate**, BROOKINGS INSTITUTIONS PRESS, Washington D.C., USA, 2007.
14. Cooper, George, **The Origin of Financial Crises Central banks credit bubbles and the efficient market fallacy**, HARRIMAN HOUSE LTD, UK, 2008.
15. Corden, Max W., **Too Sensational: On the Choice of Exchange Rate Regimes**, The Ohlin Lectures, The MIT Press, MT, USA, 2002.
16. Connolly, Michael, **International business Finance**, Routledge, NY, USA, 2007.
17. Del Castillo, Graciana, **Determinants of Nominal Exchange Rate: A Survey of the literature**, **Macroeconomics Management Programs and policies**, Mohsin S. Khan and others (eds), international monetary fund, WA, USA, 2002.
18. Dimand, Robert W., and Barbara J. Spencer, **Trevor Swan and the neoclassical Growth Model**, NBER Working Paper 13950, April 2008, Cambridge, MA, USA.
19. Dun & bradstreet, **Foreign Exchange Market**, Tata McGraw-hill Publishing Company ltd, New Delhi, India, 2007.
20. Dunn, Robert M. Jr, and John H. Mutti, **International Economics**, sixth Edition, Routledge, London, UK, 2004.
21. Esaka, Taro, **De Facto Exchange Rate Regimes in Emerging Market Countries, 1990-2001 : Some Empirical Evidence**, New Developments of the Exchange Rate Regimes in Developing Countries, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2007
22. Eun Cheol S., and Bruce G. Resnick, **International Financial Management**, Sixth Edition, McGraw-Hill/Irwin, NY, 2012.

23. Frank Robert H., et *al,* **Principals of macroeconomics**, Sixth Edition, McGraw Hill education, NY, USA, 2016.
24. Gandolfo, Giancarlo, **International Finance and Open-Economy Macroeconomics**, Springer, Heidelberg, Germany, 2002.
25. Gerdes, William D., **The Basics of Foreign Exchange Markets a Monetary Systems Approaches**, BEP Business Expert Press, NY, USA, 2015.
26. Herger, Nils, **Understanding Central Banks**, Springer Nature Switzerland AG, Switzerland, 2019.
27. Jankensgard, Hakan et *al,* **Corporate Foreign Exchange Risk Management**, John Wiley & Sons Ltd, UK, 2020.
28. James, Jessica, et *al*, **Handbook of Exchange Rates**, published by John Wiley & sons, Inc., New Jersey, USA, 2012.
29. Jhingan. M.L, **Macroeconomic Theory**, 12th Edition, Vrinda Publications (P) LTD, Delhi, India, 2012.
30. Kallianiotis, John N., **Exchange Rates and International Financial Economics**, First Edition, Palgrave Macmillan, NY, USA, 2013.
31. Kennedy, Peter E., **Macroeconomic Essentials**, Third Edition, The MIT Press, Cambridge Massachusetts, USA, 2010.
32. Kidwell David S., et al, **Financial Institutions, Markets, And Money**, Eleventh Edition, John Wiley & Sons, Inc., NJ, USA, 2012.
33. Krugman Paul R, et *al*, **International Economics theory & policy**, ninth edition, Pearson Education, MA, USA, 2012.
34. Krugman Paul R., and Maurice Obstfeld, **International Economics Theory and Policy**, Sixth Edition, Pearson Education, Boston- MA, USA, 2003.
35. Kuznets, Simon, **Economic Growth**, Oxford & IBH Publishing Co, New Delhi, India, 1960.
36. Larraín, Felipe B, **Macroeconomics**, The MIT Press essential knowledge series, Cambridge, MA, USA, 2020.
37. Leamer, Edward E., **Macroeconomic Patterns and stories**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany 2009.
38. Levi, Maurice D., **International Finance**, fifth edition, Routledge, UK, 2009.
39. MacDonald, Ronald, **International Experiences in operating exchange rate regimes: drawing lessons from the United Arab Emirates**, Currency Union and Exchange Rate Issues, Dubai Economic council and Edward Elgar Publishing limited, UK, 2010.
40. Madura, Jeff, **International Financial Management**, 13th Edition, Cengage Learning, 2018, Boston, MA, USA.
41. McKinnon, Ronald I, **The Unloved Dollar Standard**, Oxford University Press, NY, USA, 2013.
42. Melicher, Ronald W., and Edgar A. Norton, **Introduction to Finance Markets, Investments, and Financial Management**, Sixteenth edition, John Wiley & Sons, Inc., NJ, USA, 2017.
43. Mishkin, Fredric S., and Stanley G. Eakins, **Financial Markets and institutions**, ninth edition, Pearson global edition, UK, 2018.

44. Mishkin, Frederic S., **Macroeconomics Policy and Practice**, second edition, Pearson education .Inc., NJ, USA.
45. Moosa, Imad A, **Exchange Rate Regimes Fixed, Flexible or something in-between?** PALGRAVE MACMILLAN, NY, USA, 2005.
46. Moosa Imad A, & Razzaque H Bhatti, **The Theory and Empirics of Exchange rates**, World Scientific Publishing Co, Singapore, 2010.
47. Montgomery, Douglas C., and Peck A. Elizabeth, **Introduction to Linear Regression Analysis**, Fifth Edition, John Wiley & sons, Inc. 2012, Hoboken, NJ, USA.
48. Murphy, Robert P., **Understanding Money Mechanics**, Mises Institute, Alabama, USA, 2021.
49. Oberlechner, Thomas, **The Psychology of the Foreign Exchange Market**, John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex, England, 2004.
50. Padoa-schioppa, Tommaso, **The Euro And It's Central Bank Getting United after the union**, The MIT Press, Cambridge, MT, USA, 2004.
51. Pedace, Roberto, **Econometrics for Dummies**, John Wiley & sons, Inc., Hoboken, NJ, USA, 2013.
52. Philipsen, Dirk, **The Little Big Number**, Princeton University Press, NJ, USA, 2015.
53. Rajwade, A.V., **Cash and Derivatives Markets in Foreign Exchange Markets**, Tata McGraw Hill, New Delhi, India, 2010.
54. Reinert Kenneth A., and Ramkishen S. Rajan et al, **The Princeton Encyclopedia of the world Economy**, Princeton University Press, NJ, USA, 2009.
55. Rochon, Louis-Philippe, and Sergio Rossi, **The Encyclopedia of Central Banking**, Edward Elgar publishing, UK, 2015.
56. Romer, David, **Advanced Macroeconomics**, Fourth Edition, The McGraw-Hill Series in Economics, NY, USA, 2012.
57. Rothbard, Murray N., **What Has Government Done To Our Money**, Ludwig von Mises Institute, Alabama, USA, 2005.
58. Rusydi, M., and Sardar M.N Islam, **Quantitative Exchange Rate Economics in Developing Countries**, PALGRAVE MACMILLAN, NY, USA, 2007.
59. Salvatore, Dominick, **International Economics**, 11th Edition, John Wiley & sons Inc., NJ, USA, 2012.
60. Sawyer Charles W., and Richard L. Sprinkle, **Applied International Economics**, Fifth Edition, Routledge Taylor &Francis group, Oxford, UK, 2020.
61. Shamah, Shani, **A Foreign Exchange Primer**, Wiley Finance, UK, 2003.
62. Shumway, Robert H., and Stoffer S. David, **Time Series Analysis and its Applications With R Examples**, Fourth Edition, Springer Texts in Statistics, Berlin, Germany, 2017.
63. Sloman John, et al, **Economics**, Ninth Edition, Pearson, UK, 2015.
64. Smith, Charles, **Economic Development, Growth and welfare**, First edition, Macmillan, London, UK, 1994.
65. Sexton, Robert L., **Exploring Macroeconomics**, Seventh Edition, Cengage Learning, MA, USA, 2016.
66. Steiner, Bob, **Foreign Exchange and money markets**, Butterworth-Heinemann, First Edition, MA, USA, 2002.

67. Studenmund A.H, **Using Econometrics A Practical Guide**, Sixth Edition, Pearson New International Edition, Essex, UK, 2014.
68. Taylor, Francesca, **Mastering foreign exchange & currency options**, Second edition, Prentice hall market editions, 2003 UK.
69. Terra, Christina, **Principles of International Finance and Open Economy Macroeconomics**, Elsevier Inc., USA, 2015.
70. Todaro; Michael P., and Stephen C. Smith, **Economic Development**, 11th Edition, Addison-Wesley, 2012, MA. USA.
71. Viney Christopher, and Peter Phillips, **Financial Institutions, Instruments & Markets**, ninth Edition, McGraw-Hill, Sydney, Australia, 2019.
72. Wolf, Holger C., et al., **Currency Boards in Retrospect And Prospect**, The MIT Press, Cambridge, MA, USA; 2008.
73. Wickens, Michael, **Macroeconomic Theory a dynamic General equilibrium approach**, second edition, Princeton University Press, NJ, USA, 2012.

ب–الرسائل الجامعية

1. Boucheta Yahia, **Etude des Facteurs Déterminant du Taux du Change du Dinar Algérien**, Thèse pour l'obtention de doctorat Es-sciences en sciences Economique Option Finance, Université Abou-Bakr Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2013-2014.

ت–الملتقيات والمؤتمرات.

1. Azevedo, Glaucia da Costa, et *al*, **Measuring well-being through OECD Better Life Index: mapping the gaps**, International Joint Conference on Industrial Engineering and Operations Management, Mexico, (IJCIEOM 2020).
2. Fama, Eugene F., **Efficient Capital Markets : A Review of Theory and Empirical Work**, The journal of Finance, Vol.25, N.2, Papers and Proceedings of the Twenty-Eighth Annual Meeting of the American Finance Association New York, NY, December, 28-30, 1969 (May,1970).
3. Chelli, Francesco Maria, et *al*, **The Index of Sustainable Economic Welfare : A Comparison of Two Italian Regions**, 1st World Congress of Administrative & Political Sciences (ADPOL-2012), Procedia- Social and Behavioral Sciences 81 (2013).
4 Zha Yuxin, **The influence and impact of the exchange rate on the economy**, E3S Web of Conferences 214, 03007 (2020).
5. Zhang, Xuanjian, & Ya Gui, **an Empirical study on green investment and economic growth in china**, E3S Web of Conferences 194, 05058(2020) ICAEER 2020.

ث–المجلات والدوريات

1. Bedrani, Slimane, et Naceur Bourenane, **L'expérience Algérienne de Planification : le cas de l'agriculture**, Vol 1, n°5, Cahiers du CREAD, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement, Bouzaréah, Algérie, 1er Trimestre 1986.
2. Begga, Chérif, and Abdelhamid Merghit, **Attempts to Industrial Reforms in Algeria : Do they fit the Logic of Globalization**, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol.16, No. 1, May 2014.

3. Bubula, Andrea, and Inci Otker-Robe, **The Evolution of Exchange Rate Regimes Since 1990: Evidence From de Facto Policies**, IMF Working Paper No.02/155, International Monetary Fund, September 2002.
4. Callen, Tim, **Gross Domestic Product: An Economy's All**, Finance & Development Back to basics series, Volume 2017, issue 005, International Monetary Fund, Washington DC.
5. Chirwa, G. Themba, and Odhiambo M. Nicholas, **Exogenous and Endogenous Growth Models: A critical Review**, Comparative Economic Research. Central and eastern Europe, Vol.21, Iss.4, De Gruyter, Warsaw, Poland, 2018.
6. Cobb, Clifford W., & John B. Cobb, Jr**, The Green National Product A Proposed Index of Sustainable Economic Welfare**, with contributions by Carol S. Carson et *al*, the human Economy Center and University Press of America, Inc., USA, 1994.
7. Crocket, Andrew, **Determinants of exchange rate movements: a review,** Finance & Development, IMF, March 1981.
8. Dynan, Karen, and Louise Sheiner, **GDP as a Measure of Economic Well-being**, Hutchins Center Working Paper#43, Washington D.C. USA, August 2018.
9. FAMA, EUGENE F., **Efficient Capital Markets: II**, The Journal Of Finance, VOL. XLVI, NO.05, December 1991.
8. Frankel, Marvin, **The Production in Allocation and Growth : A Synthesis**, The American Economic Review, Vol. 52, No.5, Dec 1962.
9. Friedman, Milton, and Robert Mundell, **ONE WORLD, ONE MONEY?**, Options Politique, MAI, 2001.
10. Ghosh, Atish R., Anne-Marie Gulde, Holger C. Wolf, **Exchange rate regimes Choices & consequences**, The MIT Press, MT, USA, 2002.
11. Gulde, Anne-Marie, **The Role of the Currency Board in Bulgaria's Stabilization**, IMF Policy Discussion Paper, International Monetary Fund, April 1999.
12. Hacche, Graham, **The determinants of exchange rate movements**, OECD Economics and statistics department, working papers 07, June 1983.
13. Habermeier, Karl, et al**., Revised System For the Classification Of the Exchange Arrangements**, IMF Working Paper, IMF, Washington D.C, USA, 2009.
14. Han, Yujing, **The Impact of Exchange Rate fluctuation on Economic Growth**, advances in Economics, Business and Management Research, volume 146, 2020.
15. Hopper, Gregory P., **What Determines the Exchange Rate: Economic Factors or Market Sentiments?**, Business Review, Federal Reserve Bank of Philadelphia, PA, USA, Sep/ Oct 1997.
16. Ilzetzki, Ethan, and Reinhart M. Carmen and Rogoff S. Kenneth, **The Country Chronologies to Exchange Rate Arrangements Into the 21ST Century: Will the Anchor Currency Hold?** Nber Working Paper 23135, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA, USA, February 2017.
17. Jackson, Tim, et *al*, **Measuring regional progress : regional index of sustainable economic well-being (R-ISEW) for all the English regions**, Centre for well-being, nef (New Economics Foundation) London, UK, 10 July 2008.
18. Jahan, Sarwat, et al, **What is Keynesian Economics**, Finance & Development Back to basics series, Volume 51, No.3, September 2014, International Monetary Fund, Washington DC.

19. Kandil, Magda, **Exchange Rate Fluctuations and Economic Activity in Developing Countries: Theories and Evidence**, Journal of Economic Development, Volume 29, Number 1, June 2004.

20. Kandil, Magda, & Mirzaie, Ida Aghdas**, Comparative Analysis of Exchange Rate Appreciation and Aggregate Economic Activity: Theory and Evidence from Middle Eastern Countries**. Bulletin of Economic Research, 60(1),(2008).

21. Karahan, Özcan, **Influence of Exchange Rate on the Economic Growth in the Turkish Economy, Financial Assets and Investing**, Vol.11, No1 (2020).

22. Kenniche, Mohamed: **Monnaie Surévaluée, Système De Prix et Dévaluation en Algérie**, Cahiers du CREAD, Vol 17, N°57, centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement, Algérie, 06-09-2001.

23. Kiatnarong, Wongsamee, and Supakit Boonanegpat, **Exchange Rate Volatility, Bilateral Trade, and Investment in Association of Southeast Asian Nations from 2000 to 2021,** Open Journal of Business and Management, 12, 2024.

24. Koranchelian, Taline**, The Equilibruim rate in a Commodity Exporting Country: Algeria's Experience**, IMF Working Paper, WP/05/135, International Monetary Fund, July 2005.

25. Lawn, Philip A., **A theoretical foundation to support the Index of Sustainable Economic Welfare (ISEW), Genuine Progress Indicator (GPI) and other related indexes,** Ecological Economics 44 (2003).

26. Lawn, Philip A., & Richard D. Sanders, **Has Australia surpassed its optimal macroeconomic scale? Finding out with the aid of 'benefit' and 'cost' Accounts and sustainable net benefit index**, Ecological Economics, 28 (1999).

27. Lin, Grace T. T., & Chris Hope, **Genuine Savings measurement and its application to united kingdom and Taiwan**, The developing Economies, XLII-1 (March 2004).

28. Malkiel, Burton G., **The Efficient Market Hypothesis and Its Critics**, Journal of Economic Perspectives, Volume 17, Number 1, American Economic Society, US, Winter 2003.

29. Nashashibi, Karim, et al, **Algeria: Stabilization and Transition to Market**, IMF Occasional Paper 165, Washington DC, 1998.

30. Nordhaus, William D., and James Tobin, **Is Growth Obsolete?** The Measurement of Economic and social Performance, Milton Moss (ED), National bureau of Economic Research, 1973, Cambridge, MA, USA.

31. Patel, Deeviya, and Mah Gisele**, Relationship between Real Exchange Rate and Economic Growth: the Case of South Africa**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol.10, No.11, February 2018.

32. Piętak, Łukasz, **Review of theories and models of economics growt**h, Vol. 17, Iss 1, comparative Economic Research central Europe, Warsaw, Poland, 2014.

33. Pliduts, Aleksey, and Yuner Kapkaev, **Economic Growth: Types and Factors,** International conference on Eurasian economies, Kazan, Russia, 2015.

34. Polasky, Steven, et *al*, **Inclusive wealth as a Metric Sustainable Development**, Annual Review of Environment and Resources, 2015.

35. Rauch, Jason N., & Ying F. Chi**, The Plight of Green GDP in China**, Consilience: the Journal of Sustainable Development, Vol. 3, Iss. 1 (2010).

36. Reinhart, Carmen M., & Rogoff S. Kenneth, **The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation**, Nber Working Paper 8963, National Bureau of Economic Research Cambridge, MT, USA, June 2002.
37. Romer, Paul M, **Increasing Returns and Long-Run Growth**, Journal of Political Economy, Vol.94, No.05, The University of Chicago Press, Oct., 1986.
38. Savani, Meera J., **Foreign Exchange Rates: Factors that determine and influence**, GAP Gyan, Volume VII, Issue I, January-March 2024.
39. Schmitt-Grohé, Stephanie, and Martín Uribe, **Exchange Controls As A Fiscal Instrument**, NBER Working Paper Series, WP31294, Cambridge, MA, USA, June 2023.
40. Sewell, Martin, **History of the Efficient Market Hypothesis**, Research Note RN/11/04, UCL Department Of Computer Science, London, UK, Jan 20, 2011.
41. Si Mohammed, Kamel, and Larbaoui Omar, **Fear of Floating: Algeria's Exchange Rate Regime**, Journal of Economic and Financial Research, Volume2, Issue2, Fourth Issue, OEB Univ. Publish.co, Oum El Bouaghi, Algeria, December 2015.
42. Ufoeza, Lawrence Olisaemzka, et al, **Effect of Foreign exchange rate fluctuations on Nigerian Economy**, International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD), Volume-1 Issue-1, Nov-Dec 2017.
43. Xianling, Long, and Xi Ji, **Economic Growth quality, Environmental Sustainability, and Social Welfare in China- Provincial Assessment Based on Genuine Progress Indicator (GPI)**, Ecological Economics 159 (2019).

ج-التقارير

1. BEA, **what is GDP?** Bureau of Economic Analysis, U.S. Department of Commerce, USA.
2. African Development Bank Group, **GDP compilation in African Countries: A step-by-step manual**, Statistics Department, Abidjan, Ivory Coast, April 2017.
3. Human Development Report 1990, United Nations Development Programme (UNDP), NY. USA. 1990.
4. ILO, **Quick guide of interpreting the unemployment rate**, International Labor Office, Geneva, 2019.
5. IMF Department of statistics, **Balance Of Payments Manual**, the Fifth Edition, IMF, Washington DC, USA, 1993.
6. IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions: overview 2020**, International Monetary Fund, Washington DC, US, 2020.
7. IMF Staff, **Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2018**, International Monetary Fund, Washington DC, US, 2019.
8. IMF Staff**, Exchange Rate Arrangements and Economic Performance in Developing Countries,** World Economic Outlook, IMF, Washington, USA, 1997
9. **Inclusive Wealth Report 2018, Measuring sustainability and well-being**, UN Environment programme and Kyushu University.
10. OECD, "**National Income per Capita**", OECD Factbook: Economic, Environmental and social statistics, OECD publishing, 2010, Paris, France.

11. **System of National Accounts 2008**, European Commission, International Monetary Fund, Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), United Nations, World Bank, New York, 2009.
12. WTO, **Understanding the WTO**, Fifth Edition, World Trade Organization, 2015, Geneva, Switzerland.
13. Yanne Goosens et *al*, **Alternative progress indicators to Gross Domestic Product (GDP) as a means towards sustainable development**, European parliament, Committee on the Environment, public health and food safety, Brussels, October 2007.

د–مواقع الإنترنيت

1. www.Investopedia.com
2. www.article1000.com
3. Thebusinessprofessor.com.
4. www.coursesidekick.com.
5. www.ForeignPolicy.com.
6. Www.Keydifferences. Com
7. www.unstats.org
8. Www.theatlantic.com
9. www.economicshelp.org
10. www.aljazeera.net
11. www.nytimes.
12. data.worldbank.org

الملحق

الملحق 01. قيم المتغيرات في السلسلة الزمنية.

السنوات	GDP	ER	G	X	M
1994	1491500007400	35,0585008333333	266600005600	336045768700	388591124500
1995	1990600032300	47,6627266666667	333700005900	521433219100	577198948400
1996	2570000007200	54,7489333333333	405399994400	764843524100	615378780200
1997	2780199911400	57,7073500000000	459799986200	859257241600	593227939800
1998	2830500102100	58,7389583333333	503599988700	639080333300	637318135800
1999	3238198000000	66,5738750000000	543603900000	911556400000	737629000000
2000	4123514000000	75,2597916666667	560135900000	1734750700000	857221900000
2001	4587607000000	77,2150208333333	693013000000	1550898400000	936258000000
2002	4901720000000	79,6819000000000	775859000000	1605789600000	1149573000000
2003	5687158000000	77,3949750000000	859849000000	2008951300000	1256866000000
2004	6623355000000	72,0606500000000	925075000000	2462919600000	1521056000000
2005	7843981000000	73,2763083333333	974643000000	3569649300000	1762478000000
2006	8941655000000	72,6466166666667	1068657000000	4149706900000	1801847000000
2007	9872971000000	69,2924000000000	1223080000000	4402231800000	2253537000000
2008	11649694000000	64,5828000000000	1603669000000	5298034000000	2956845000000
2009	10920163000000	72,6474166666667	1787802000000	3525855100000	3461555000000
2010	13224716000000	74,3859833333333	2243349000000	4610102500000	3769439000000
2011	15924670000000	72,9378833333333	3202914000000	5658617100000	4177360000000
2012	17611810000000	77,5359666666667	3478384000000	5979809500000	4645088000000
2013	18231035000000	79,3684000000000	3379137000000	5528756900000	5168798000000
2014	19253765000000	80,5790166666667	3656922000000	5252595900000	5642134000000
2015	18879025000000	100,6914333333330	3874819000000	3872626500000	6169001000000
2016	19783349000000	109,4430666666670	3960991000000	3655739600000	6187093000000
2017	21071656000000	110,9730166666670	3967591000000	4272100000000	6213428000000
2018	22683845000000	116,5937916666670	3947831000000	5274000000000	6581278000000
2019	23090099000000	119,3535583333330	4216489000000	4656500000000	6026262000000
2020	20902124000000	126,7768000000000	4139281000000	3227900000000	5195130000000
2021	25157827000000	135,0640583333330	4591984000000	5902800000000	5884012000000
2022	32028423000000	141,9949750000000	5244359000000	9783900000000	6531989000000

لملحق 02: نتائج تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي

Dependent Variable : GDP
Method : Least Squares
Date: 11/02/24 Time: 06:42
Sample: 1 29
Included Observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-2.90E+12	5.34E+11	-5.437104	0.0000
ER	5.53E+10	8.76E+09	6.317858	0.0000
G	2.593034	0.421760	6.148123	0.0000
X	0.936961	0.087198	10.74523	0.0000
M	0.540748	0.254378	2.125766	0.0440

R-squared	0.995872	Mean dependent var	1.23E+13
Adjusted R-squared	0.995184	S.D dependent var	8.52E+12
S.E of regression	5.91E+11	Akaike info criterion	57.20392
Sum squared resid	8.39E+24	Schwarz criterion	57.43966
Log Likelihood	-824.4568	Hannan-Quinn crit.	57.27775

F-statistic	1447.471	Durbin-Watson stat	0.749307
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03 نتائج تقدير النموذج بعد اللوغاريتم الطبيعي

Dependent Variable : LOG(GDP)
Method : Least Squares
Date: 11/02/24 Time: 06:54
Sample: 1 29
Included Observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	8.466863	0.876915	9.655281	0.0000
LOG(ER)	0.100533	0.042494	2.365813	0.0268
LOG(G)	0.228927	0.049486	4.626124	0.0001
LOG(X)	0.286397	0.014643	19.55884	0.0000
LOG(M)	0.209612	0.047187	4.442178	0.0002
@TREND	0.025122	0.004142	6.064759	0.00000
R-squared	0.999276	Mean dependent var		29.83301
Adjusted R-squared	0.999118	S.D dependent var		0.880815

S.E of regression	0.026152	Akaike info criterion	-4.267794
Sum squared resid	0.015730	Schwarz criterion	-3.984905
Log Likelihood	67.88301	Hannan-Quinn crit.	-4.179197
F-statistic	6347.962	Durbin-Watson stat	1.565413
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 04: نتائج اختبار توزيع البواقي.